اهداءات ٢٠٠٢
أ د/عبد العظيم رمضان
القاهرة

تاريخ المصريين

١١٤

دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى

تاليف

أحمد رشدى صالح

- الاستعمار البريطانى فى مصر
- كرومر فى مصر
- عدو جديد
  الاستعمار الأمريكى فى الشرق العربى
- قناة السويس
- مسألة السودان

تقديم

يسرني أن أقدم للقارئ العزيز هذه المجموعة من الدراسات الاجتماعية التى كتبها مفكر يسارى مهم، هو الأستاذ أحمد رشدى صالح، فى فترة الصراع الطبقى المتفاقم فى النصف الثانى من الأربعينيات، كجزء من رسالة اليسار المصرى لتنمية الوعى الطبقى فى الشعب المصرى، وتزويده بالبعد الأجتماعى والأقتصادى للصراع السياسى ضد الأحتلال البريطانى بصفة خاصة، والاستعمار الغربى بصفة عامة.

وكانت السيدة العظيمة اعتدال ممتاز حرم المرحوم أحمد رشدى صالح، قد أتت لزيارتى ومعها هذه المجموعة من الدراسات وطلبت منى نشرها فى سلسلة تاريخ المصريين. وقد رحبت كثيرا بذلك،

ودفعت بها على الفور إلى مطبعة هيئة الكتاب لتصويرها كما هى، وطبعها بمقاساتها الأصلية وأبناطها القديمة فى كتاب واحد، اخترت له عنوان! دراسات فى تاريخ مصر الأجتماعى».

وقد أكبرت فى السيدة اعتدال ممتاز هذا الاهتمام بنشر تراث زوجها الفكرى، وهى على حافة القبر! فقد كانت مسنة، ومريضة، ولم يصرفها اهتمامها بنفسها عن الأهتمام برفيق حياتها المناضل أحمد رشدى صالح، والسعى للحفاظ على تراثه من الضياع.

وكان بودى حقا أن يصدر الكتاب قبل أن تدركها الوفاة، حتى إنى كنت فى سباق مرير مع الموت آملاً فى أن تكتحل عيناها برؤية الكتاب قبل أن تفيض روحها، ولكن الموت كان أسبق! وعزائى أنها ماتت مطمئنة لوعدى بنشر الكتاب.

والكتاب يشتمل على خمسة كتب، واحد منها مترجم بقلم أحمد رشدى صالح، وأربعة كتب من تأليفه. أما الكتاب المترجم فهو: الاستعمار البريطانى فى مصر، «لالينور بيرنز» أما الكتب الأربعة المؤلفة فهى: كرومر فى مصر» و«الأستعمار الأمريكى فى الشرق الأوسط ، و«قناة السويس» ، و«مسألة السودان» .

وأهمية هذه الكتب أنها تنطلق من «المادية التاريخية» ، أى من التفسير المادى للتاريخ، وتختلف بذلك عن الكتب التاريخية التى تنطلق من التفسير السياسى للتاريخ، وهو التفسير السائد للتاريخ على يد المدرسة الأكاديمية، وبذلك تمثل إضافة جديدة حقيقية للدراسات التاريخية فى مصر - أو بمعنى أدق - تمثل محاولة لتفسير تاريخ مصر تفسيرا ماديا، قد تتفق أو تختلف مع التفسير الأكاديمى، ولكنها على وجه التحقيق محاولة جادة جديرة بالأحترام، تمثل وجهة نظر مدرسة اليسار المصرى التى برزت بقوة بعد الحرب العالمية الثانية، ولعبت دور مهما فى تاريخ الحركة الوطنية. ويمكن لمن يريد استكمال الصورة من القراء الرجوع إلى كتابى: «صراع الطبقات فى مصر» ، الذى يعتبر أول دراسة أكاديمية تنطلق من المادية التاريخية وقد نقدت فيه تفسير مدرسة اليسار المصرى لتاريخ مصر نقدا علميا مبنيا على الحقائق التاريخية. والكتاب - على كل حال - جدير بالقراءة، وجدير بالتأمل!

رئيس التحرير

د. عبد العظيم رمضان

الاستعمار البريطاني
في مصر

تأليف إلينور بيرتز
ترجمة احمد رشدى صالح

النسخة الأولى ١٩٤٥/١٠/١١
النسخة الثانية أبريل ١٩٥١

مقدمة

● ترجمت هذا الكتاب وأذعته لاول مره بالعربيه عام ١٩٤٥ ومنذ ذلك التاريخ والرغبه فى اعادة نشره تطاردنى وتلح على فهو كتاب جدير بأن يقرأه المصريون فيطيلوا القراءة والاستيعاب .. انه على صغر حجمه سجل واضح سهل العبارة دقيق التحقيق لحوادث تاريخية رئيسية عاشتها مصر وعاشها شعبنا فعرف حلوها ومرها وتعلم منها وسوى شخصيته القومية خلالها

● والكتاب بعد ذلك محاولة ذكية لعرض الحادثة التاريخية عرضا أقرب مايكون الى المنهج العلمى الذى يمير الذهن البشرى . وينمى الادراك الوطنى ، واذا كانت به بعض هنات أو كان لى ولامثالى اتباع المدرسة المادية التاريخية مؤاخذات ووجهات نظر مخالفة لبعض ماذهبت اليه المؤلفة فان ذلك لاينفى قيمة الموضوع ولا يلغى أهمية التوافر على هذا الكتاب ونظائره

● لقد ظهر هذا الكتاب ضمن سلسلة من الابحاث نشرها حزب العمال البريطانى عامى ١٩٢٧و١٩٢٨ فكان أثرا محمودا يضاف الى الاثار العلمية المكتوبة باللغات الاوربية ككتاب دمار مصر لروزشيتن وكتب المؤرخ البريطانى الانسانى ويلفريد سكون بلنط ومؤلفات الاستاذ عبد الرحمن الرافعى بك فهذه الآثار جميعا لازمة لكل من أراد الالمام بتاريخ مصر وحوادثها السياسية البارزة

● وأما الاضافات التى ألحقتها بالنص فقد راعيت فيها أمرين أولهما ان أشرح ماقد يكون مستورا على القارىء العادى .

وثانيهما ان أصحح ما أراه خطأ في تفسير الحادثة التاريخية أو روايتها

● لقد أردت بهذا الجهد وجه شعب علمني ان أعيش له وأن أبعض بفرحة حياته وعقبرى حريته ولقد اردت به ان تربدني فنـاء في حب موطني ومواطني فبغير تلك الملايين المغمورة ماكان التاريخ ان توجد ولا بدونها يستطاع أن ينتصب مستقبل فاليهـا في ماضيها وحاضرها وفي آتى أيامها جهدى ووقفا على حريتها دمى

ا • د • ص

القاهـره في ابريل ١٩٥١

الراية فى أعقاب المال

فتح الأتراك مصر فى أوائل القرن السادس عشر وبقيت حتى سنة ١٩١٤ ولاية تتبع الامبراطوريه التركية اسما(١) ولكن تبعيتها لسلطان تركيا لم تزد - منذ القرن التاسع عشر - على تأديتها جزية سنوية حددت فى عام ١٨٧٣ بمبلغ ٦٧٥٠٠ جنيه .

وفى أثناء القرن (٢) أتى مصر سيد جليل أعلى . فى شكل الممول الأجنبى . سيد يطلب جزية هو الآخر . ولكنها جزية متزايده على مر الأيام ، وقد حدث أول تغلغل عظيم للرأسمال البريطانى فى الخمسينات (٣) ببدء العمل فى قناة السويس وكان الامتياز قد أعطى لدليسبس أحد الرعايا الفرنسيين . ثم أنشئت

---

(١) يلاحظ ان مصراصبحت ولايه تركية اسميا منذ ان أحتل البريطانيون مصر وكانت قبلها تعتبر ولاية تركية

المترجم

(٢) القرن التاسع عشره وهنا يشير المؤلف الى تدفق رءوس الاموال الاجنبية الى مصر وهو الذى بدأ بوضوح أيام سعيد ثم اسماعيل فى شكل ديون على الحكومة ثم مالبث أن أصبح يتدفق بعد الاحتلال فى شكل استثمار خاص - وليس من شك فى ان تصدير رأس المال والمنتجات الجاهزة من البلاد الصناعية المتقدمة الى مصر هو الظاهرة الجوهرية للاستعمار الاجنبى ولاشك ايضا ان تصدير السلع الفائضة من هذه البلاد الى مصر لم يربطها الى البلاد المنتجة كما ربطها تصدير رأس المال الفائض اليها - وواضح أن تصدير السلع الى مصر كان هو الاغلب منذ اوائل القرن ثم أخذ تصدير رأس المال اليها يحتل الصدارة شيئا فشيئا متمشيا مع تطور الرأسمالية فى البلاد الصناعية الكبرى وخاصة بريطانيا وفرنسا . المترجم

(٣) الخمسينيات ترجمة كلمة Fifties وتعنى السنوات بين اربعين وخمسين

المترجم

شركة قناة السويس فى باريس براسمال قدره ثمانيه ملايين من الجنيهات معظمها مال فرنسى وان كان الخديوى نفسه قد ساهم لشراء ١٧٦٦٠٠٠ سهما من العدد الكلى وهو ٤٠٠٠٠٠ .

وقبل أن تفتتح القناه عام ١٨٦٩ أصبح توقف استيراد القطن الخام الأمريكى أثناء الحرب الأهليـة باعثاً جديداً للاستثمار فى مصر التى كانت بلداً ناجحاً جداً فى ذلك الوقت ولقد رأى الخديوى الجديد - اسماعيل - امكانيات ثراء وسلطان عظيمة فى ترقية البلاد على نهج غربى أوروبى فبدأ برنامجاً طموحاً لم يقف عند حد الصرف على بلاطه وحاشيته والانفاق على المبانى الحديثة فى القاهرة وعلى انشاء طريق خاص الى الاهرام ليستعمله أعضاء الاسر الملكيه الذين حضروا افتتاح قناة السويس ولكنه امتدالى تمويل مشروعات عمرانية وانتاجية ضخمة وهذه قائمة الاعمال الجديدة التى تمت فى الاثنى عشره سنة الاولى من حكم اسماعيل نسجل شق قناة السويس وشق ثمانية آلاف وأربعمائة ميل من قنوات الرى ومد أكثر من تسعمائه ميل من السكك الحديديه وخمسة آلاف ميل من أسلاك البرق وانشاء أربعمائة وثلاثين كوبرياً واصلاح ميناء الاسكندرية وبناء أرصفة الميناء فى السويس واتمام خمسة عشر فناراً واربع وستين مصنع سكر ثم أن الارض الصـــالحة للزراعة زادت من أربعه ملايين فدان الى حوالى خمسة ملايين ونصف المليون (١)

وهكذا مضى اسماعيل فى تنمية موارد مصر الانتاجية وهى التى بدأها محمد على فى النصف الاول من القرن التاسع عشر ولا يوجد فى الخمسين سنة الاولى من الحكم البريطانى مرحلة تقدم تعادل مرحلة الاثنى عشر عاماً من حكم اسماعيل .

---

(١) جدير بنا أن نذكر الوجه الآخر لاصلاحات اسماعيل: حالة الشعب البالغة السوء وأنــواع المظالم التى كانت تصب عليه يوميا وأنواع الضرائب المختلفة المرهقه التى كان يئن منه وأن نذكر أن هذه الاصلاحات تمـت بأن استغل المال المصدر الى مصر فى تنفيذها فقامت مصر بدورين دور المستهلك لفائض المصنوعات ودور المستهلك لفائض المال ـ وهكذا اتاحت ارباحا طائلـــة للرأسماليين الانجليز وغيرهم

المترجم

(٢) ص ٧٤ من كتاب دمار مصر

قال جنكس فى كتابه - ارتحال رأس المال البريطانى صفحة ٣١٩- الآن امتلأت البلاد بالمهندسين البريطانيين يفيضون بمشروعات لمد رحاب الرق والمدنية وفى الاسكندرية كانت احدى شركات المقاولين الانجليز تقوم بأعمال البناء فى الميناء لقاء مبلغ ٢٥٠٠٠٠٠ جنيهاً فى حين أن هذه الاعمال تكلفها حوالى ١٫٤٠٠٫٠٠٠ جنيهاً .

كان الرأسماليون البريطانيون يقترحون المشروعات على الخديو ويعقدون معه الصفقات لينفذوها ثم يقرضونه المال الذى يدفعه للمقاولين : أى لهم أنفسهم

ولنا أن نتصور أن المثل الذى أورده جنكس لم يكن استثنائياً فلا بد أن هذه الصفقات كانت تصى أرباحاً طائلة ولا بد أن الممولين كانوا يطالبون بعمولة باهظة

وذكر ماكون فى كتابه - مصر كما هى - المنشور سنة ١٨٧٧ . المعلومات التالية الخاصة ببعض الديون المشهورة آنئذ

دين مصر	القيمة الاسميه دين مصر المطلوب	القيمة المدفوعة وهى التى أقرضت بالفعل
١٨٦٤	٥٫٧٠٤٫٢٠٠	٤٫٨٦٤٫٠٦٣
١٨٦٦	٣٫٠٠٠٫٠٠٠	٢٫٦٤٠٫٠٠٠
١٨٦٨	١١٫٨٩٠٫٠٠٠	٧٫١٩٣٫٣٣٤
١٨٧٣	٣٢٫٠٠٠٫٠٠	٢٠٫٨٤٠٫٠٧٧
المجموع	٥٢٫٥٩٤٫٢٠٠٠	٣٥٫٤٣٧٫٤٧٤

كانت مصر فى الواقع مدينة مرة أخرى بنصف ما اقترضته بالفعل فاذا أدخلنا فى اعتبارنا أن معظم المال المستدان كان يدفع للمقاولين البريطانين وهم الذين حصلوا على أرباح طائلة فانه يكون من المشكوك فيه كل الشك أن يمثل ما أنفق على الصناعة المصرية والنقل ثلث الدين .

وأما الفائدة فكانت تخصم على المجموع الذى كان حوالى ثمانين ميلوناً من الجنيهات فى سنة ١٨٧٦ على ما يقوله ماكون أى أنه كان من المحتم أن يؤخذ سنوياً حوالى ٦ مليون جنيه من دخل الدولة الذى لم يكن قد بلغ بعد ١٠ مليون جنيه فى العام .

ليس عجيبا ادن ان تنزلق ماليه مصر فى فترة وجيزة الى افلاس لا امل معه وان يصبح من الممكن أن تدفع فوائد الدين وأن تؤدى اقساطه بطريق واحد هو عقد قروض جديده ولم يكن مثار الدهشه بعد أن فحصت تفاصيل الديون أن تنتوى الحكومة البريطانية أمراً أخطر من التدخل .

كان بيت فروهلنج وجوشن - ومن أكبر مساهمية هيرمان جوسن أحد مديرى بنك انجلترا ومن أعضائه جورج يواكيم جوشن وزير المالية فيما بعد - كان هذا البيت المالى ممول ديون سنوات ١٨٦٢ - ١٨٦٤ - ١٨٦٦ ولقد اشتركت البيوت البريطانيه والفرنسية فى الديون الكبرى التى عقدت بعد ذلك ثم اقحمت الحكومه البريطانية لأول مره فى عام ١٨٧٥ وذلك عندما أجبر الدائنون الخديو أن يبيع أسهمه فى قناة السويس وهى التى اشترتها الحكومة البريطانية بمساعدة آل روتشيلد بمبلغ حوالى أربعة ملايين من الجنيهات وفى العام التالى لشراء أسهم القناه اتفق قنصل بريطانيا العام بالقاهره مع الخديو على أن ترسل الحكومة البريطانيه بعثة مالية يرأسها موظف كبير «لتساعد على معالجة الفوضى» وفى ذات الوقت أختير جوشن وهو من بيت فروهلنج وجوشن ممثلا لألفين من حملة السندات البريطانيين كى يسافر الى مصر ويعرض مشروعا مالياً جديداً على الخديو الذى وافق بالفعل تحت الضغط المشترك من البعثة الرسمية المالية ومن بعثة جوشن غير الرسمية على مشروع يقضى بتعيين مراقبين عامين أجنبيين أحدهما فرنسى والآخر بريطانى - ويقضى المشروع كذلك بتوحيد الدين بفائدة قدرها ٧ فى المائة واستثنيت ديون فروهلنج وجوشن حيث استمرت فائدتها القديمة ١٠ فى المائة و ١٢ فى المائة .

وضع المشروع الجديد موضع التنفيذ فى الحال فظهر المراقبون الأجانب فى وزاره المالية ودفع لحملة السندات فى عام ١٨٧٧ حوالى ٧ ونصف مليون جنيه من الدخل العام الحقيقى البالغ تسعة ونصف مليون جنيه وهذا بالاضافة الى الجزية التركية والفوائد على أسهم القناة وكلما مضت الايام أصبح ضرورياً أن يستخدم اشد الضغط على الفلاحين حتى لا تنهار مالية الدولة فبيعت المحاصيل مقدماً وزيدت الضرائب الجمركية واجور السكك الحديدية .

كتب مراسل التايمز فى ٢٧ يونيو سنة ١٨٧٧ يقول « ان هذا المحصول كله عبارة عن ضرائب عشرية اداها الفلاحون فاذا اعتبر الانسان حال الفلاحين الذين ادمتهم الفاقة وارهقهم الطلب او لئك الذين لا يتوفر لهم الكفاف من العيش فى حظائرهم البائسة والذين يعملون مبكرين وممسين ليملئوا جيوب الدائنين اذا تدبر الانسان هذا كله بدا له ان اداء الكوبونات فى مواعيدها لم يكن مما يغتبط به كل الاغتباط » وبعد اسابيع قليلة سألت هذه الصحيفة نفسها المراقب العام البريطانى ان لا ينسى الفلاحين وهو فى غمرة حماسة للدائنين والا فانه سيتخطى حدود الانتاج فى يوم من الأيام(١)

غير أن آلام الفلاحين استمرت بالرغم من ذلك ـ فتحالف طاعون الماشية فى سنه ١٨٧٨ مع نقص المحصول وأحدثا مجاعة قضى فيها الاف الفلاحين بالجوع والمرض ولم تسمح الحكومة البريطانية ولو بمجرد تأجيل دفع فوائد الدين .

وفى السنة التالية قالت التايمز أن الضرائب تجمع فى وقت « يموت فيه الناس على قارعة الطريق ومساحات واسعة من الريف لا تزرع بسبب ثقل الالتزامات المالية والفلاحون قد باعوا ماشيتهم والنساء حليهن والمرابون يملئون مكاتب الرهون بصكوكهم والمحاكم بقضايا المصادره (٢) .

عزمت المالية العليا وهى التى تعمل بواسطة المراقبين على أن تنفذ سياسة بطش ظالمة لا يكون هدفها أن تضمن دفع الكوبون وحده ـ وكان معنى استنفاد مطالب الدين لمعظم الدخل أن يأخذ نظام الدولة المصرية فى الانهيار السريع يترك الطريق مفتوحة أمام البريطانيين ليقبضوا على ناصية الأمر .

خفض عدد الجيش وأنقص عدد موظفى الحكومة وباتت المهايا متأخرة جميعاً واخذ الضجر ينتشر بين الطبقات المالكة ويسرى بين الضباط والموظفين والفلاحين كما ان بعض المقاومة قد ابديت ضد ادخال الرقابة الأجنبية على المالية

---

(١) التايمز عدد ٢١ يوليو سنة ١٨٧٧

(١) التايمز عدد ٣١ مارس سنة ١٨٧٩

ثم ان مقاومة وزير المالية االمصرى (١) وهو الدى اشاع إن قبول الخديو بشرط البعثة المالية الأجنبية امر يبلغ حد الخيانه العظمى امكن القضاء عليها بأن دعاه الخديو الى نزهه تم قتله غدراً (٢) وفى سنة ١٨٧٩ اى بعد تلاث سنين من ظروف ظلت تسوء وتسوء حدث اول انفجار فقبض جماعة من الضباط على رئيس الوزراة المصرية ووزير المالية الانجيزى واعتقلوهما فى مبنى وزارة المالية ؛ ثم اطلق سراحهما الخديو غير ان حادثة الضباط كانت بداية تبرم من الطبقة المصريه العليا والفئات المتوسطة ضد السيطرة الاجنبية فقد قرر الخديو اسماعيل استجابة لهذا الاضطراب أن ينشىء وزارة وطنية تستند إلى هيئة منتخبة من المشايخ وغيرهم تحل محـــل الوزارة الأوروبية . وبالفعل أقيل الوزيران الأجنبيان وكانت هذه المحاولة لتحطيم حبائل السيطرة الأجنبية التي كانت تطبق على حياه مصر الاقتصادية كلها ـ وكانت تستند إلى مؤازرة عامة .. ذلك بأن ممثلى مناطق مختلفة كثيرة وممثلى جماعات متعددة قد أمضوا عريضة وطالبوا فيها بالاستغناء عن الأجانب . وقالت وثيقة تعيين الوزارة الجـديدة « ان الوزارة السابقة قد أثارت بين الناس ضجراً وقلقاً امتدا الى كل طبقات مجتمعنا الذى كان هادئاً حتى ذلك الحين » .

كان على الوزاره الجديده أن نسأل مسئولية حقيقية أمام مجلس منتخب يطابق الرغبات الوطنية غير ان المصالح البريطانية المالية صممت فى الحال أن تقف هذه النهضة الاستقلالية وبعد أسابيع قليله أنفقت فى التحضير (رفضت الحكومة البريطانية خلالها اقتراح الحكومة الفرنسبة باحتلال عسكرى مزدوج لأن بريطانيا كانت تعمل لاحتلال بريطانى خاص) حرضت الحكومة البريطانية سلطان تركيا على أن يخلع الخديو اسماعيل ، ثم بعد بضعة أسابيع أخر أصدر

(١) هو اسماعيل المفتش خدن اسماعيل ومن اكبر اعوانه ان لم يكن أكبرهم على الاطلاق افحش فى اغتصاب اموال الشعب واستنزاف كده حتى انه فاخر ذات مرة بأنه جمع من الضرائب ١٥ مليون جنيه فى عام واحـد فى وقت كان فيه متوسط دخل الدولة ١٠ ملايين من الجنيهات وقد قتل اسماعيل المفتش فى ظروف غامضة

(٢) صفحة ٣١ من كتاب دمار مصر

خلفه (اى توفيق) ديكريو يعيد تعيين المراقبين الأجنبيين العموميين وقد رضى بأن لا يقيلهما بغير موافقة الدول صاحبة الشأن .

تتميز فتره المراقبة الثنائية كما تسمى ادن رسميا بتمرد متزايد ضد الطلم الأجنبي وفى هذا التمرد كان الجيش المصرى - وهو الهيئة الوطنية الوحيده الباقية فى دولاب الدولة - القوه القائدة . ولقد كان تطور الحركة التى يقودها عرابى (١) هو الذى أتاح الفرصة التى استغلتها الحكومة البريطانية لتفرض إحتلالا بريطانيا خالصاً بدل مراقبة انجلترا وفرنسا الثنائية (٢) بدأت الحركه العرابية كاحتجاج على عدم دفع المرتبات وعلى نظام الترقية الجائر فى الجيش . وتطور الاحتجاج إلى طلب إقالة وزير الحربية . ثم تطور إلى المطالبه ببرنامج وطنى يتضمن إقالة الوزاره جميعاً وإصدار دستور وزياده قوه الجيش .

أصبح عرابى محور الاضطراب من اجل الاستقلال وهو ما أيدته تأييدا واسعاً فئات مختلفة . أيده كبار ملاك الأرض الذين قاوموا الاستغلال الأجنبي مرافق مصر المستجده وأيده العساكر الذين جندوا من طبقة الفلاحين المرهقين ارهاقا متزيداً بالضرائب لتسديد الدين الأجنبى .

وحتى تتخلص الوزاره الخاضعة للاجانب من عرابى اعتزمت أن تصدر إليه أمراً بالسفر بعيداً عن القاهره - ولكن بدلا من ان يغادر عرابى القاهرة رفض الأمر وسار هو وجنوده إلى قصر الخديو الجديد .

وفى ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ اضطر الخديو توفيق ان يسلم بكل المطالب فتشكلت وزاره جديده مناهضة للاستعمار تمام المناهضة ومؤيده من الفئات

---

(١) حذفت بعض الجمل هنا التى قصد بها المؤلف أن يعرف عرابى الى القارىء الانجليزى

(٢) لسنا نوافق المؤلف على هذا التفسير وفى رأينا أن الغزو البريطانى لمصر كان لامحالة واقعا مادامت الحركة الوطنيه أضعف من أن تقنعه .

العسكرية بزعامة عرابى. هكذا تم انقلاب اعقبته فتره ثلاث اشهر وصفها بلنط(١) الذى كان حينذاك بمصر بأنها « اسعد فترة سياسية عرفتها مصر إذ اتحدت جميع الأحزاب الوطنية بل اتحد سكان القاهره فى إدراك مثل وطنى أعلى » .

ولكن مثل هذه الحال لم تكن لتستمر يدلك على ذلك موقف الدوائر البريطانية منها ذلك الموقف الذى يشرحه البلاغ التالى المرسل من قنصل بريطانيا العام فى مصر إلى لورد جرانفيلد وزير الخارجية البريطانيـة فى حكومة جلادستون يقول البلاغ « لن نستطيع استرداد سيادتنا حتى يقضى على السيطره العسكرية التى تثقل كاهل البلاد الآن - وانى لأعتقد انه لا بد وان تطرأ مشكلة حاده قبل ان نستطيع الوصول إلى حل مرض للمسألة المصرية وانه من الخير ان نتعجلها (اى المشكلة الحاده) بدل ان نحاول تأخيرها (٢) .

اصبح مقضياً ان تقع المشكلة الحادة فتآمر جماعة من ضباط الجيش (٣) بناء على اتفاق سابق - على ان يخلعوا عرابى وهو من تستند إليه الوزاره الوطنية . وعلم عرابى بالمؤامره فألقى القبض على الضباط المسئولين وحكم عليهم بعقوبات مختلفة عدلها الخديو بضغط القنصل البريطانى العام فلما لم تقبل الوزاره قرار الخديو إرسلت كل من الحكومتين البريطانية والفرنسية فى مايو سنة ١٨٨٢ ثلاث سفن حربية إلى الاسكندرية (للمحافظة على ارواح رعاياهما) واوصى ممثلو فرنسا وانجلترا السياسيون فى مصر الخديو ان يقيل الوزاره الوطنية وان ينفى

---

(١) ص ١٥٢ من كتـــاب « التاريخ السرى للاحـــتلال البريطانى لمصر » لويلفريدسكون بلنط - وهو كاتب انجليزى حر أقام فى مصر وفضح مظالـــم الاستعمار وعضد الحركة الوطنية ولقد ذمه كرومر فى كتابه مصر الحديثه ورماه بالغفلة والبساطه فى التفكير والتشويه فى الادراك وهذا طبيعى من كرومر فى رجل تحمس للمصريين وكتب عنهـم « مذكراتى » و« التاريخ السرى للاحتلال البريطانى لمصر » و« أدلة على عدالة الاستعمـــار البريطانى فى مصر » وهى كلها تسجيل لطغيان الاستعمار

(٢) مصر رقم سنة ١٨٨٢ اقتبست فى كتاب دمـار مصر ص ١٨٠

(٣) كانوا ضباطاً شراكسة

عرابى من مصر وان يبعد قائدين وطنيين آخرين إلى الداخل وبالفعل اقيلت الوزارة ولكن ما لبث إحتجاج حامية الاسكندرية أن أجبر الخديو على إعادة الوزاره إلى الحكم .

زيدت القوات البحرية البريطانية والفرنسية وطلب وزير خارجية بريطانيا إلى سلطان تركيا أن يتدخل فى جانب الخديو وضد الوزاره المصريه فلما وصل المندوب التركى إلى مصر قوبل بعرائض والتماسات تلح عليه بأن يؤيد الوزاره ضد الأجانب وتوفيق (١) فى هذا الموقف العصيب حدثت مذبحة المسيحيين بالاسكندرية وكانت قد دبرت من قبل تدبيراً سرياً ونفذتها عصابة مأجوره من البدو وكان البوليس قد تلقى تعليمات بأن لا يتدخل فى الأمر واتخذت الاجراءات بأن لا تصل الأخبار إلا بعد أن تمضى بضع ساعات على بداية المذبحة (٢) لم يكن هذا الحادث نجاحاً كله من وجهه نظر البريطانيين المحليين فقد أثار رغبة الأوربيين المحليين فى سحب القوات المستفزه ومطالبتهم بالاعتراف بعرابى وبالدعوه الثنائية إلى مؤتمر سداسى تمثل فيه الدول الست صاحبة المصالح فى مصر وهى فرنسا وانجلترا وايطاليا والمانيا والنمسا وروسيا اجتمع المؤتمر فى القسطنطينية فى يونيو سنة ١٨٨٢ وامضى ميثاق عدم التدخل باسم مختلف الحكومات بما فيها الحكومة البريطانية فكان هذا تعهداً ، بألا تسعى هذه الدول للحصول على مغانم إقليمية أو على امتيازات أيا كان نوعها أو على أية ميزه تجارية لرعاياها أكثر مما يستطيع رعايا الدول الأخرى الحصول عليه بالتساوى (٣) واتفق أيضاً على ألا تقوم أية دولة من الدول العظمى بعمل إنفرادى فى مصر (إلا كاقال الانجليز فى حالة الضروره الاستثنائية) واتفق على أن يطلب إلى السلطان إرسال قوات ترد الحالة فى مصر إلى ما كانت عليه

---

(١) حذفت بعض الكلمات عن الخديو توفيق

(٢) مصر رقم ٤ سنة ١٨٨٤

(٣) مصر رقم ١٧ سنة ١٨٨٢

هكذا وصح للحكومة البريطانية وضوحا تاما ان انفراد السيطرة البريطانية بمصر اصبح أمراً مستحيلا فى ظل هذا الاتفاق ووضح لها أن الحل الوحيد هو أن توجد ضرورة استثنائية فعل أن يسمح الوقت للسلطان ليقوم بعمل ما . ولقد وجدت هذه الضرورة الاستثنائية ـ ضربت الإسكندرية بقنابل مدافع السفن البريطانية فى ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ ثم اعتذر البريطانيون بأن المصريين أخذوا يصلحون الطوابى ومعنى هذا العمل انه موجه ضد الأجانب والواقع الذى لاشك فيه هو أن عرض الهجوم الحقيقى أن يحطم فى ضربة واحدة جميع الادعاءات التى تقول بأن المصالح البريطانية فى مصر يمكن إخضاعها لمصالح الجماعات الأخرى .

تبع ضرب الاسكندرية بالقنابل نزول القوات البريطانية إلى البر وبينما كانت ثمة مفاوضات ملتوية تدور مع تركيا لعقد معاهدة عسكرية كانت القوات البريطانية مشغولة بالفعل «بارجاع النظام إلى وادى النيل» فلما أمضيت هذه المعاهدة أخيرا فى ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢ كان ذلك فى ذات اليوم الذى هزم فيه البريطانيون عرابى وأنصاره فى موقعة التل الكبير وهم عصب الحركة المناهضة للاستعمار ثم يمضى يومان فتسقط القاهرة ويصبح الاحتلال البريطانى حقيقة واقعة هكذا بعد مضى ثلاثة أشهر تقريباً على امضاء بروتوكول القسطنطينية ضمنت الحكومة البريطانية بعمل اعتدائى ظالم كأى عمل آخر فى تاريخ الغزو والاستعمار ضمنت هذه الميزات الخاصة التى كان ممثلوها فى القسطنطينية قد أعلنوا تبرأهم منها منذ أجل قريب وأما الدول الأوروبية الأخرى فأصبح أمامها أمران لا ثالث لهما أما ان تعلن الحرب على بريطانيا واما ان أن تقبل السيطرة البريطانية وقد اختارت الدول الأوروبية ثانى الأمرين فأوقف مؤتمر القسطنطينية وألغيت رقابة انجلترا وفرنسا الثنائية ووضع البريطانيون مشروعا الحكم مصر يستبدل بالدستور المصرى ومجلس النواب مجالس استشارية وعينوا وكيلا جديدا ليواصل استغلال مصر لمصلحة الرأسماليين البريطانيين ثم أتموا هذه الخطة باختيار سير إفلن بيرنج (فيما بعد لورد كرومر) من بيت بيرنج اخوان اللندنيين وهو الذى شغل منصب قنصل عام بريطانيا فى مصر فى الخمس والعشرين سنة التالية .

لكى تدفع مصر

« الوسائل التى استخدمها الاستعمار فى ابتزاز المال من مصر »

كانت أهداف خطة بيرنج اخوان فى مصر هى عينها أهداف خطة فروهلنج وجوشن السابقين . ان يعتصر رأسا المال المالى البريطانى ربحاً متزايداً تبتزه الطبقة الحاكمة المصرية من الفلاحين الكادحين وأن تزداد طاقة مصر الانتاجية حتى يمكن الحصول على أعظم النتائج من اعتصار طبقة الفلاحين . تم إخضاع الطبقة الحاكمة المصرية بشكل مباشر بعد أن ضربت الاسكندرية بالقنابل . وتحطمت الحركة الوطنية بقيادة عرابى واحتلت القوات البريطانية مصر وأدخل الموظفون البريطانيون فى جميع المصالح الهامة وخاصه فى وزارة المالية وفى الجيش فعبد الطريق أمام السياسة المالية .

كانت مهمة سير افلن بيرنج المباشرة هى أن يضمن دفع فوائد الدين القائمة دفعاً منتظماً ثم يفتح مصر بعد ذلك سوقا لمنتجات الصناعة البريطانية الثقيلة التى أخذت بالفعل تحس وطأة منافسة الصناعة الالمانية المتطوره بسرعة ولكن كانت هناك عقبة واحدة ظلت حتى ذلك الوقت عقبة كأداء تلك هى أن الانتاج السنوى للثروه فى مصر كان صغيرا نسبيا يكاد أن يكون كله انتاجا زراعيا قمحا وأذرة وأرزا وحاصلات غذائية أخرى - وهذه للاستهلاك المحلى - ثم هناك القطن الذى كان يصدر لدفع الأرباح وللبادله عليه بالسلع القليلة المستورده من الخارج كان إذا انتاجا ضئيلا بلغت قيمته الكلية فى سنة ١٨٨٢ أقل من ٢٨ مليون جنيه(١) ولكنه صار بعد عشر سنوات من حكم بارنج - أى فى عام سنة ١٨٩٤ - اثنين وثلاثين مليونا من الجنيهات وهى ثمره استغلال اربعة ملايين وثلاثه ارباع المليون فدان - أى أن متوسط ما كان ينتجه الفدان الواحد قد صار ستة جنيهات وخمسة وسبعين قرشا . ولما كان عدد السكان آنئذ حوالى التسعة ملايين نسمة فقد خص الفرد

---

(١) مقال « بعض احصائيات عن مصر » بقلم رابينو نشر فى جرنال جمعية الاحصاء سنة ١٨٨٤

الواحد من قيمة الانتاج ثلاثة جنيهات وستون قرشا فى المتوسط (١)

وفى سنة ١٨٩٥ بلغ دخل الدولة حوالى أحد عشر مليوناً من الجنيهات وهو ما يعادل ثلث قيمة الانتاج الزراعى كله ، نصف هذا الدخل ضرائب أطيان تقع مباشرة على الفلاحين وينال الفرد منها ستين قرشاً فى المتوسط فتستغرق ربع دخل الفلاح الذى يملك عشرة أفدنة ونصف دخل الذى يملك خمسة أفدنة وتجعل بقاء المليون أسرة من الفلاحين الذين يملكون فداناً وربعة فى المتوسط مستطاعا لهم بأن يستدينوا دائماً وان يبيعوا عملهم لملاك أكبر منهم (٢) ولما ألقى الأمر إلى سير ايفلن بارنج كان حوالى ربع الانتاج المصرى العام يستهلك فى الدين وليس من ريب فى أن الفلاحين هم الذين كانوا يتحملون معظم العبء رغم مارأينا من ظروف مؤسية انزلقوا إليها وكما ان صاحب العبيد يحسن احوال عبيده متى وجد ان العمل الشاق يوشك ان يقضى عليهم فكذلك وجد سير ايفلن بارنج انه من اللازم ان يزيد انتاجية الفلاحين ليستطيعوا تحمل الدين ويستمروا فى الحياة رغم اعبائهم

قال كرومر فى تصريح رسمى له «إن مصالح حملة السندات ومصالح الشعب المصرى متماثلة » ومعنى هذا المبدا عملياً تنمية محصول القطن الذى يمكن ان يباع بأثمان مرتفعة فى الخارج – وهذه التنمية على حساب المحاصيل الغذائية التى يستهلكها الفلاحون ويمكننا ان نعرف نتيجة هذه السياسة من الحقيقة التالية ، كانت صادرات القطن فى السنوات السابقة لنظام بارنج مليونى قنطار فى العام ، وكانت قيمتها ثمانية ملايين من الجنيهات ثم اصبحت فى نهاية الفترة (٣) سبعة ملايين قنطار تساوى اكثر من ٣٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيهاً وفى ذات الوقت تحولت مصر من بلد كان يعتمد على نفسه فى إنتاج حاجاته الغذائية إلى بلد ستورد من المواد الغذائية فى سنة ١٩٠٨ ما قيمته اكثر من ٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه وهذه المواد يضطر الفلاحون لشرائها بأسعار اعلى منها فى البلاد الاوروبية فمثلا كان سعر القمح فى مصر فى ذلك العام يزيد بخمسين فى المائة من سعر القمح فى انجلترا

لاشك ان تنمية زراعه القطن فى مصر قد ضاعفت قيمة الانتاج الكلية اى

---

(١) تقرير عن الرى الدائم فى مصر عام ١٨٩٤ بقلم ويلسكوكس

(٢) تقرير لورد كرومر سنة ١٩٠٦

(٣) يقصد فترة السياسة الكرومرية (المترجم)

ضاعفت الرصيد الذى يؤخذ منه معاش الفلاحين المنتجين والفائض لأصحاب الأطيان والمرابين والموظفين المكتبيين والعسكريين والمدنيين والتجار الوطنيين والأجانب وحملة السندات، ولكن ازدهار هذه المصالح كلها وجميعها تعيش على كد الفلاح، يعنى أن الفلاح نفسه قد أبقى له نصيب متضائل من قيمة محاصيله، ثم أن تنمية زراعة القطن على حساب انتاج الغذاء ذات نتائج هامة اخرى فأولا قد جعلت المصريين اكثر اعتمادا على مستغليهم، فبدلا من ان يزرعوا مايحتاجونه من محاصيل غذائية(١) وبدلا من ان يبيعوا الفائض من محصول القطن لاغير اصبحوا الآن يعتمدون اكثر ما يعتمدون على بيع القطن ثم تمشيا مع التغيير، اصبحوا مجبرين على شراء المواد الغذائية المستوردة او المنقوله من اماكن سحيقة فأصبحوا واقعين فى يد الوسطاء مرتين . ولقد نمت حول هاتين العمليتين . إصدار القطن واستيراد المواد الغذائية ـ فئة ملاك السفن ومنشآت عزل القطن . ونتج عنهما أن مدت السكك الحديدية ووسائل النقل الأخرى ـ وهى جميعاً تنال ضريبة تضاف إلى ضريبة الآلة الحكومية للادارة والدفاع واستهلاك الدين وتسديد فوائده

ومع ازدياد قيمة المحصول السنوى ازدادت الايجارات التى كان أصحاب الأطيان يطالبون بها فمثلا زادت المساحة المزروعة قطناً فيما بين عامى ١٨٩٤ - ١٩١٤ : ٢٥ فى المائة إلى ٤٤ فى المائة فتراوح إيجار الفدان الواحد فى سنة ١٩١٢ بين ١٢ جنيها و١٨ جنيهاً (٢)

اعتمدت تنمية الأرض المزروعة قطناً على توسيع الرى فأوجب هذا مد الخطوط الحديدية لمطروق مناطق لوسع ولتنقل القطن والغذاء من الموانى واليها .

يقول المستشار المالى البريطانى فى أحد تقاريره « لما طبقت سياسة تنمية مرافق البلاد بواسطة الرى أصبح انفاق وأسمال كبير على مشروعات كثيرة أخرى نتيجة غير مباشرة ولكنها أصبحت نتيجة حتمية ولقد أدى اتساع الأرض المزروعة إلى انشاء خطوط حديدية وإلى زيادة وسائل نقل القطن والمنتجات الاخرى كما إن تزايد الصادرات والواردات يفرض إصلاحات أخرى فى الموانى » (٣)

---

(١) يبدو الفرق بين الاقتصاد الموجه لمصلحة سواد الشعب وذلك المسير لتنمية ثروة أقليمية قليلة – فى نوع الانتاج هل هو لسد الحاجات الاساسية ام هو للسوق والمتاجرة

(٢) مصر رقم ١ سنة ١٩١٣

(٣) مصر رقم ١ سنة ١٩٠٨

هكذا لم تضمن سياسة تنمية إنتاج القطن مجرد دفع فوائد الدين القديم و تأدية رصيد استهلاكه وذلك بزياده قيمة الانتاج الزراعى الذى يمكن أن يمتص فى الضرائب بل خلقت سوقا رابحة لمنتجات الصناعة الثقيلة البريطانية والواقع أن ايجاد هذه السوق والوسائل التى كانت تمول بها الصفقات المختلفه لذات أهمية خاصه .

اذ عندما وقع أمر مصرفى يدكرومر كان دينها العام حوالى ٩٥٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه وكانت التسوية المالية مع الحكومة المصريه لاتقتصر على مجرد دفع فوائد الدين بانتظام بل تحدد رصيداً لاستهلاك جزء منه غير أن الدين المصرى لم يتناقص سنة فأخرى بل على العكس من ذلك كان رصيد استهلاك الدين يستثمر مرة ثانية فى مصر - أوقل لنوضح لك الامر - ان كمية المال المتحصل سنوياً من الضرائب لاستهلاك الدين كانت تدفع للمقاولين الاجانب نظير قيامهم بمد السكك الحديدية أو بأعمال الرى أو بأعمال عمرانية أخرى وبهذه الطريقة ضمنت سوق دائمة للمصنوعات البريطانية الثقيلة أو المصنوعات الخاضعة للسيطرة البريطانية وهذا سير ايفلن بارنج يذكر (١) أنه بين عامى ١٨٨٨ و ١٩٠٤ صرف من الاحتياطى ١٦ ونصف مليون جنيه على الاعمال العامة بما فيها أعمال الرى والسكك الحديدية وإصلاح الموانى وتبين التقارير التالية عن مصر (٢) تضخم الانفاق فى هذا الميدان - فى مده التسعه أعوام هذه صرف مبلغ ٢٧ مليون جنيه من الاحتياطى على مرافق مشابهه ويتضح هذا التطور فى احصائية تجاره مصر الخارجيه فى السنوات التالية للاحتلال البريطانى ففى العشر سنوات الاولى كانت صادرات القطن لدفع فوائد الدين . وكانت تزيد على الواردات .

ثم بدأت سيطرة بارنج تحدث أثرها فى العشر سنوات التاليه فتزيد قيمة الصادرات بحوالى الربع وفى نفس الوقت تزيد الواردات زياده جوهرية وتكون معظم الواردات مواد غذائية تزرعها مصر وبعضها سلع رئيسيه ثقيلة يدفع ثمنها من رصيد استهلاك الدين ثم فى الفترة الثالثه - فتره الأحد عشره سنه السابقه للحرب (٣) تضائل الفرق بين الواردات والصادرات فبلغت قيمة الواردات السنوية أكثر من ثلاثة اضعاف قيمتها السنويه فى العشر سنوات الاولى . كانت قيمة الواردات

---

(١) مصر الحديثة الجزء الاول
(٢) تقارير سنة ١٩٠٥ الى سنة ١٩١٣
(٣) الحرب العالمية الاولى

سنويا من الحديد والصلب فيما بين عامى سنة ١٩٠٣ و١٩١٣ - (٢ر٦٠٠ر٠٠٠ جنيه) فاذا بها تصبح فى عام ١٩٢٦ (٨ر٧٦٢ر٠٠٠ جنيه) وفى سنة ١٩٢٧ ٨ر٢٦٢ر٠٠٠

وإليك إحصائية عن تجاره مصر فى ٤٤ عاما تقريباً (١)

السنة	الواردات بالمليون	الصادرات بالمليون	نسبة الزيادة
١٨٨٣ - ١٨٩٢	٨	١١ر٧	٪٤٦/٢
١٨٩٣ - ١٩٠٢	١١/٤	١٤ر٤	٪٢٦/٣
١٩٠٣ - ١٩١٣	٢٤/٣	٢٦ر٩	٪ ٩ر٨
١٩١٤ - ١٩١٨	٣٠	٣٦/٥	٪٢٧/٧
١٩١٩ - ١٩٣٧	٥٦/٤	٦٠	٪ ٦/٤

وبالرغم من أن الانتاج الزراعى ظل أهم معين للثروة فان العمل المأجور قد أدخل فى بعض الاعمال وبدأ ملاك الابعديات الكبيرة يستخدمونه وكان هذا واحدا من الاسباب التى دعت الى الغاء السخرة أو العمل الاجبارى فى ترع الرى فى السنوات الاولى من الاحتلال البريطانى وذلك لأن كبار الملاك وجدوا أن استدعاء العمال للخدمة الاجبارية يتعارض مع امدادهم بالعمل المطلوب فى أبعادياتهم ثم أن الغاء السخرة أعطى الاحتلال فرصة كبيرة كى يعلن عن ادارته الانسانية فى الوقت الذى أنشأ فيه فى الواقع نظام أجور بأحط الاسعار الممكنة

كان مقررا أنه لكى تلغى السخرة يجب أن ينفق ٤٠٠ ألف جنيه فى العام فتوسط من للعمل مدة ١٠٠ يوم هم ٢٣٤ر١٤٣ شخصاً أى أن أجرة العامل ثمانية عشر مليما ولكن كان المبلغ الذى صرف بالفعل لاحلال العمل الحر « أى المأجور » محل السخرة فى السنة الاولى من تطبيق النظام ٢٥٠ ألف جنيه فى حين خفض عدد العمال المسخرين الى ٢٠٢ ألف عامل (١) ٠

شاهدت السنوات الاخيره من خطة بارنج تكوين عدد من الشركات البريطانيه لتستغل مابقى من مرافق مصر فأنشأت الشركة المصرية لسكة حديد الدلتا الخفيفة

---

(١) بين عامى ١٨٧٣ و١٩٢٧

(٢) ص ٨٧٣ من كتاب مصر الحديثة لكرومر

فى سنة ١٨٩٧ لتشغيل الخطوط الضيقه . وأنشئت شركة الدلتا المصريه للاراضى والاستثمار فى سنة ١٩٠٤ لتستثمر الارض التى تجرى فيها خطوط سكة حديد الدلتا الضيقه وفى سنة ١٨٩٨ أنشئت شركة الاسواق المصريه ولها احتكار انشاء وادارة الاسواق فى ١٢٠ ناحية وكانت هذه الشركة تستورد السماد الكيماوى الذى تستنفد كميات كبيرة منه فى الزراعه المصريه وفى نفس السنه أنشىء البنك الاهلى المصرى وعضو لجنته اللندنيه سعادة ه بارنج ابن عم سير ايفلن بارنج (كرومر).

لقد كانت سياسة الرأسمالية البريطانية فى مصر تحتاج إلى آلة حكومية شديدة الصلاحية عظيمه الحزم فى الادارة فعهد بالسيطره الاداريه إلى جيش من الموظفين الانجليز الذين راحوا يشغلون مناصب مدنية رفيعة وإلى موظفين مصريين مختارين فى الأقاليم . وكان طبيعياً أن ينمو عدد الموظفين الاوروبيين من ٦٩٠ شخصاً سنة ١٨٩٦ إلى ١٢٥٢ شخصاً فى سنة ١٩٠٦ . وكان موظفو الحكومة فى مختلف المديريات الاربعة عشر مقسمين إلى مديرين ومأمورين . وأما العمدة فيشترط فيه أن يملك عشر أفدنة ويعينه روساؤه

ولكن كان انتخاب العمد جزءاً هاما فى فى برنامج عرابى وهذا البرنامج عينه (انتخاب العمد) هو ما حدا بالحكومة البريطانية فى سنة ١٩٢٨ أن ترغم الحكومة المصرية على وقفه (١) .

فشلت الحكومة البريطانية فى إنشاء حكومة وطنية فى مصر وقالت ان سببا من أسباب الفشل هو وجود الامتيازات (٢) التى ضمنت بها حوالى خمسين دولة بعض الميزات لرعاياها بحيث لم يكن ممكناً أن تفرض ضرائب على الاجانب بغير أن توافق عليها حكوماتهم ولم يكن ممكناً أن تفرض القوانين على الاجانب بما فى ذلك التشريعات

---

(١) أوقف هذا المشروع بعدان وضع بين يدى البرلمان أحيل الى لجنة الداخلية . (المترجم)

(٢) ألف هذا الكتاب قبل الغاء الامتيازات الاجنبية فى معاهدة مونترو . ويلاحظ أن السياسة البريطانية كانت ترمى دائما الى الغاء الامتيازات الاجنبية او تحويلها الى بريطانيا لتنفرد بمصر إنفرادا تاما ـ راجع كتاب كرومر فى مصر للمترجم ـ والجزء الثانى من مصر الحديثة لكرومر وتقرير لورد ملنر
المترجم

الخاصة بالمصانع الكبيره والصغيرة الا بعد أن يصدق ممثلو هذه الدول عليها وكان الاجنبي يحاكم أمام المحكمة المختلطة فى القضايا المدنية وأمام محكمة بلده القنصلية فى القضايا الجنائية وأما السياسة البريطانيه فكانت تعمل دائماً على الغاء الامتيازات الأجنبية لا لصالح استقلال مصر ولكن لتصبح يد الاستعمار البريطانى أكثر انطلاقا وحرية فى علاقتها بالقوى الاستعمارية الاخرى . وقد اقترح ملنر (١) أن تتحول حقوق الامتيازات الى انجلترا . وكان أحد أسباب مد أجل الاحكام العرفية بعد الحرب الماضية أن هذه الاحكام تتسلط على الامتيازات، حقاً أن المحاكم المختلطة كانت قد أنشأت قبل الاحتلال البريطانى (٢) وحقاً أن محكمة استئناف أهلية ومحكمة مختلطة قد أنشئتا فى أوائل عهد بارنج لتفصل الأولى فى الجرائم التى يكون المتهم فيها مصرياً ولكن وضح من تدخل السلطات البريطانية فى القضايا التى تقع بين البريطانيين والمصريين وذلك عندما يكون أحد المصريين متهما فى جريمة طرفها الثانى بريطانى أن هناك حاجة الى عقوبات أشد مما تستطيع المحاكم الاهليه أن تفرضه ، ولذلك صدر قانون فى عام ١٨٩٥ (٣) يقضى بأنه يجوز عرض القضايا التى بين الاهالى وجيش الاحتلال أو الاسطول على محاكم نصف عسكرية لاتستأنف أحكامها وهذا اذا رأى المعتمد البريطانى أن تعرض عليها : وفى ظل هذا القانون أجريت محاكمة دنشواى الظالمه فقد وقعت فى سنه ١٩٠٦ واحدة من أبشع ما روى التاريخ من مظالم العدالة البريطانيه الشائنه ضد شعب مستعمر ، كانت جماعه من الضباط البريطانين يصطادون فى قريه من القرى فجرحوا امرأة فهاجمهم القرويون بالعصى وأصابوا أحدهم فى رأسه وقد رأى الضابط الجريح أن يرجع الى المعسكر الواقع على بعد خمسة أميال ليسعف ولكنه أصيب بضربة شمس فى الطريق ثم مات .

ولقد أظهر الكشف الطبى بشكل جازم أن سبب الوفاة هو ضربة الشمس ومع ذلك أصدرت المحكمه حكمها فى هذه التهمه فاذا هو يقضى بشنق أربعه من القرويين وجلد سبعه وحبس اثنى عشر شخصاً مدداً تتراوح بين السنه والسجن المؤبد مدى الحياه وقررت المحكمه أكثر من ذلك .

---

(١) اقترح كرومر نفس هذا الاقتراح بعد ان فشلت مساعيه لالغاء الامتيازات **المترجم**

(٣) هذا القانون صدر بضغط من كرومر

قررت أن ينفذ حكم الاعدام و الجلد علنا بحضور القرويين . فجىء بالجنود البريطانيين والبوليس المصرى ، وأجبرت عائلات المتهمين على مشاهدة تنفيذ العقوبات . فاذا علق الموظف البريطانى المسئول فى تقريره الذى أبرق به الى سير ادوارد جراى (١) على تنفيذ العقوبات قال « أعتقد أن الاجراءات كانت عظيمة وتكشف عن تقدير جميع المسئولين » .

ان هذه الحلقة الاخيرة فى خطة بارنج قد أثارت كراهيه واسعه النطاق للطغيان البريطانى وأدت الى اثاره حركة وطنية نشطت لاول مرة منذ ما أخمدت حركة عرابى (٢) .

---

(١) وزير خارجية بريطانيا فى ذلك الوقت

(٢) الواقع ان هذه الحادثة قوبلت باشد استياء عرفته مصر فى مطلع القرن الحالى ، وقد إستغلها الحزب الوطنى اوسع استغلال وحملت صحفه حملات فياضة على الاستعمار - يقول الرافعى بك فى كتابه عن مصطفى كامل « لقد كان الاحتلال قبل هذه الحادثة مطمئنا الى ثقة السواد الاعظم من المزارعين والاعيان فى عدله وانصافه حتى ان اللورد كرومر كان يعتز بأنه مؤيد من اصحاب الجلاليب الزرقاء ولكن حادثة دنشواى كشفت عن حقيقة نيات الاحتلال وهى انه لايرضيه من المصرى سوى الخضوع والاستسلام » .. ولقد انتهت هذه الحادثة بتغيير المندوب البريطانى - كرومر - وتغيير السياسة الاستعمارية ذاتها واتخاذها مجرى أخطر من سابقه وهو ماعرف بسياسة الوفاق ..

المترجم

الحركة الوطنية

فى ظل خطة بارنج وبضغطها المتزايد على الفلاحين ليضاعفوا الانتاج لصالح الرأسماليين البريطانيين ، وبتزايد قبضتها على آلة الحكومة توقف الكفاح من أجل الاستقلال بعدما هزم عرابى ونفى من مصر ولكن هذه التطورات نفسها خلقت عاصفة من المقاومة التى لقيت تعبيرها الحى فى الطلبة وهم الذين انحدر معظمهم من عائلات فلاحين متوسطين فكانوا بذلك ألصق بالحياة فى القرى

أخذ تأثير الحركة الوطنية بقيادة مصطفى كامل يزيد بعد محاكمة دنشواى ، فكثرت اضرابات الطلبة . واتسع انتشار الصحف الوطنية وكانت سياسة البريطانيين تمضى بأن يبقى المصريون المتعلمون الحركة داخل حدود (١) ففى سنة ١٩٠٦ عين سعد زغلول باشا وزيرا للمعارف وكان من قبل قاضياً بالمحاكم الاهلية ولقد أطراه اللورد كرومر اطراءا حارا وسمح لشقيق سعد وبعض المصريين المشهورين الآخرين أن يتقلدوا وظائف مدنيه ثانويه ولكن لم تخف قبضه السيطره البريطانيه على كل المراكز الحيويه فى الجهاز الحكومى (٢) .

---

(١) واضح أن المؤلف يشير الى سياسة الاستعمار فى شراء فريق من الطبقة الوسطى والعليا وجعلهم سياجا يبقى الطبقات الشعبية فى دائرة لا تضر الاستعمار **المترجم**

(٢) كان الخديو عباس يخاصم كرومر ويحرض على مقاومته وكان يبدو انه يعاون الحركة الوطنية بقيادة مصطفى كامل ولكن عندما اشتدت الحركة الوطنيه وضح تخاذل عباس فلما جاء غورست الى مصر رأى بنظراته **الاستعمارية ان مصالح** حزب الامة (المؤلف من كبار الملاك) ومصالح عباس متنافرة مع مصالح الطبقات التى تؤيد الحركة الوطنية . وأن حزب الامة وعباس ليسا جادين فى موقفهما الوطنى .. فأمكنه ان يجرى محالفة بين الاستعمار وعباس وحزب الامة ــ وكانت هذه هى ماسميت بسياسة الوفاق . وكانت موجهة ضد الحركة الوطنية ولمصطفى كامل بعض الخطابات التى أرسلها الى محمد فريد يبدى أسفه فيها على موقف عباس ويطلب اليه الا يطرى عباسا فى جرائد الحزب الوطنى

ثم جاء سير الدون غورست فاتبع سياسة الوفاق فعين مجلس وزراء من المصريين وجعل بطرس غالي باشا الذي ترأس محاكمة دنشواي رئيساً للوزراء ولكن بطرس باشا كان معروفاً بأنه آلة للبريطانيين فما لبث أن اغتاله طالب سابق في فبراير سنه ١٩٠٩.

كانت هذه بداية أحكام فرضت بنصيحة البريطانيين، ثم انتهت بأن صدر اعلان الحماية على مصر ولعمري أن هذا مناقض كل المناقضة للتصريحات الجادة (١) التي بذلها البريطانيون المسئولون بين عامي ١٨٨١ و ١٩٠٩ بأن مصر لن تضم إلى بريطانيا وان تحتل إلى ماشاء الله ـ فهذا غلادستون يعلن في ١٠ أغسطس سنة ١٨٨٢، أنه (أي الاحتلال) يكون مناقضاً تماما لجميع مبادىء وآراء حكومة صاحبة الجلالة وللتعهدات التي قطعتها لأوربا ».

غير أن فرنسا تعهدت في اتفاق سنة ١٩٠٤ الفرنسي البريطاني بأنه في مقابل إطلاق يدها في مراكش لن تعمل على عرقلة أعمال البريطانيين في مصر بأن تطلب تحديد وقت للجلاء أو أن تطلبه في أي لون آخر. وأعلن سير إدوارد جراي وزير الخارجية في حكومة أسكويث «إن سياسة حكومة صاحبة الجلالة هي أن تستمر في احتلالنا لمصر لأننا لا نستطيع أن نتخلى بشرف عن مسئولياتنا التي نمت حولنا هناك».

وصدر قانون في يوليو من عام ١٩٠٩ «يضع بعض الأشخاص تحت المراقبة

---

(١) من أمثلة التصريحات الشهيرة التي كالها الساسة البريطانيون قول الاميرال بوشامب سيمون في رسالة مؤرخة ٢٦ يوليو سنة ١٨٨٢، وموجهة الى الخديو توفيق «أرى الفرصة سانحة لان أؤكد لسموكم مرة اخرى ان حكومة بريطانية العظمى لا تنوي فتح مصر ولا التعرض لدين المصريين وحريتهم بحال من الاحوال وان غرضها الوحيد هو أن تحمي سموكم والمصريين من العصاة»

وقال سير تشارلس ويلكي في مجلس العموم، في ٢٥ يوليو سنة ١٨٨٢

لا ينبغي مد يدنا الى ادارة مصر الداخلية أو منع المصريين من ان يحكموا انفسهم بانفسهم الا بمقدار ماتقضى به الضرورا

وقال غلادستون في مجلس العموم في ١٠ أغسطس سنة ١٨٨٢

لقد سألني السيد الفاضل عن نيتنا ان نحتل مصر احتلالا غير محدود وقد أذهب في الاجابة بعيدا فأقول مهما تأت من شيء فلا شك في انا لن نأتي هذا،

العامة » وبمقتضى هذا القانون أصبح مستطاعا .. كما يقرر سير الدون عورست - أن يطبق نوع من الحجر على حرية الاشخاص الخطرين دون حاجة الى أن تدينهم محكمة عادية فى جريمة ندخل تحت طائلة القانون الجنائى ومن هذه الاحكام النفى الى مستعمرة عمل ثم أن قوانين تعسفية أخرى قد أصدرت فى السنة التالية وهذه لم تصدر بمشروعات قوانين ولكن بدكريتات خديوية وكان هذا تمهيداً لأن تعرض القضايا الصحفية جميعاً على محاكم الجنايات حيث لا يوجد محلفين وتمهيدا لأن يرفت طلبة المدارس والكليات الذين يشتركون فى الاضرابات أو الذين يكتبون فى الصحف (١) وهكذا خلقت أداة الحجر .

وفى سنة ١٩١١ عين كتشنر معتمداً بريطانيا فى مصر خلفاً لسير الدون غورست وفى السنوات بين تعيين كتشنر وبداية الحرب نفذ اصلاحان هامان الأول قانون الخمسة أفدنة (٢) الذى يحرم نزع ملكية أقل من خمسة أفدنة وفاء للدين صدر هذا القانون لأن الفلاحين كانوا يجردون من ممتلكاتهم . وأصبح نظام صغار المنتجين مهدداً بالخطر وهو النظام الذى يقوم عليه خطة الاستغلال .

وكان التشريع الثانى القانون النظامى لسنة ١٩١٣ وقد أعاد تنظيم الجهاز الحكومى وحد من سلطاته ووضعه بشكل ثابت فى يد فريق من الطبقة المتوسطة وأصبحت الشروط الواجب توفرها فيمن يرشح للجمعية التشريعية ما يلى : أن يكون سنه ٣٥ عاما وأن يعرف القراءة والكتابة وأن يكون قد دفع لسنتين خلتا ٥٠ جنيهاً كضريبة أرض سنوية أو عشرين جنيهاً كعوائد ولما التقت الجمعية التشريعية

---

(١) عن ٣٠ مايو ٢ يوليو ١٩١٠ اجبسيان غازيت

(٢) من الاصلاحات الرئيسية التى جاء بها الاحتلال اصدار هذا القانون . وكانت سياسة الاستعمار ترمى الى خلق طبقة من صغار الملاك يستفيد الاستغلال الرأسمالى من وجودها بأن يسخرها ويمتص دمها ولكن كانت سياسة الاحتلال ترمى كذلك الى ابقاء هذه الطبقة فى الدرك الاسفل من المجتمع المصرى خيفة ان يحطم انتعاشها التوازن الطبقى الذى حاول الاستعمار منذ البداية ان يبقى عليه .. غير ان سياسة الاستعمار فى المحافظة على طبقة صغار الملاك قد فشلت وكذلك سياسته فى المحافظة على التوازن الطبقى وكان اكبر خنجر موجه الى هذه السياسة تطور المجتمع المصرى ذاته **المترجم**

سنة ١٩١٣ كانت مؤلفة من ٤٩ مالك ارض و٨ محامين و ٤ تجار وثلاث رؤساء دينيين ومهندس واحد (١) وحتى هذه الجمعية المقيدة بعناية وحذر لم يسمح لها بأن تعمل بعد اعلان الحرب فقد عقدت جلسة واحدة ثم عطلت بعد ذلك الى أجل غير مسمى .

وفى نوفمبر سنة ١٩١٤ وضعت مصر تحت الحكم العرفى وتحت رقابة قاسية وصفتها التايمز فيما بعد (فى ٢٨ ابريل سنة ١٩١٩) بانها « أقل كفاءة من رقابة أى بلد تحت الحكم البريطانى وأشدها بطئاً وأكثرها عسفا » وفى ديسمبر سنة ١٩١٤ أعلنت الحماية على مصر وخلع عباس الموالى للاتراك وعين حسين الموالى للبريطانيين ومنح لقب سلطان ، وأعلن رسمياً أن الحكم العرفى لن يتسلط على الادارة المدنيه وأن الحكومة البريطانية قبلت أن تحمل عبء الحرب وحدها دون أن تطلب الى المصريين أن يساعدوها ورغم هذا فما انقضت سنة واحدة حتى كان المصريون يقيدون فى فرقه العمل المصرية وفى سنه ١٩١٦ استدعى احتياطى الجيش المصرى الى الخدمه وابتداء من سنه ١٩١٧ اشتد الاستعمار فى طلب لرجال والمؤن والجمال .

وأنه لمن المستحيل أن نعطى فى مساحه ضيقه أية صورة كاملة عما فعله البريطانيون فى مصر أثناء الحرب ولكن لعل بعض الأمثلة توضح الحالة التى أثارت كراهيه الحكم البريطانى كراهيه عامه ، والتى أثارت ضده الضجر الواسع وخلقت التأييد العام للحركة الوطنيه فى سنه ١٩١٩

يبدو من الاحصائيه التى نشرها ليفتننت كولو نيل الجود Elgood فى عام ١٩٢٤ فى كتابه « مصر والجيش » أنه قد ظهر فى سنه ١٩١٦ أنه اذا لم تستخدم السخرة فلن تتوفر الامدادات اللازمه للفرق الاحتياطيه المصريه ولذا فقد كان الحصار يضرب على جموع الريفيين أثناء ذهابهم الى الاسواق ثم يرسلون الى أقرب « نقطه عمل » وبينما كانت الاغلبيه تقابل مصيرها بالتسليم كان البعض يبدى مقاومه وكان آخرون يفرون إلى المناطق المجاورة رجاء السلامه ، ولكن كانت نهاية هؤلاء جميعاً واحدة

---

(١) مصر رقم ٣ - ١٩١٣ رقم ١ - ١٩١٤

فالمقاومة تخمد ويقبض على الفارين ثم يسلمون إلى ضابط القرعة .
واليك مثلا آخر لوسائل التجنيد .

« فى سنه ١٩١٧ كلها وفى سنه ١٩١٨ بالمثل كان الضغط يزيد ويزيد كلما اتسعت العمليات الحربيه وكلما طالت خطوط التموين ذلك بأنه قد دلت التجربة على أنه ليس هناك عمال خير من المصريين فى اقامه الجسور ومد السكك الحديدية على السواء ولقد بدأ الفلاحون يفرون من بعض القرى فأخذ الجند والبوليس يرتادون الريف ليجلبوا « المتطوعين » الى مراكز العمل تحت حماية عسكرية وأما السلطات العسكرية البريطانيه فكانت فى حاجه الى الرجال فلم تكن تهتم بشىء(١) .

لم يخدم أى مصرى متعلم فى الفرق الاضافيه فقد كانت هذه الوسائل تطبق على الفلاحين والعمال وحدهم وبالاضافه الى الفرق الاضافيه جند ١٧٠ ألف مصرى فى فرق المواصلات بالجمال وقدر مجموع المصريين المجندين فى مختلف القوات بحوالى المليون نسمه بينما كان مجموع السكان بين سنى ١٧ والثلاثين مليوناً ونصف المليون ان أرقام الاصابات لم تنشر اذا استثنينا ٧١٣ حالةوفاة فى فرق المواصلات بالجمال كان اكثرها لانعدام الوقايه ولقد استولى السماسرة المحليون على الحمير والجمال التى لا تقوم بغيرها الزراعه فى القرى واستولى مكتب الامدادات بنفس الطرق على المحاصيل وأجبرت الحكومه على أن تدفع ٣,٥ مليون جنيه مساهمه منها فى نفقات الحرب وسلم مبلغ ٦٠٠ ألف جنيه الى الصليب الأحمر البريطانى وهو مبلغ فرض اجبارياعلى القرى فى مصر والسودان وبالرغم من أن ظروف الحرب قد أثرت تأثيراً سيئاً فى الفلاحين فان قيام الحكم العرفى والرقابة وفرض القوانين الظالمه مثل قانون الاجتماعات الذى يحرم اجتماع أكثر من خمسه أشخاص وابقاء مئات من المصريين فى السجون لمجرد الشبهه بالاضافه الى الضغط الاقتصادى المتزايد كل هذا قد أصاب مختلف فئات العمال . ولم يمنح الكتبه الوطنيون الملحقون بالسلك المدنى أية علاوة حرب الا بعد أن انتهت الحرب ذاتها كما أنه لما بلغت الحالة حد

---

(١) Sir Valentine Chirrol "The Egyptian Problem"

(٢) ص ١٢٧ من كتاب المسألة المصرية لسير فالنتين لشيرول

الياس فى بعض الجهات مدى، ؛ (الانقاذ) فربطت الأجور بين قرش يوميا للطفل وثلاثة للرجل

لقـــد كانت المنظمات والصحف الوطنيـــة مخنوقة طيلة أيام الحرب فى حين أنها كانت تفيض بالدعاية عن حق تقرير المصير وعن حقوق الشعوب الصغيرة وعندما أعلنت الهدنة اقترح رشدى باشا رئيس الوزراء أن يذهب إلى لندن لعقد اجتماع مع وزاره الخارجية البريطانيه بصدد مطلب مصر الاستقلالى . رفض البريطانيون الاقتراح فتكون الوفد المصرى برئاسة زغلول الذى كان نائب رئيس الجمعية التشريعية المعطلة لم يعط الوفد جوزات السفر فاشتدت الاضطرابات فالقى القبض على سعد زغلول وعلى ثلاثة أعضاء آخرين من أعضاء الوفـد ونفوا الى مالطه فى ٨ مارس سنة ١٩١٩ أثارت أخبار الاعتقال المصريين ودفعتهم الى ثورة علنية وظهر خبر نفى سعد زغلول فى ١١ مارس فى صحيفة الاجبشيان ميل . م ، اليوم التالى نشر بلاغ رسمى يحذر الجمهور من « أن البلاد لا تزال تحت الحـكم » ، فلن يسمح بالاجتماعات أو الاحتجاجات العامة وسيعاقب كل من خرج مر» وبعد يومين صدرت «أوامر فى ظل الحكم العسكرى» يقول أولها . شخص يتلف أو يخرب أو يعطل بأية وسيلة السكك الحديدية أو لتليفونية والتلغرافية أو يحاول أن يرتكب فعلا من هذه الافعال » ـ تبعا للحكم العسكرى ـ لأن يرمى بالرصاص » .

على جميع موظفى الحكومـة أن يشتغلوا بالسياسة ومنعت أخبـار ت والاجتماعات والثورة التى حدثت فى أنحاء البلاد المختلفة فلم تنشر ارس ولما أذيعت قطعت السكك الحديدية وقطع التلغراف وحوصر أسيوط وهوجمت جماعة من الضباط والعساكر البريطانيين وقتلوا فى ب من القاهرة وأضرب موظفو الحكومة المدنيون واشتركت جموع ، فى المظاهرات لأول مرة فى تاريخ مصر
ـ جميع الفئات ، وثار الناس من كل دين ومن كل طبقة .

داللنبى الذى كان يحضر مؤتمر الصلح على عجل الى مصر كمندوب فأصدر أوامره باطلاق سراح سعد زغلول والسماح له بالسفر الى

» مصر رقم ٣ ـ ١٩١٣ ورقم ١ـ ١٩١٤

باريس ثم قام البريطانيون «بحملة اخذ الثأر» فى عنف بالغ يثبته ما قاله الكتاب الذى أصدرة زغلول وأنصاره فى باريس فى عام ١٩١٩ من أن أكثر من ألف مصرى قد قتلهم الجنود البريطانيون وأن قرى برمتها قد أبديت عن بكرة أبيها واعترف س . هارمزورت أحد المتحدثين بلسان الحكومة البريطانية فى مجلس العموم بأن من قتل من المصريين قد بلغوا حوالى الالف وفى ٢١ مارس نشر جنرالى بلفين Bulfin تحذيرا بواسطة الطائرات أنه سيعاقب على كل تخريب أو تدمير للسكك الحديديه بأن تحرق القرى المجاورة لمكان التخريب(١) وأعلن بلاغ رسمى آخر أنه « تقرر أن تزور القوات الحربية الاجزاء القصوى فى البلاد لتعيد تنظيم السلطات المدنية وتقبض على المعتدين وتتخذ أية خطوات تراها لازمة لاعادة النظام الى نصابه .

وفى ٢٤ مارس القيت القنابل فى بعض قرى غربى مديرية البحيره وفى أول ابريل كانت ستة عشرة فرقة متحركه تعمل فى مصر السفلى - وحكم على ٥١ مصريا بالاعدام نفذ الحكم فى ثمان وعشرين منهم لاتهامهم بقتل ضابطين وخمسة جنود(٣)

ولما كان المصريون يعوزهم تنظيم العمال والفلاحين وتفوقهم موارد البريطانيين العسكريه الضخمة فقد أجبروا على الخضوع . وبدأت الحكومة البريطانية تعمل على تمزيق الحركه الوطنية وعلى تحطيمها فاعلن فى مايو سنة ١٩١٩ أن الحكو البريطانية قد اعتزمت أن ترسل الى مصر بعثة خاصة برئاسة لورد ملنر وصل هذه البعثة فى ديسمبر ومكثت بمصر ثلاثة أشهر وها هى ذى تعترف فى تقرير المنشور فى فبراير سنه ١٩٢١ بأنه .

« ما كدنا نمضى فى القاهرة أياما قليلة بل ما كدنا نمضى ساعات معدودة حتى توفر لنا الدليل الحاسم على وجود كراهية نشيطة ومنظمة

تدفقت علينا البرقيات معلنة أن مرسليها يصممون على الاضراب احتجاجا على

---

(١) المتايمز عدد ٣١ مارس سنة ١١٩٩

(٢) اجبشيان ميل عدد ٥ مارس سنة ١٩١٩

(٢) ص ١٨٤ المسألة المصرية

وجودنا وصممت غالبية الكتاب على أن سعد زغلول فى باريس هو ممثل الشعب المصرى المعترف به ،ونصحت البعثة أن تتوجه اليه »

أضرب الطلبة والمحامون وموظفو وعمال الترام وسائقو العربات وأصحاب المتاجر . وسددت السهام ! ثم فى ٢٢ و٢٣ مارس حدث هياج عام قتل فيه عدد من الأجانب واحتلت القوات البريطانية المدينة ، ولقد أبنا فى الفصل الأول أن مذابح الاسكندرية فى وقت عرابى كانت مدبرة . وتدل الحقائق على ان « اثنين سنه ١٩٢١ » الدامى قد أريد به أن يعرقل ويحرج سعد زغلول وأن يضمن تأييدا أجنبياً للحكم البريطانى ذلك بأن بريطانيا واحدا لم يهاجم !! وأخيرا قام اللورد اللنبى بمحاولة نهائية ليحمل الحكومة المصرية على توقيع معاهدة ولكنه فشل فى محاولته هذه ثم استقال عدلى رئيس الوزراء وظلت الوزارة شاغرة عدة أسابيع حرم اللنبى على سعد زغلول أن يعقد اجتماعات سياسية أو أن يستمر فى نشاطه السياسى وهدده بالنفى ثم فى الثالث والعشرين من ديسمبر القى القبض عليه ورحل الى السويس ليبعث الى سيلان

، اضطرمت المظاهرات حول بيت الامه ففرقها البوليس وقتل اثنين وجرح تسعة وقبض على خمسة من أنصار سعد (منهم مصطفى النحاس الذى أصبح رئيس للوزارة فى سنه ١٩٢٨) وأرسلوا الى السويس واستولت السلطات العسكرية على المدينه «بناء لاتفاقات سابقة» وفى ٢٥ ديسمبر أرسل اللورد اللنبى التقرير التالى الى لورد كيرزون .

« القاهرة جميع المدارس مصربة . اضراب موظفى الحكومه عام الآن .عدد القتلى المصريين فى القاهرة أحد عشره وفى يوم ٢٣ قتلت الجماهير كهربائيا أوروبيا فقيرا يسكن الاحياء الفقيرة ـ عدد المقبوض عليهم حتى الآن ١٨٦ .

الاسكندرية لم يحدث تغيير. الموقف فى يدنا. بلغ عدد المقبوض عليهم حتى الآن ٢٨٩ منهم ٢٣٢ صبيا وصل مندوبو حكومة جلالة الملك .

منطقة القنال ، بور سعيد حدثت مظاهرات عنيفه هذا الصباح وسلمت المدينه آخر الامر الى السلطات الحربيه التى كانت قد إضطرت الى أن تطلق النار على الجموع التى رفضت أن تنصرف ـ الخسائر ـ قتيل وثلاثة جرحى مصريون

ويؤيد القوات الحربية ستون من لابسى السترالزرقاء من حرس السفن (١)

وبعد مضى أيام قليلة على هذه الحوادث اقترح اللورد اللنبى أن تعلن الحكومة البريطانية بشكل رسمى «انتهاء الحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة» وأن تستبقى بعض التحفظات دون أن ينتظر حتى يتم توقيع معاهدة. وألح فى برقية أرسلها فى ١٢ يناير سنة ١٩٢٢ أن بديل ذلك سوف يكون.

« أما ضم بلد معاد أشد ما يكون العداء نضطر أن نحكمه بالقوة واما أن تسلم حكومة صاحب الجلالة بكل شيء. لقد اعتدنا أن نتوقع من العالم أن يعجب بعملنا فى مصر وانى لا أتصور خاتمة أشد نكرا من التى أراها الآن » (٢).

وأضاف أن ثروت باشا على استعداد ليؤلف وزارة على أساس التصريح المقترح وأن هذة السياسة جعلت من الممكن لنا « أن نكسب الى جانبنا عضوا أو عضوين من قادة حزب سعد زغلول فيضعف تأثيره اضعافا عظيما » بعد هذا صدر التصريح فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، وكانت النقط التى « تترك لتصرف حكومة صاحب الجلالة » حتى تتم اتفاقية بشأنها هى.

ا ــ سلامة مواصلات الامبراطورية فى مصر.

ب ــ الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أو تدخل أجنبى سواء أكان مباشر أو غير مباشراً.

ج ــ حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات.

د ــ السودان.

وواضح أن التحفظات قد جردت تصريح الاستقلال من كل معنى أما التغيير الحقيقى الوحيد فكان تعطيل الحكم العرفى وقيام برلمان فى مصر ولكن برغم صدور التصريح البريطانى فى ٢٨ فبراير فان الدستور لم يمض الافى أبريل من السنة التالية وفى الفترة بين التاريخين بل لبضع شهور بعد ذلك استمر العمل بالحكم العسكرى أبقى سعد زغلول سجيناً فى جبل طارق وسجن بعض أعضاء الوفد الآخرين فى

« ١ » مصر رقم ١ ــ ١٩٢٢

« ٢ » مصر رقم ١ ــ ١٩٢٢

القاهرة وحكمت المحكمة العسكريه بأن يدفع كل واحد منهم خمسة آلاف جنيسة غرامة وقبض على آخرين وابقوا فى ثكنات القاهرة دون تهمة أو محاكمة ولقد تاخى مع هذه المحاولات للقضاء على حزب الوفد اقامه حكومات صورية تخضع لديكتاتوريه لورد اللنبى وتعمل لاتمام تحضير الدستور وقانون الانتخابات .

وأخيرا لما تما (أى الدستور وقانون الانتخاب) فى ابريل سنة ١٩٢٣ بشكل تصبله الحكومة البريطانية ولا يؤثر فى مسئوليات مصر ازاء الدول الأجنبية ولا تؤثر فى مركز السودان عند ذلك أطلق سراح سعد زغلول . ثم مضت شهور كثيره قبل أن تجرى الانتخابات ـ ولقد أقام قانون انتخاب سنة ١٩٢٢ نظاما لمندوبى الناخبين يمضى بأن ينتخب كل ثلاثين من الذكور البالغين ٢١ سنه فأكثر ممثلا يشترك مـــع نظرائه فى نفس الدائرة فى انتخاب عضو مجلس النواب . كانت نتيجة انتخاب يناير سنة ١٩٢٤ . أن أحرز الوفد أغلبية ساحقة اذ كان الزغلوليون ـ ١٧٦ والاحرار الدستوريون ٢١ ـ والوطنيون ـ ٢ ـ ، والمحايدون ١٥ ، وهكذا برهنت جموع النـاخبين أنها كانت ـ تشد أزر سعد زغلول حتى ذلك المدى . ويبدو أن مظالم الحكم العسكرى قد ساعدت على أن تقف هذه الجموع وراء سعد .

ولكن ما أخذت أقدام الراسمالية المصريه تثبت وتشتد خلال كفاح سعد زغلول ليستولى على آلة الحكومة حتى كانت معالم اختلاف المصالح الطبقية قد أخذت تبدو أكثر فأكثر . فمنذ اللحظة التى نال فيها الوفد نصيباً ولو ضئيلا فى السيطرة على جهاز الدولة . وضحت الحقيقة، وهى أنه (١) عميق الانبعاث من الطبقة الرأسمالية (٢) المصرية .

---

(١) أى الوفد

(٢) ليس دقيقا ان الحركة الوطنيه منذ ١٩١٩ قد قدمت بها الطبقة البورجوازية وحدها لقد كانت القيادة فى يدها . ولكنها وجدت الطبقات الشعبية تسندها دائما فى الكفاح من أجل استقلال مصر وفى احل البرلمان

السودان

قبل أن يحتل البريطانيون مصر كانت الجيوش المصرية قد غزت منطقة السودان الشاسعة المحيطة بإعالى النيل حتى حدود أوغنده الحالية وهى التى تمتد شرقا الى البحر الأحمر ولكن حكم السودان فى عهد الخديو اسماعيل أيام كانت الحكومة المصرية ومواردها تهوى الى يد حملة الأسهم الأجانب لم يكن يعنى أكثر من ابقاء حامية مصرية فى الخرطوم وفى بعض المراكز الداخلية .

* * *

يسكن شمال السودان عرب مسلمون قريبون للمصريين ويسكن الجنوب قبائل من الزنج تضم جماعات مختلفه وتتكلم لهجات متباينة ويبلغ تعداد السكان الآن حوالى السبعة ملايين نسمة والسودان بلد غنى باراضية الخصبة ، تحسنت منتجاته الزراعية والرعوية فى ماضيه البعيد تحسناً عظيما فالقطن الذى أدخلت زراعته فى مصر فى القرن التاسع عشر كان يزرع فى السودان لمئات من السنين قبل ذلك وهناك أدلة تضرب فى التاريخ الى سنة ١٨١٤ تدل على استيراد كميات كبيرة من المنسوجات القطنيه المصنوعة فى السودان .

* * *

لم يلبث السودان كله بعد ضرب الاسكندريه بالقنابل وبداية احتلال البريطانيين مصر أن شملته حركه وطنية دينية يقودها المهدى وأتباعه - أخذت قوات المهدى تغزو مقاطعة فأخرى ولما أن قضى على الحملة المصريه بقيادة جنرال هيكس ؛ أجبرت الحكومه البريطانية - بواسطة سير ايفلن بارنج - الحكومة المصرية على أن توافق على اخلاء السودان فارسل الجنرال جوردون لينفذ سحب الحامية المصرية أرسل الى الخرطوم لحاصره قوات المهدى وقتلته فى سنه ١٨٨٤ قبل وصول النجدة البريطانية التى نجحت أخيرا فى اخلاء السودان من الحامية العسكرية .

ولم تثر مسألة إعادة فتح السودان قبل مضى نيف وعشر سنوات أخذت خلالها المصالح البريطانية والألمانية تتفق على تقسيم شرق أفريقيا وكانت فرنسا قد

احتفظت لنفسها بمنطقة كبيرة فى الشمال وتوطدت اقدام الايطاليين والفرنسيين. والبريطانيين فى الصومال وأريتريا على الساحل الشرقى واتفق على أن ينتشر النفوذ الايطالى الى الحبشه كلها - لمساعدة البريطانيين - .

وفى يوليو سنة ١٨٩٥ وليت الحكم وزارة محافظين وكان وزير المستعمرات فيها يوسف تشامبرلين(١) وكانت خطة البريطانيين فى ذلك الوقت ان يشجعوا تغلغل الايطاليين فى الحبشة التى كانت سوقا رائجة للتجارة الأوروبية ليضمنوا حليفاً ضد ما قد تقوم به فرنسا من عرقلة لمطالبهم الى الشمال من هذا وكى يسهل على الحكومة البريطانية أن تستولى على السودان ذاته بعد ذلك .

فوبل الجيش الايطالى بهزائم نكراء فى الحبشة واقترح فى أوائل سنه ١٨٩٦ أن يعدل البريطانيون حدود السودان فى صالح الايطاليين ثم تولى كتشنر قائد عام الجيش المصرى قيادة قوة من المصريين والضباط البريطانيين شكلت خصيصاً لتسترد منطقة دنقلا .

وفى سبتمبر من ذلك العام بعد مذابح غزيرة اوقعت بالدراويس وبعد أن خر مئات من الجنود المصريين صرعى الكوليرا « استرد اقليم دنقله من البرابرة » كما يقول كرومر - وفى السنوات التالية وسعت المنطقة المفتوحة الى شمال شرق السودان بما فيه كسلا التى استولى عليها الايطاليون ثم أخلوها . ولقد حاولت الحكومة الفرنسية وقف تقدم البريطانيين وتأييد مطامع الفرنسيين فأرسلت قوة بقيادة مارشان الى فاشودة .

* * *

ولقد كلفت حملة السودان بين سنتى ١٨٩٦ و ١٨٩٨ مبلغ ٠٠ر٣٥٤ر٢ جنيها

---

(١) جدير بنا أن نذكر أن يوسف تشامبرلين كان من أكبر ساسة أنجلترا فى عصرها الامبريالى (الاستعمارى الحديث) عصر تطور رأسماليتها الى مرحلة الاستعمار والاحتكار وكانت سياسته تصويرا للحالة الاقتصادية والاجتماعية التى كانت تجوزها أنجلترا فى ذلك الحين .

(المترجم)

(بما فى ذلك تكاليف السكك الحديدية) كان نصيب البريطانيين من هذه التكاليف ٨٠٠ ألف جنيه ونصيب المصريين منها ١٫٥٥٤٫٠٠٠ جنيه .

وان أهم ما نالته مصر من ثمار هذا الظفر هو انه قد فرض عليها أن تقدم مبالغ كبيرة من دخلها لتنفق على الإدارة فى السودان ـ مضت سنوات عديدة قبلما أمكن الحصول على مال من الضرائب فى السودان يكفى لتمويل جهاز الدولة الجديد .

ولقد زاد مقـــدار ما ساهمت به مصر بين عامى ١٨٩٦ و ١٩١٢ على ٥٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه وكانت مصر فى سنة ١٩٢٧ ما زالت تساهم بمبلـــغ ٧٥٠٫٠٠٠ جنيه .

وأما بالنسبة لمشروعات الرأسماليين البريطانيين فقد اتاح لهـا السودان فرصة عظيمة فمن البداية سخرت الحكومة لتسهيل تنفيذها . ان خطة الحكم الثنائى التى اخترعهـا كرومر كى تكفى مطـالب العدل والسياسة ، قد جعلت انجلترة الشريك الأكبر صاحب السلطة الفعلية بينما سمحت لمصر بأن تدفع التكاليف الأساسية وترفع العلم المصرى الى جانب العلم الانجليزى على مبانى الحكومة فى الخرطوم .

وبمقتضى نصوص الاتفاقية التى أمضتها الحكومتان المصرية والبريطانية فى سنة ١٨٩٦ أصبحت ادارة السودان فى يد حاكم عام تعينـــه مصر بموافقة بريطانيا العظمى ويعنى هذا بالطبع أن يكون الحاكم العام بريطانيا على الدوام ويبين الوصف التالى الذى كتبه سير سدنى لو فى سنة ١٩١٤ ما اذا كان لمصر أى نصيب فى حكم السودان ـ يقول فى ص ٤٨ من كتاب مصر فى الانتقـال ـ « ينقسم السودان الى ١٤ مديريه يحكم كل واحد منها حاكم أو مدير انجليزى يسأل أمام الحاكم العام الذى يسأل بدوره أمام الخديو وملك بريطانيا والذى لا يدين فى الواقع بمسئولية لاحد ما اللهم الا للمعتمد البريطـانى فى القاهرة وهو نظرياً أحد القناصلة العاملين الاجانب وعمليا ممثل الحكومـة البريطانية التى تسيطر على حكومة مصر » .

بدأ استغلال المنطقة الجديدة فى الحال ففى أثناء زحف كتشنر مد خط حديدى

من وادى حلفا على الحدود المصرية الى الخرطوم وفى سنة ١٩٠٦ تم انشا الخط الحديدى بين النيل والبحر الاحمر وفى سنة ١٩١٠ افتتح الميناء فى بورسودان وفى سنة ١٩١٢ أنجزت «التوصيلات» الحديدية فى منطقة الجزيرة وأنشئت الكبارى فى الخرطوم وكوستى وأتم بيرسون وأولاده بين عامى ١٩٢٢ و ١٩٢٥ خزان سنار الذى بدىء فى انشائه قبل الحرب والذى أعطى عقده الأصلى لشخص يدعى الكزاندارينو انفق مبالغ طائلة من أموال الحكومة أولا على البناء الذى لم يقم به بالفعل وأموالا أخرى كتعويض عن العقد الذى ألغى (١) .

وأنشئت عدة شركات بناء لتضطلع بالأعمال الرئيسية الجديدة ورأسمالها مقروض بضمانة الحكومة الامبراطورية وفوائد قرضها تؤديها الحكومة السودانية بالإضافة الى فوائد ديونها (٢) العامة الاخرى التى سنشير اليها فيما بعد وبين هذه الشركات شركة سكة حديد كسلا ، وشركة السودان للبناء والامدادات وشركة سكة حديد قضارف وقد بلغ ما أنفق على هذه الشركات جميعاً أكثر من ٤٠٠٠٠٠٠ جنيها وهكذا تستدين الحكومة السودانية من الحكومة الامبراطورية وتدفع لها فوائد الدين من الضرائب التى تقع مباشرة أو غير مباشرة على الفلاحين وتنفق الإيراد ـ مخصوما منه تكاليف الإنتاج الباهظة ـ فى شراء المصنوعات البريطانية : الهندسية والحديدية والصلبية .

* * *

ولقد أنشأت شركة أخرى فى سنة ١٩٢٥ هى شركة النور والكهرباء لتقوم بجميع الخدمات العامة والتوصيلات فى الخرطوم وأم درمان وفى حاله هذه الشركة أيضاً ضمنت الحكومة البريطانية رأسمالها المقروض البالغ ٤٠٠ ألف جنيه ـ وكان لها حسب اتفاقها مع الحكومة أن تشاطرها الربح لمدة ثلاثين عاما بالرغم من أن المشروع كله مشروع حكومى اسميا ـ لقد أنشئت هذه الشركة بالاشتراك بين شركة

---

(١) هنسارد ٤ مارس ١٩٢٣

(٢) الحكومة السودانية

« كالندرزكابل » وشركه دورمان لونج » و « شركه أنجلتس الكتريك » وبين «شركه برودنشيال انسوراس » وحكومة السودان .

وفى يناير سنة ١٩٢٨ افتتح كوبرى الخرطوم : وقد أنشأته شركه دورمان لونج وبلغت تكاليفه ٧٠٠ ألف جنيه (١) .

وأما حكومة السودان فقد خسرت فى هذه الأعمال جميعا لتضمن ارباح الراسمال البريطانى وتحميه وأنا لنجد فى مشروع الجزيرة وأعمال نقابة الزراعات السودانية أظهر مثل على استخدام جهاز الدولة الاستعمارى فى مساعدة الرأسماليين البريطانيين على استغـــلال الاهالى الوطنيين وفى اعطاء المقاولات للبيوتات التجارية البريطانية ... يقول أحد التقارير الرسمية « فى سنة ١٩١١ أخذت نقابات الزراعات السودانية تجرى بالنيابة عن حكومة السودان تجارب لزراعة القطن فلما دلت هذه التجارب جميعاً على أن خير أنواع القطن المصرى يمكن أن يزرع فى تلك المنطقة على أسس تجارية وافق اللورد كتشنر على مشروع رى الجزيرة » (٢)

وفى سنة ١٩١٣ أصدر البرلمان الانجليزى قانون فرض حكومة السودان . مصرحا للخزانة بأن تضمن فوائده بما لا يزيد على ٣ ونصف فى المائة عن دين قدره ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه على أن ينفق بعضه فى أعمال الرى بسهل الجزيرة وينفق البعض الآخر على مد السكك الحديدية .

توقف عقد القروض خلال الحرب ثم لما نوقش المشروع للمرة الثانية سنة ١٩١٩ اتفق على أن يوسع نطاقه ولذلك صدر قانون القرض السودانى الثانى فى سنة ١٩١٩ برفع القيمة الكلية الى ٦ مليون جنيه وحددت المساحة التى تروى بـ ٣٠٠ الف فدان بدلا من ١٠٠ الف فدان كما رسم فى المشروع الاصلى .

وفى سنة ١٩٢٦ عقد اتفاق جديد مع الجمعية الزراعية بزيادة المساحة الى ٤٦٥ الف فدان وبإضافة (١٧٥٠٠٠٠ جنيه) الى المبلغ السابق فبلغت المصروفات التى انفقت على المشروع ١٣ وربع مليون جنيه (٣) .

---

(١) أعداد ١٦ ـ ١٧ يناير سنة ١٩٢٨

(٢) مصر رقم ١ ـ ١٩٢٠

(٣) سودان رقم ٢ ـ ١٩٢٧

* * *

يلفت أحد التقارير الأولى عن السودان النظر إلى صعوبة الحصول على عمال لأن الأهالى ليسوا فى حاجة (إلى العمل) (١) .

هذه هى المشكلة الدائمة التى كانت تواجه المشروعات البريطانية فى المستعمرات مشكلة تحويل الفلاح المعتمد على نفسه فى اكفاء حاجاته الى شخص ينتج فائض قيمة لرأس المال البريطانى (٢) .

وأما نقابة الزرعات السودانية التى أصبح اسكويث عضوا فى مجلس مديريها بعد الحرب مباشرة فقد نجحت فى استغلال منطقة الجزيرة على ضوء التجربة فى المستعمرات الاخرى وأما احتياجات الشركه فكانت كما يلى :

أولا : امتلاك الارض .

ثانياً : الحصول على عمل رخيص .

ثالثاً : استخدام رأسمال بفائدة منخفضة .

هذه الاحتياجات جميعاً ضمنت الشركه الحصول عليها بواسطة حكومة السودان فلقد نفذ مشروع جديد وأدمج فى قانون الجزيرة لسنة ١٩٢١ - وبمقتضى المشروع تسأجر الحكومة المنطقة كلها من أصحاب الملكيات المسجلة لمدة ٤٠ عاما بايجار قدره تلثان عن الفدان الواحد ثم تؤجرها للملاك الفعليين كمستأجرين فالحين - فى شكل اقطاعيات منتظمة مساحة الواحدة منها ثلاثون فدانا (٣) بهذه الطريقة البسيطة وهى أن يسمح للمالك الوطنى باستئجار ثلاثين فدانا فى العام يستطيع أن يجددها

---

(١) مصر رقم ٢ - ١٩٠٩

(٢) واجه الاستعمار البريطانى نفس الحاله فى مصر ذلك بأنه لما أتى مصر وجد الفلاح يكاد يعتمد على نفسه ووجد قوته الشرائية بسيطة . فعمل جاهدا - بواسطة تشجيع زراعة القطن والمشروعات العمرانية الاخرى - على أن يجر الفلاح الى ميدان الاستغلال العالمى وقد نجح بالفعل بدليل قيام عدد كبير من البنوك والشركات - وانقلاب عدد كبير من صغار الملاك الزراعيين على أجراء وانماء المحصولات الزراعية التجارية وغير ذلك (المترجم)

(٣) سودان رقم « ١ » لسنة ١٩٢٤

بشرط واحدهو ان يحافظ على شروط الزراعة الخاصه فأمكن بذلك الحصول على عمال لمسروع الجزيره ـ اذ لما كان المالك قد اعتاد العيش من انتاج هذه الارض من قبل ولم تكن له وسيلة أخرى يعيش عليها فلم يعد أمامه الا أن يحافظ على شروط الزراعه الخاصة أى أنه فى ظل هذه الشروط ، سمح للمالك السابق ، وهو من يسمى الآن مستأجرا فالحا بأن يزرع من اقطاعيته الثلاثين فدانا عشرة أفدنة قطنا وعشره أفدنة مراعى وأن يزرع من الحبوب مايكفى اسهلاكه وأن ينال ٤٠ فى المائة من ثمن القطن بعد أن يخصم تكاليف الغزل ووساطة السوق وتقتسم الحكومة والجمعية الزراعيه المبلغ الباقى وهو مايعادل ٦٠ فى المائة.

حصلت نقابة الزراعات على رأسمال تعمل به بأن افترضت من حكومة السودان ٤٠٠ ألف جنيه فى أكتوبر سنة ١٩١٩ وكان نصيب الشركة فى رأسا لمال ١٣٥٫٠٠٠ جنيه لاغير زيدت الى ٢٫٢٥٠٫٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩٢٧ بما فى ذلك ١٠٠ فى المائة أرباح استثنائية وزعت فى مارس سنة ١٩٢٦ وكانت أرباح الاسهم فى الثمانى سنوات السابقه لسنة ١٩٢٧ قد بلغت ٢٠٣ ٪ وكان سعر الفائدة على رأسمال المزدوج ٣٠ ٪

تسيطر نقابة الزراعات على جمعيه كسلا للقطن وهى التى حصلت بمقتضى اتفاق مع حكومه السودان فى سنة ١٩٢٧ على امتياز استغلال ٤٥٫٠٠٠ فدان حتى عام ١٩٥٠ ـ وفى هذه الحاله أيضا تقتسم الحكومة والشركة ٦٠ ٪ من ثمن القطن بينما ينال المستأجر الفالح ٤٠ ٪.

لقد بلغت قيمة ماصدر من القطن وبذرته من السودان فى سنة ١٩٢٦ ثلاثه ملايين من الجنيهات جاء معظمها من منطقتى كسلا والجزيرة

ولقد تزايدت أهمية السودان باعتباره مصدراً للقطن ذى التيلة الطويلة الذى كانت مصر أكبر منتجية وباعتباره سوقا للمنتجات البريطانية فارتفعت مشترياته من ٢٫١٠٠٫٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩١٣ الى ٥٫٢٠٠٫٠٠٠ جنيه فى سنه ١٩٢٦ دفع من هذا المبلغ مليون جنيه ثمنا لآلات ولوازم السكك الحديدية .

لقد بلغ مجموع ديون السودان ١٦٫١٨٣٫٠٠٠ جنيها تدفع عنها حكومة السودان (٧٩٧٫٠٠٠ جنيها) فوائد فى العام الواحد ـ ويؤخذ هذا المبلغ من الضرائب التى

يدفعها الفلاحون السودانيون - ثم أن حكومة السودان أنشأت احتياطيا من فائض الدخل على نهج الاحتياطي المصري الذي يستهلك في أعمال انشائية جديده (١) وأن ما يسمى بفائض الدخل لا يأتي من الضرائب المباشرة كضريبة الارض وضرائب الحيوان فحسب بل ومن الضرائب غير المباشره بما فيها أجور السكك الحديدية واحتكار الحكومه للسكر .

وفي السنوات الثلاثة من ١٩٢٤ الى ١٩٢٦ زاد ما ما أضيف الى الاحتياطي على ١٫٩٠٠٫٠٠٠ جنيه كان يذهب جميعه سنة فأخرى الى جيوب المقاولين البريطانيين وحرى بنا ان نقارن هذا المبلغ الضخم بما صرف على التعليم في هذه السنوت الثلاث وهو ٢٨٥٫٠٠٠ج وما (٢) صرف على الخدمات الطبية وهو ٣٥٩٫٠٠٠ ج .

ان السيطره البريطانيه على السودان بجانب اتاحتها فرصا عظيمة للاستغلال الداخلي لذات اهمية للاستعمار البريطاني فساحله يمتد مسافة طويلة على البحر الاحمر وهو مالا يقل اهمية عن قناة السويس من حيث انه حلقة رئيسية في مواصلات الامبراطورية كما ان السودان يحد اقليم اوغنده الذي لا يقل اهمية عنه ولاهميه السودان هذه يحتمل جداً ان يكون ضمه الى اتحاد شرق أفريقيا البريطاني شرط

---

(١) كان نصيب الفرد الواحد من سكان السودان من مصاريف التعليم حوالى قرش ونصف في السنة ونصيبه من مصاريف الخدمات الطبية ١و٢ الى ٣صاغ في السنة ونصيبه من مصاريف المشروعات العامة كالري والكباري والمباني الحكومية الخ حوالى ٩ قروش في العام — المترجم

(١) كان من سياسة كرومر في مصر أن يحجز جزءا من دخل الدولة يسميه أحتياطيا . ثم يعود فيصرفه على الاعمال الانشائية أي يعود فيدفعه للمقاولين الانجليز - وكان يطبق نفس القاعدة على أحتياطي استهلاك الدين الذي لم يكن يستعمله أبدا في تخفيف الدين . وانما كان ينفقه في نفس الابواب السابقة (المترجم)

فى التسوية البريطانية مع مصر فى المستقبل غير ان مصالح مصر فى السودان ـ وقد بيناها فى الفصل الرابع ـ تعتمد على ضرورة اتحاد وادى النيل اتحادا اقتصاديا يستحيل بغيره ان يرتقى رقيا وطنيا كاملا (١) .

---

(١) هذا رأى فج سطحى .. ليس للشعب المصرى مصالح استغلالية فى السودان انما المصالح الاقتصادية التى ينادى اصحابها بوحدة مصر والسودان هى على الاغلب مصالح رأسمالية أما مصلحة الشعب المصرى فهى اتحاده مع الشعب السودانى لمكافحة الاستعمار ومد رحاب الديموقراطية فى وادى النيل وجدير بالمصريين المخلصين ان يحترموا رغبة الشعب السودانى التى عبرت عنها احزابه اخيرا وحددتها فى الاتحاد مع مصر وربطتها بقيام حكومة ديموقراطية فى السودان ... وليس من ريب فى أن الشعب المصرى يرغب صادقا ان يرى الشعب السودانى حرا ناعما بحكومة شعبية متمتعا بحقوقه الديموقراطية فانه فى اوضاعه الحرجة هذه يدعم حريات الشعب المصرى وجهاده

المترجم

الفلاحون والعمال

ما تزال الغالبية العظمى من سكان مصر تنتمى إلى القرية وتعيش على الزراعة ولكن لا يعنى هذا أن نظام مصر الاقتصادى ظل ثابتا لم يتغير فى الخمس والاربعين عاما من الحكم البريطانى إذ لم يعد الفلاح - كما بينا فى الفصل الثانى - منتجا يعتمد على نفسه فى اكفاء حاجاته بل قد جر إلى النظام العالمى للانتاج والاستبدال الرأسمالى وكان طبيعيا أن يصحب هذا اضعاف الانتاج اليدوى ؛ وان لم يكن قد انقرض تماما .

يذكر تقرير مصلحة تجارة عبر البحار لسنة ١٩١٣ عن مصر أن آلاف المغازل اليدوية ما تزال تستعمل فى الانتاج الكوخى وما تزال الاوانى والحصر والسلع الخشبية والجلدية تنتج من القرى غير أنه فى السنوات العشرة الماضيه قد حدث اندفاع ملحوظ الى المدينة وزيادة مضطردة فى الانتاج الصناعى وهذا تعداد سنة ١٩١٧ يبين أنه بينما زاد عدد السكان عموما منذ سنة ١٩١٧ بنسبة ١٨ ٠/٠ زاد سكان القاهرة ؛ ٤٨ ٠/٠ وسكان الاسكندريه ؛ ٣٤ ٠/٠ وأصبح مليونا نسمة من سكان مصر الاربعة عشر مليون مركزين فى المدن الكبيرة التى يزيد تعدادها على خمسين الف نسمة . وأما جمهور الفلاحين فآخذ فى التحول إلى طبقة أجراء يشتغل جانب منها فى فلاحة الابعاديات الكبيرة والجانب الآخر فى الصناعة - لقد زاد عدد المشتغلين بالزراعة فيما بين عامى ١٩٠٧ و١٧ ١٩ زيادة طفيفة كما يبدو فى فى الجدول التالى :

	١٩٠٧	١٩١٧
أشخاص يشتغلون بالزراعة	٢ر٢٥٧ر٠٠٥	٢ر٣٨٧ر١٨٣
النسبة المئنوية للملاك الذين يزرعون ارضهم الى مجموع المشتغلين بالزاعة	٢١/٦	٢٧/٣
نسبة المستأجرين المئوية الى مجموع المشتغلين بالزراعة	٤٠/٤	٢٠٫٢
نسبة العمال الزراعين والتابعين المئوية الى مجموع المشتغلين بالزراعة	٣٦ر ٣	٥٠ر٤

وهكذا انخفض عدد الفلاحين المستأجرين بنسبة النصف بينما اخذ عدد العمال الزراعيين يتزايد بسرعة وينعكس هذا التغير فى الأرقام الدالة على مساحة وعدد الملكيات الزراعية فلو قارنا حالة الملكية بما كانت عليه ســـنة ١٩٠٦ لاتضح لنا أن هناك زيادة عظيمة فى عدد الأفراد الذين يملكون أقل من خمسة أفدنة أعظم من الزيادة فى مساحة الأرض التى يملكون ففى ســـنة ١٩٠٦ كانت مساحة الأرض التى فى يد ملاك الأقل من خمسة أفدنة ـ ١٫٢٦٤٫٠٠٠ فداناً مقسمة على حوالى المليون مالك ثم أصبحت فى ١٩٢٧ ١٫٦٦٢٫٠٠٠ فدانا وعدد ملاكها حوالى المليونين ـ هكذا حوصر أفقر الفلاحين فى ملكيات أخذت تتحول الى ملكيات أصغر فاصغر ـ وذلك فى الوقت الذى كانت فيه الأرض المزروعة فى مصر تتسع رقعتها بأكثر من ربع مليون فدان منذ سنة ١٩٠٦.

والجدول التالى يدل على مجموع وعدد الملكيات الفردية المختلفة المساحات فى سنة ١٩٢٧ ويدخل فيه الأطيان المملوكة للأجانب التى تنطوى مساحتها الـ ٥٢٦٫٠٠٠ فدانا تحت ملكيات ما فوق الخمسين فداناً .

نسبة مساحة حجم الملكية بالفدان	مساحتها الكلية بالفدان	نسبتها الى مجموع المكيـــات	عدد الافراد المالكين	نسبتهم المئوية الى الملاك جميعا
أقل من فدان	٥٥٥٥٨٥	٩٫٩	١٫٣٩١٫٥٣٣	٦٧٪
من ١ الى ٥	١١٠٦٤٥٢	١٩٫٧	٥٣١٫٣٢٤	٢٥٫٦٪
« ٥ « ١٠	٥٥٧٥٢٢	٩٫٩	٨١٫٥٩٧	٣٥٫٩٪
من ١٠ الى ٥٠	١١٩٠٣٩٦	٢١٫١	٦٠٫٦٦٥	٢٫٩٪
أكثر من ٥٠	٢٢١٧٥٤٦	٣٩٫٤	١٢٤٦٥	٠٠٫٦٪
المجموع	٥٫٦٢٧٫٥٠١	٠/٠١٠٠	٢٠٧٧٫٥٨٤	١٠٠٪

بين عامى ١٩١٧ و ١٩٢٧ زاد عدد الاشخاص الوطنيين الذين يملك الواحد منهم أقل من فدان من ١٫٠٤٤٫٤٠٠ شخص الى ١٫٣٨٩٫٠٠٠ شخص .

ولو انا أضفنا إلى هذه المساحة جميع الملكيات إلى عشرة أفدنة فى المتوسط لكان ما يملكه الفرد فى سنة ١٩٢٧ هو ١ وثمن فدان ولكان عدد المالكين حوالى

المليونى نسمة.....جعلت الضرائب العالية والإيجارات المرتفعة وغلاء أسعار المواد الغذائية حصول الفلاح على معاش من الارض أمرا شاقا مضطرد الصعوبة .

* * *

أما الإيجار فيعتمد عادة على متوسط سعر القطن فى المدة السابقة فاذا حدث هبوط شديد فى سعره كما وقع بالفعل سنة ١٩٢٧ أصبح الحل الوحيد الممكن بالنسبة للمستأجر أن يترك المحصول للمالك .

تقول نشرة القطن الدولية فى يناير سنة ١٩٢٨ (وقعت حوادث كثيرة هذا العام كان المستأجرون فيها لا يكلفون أنفسهم مشقة أخذ محصولهم كانوا يطلبون الى الملاك أن يستولوا هم عليه ذلك لان تناقص المحصول وهبوط الاسعار لا يتركان شيئا بعد الإيجار يساوى مشقه نقل المحصول)

وتقول جريدة اجبشان غازيت فى عدد ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٨ كان ايجار الفدان فى ذلك الوقت خمسة وعشرين جنيها فى العام وكانت تكاليف الانتاج السنوى - بما فى ذلك الايجار - تبلغ ١٢ جنيها بينما كانت قيمة المحصول على أساس ما تقدمت به الحكومة لشراء القطن وعلى أساس سعر القمح عشرين جنيها نال الفلاحون فى ظل هذه الظروف بديون ثقيلة للمرابين وهذا تقرير رسمى صدر فى سنة ١٩٢٨ يقول « بلغت ديون أفقر الفلاحين وهم المالكون لفدان فى المتوسط ستة عشر مليونا من الجنيهات وكانت الفائدة التى يطالب بها مرابو القرية الذين يسحبون أموالهم من البنوك تتراوح بين ٥ فى المائة - و١٢ فى المائة وإليك أرقام هذا التقرير .

عدد الملاك	٦١٩ر١٠٧
مساحة الارض المملوكه لهم (بالفدان)	٦١٩ر٢١٤
قيمة الدين	٦٦٠ر٩٩٠ر١٥ جنيها

مليم - جنيه

٧٢٠ ٥٥

كان الايجار فى بعض المناطق لايدفع نقدا بل عملا يودى فى مزرعة المالك وكانت الديون التى يقترضها الفلاحون من الملاك ليشتروا بها غذاءهم تضطرهم الى حياة عبودية

وكان ثمن محصول القطن عن الفدان الواحد حوالى العشرين جنيها أى أن المليونى فلاح كانوا لا يستطيعون ولو زرعوا أرضهم كلها قطنا أن يدفعوا الايجار ويؤدوا الضرائب ويستبقوا لانفسهم ما يكفى حياتهم غير أن مئات الرأسماليين الذين تعتمد أرباحهم على أسعار القطن يهمهم أن يبقوا الاسعار عالية فالمصدرون وأصحاب السفن والتجار والوسطاء وملاك الارض تنقص أرباحهم إذا هبط سعر القطن وعليه فقد فرض تحديد الانتاج بحيث يزرع المالك ثلث أرضه قطنا وصدر تشريع يفرض هذا التحديد فى السنوات الثلاث التالية .

* * *

لايزال انتاج المصانع فى مصر سواء أكانت وطنية أم أجنبية فى مرحلة طفولتها وما يزال مجموع الكادحين بخلاف العاملين فى الزراعة حوالى نصف المليون والصناعة الوحيدة الكبرى هى صناعة السجاير كما أن صناعة التعدين (المنجنيز الخام والفوسفات) والصناعة الكيماوية وصناعة الاسمنت وتكرير السكر تستغرق عددا لا بأس به ولكن لايزال القسم الاكبر من العمال يشتغلون فى صناعة النقل وفى عمليات القطن الثانوية كالحلج والكبس .

ان الاجور وساعات العمل وظروف الصناعة فى مصر لتشابه الظروف التى صدر فيها قانون المصانع الاول ولقد أدى فقر الفلاحين الذى مكن الطبقة الحاكمة من أن تزج بعائلات بأكملها فى المصانع الى أن يرزح العمال فى السنوات الاخيرة تحت قيود ثقيلة وهم يكافحون من أجل تحسين أحوالهم فلما أخذت الحركة النقابية فى مصر فى الازدهار بعد الحرب وثورة ١٩١٩ ـ كانت العقبات التى يتحتم عليها أن تواجهها عظيمة كأداء ففى المدن لم يكن يعرف القراءة والكتابة الا أقل

من ربع السكان ولم يكن للنقابات مركز قانونى ولم يكن فى مقدورها أن تحتفظ برصيد خاص بها فى البنوك . ولم تكن قوانيين المصانع قد أصدرت بعد . ولا قوانين التعويض ولا اى تنظيم لظروف العمل ولعل المثل الأوحد للتنظيم بمقتضى القانون هو الخاص باستخدام الأطفال فى محالج القطن فقد حرم هذا القانون استخدامهم إذا كانوا أقل من تسع سنوات وجعل ساعات عمل الأطفال الذين بين الثامنة والثالثة عشرة ثمانى ساعات فى اليوم وأنشأ نظام بطاقات لموردى العمال الأطفال بيد أن هذا القانون قد ولد ميتاً منذ البداية لأنه لم يكن هناك من يرعى تطبيقه ولأن العقوبة كانت محددة بالغرامة بما لايزيد على الجنيه لأول مخالفة ثم بالحبس سبعة أيام عن المخالفة الثانية وهكذا استمر تشغيل الأطفال . ولا يزال مستمراً لمدة ساعات طويلة فى مكابس القطن ومحالجه . اضطر العمال تحت ضغط ظروفهم المفزعة أن يتجهوا إلى النقابات رغم المصاعب.. كانت الأجور قد زادت قليلا عقب الحرب بالنسبة للأسعار المعاشية التى بلغت فى أواخر سنة ١٩٢٠ ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبل الحرب والتى استمرت ضعيفة فى سنتى ١٩٢١ و ١٩٢٢ وكانت ساعات العمل فى المتاجر اثنى عشرة ساعة فى اليوم وفى خلال سنة ١٩٢٠ حدثت عدة اضرابات عند ما أنزل هبوط القطن المفاجىء بالفلاحين بؤساً شديداً وبالصناعات عامة بواراوكسادا واشترك فى هذه الاضربات عمال الترام وعمال المصانع وخاصة (فابريقات السجائر) وعمال المتاجر والكتبة والطابعون والنززية وموظفو شركة القنال وكان الباعث على اضرابات عمال مصانع السجائر الاستعاضة عن سجائر لف اليد بسجائر لف الماكينات بما أدى إلى هبوط تكاليف الانتاج من حوالى ٤ر٧ شلنات عن كل ألف سيجارة الى أربعة شلنات وكانت النيجة أنه بينما كان اثناعشر مصنعا من مصانع السجائر تستخدم ١٥١٩ عاملا فى يناير سنة ١٩٢٠ أصبحت تستخدم ٣١٨ عاملا

---

(١) تقرير عن مصر - قسم تجارة عبر البحار - ابريل سنة ١٩٢٢

فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٢١ وتشغل مائه وخمسين ماكينة تحل كل واحدة منها محل ٤٠ الى ٧٥ عاملا من لفافى اليد» (١) كان العامل الواحد من لفافى السجائر يستطيع أن ينتج فى ثمانى ساعات من ١٢٠٠ سيجارة الى ١٥٠٠ ويتناول على عمله أجرا مرتفعا بعض الشيء بيد أن الكثيرين منهم قد طردوا دون أن يأخذوا أى تعويض ورفضت الحكومة طلبهم أن تفرض ضريبة على الآلات لينشئوا بها رصيداً للتعويضات .

لقد كانت نتيجة اضرابات شركة القنال ان تأسس فرعان لنقابات العمال بمساعدة منظم انجليزى (١) وأنشىء عدد من النقابات الأخرى وفى ذات السنة أنشىء مكتب الصلح للنظر فى المنازعات (وكانت مصر آنئذ تحت الحكم العرفى) أكسب هذا القانون النقابات نوعاً من الاعتراف بها ثم انه شجعها على أن تستعين بمحامين وأشخاص آخرين من طبقة الموظفين (يقصد طبقة المثقفين) فتمنحهم مراكز رسمية تؤهلهم لأن يقوموا بالمفاوضات .

فى سنة ١٩٢٢ كان عدد النقابات ٣٨ فى القاهرة و٣٣ فى الاسكندريه و١٨ فى القنال و٦ نقابات فى عواصم المديريات وقبل ذلك بعام حدثت محاولة لإنشاء اتحاد عمالى لحضر الاجتماع الأول الذى عقد فى فبراير سنة ١٩٢١ ممثلو عشرين نقابة وكان للحزب الاشتراكى الذى أنشىء فى عام ١٩٢٠ دور قيادى كبير فى اقامة هذا التنظيم وفى غيره على السواء - كما أن انشاء النقابات قد ساعد العمال على أن يحسنوا أحوالهم بعض الشيء فبينما ظلت أسعار المعيشة مرتفعة حدثت منازعات قليلة نسبياً ولكن مع تصاعد الأسعار فى أواخر العام انفجر الضجر العام المتزيد فى ظل الحكم العسكرى البريطانى - فى سلسلة من الاضرابات بدأت فى الاسكندرية

---

(١) ليست هذه اول مرة يساهم فيها أشخاص اجانب فى تنظيم الحركة العمالية فى مصر اذ أشترك بعض العمال اليونانيين الذين كانوا يشتغلون فى صناعة السجائر أوائل القرن الحالى فى تنظيم اضطرابات عمال السجاير فى سنتى ١٩٠١ و١٩٠٣ وزعج نشاطهم الاستعمار فعمل كرومر على تشتيتهم من مصر

المترجم

امتدت الحركة الى صناعات كثيرة وضمت بعض موظفي الحكومة كعمال الت
وعمال الإنشاءات وفي هذا الوقت كتب الوكيل التجاري البريطاني يقو
يكون أمراً محققاً ان اتحادات العمال ومعظم أعضائها أو كلهم مصريون .
تأثيرها السياسي لإصدار قانون مبكر بشأن النقابات والعلاقة بين العمال
العمل» (١) .

لم يصدر التشريع لأنه لم يكن في صالح وزارة سعد زغلول ، التي أتت
يناير سنة ١٩٢٤ ،أن تدعم النقابات العمالية - كتنظيمات مستقلة بل أنها على
من ذلك أخذت تستبدل النقابات المناضلة بتنظيمات عمالية يقودها الوفد
محامون في أغلب الأحيان أو يتزعمها أشخاص ذوو مهن أخرى ،

استمرت الاضرابات في القاهرة طيلة عام ١٩٢٤ وزادها اشتعالا
أسعار الغذاء في الشهور الأخيرة وفي يونيو بدأت الاضرابات كبيرة في
الأسمنت بالمعصرة مطالبة بأحوال معاشية أحسن فلما فصل قادة الإضرابات
يع العمال فأرسل البوليس الى المصنع الذي كان العمال قد استولوا على
احتلوها مدة ٣٦ ساعة معلنين عزمهم على المقاومة اذا شاء البوليس أن يخرجهم
انسحب البوليس ونوقشت الشروط مع الشركة وكانت المفاوضات تج
يد موظف وفدي ... علم العمال فيما بعد أنه لم يوافق على ارجاع أحد قا
العمل فأضربوا مرة ثانية ومكثوا مضربين شهراً كاملا (٢) وانتهى الإضرا

---

(١) تقرير ابل سنة ١٩٢٤ قسم تجارة عبر البحار يلاحظ
ان الحركة العمالية في اثناء ثورتنا الوطنية سنة ١٩١٩،
وبعدها قد بدأت تخرج عن النطاق الاقتصادي للمطالب المعاشية
كرفع الاجور وتقليل ساعات العمل الى النطاق السياسي ـ ولعل
واحد من الاسباب التي اخافت البرزجوازيين وجعلت الوفد برياسة
سعد يقاوم الحركة العمالية ويحول مجراها بان يوجد محيو
يتسلط عليه تماما
المترجم

(٢) اجبشيان غازيت عدد اغسطس وعدد ١١ اغسطس
١٩٢٤

بين الطرفين ولكن اظهر هذاالنزاع بشكل حازم روح النضال الفتيةوصلابةالعود اللتين تميز بهما هؤلاء العمال المنظمون حديثاً ثم أنه حفز وزارة سعدزغلول الى أن تزيدفى كبتهاالنشاط الطبقة العماليةفوجه الهجوم الرئيسى الى الحزب الشيوعى المصرى الذى تكون من الحزب الاشتراكى فى سنة ١٩٢٢ والذى بلغ عدد أعضائه ألفاً وخمسمائةفىسنة ١٩٢٤ على حد قول اجبشيان غازيت فى عدد ٢٤ يوليوسنة ١٩٢٤ ومعظم هؤلاء الأعضاء فى القاهره والاسكندرية وكثير منهم اشترك بنصيب فى الاضرابات التى أشرنا اليها آنفا وفى أول يوليو قدم للمحاكمة عشره من زعماء الحزب الشيوعى المصرى كانوا نشيطين جمعاً فى تنظيم النقابات وبعد أن عطلت القضية أسابيع كثيرة عقدت المحاكمة فى جلسة سرية ومنع نشر مادار بها بمقتضى قانون العقوبات بحجة أنه « خطر على النظام العام » (١) وصدرالحكم عليهم جميعاً بالسجن مدداً مختلفةوكان انطون مارون وهوأحد هؤلاء سكرتير الاتحادللنقابات وقد لعب دوراً كبيراً فى انشاء نقابات الاسكندرية واستطاع ان ينظم عمال مصانع التكرير الذين كانوا يشتغلون اثنتى عشرة ساعة نظير قرشين فى اليوم (٢)

حكم على مارون بالسجن ثلاث سنوات وتوفى فى سجنه وحل اتحاد النقابات وفصل مئات من أعضائه ولكن عاش اتحاد العمال مدة أطول حتى استطاع فى يناير سنة ١٩٢٥ أن يقدم اقتراحا بقانون لحماية العمال يحدد ساعات العمل بثمانية غير أن أحدا لم يلق الى المشروع بالا .

وبعد أن استقالت وزارة سعد زغلول فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ استمر اضطهاد النقابات النشيطة ومهاجمة الحزب الشيوعى مهاجمة دائمة ، فألقى القبض على مئات الشيوعيين وعلى من ظن أنه من أصدقائهم وألقى بهم فى السجن وأبعدوا ؛ أو رفتوا من وظائفهم وأصبح الاستمرار فى تنظيم النقابات أمراً مستحيلا .

غير أن هبوط أسعار القطن والأزمة التجارية فى عام ١٩٢٩ وما حالفهما من ارتفاع فى أسعار الحاجيات (كانت الاسعار ماتزال أعلى مما كانت عليه قبل الحرب

---

(١) عدد ٣٠ أكتوبر من صحيفة اجبشيان غازيت

(٢) عدد أول يونيو صحيفة اجبشيان غازيت

بنسبة ٧٥ ٠ ٠) لم تؤد إلى زياده فقر الفلاحين فحسب بل إلى ازدياد فقر جميع فئات الطبقة العمالية إذ أصبح أعلى أجر يتناوله أحسن فئاتها (وهم الكتبة والعمال المتمرنون) يتراوح بين خمسة جنيهات وثمانية في الشهر وكان الأجر اليومي للعامل الصناعي يتراوح بين قريش وأربعة عن عمل يختلف بين ثمانية وأربعة عشر ساعة .

كانت هذه الحالة باعثا على سلسلة من الاضرابات في سنة ١٩٢٧ امتدت من صناعة إلى أخرى ومن منطقة الى منطقة ثانية فهؤلاء عمال المياة والنور في الاسكندرية وعمال النقل بالسكك الحديديه ونساجو الحرير في القاهرة وعمال السجائر وشركة السويس ببورسعيد وعمال الترام في الاسكندرية يتقدمون مؤيدين مطالبهم الخاصة بالاجور

نجح العمال في الحصول على بعض المكاسب وأضفت الاضرابات قوة جديدة على نقاباتهم ولكن ماتزال النقابات(١) صغيرة ومبعثرة ومن أكبرها اتحاد عمال ترام الاسكندرية وأعضاؤها الفان ثم أن هناك اتحادات كثيرة ولكنها صغيرة كاتحاد الحلاقين وسائقي العربات الخ . وهذه ماتزال تجاهد منعزلة بعد أن انفض اتحاد النقابات وفي خريف ١٩٢٧ قضت الحكومة على محاوله عقد مؤتمر عام للنقابات غير أنه تكون اتحاد جديد في مارس ١٩٢٨ وعدد أعضائه ستة آلاف شخص .

* * *

واما مستوى حياه الطبقة العمالية في السودان فأقل منه في مصر اذ ان اجر العامل الزراعي اليومي حوالى القرش يقابله ستة مليمات في اليوم فيما قبل الحرب وليس لهؤلاء العمال تنظيمات واجورهم باقيه كما هي او تكاد تكون كذلك رغم التقلبات في اسعار الحاجيات واهم مصادر الثروة عند الأقوام الرحل في المناطق الجنوبية هي تربية الماشية ونقل التجارة بالجمال ولقد ادخل العمل المأجور في محالج القطن والمواصلات الحديدية وغيرها ولكن ما يزال نظام العبيد قائماً في بعض المناطق وما يزال العبيد يستخدمون بأجر يذهب معظمه الى اصحابهم .

والمفروض ان الإداره البريطانية لاتوافق على هذا العمل بل وتفرض عقوبة على من يجبر شخصاً على العمل دون ان يرغب فيه وقد تصل هذه العقوبة الى

---

(١) يتحدث المؤلف عن الحالة في سنة ١٩٢٨

الحبس سنة كاملة غير ان برقية ارسلت فى ابريل ١٩٢٧ الى عصبة الامم تفيد بان هذا العمل باق والواقع ان موقف الإداره الإنجليزية العام تفضحه هذه المذكرة التى نشرتها حكومة السودان فى سنة ١٩٢٧ حيث انها تقول ان سياسه الحكومة « ان لا تفعل شيئاً من شأنه ان يعوق القضاء الطبيعى على الرق » ولكن لعله ان يكون امراً غير مرغوب فيه ومجحفا بالطبقات الأخرى فى السودان ان تتخذ الحكومة اجراءات حاسمة تأتى بهذه النتائج (يعنى الغاء الرق) فى وقت قصير جداً (١)

هكذا يجب ان تلغى السخرة والرق اذا كانا يعطلان توفير العمال للراسماليين كما حدث فى مصر - واما اذا لم يكونا كذلك فلا داعى للعجلة - لا داعى للتعرض السريع لأصحاب العبيد الذين يحتمل ان يعاونوا المشروعات البريطانية الاستغلالية فى تحويل السودانيين الوطنيين الى اجراء .

---

(١) السودان رقم ١ - ١٩٢٦-١٩٢٧

الكفاح من أجل الاستقلال

« حتى عام ١٩٢٨ »

منذ ما وليت وزارة سعد زغلول الحكم فى عام ١٩٢٤ دخل كفاح المصريين ضد الاستعمار البريطانى مرحلة جديدة تتميز بازدياد تركيز قوات الرأسماليين المصريين واضطراد منافستهم للمصالح البريطانية وانعكس تناقضهم معه (أى الاستعمار) فى سلسلة من الأزمات السياسية كانت الحكومات الاستعمارية سواء فى يد العمال أو المحافظين تحطم فيها كل محاولة يقوم بها الوطنيون المصريون ليعطوا حركة الاستقلال مضمونا .

* * *

أوضحنا فى الفصلين الثانى والثالث الطبيعة العامة للمصالح البريطانية فى مصر والسودان والوسائل المختلفة التى يستغل بها رأسالمال البريطانى عمل الفلاحين والعمال غير أننا لا نستطيع أن نحدد مقدار ما يناله البريطانيون من الانتاج المصرى تحديداً دقيقاً لانعدام الإحصائيات الكاملة ولا نستطيع أن نبين مدى استغلال البريطانيين والفرنسيين والبلجيكيين حتى فى نطاق الارقام التى بين أيدينا على أن هذه الأرقام التى لدينا بالغة الدلالة فهناك الدين العام فى المقام الأول وما برح أكثر من واحد وتسعين مليونا من الجنيهات يدفع عنها ٣ ونصف مليون فوائد سنوية تضاف الى احتياطى الاستهلاك الذى يعزل جانباً عن كل ميزانية بوصفه احتياطياً ويتراوح بين مليونى جنيه وأربعة ملايين . ثم هناك الأرباح التى تبتز من « تشغيل » الاحتياطى وكما أوضحنا سابقاً لا ينفق هذا الاحتياطى فى استهلاك الدين ، وإنما يصرف فى مد السكك الحديدية وفى الأعمال الإنشائية الأخرى مما يرجع بالفائدة على المقاولين الاستعماريين فى وجهين الاول بأن يوجد سوقاً للصناعة البريطانية الثقيلة فيفتح الطريق أمام العمال كى ينتجوا فائض

قيمة(١) ليسهلكبا يخدوموهم والمصارف والوجه الثانى ان المقاولين يقومون بجانب عظيم من اعمالهم فى مصر ذاتها فيستغلون مباشرة العمل الرخيص الموجود فيها .

---

(١) فائض قيمة : لاشك أن العامل ينتج قيمة عمل أكثر من الاجر الذى يأخذه ونحن نعلم ان الفرق بين قيمة ما ينتج وبين أجره ، يمثل ربح صاحب العمل هذا الربح الذى ليس شيئا سوى ثمرة العمل الذى لم يدفع عنه اجر للعامل أو قل هو ثمرة العمل الاضافى هو ما يفسره لينين حيث يقول « يبيع العامل الاجير قوة عمله لصاحب الارض أو المصنع أو أدوات العمل ويستهلك العامل جزءا من يوم عمله ليعطى مصاريف اعاشته واعاشة عائلته (الاجور) ويكدح بقية اليوم بغير أجر فيخلق للرأسمالى فائض قيمة وهى منبع ربحه ومنابع ثروة الطبقة الرأسمالية »

ويقول أيضا « لا يمكن ان ينبعث فائض القيمة من بيع السلع لان هذا يمثل تبادل متساويات لاغير ولايمكن ان ينبعث من البيع مقدما لان الخسائر والارباح المتبادلة بين الشارين والبائعين تساوى الواحدة الاخرى ولان ما نعنى به هنا ليس « الفردى » ولكنه الظاهرة الاجتماعية العامة لكى يستطيع حافظة النقود (الرأسمالى) ان يحصل على فائض قيمة يجب عليه أن يجد سلعة فى السوق ، تكون قيمة الاستعمال فيها ،ذات قسمة خاصة بأن تكون منبع قيمة أن أن تكون سلعة عملية استعمالها الحقيقة هى عملية خلق القيمة فى ذات الوقت ومثل هذه السلعة انما هى القدرة الانسانية على العمل فالعمل هو استعمالها، وهو الذى يخلق القيمة . وصاحب المال يشترى القدرة على العمل بقيمتها التى يحددها كما يحدد أى سلعة أخرى .. بوقت العمل اللازم أجتماعيا لانتاجها (أى ثمن اعاشة العامل وعائلتا) فأذا ما اشترى صاحب المال القوة على العمل ، أصبح له الحق فى أستخدامها، فى أن يجعلها تشتغل النهار بطوله وليكن ١٢ ساعة فينتج العامل فى مدى ست الساعات (وقت العمل اللازم) ما يكفى لرد نفقات اعاشته وينتج فى ست الساعات التالية (وقت عمل فائض) ينتج فائض انتاج أو فائض قيمة لا يدفع له الرأسمالى عنها أجرا »

وتذكر الصحف من حين لآخر انباء عقد مقاولات السكك الحديدية واعمال الري وبناء الكباري - واليك مثلا عن العدد الكبير من العمال المستخدم فى مثل هذه المقاولات وقد ذكرته جريدة « السودان » فى عددها الثانى عام ١٩٢٤ - تذكر انه فى مشروع الجزيرة « قد استخدم المقاولون س . بيرسن واولاده ليجند ما لا يقل عن سبعة عشر الف عامـــل - غالبيتهم العظمى من اهل الصعيد الذين جيء بهم من مصر » .

كانت الأرباح تسيل فى هذه المقاولات الى مجموعات راسمالية كثيرة بالإضافة الى المقاولين : الى شركات النقل الجوى - الى التجار المتعهدين بتقديم ما يلزم للعمال والعمل - الى شركات التأمين والى المصارف

ان ضخامة المشروعات لتتضح من ان مصروفات الدولة على الأعمال الجديد ةقدرت فى سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ بمبلغ ٠٠٠ر٠٤٠ر٦٣٢ جنيه وبمبلغ ٠٠٠ر٩١٥ر٧ جنيه فى سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ ثم هناك قناة السويس - وكما انها مركز استراتيجى مهم وحلقة حيوية فى المواصلات البريطانية الى الهند والشرق فكذلك هى مصدر هام جداً لأرباح حملة السندات

لقد بلغ مجموع ما دفع من أرباح حوالى السبعة ملايين من الجنيهات فى العام فى حين أن رأساً لمال كله حوالى السبعة عشر مليوناً كما أن قيمة الأسهم العادية قفزت من ٧ مليون جنيه إلى أكثر من ٦٥ مليون جنية وارتفعت الأرباح فى ذات الوقت من ٥٠ إلى ٨٠ فى المائة .

وهناك البنك الأهلى الذى تأسس فى عام ١٨٩٨ ويزيد رأسماله واحتياطيه الآن على ٠٠٠ر٧٥٠ر٥ وزاد صافى ربحه من ٠٠٠ر٢٢٠ جنيه فى سنة ١٩١٣ إلى ٠٠٠ر٦١٤ جنيه سنة ١٩٢٧ وكانت ارباحه عن السنة الأخيرة ١٧ فى المائة ولقد أنشأ البنك الأهلى المصرى - البنك الزراعى المصرى ورأسماله واحتياطه أكثر من ٠٠٠ر٠٠٠ر٩ جنيه وكذلك أنشأ بنك الحبشة وله وحده احتكار إصدار البنكنوت وسك النقود فى الحبشة ولمديرى البنك الأهلى والبنك الزراعى البريطانيين صلات بتسع وعشرين بيت مالى أكثرها اتحادات احتكارية وشركات مالية تعمل فى العالم كله - كما أن (لورد بون أوف اشبورن) يمثل بنك انجلتره فى لجنه البنك الأهلى المصرى - وكذلك فالمستر فوستر مدير البنكين الأهلى والزراعى المصرى

عضو فى مجلس إدارة شركة سكة حديد الدلتا الضيقة التى يزيد رأسمالها على مليونى جنيه ـ كما أن من أعضاء مجلس إدارتها ـ فيلد مارشال فايكونت اللنبى ومستر بونهام كارتر .

وأما أعمال البترول فتمثلها شركة « انجلو اجبشان أويل فيلد لميتد » المتحدة مع شركة شل الهولندية برأسمال واحتياطى يزيدان على ٣٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه .

وإلى جانب هذه الأعمال الكبيرة هناك عدد من الشركات الصغيرة تستغل فى الغالب رأسمالا بريطانياً أو أجنبياً ـ وأمثال هذه الشركات ـ شركة مصر لحلاجى الأقطان المتحدين ـ شركة سينا للتعدين ـ شركة الأراضى المتحدة المصرية ـ وشركات سجاير بريطانية ثانوية كثيرة أو شركات محلية للمياه والنور أضف اليها شركات النقل البحرى وشركات التموين بالفحم التى تعمل فى الموانى المصرية ، والشركات الهامة للتأمين على الحياة ـ ويذكر مورى هاريس فى كتابه «مصر تحت حكم المصريين » أن ٩٠ فى المائة من أعمال التأمين فى مصر فى يد منشآت بريطانية .

* * *

ولقد قرر سير جورج بيش فى سنة ١٩١١ فى تقريره لرأسمال البريطانى المستغل فى الخارج أن الموجود منه فى مصر على اساس الإصدار العام هو ٤٤٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه (١) ولا يدخل فيه رأسمال لخاص كشراء الأرض والديون والودائع ولا فروع الشركات البريطانية والمنشآت الصناعية والتجاريه الخاصة ـ برغم أن مجموع رأسمالها يساوى على الأقل قيمة الاصدار العام واما فيلبس رايس فلم يوافق على التقديرات(٢) السابقة بحجة انها جميعاً اقل من الواقع بكثير فذكر فى كتابه «مشكلات أوروبا الاقتصادية سنة ١٩٢٨ » ان الرأسمال البريطانى المستغل فى مصر الآن هو مائة مليون جنيه على الأقل ويبدو ان هذا الزعم ايضاً اقل من الواقع ـ ويحوى الكتاب السنوى لرأسمال المتبادل (١٩٠٨) بعض التفاصيل عن ديون الحكومة والعمليات المصرفية وشركات الرهن والمنشات الأخرى التى تعمل كلها فى مصر

«١» صحيفة جمعية الاحصاء يناير سنة ١٩١١

«٢» تقديرات سير جـورج بيش

ويقدر الرسالمال الكلى بما فيه الاحتياطى المكدس بمائة وخمس وتسعين مليونا من الجنيهات .

وفى حين انه يستحيل علينا ان نقول بالدقة كم تمثل المصالح البريطانية من رأسالمال فاننا لو قدرنا رأسمال المصريين والفرنسيين والفئات الأخرى التى تساهم فى اقراض الديون والقيام بالأعمال الاقتصادية ـ لو قدرناها تقديراً مبالغاً فيه لما بلغت فى مجموعها الكلى أكثر من ثمانين مليونا من الجنيهات أى انها تبقى وراءها مائة وخمسة عشر مليونا كرأسمال بريطانى بحت .

يذكر الكتاب السنوى لرأسالمال المتبادل ان هناك ٢٥٠٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه تستغل فى الديون على السودان وفى المنشآت هناك ولابد ان تكون جميعاً رأسمالا بريطانيا كما ان هذه الأرقام تشير فقط إلى الإصدار العام والى المشروعات العامة التى تعمل كمنشآت مستقلة فى مصر والسودان ولايدخل فى هذه الأرقام رأسالمال البريطانى الذى تستغله فى مصر والسودان المصارف البريطانية كمصرف باركلين وشركات التأمين وشركات النقل البحرى وشركات الهندسة والتموين بالفحم والأعمال المالية الخاصة التى لا تحصى كأعمال الرهون والمتاجرة ولا يدخل فى هذا الرقم كذلك رأسالمال البريطانى المتداخل فى شركات فرنسية ومصرية وعليه فان مبلغ ٢٠٠٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه كراسمال بريطانى صافى يبدو تقديراً معقولا فاذا ادخلنا فى حسابنا سعر الأرباح العالية فى مصر والسودان فاننا نكون فى مأمن من الخطأ لو قلنا إن ما يستنزفه الرأسماليون البريطانيون سنويا من إنتاج هذه الأعمال لابد وان يقارب عشرين مليونا من الجنيهات

ان الامتيازات التى تعطيها المصالح البريطانية للطبقة الرأسماليه المصرية (١) إنما

«١» الطبقة الرأسمالية عندنا وليدة الاستغلال الرأسمالى الاجنبى عامة ، والبريطانى خاصة ووليدة التطور الاقتصادى والاجتماعى المحلى الذى نمى أكثر مانمى تحت ضغط الاستغلال الاستعمارى • ولقد امتازت الرأسمالية المصرية منذ البداية بتداخلها مع الاستعمار وبارتباطها اليه عن طريق الاصلاحات الزراعية التى أجراها « وأهمها توسيع زراعة القطن » وعن طريق نشاطه التجارى والمالى ٠٠ ولذا فاننا نراها اليوم أقرب الى التفحم معه منها الى الكفاح ضده مع أن طبيعة الراسمالية المحلية تقضى بان تكون مناهضة للاستعمار ٠٠ مناضلة على امتلاك السوق المحلية

تحددها طبيعة هذه المصالح التى لاتقف عند مجرد شمول اسباب الاستقلال السابق وحدها بل تتعداها إلى امتلاك قناة السويس باعتبارها طريق موصل إلى الهند والشرق والى امتلاك المواقع الهامة فى الطرق الحيوية بما فى ذلك مطار القاهرة الجديد ولذا كان ضرورياً للاستعمار ان لايخفف قبضته عن آلة الحكومة المصرية لأن أى تخاذل فى سيطرته على هذه النقطة تؤدى إلى اضعاف النظام كله - ولكن كلما اشتد ساعد الرأسمالية المصرية زاد الحاحها للحصول على امتيازات فتتكاثر المصاعب على الاستعمار لحاجته المزدوجة إلى أن يرضى فئاتٍ معينة من المصريين وأن يحتفظ بالحكم البريطانى. ولقد وضحت قوة الطبقة الرأسمالية المصرية منذ الحرب بشكل خاص- اذما كادت سنة ١٩٢٤ أن تنتهى حتى كان نصف الدين العام المصرى فى أيد توجد فى مصر (ولو أن هذا لا يعنى بالطبع أنها فى أيد مصرية) .

ولقد لفتت اللجنة الحكومية المالية النظر إلى أن زيادة الصادرات على الواردات تعكس زيادة مضطردة فى شراء الأسهم المصرية وسندات الشركات المصرية من الخارج كما أن اتحاد الصناعات المصرية الذى بدأ بخمسة وثلاثين شركة معظمها أجنبى أصبح يضم فى سنة ١٩٢٤ ثمانين منشأة برأسمال قدره (٢٥٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه وأصبح كثير من الشركات مصرياً خالصاً وأخذت المشروعات الجديدة التى يملكها رأسماليون مصريون تنافس شيئاً فشيئاً المصالح الخاضعة للسيطرة البريطانية ؛ ففى سنة ١٩٢٦ أمد رأسالمال البريطانى الكثير من مصانع السجائر بالمال ولكن فى بداية سنة ١٩٢٧ زادت احدى الشركات المصرية رأسمالها من (٢٥٫٠٠٠ جنيه) إلى (١٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه) كى تشترى أكبر مصانع السجائر فى مصر وفى ذات السنة أنشأ بنك مصر بالتعاون مع رأسماليين مصريين آخرين أربع شركات مصرية خالصة لتقوم أكبرها ورأسمالها ٣٠٠ ألف جنيه بالغزل والنسج فى احدى مناطق زراعة القطن وتقوم شركة أخرى بنسج الحرير كما أن زيادة انتاج المنسوجات القطنية والحريرية والصناعية فى مصر لتنعكس فى زيادة واردات الغزل وتناقص المستورد من المنسوجات (١) .

(١) تقرير تجارة عبر البحار عن مصر مايو سنه ١٩٢٨

عضدت مصلحة المساحة المصرية تنفيذ مشروع الكهرباء من منخفض القطارة الذى كان يناقش فى سنة ١٩٢٨ والذى كانت أعماله الإنشائية تقضى بصرف (١٣٠٠٠٠٠٠٠ جنيه) عضدته لأنه سيسهل انشاء مصانع جديدة وسيجعل مصر السفلى تعتمد على الصناعات المحلية بالتدريج (١).

الواقع أن الطبقة الرأسمالية المصرية قد استخدمت نفوذها (٢) البرلمانى منذ انتخابات سنة ١٩٢٤ لتصدر تشريعات تدعمها كقانون الشركات لسنة ١٩٢٧ الذى يقضى بأن يكون فى كل شركة مديران مصريان على الأقل وأن تحتفظ بنسبة معينه من رأسمالها للمصريين وكالقانون الصادر فى سنة ١٩٢٥ بالغاء الضرائب الإضافية على السلع القطنية المصنوعة فى مصر وكاعفاء بعض المنتجات المحلية من رسوم الجمارك وكالقانون الصادر فى سبتمبر سنة ١٩٢٧ باعطاء امتيازات خاصة للجمعيات التعاونية التى يكون جميع أعضائها مصريين وفى باكورة سنة ١٩٢٧ قدم اتحاد الصناعات المصرية برنامجا الى البرلمان يطلب فيه زيادة الحواجز الجمركية وتوسيع الزراعة بحيث تشمل زراعة الكتان والجوت الخ . وتفضيل المنتجات المحلية فى المقاولات العمومية وطالب اتحاد الصناعات كذلك بأسعار مخفضة فى النقل بالسكة الحديدية .

وأخيراً هناك مسالة السودان التى تزداد اهميتها كلما تطور تصنيع مصر - فالتحكم فى السودان يعنى التحكم فى النيل الأعلى اى فى مجرى حياة مصر او كما قالت لدوائر البريطانية اثناء حملة المهدى إن اية قوة معادية فى السودان تستطيع ان تخضع مصر فى اى وقت بتغيير مجرى النيل ولكن ليس هذا كل شىء فمصر تعتمد اعتماداً كبيراً على ما تستورده من الماشية والأغنام من السودان كما ان زيادة انتاج القطن فى السودان سيؤثر لامحالة فى احوال مصر وهناك نقطة اخرى وهى ان تقدم مصر الصناعى فى المستقبل وهو الذى لا يتوافر له الفحم ويعتمد على كمية محدودة من البترول يجب ان يقوم على استخدام الكهرباء المولد من مساقط المياه ولقد عزمت الحكومة المصرية فى سنة ١٩٢٧ ان تدرس مشروعا لكهربة خزان اسوان غير ان مشروعاً كهذا قد تتعارض معه المشروعات البريطانية ومنها خزان جبل الأولياء فى السودان .

هكذا يتضح ان مصر والسودان وحدة اقتصادية لاتتجزأ وان الحكم البريطانى

---

(٢) ملحق التايمز التجارى - عدد ٣ يونيو سنة ١٩٣٧

في السودان يهدد المصالح المصرية بشكل خطير (١) . .

تعطينا هذه الظروف الاقتصادية اساساً وتفسيراً للازمات السياسية المستمرة في مصر منذ سنة ١٩٢٤ إذ كان النزاع الأول على السودان في الوقت الذى اصبح فيه سعد رئيساً للوزارة في مصر تولى ماكدونالد رئاسة الوزارة البريطانية وسرعان ما انتشرت الأشاعات بأن ثمة مقابلات بين الطرفين سوف تقع وان اساس هذه المفاوضات ان يناقشا في حرية ـ التحفظات التي جاء بها تصريح سنة ١٩٢٢

كان سعد قد تردد كثيراً في قبول الوزارة في ظل الظروف القائمة آنئذ ولكنه رضى بتشكيلها أخيراً معتقداً بأن حكومة العمال البريطانية ستساعد حركة استقلال مصر (١) .

ولكن قبل ان تبدا المفاوضات صرح لورد بادمور في مجلس اللوردات بالنيابة عن حكومة العمال بأنه « لن تتخلى الحكومة عن السودان بأى شكل من الأشكال ولن يحدث هذه المرة تراجع إلى الوراء في السياسة أزاء مصر ذاتها تلك السياسة التي أخذ بها لوقت طويل ونفذتها حكومات متتابعة (٢) اجاب سعد في البرلمان المصرى ان هذه السياسة ليست جديدة ولكن الجديد على مصر هو أن هذه السياسة تلقى موافقة حكومة العمال الآن وهى التي كانت دائماً تعارض مبادىء الاستعمار (٣) .

* * *

الواقع أن سياسة القمع القديمة قد طبقتها حكومة ماكدونالد مباشرة في السودان حيث أخذت الحركة الوطنية تشتد فقبض في يوليو (٤) على ضابط سابق في الجيش المصرى كان ينظم الحركة الوطنية في الخرطوم وحكم عليه بالسجن الشاق ثلاث

« ١ » لعل تفسير المؤلف لمسالة السودان أضعف نقطة في الكتاب كله وأكثرها بعدا عن الواقع ـ لان السودان ليس جزءا من مصر كما يقال • فالسودان جزء قائم بذاته من وادى النيل ولأن الشعب السودانى ليس جزءا من الشعب المصرى كما يقال • وانما هو قومية قائمة بذاتها

(١) عدد ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤ من جريدة مورنيخ بوست

(٢) التايمز في ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٤

(٣) التايمز في ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٤

(٤) عام ١٩٢٤

سنوات وتبع هذا احتجاج العساكر المصريين التابعين لفرقة سكة حديد بور سودان وعطبرة واحتجاج طلبة المدرسة الحربية فى الخرطوم وأما الفرقة المصرية فحاصرتها قوات بريطانية وسودانية وأمر السودانيون باطلاق النار عليها وتقول التقارير الرسمية ان البريطانيين لم يكونوا موجودين أثناء اطلاق النار بينما تسجل التقارير المصرية كذب التقارير السابقة وأما بالنسبة لطلبة المدرسة الحربية بالخرطوم فقد حاصرتهم الفرق البريطانية وقبض على عشر من زعمائهم حكم على خمسة منهم بالسجن سنتين ورفضت حكومة السودان أن تسمح للمحامين المصريين ان يدافعوا عن المسجونين وأرسلت حكومة العمال البريطانية سفينتى النقل موردافيا ويوركشاير لتنقلا الجنود إذا لزم الحال وصدرت الأوامر للقوات فى مالطا أن تكون على أهبة الاستعداد للرحيل الى مصر وأرسلت النسافة (واى موث) والطراد كليمانس إلى بورت سودان وأرسلت البارجة الحربية مارل بورو إلى الاسكندرية (١) وبناء على ما قالته جريدة بيرمنجهام بوست وهو ما اقتبسته اجبشان غازيت فى عدد ١٦ أغسطس سنة ١٩٢٤ اجتمع ماكدونالد واللنبي وسيرلى ستاك حاكم السودان الذى كان فى انجلترا فى ذلك الوقت - اجتمعوا واتفقوا على احتياطات تتخذ لمنع الاضطرابات وأعلن فى ٢٣ أغسطس أن القوه الجوية كانت تعد بعض المطارات لتستطيع الطائرات أن تزور المناطق المضطربة وفى اليوم التالى وصلت امدادات بريطانية إلى الخرطوم (٢) وبعد مضى شهر أى فى ٢٤ سبتمبر بدأت اجتماعات مكدونالد بسعد زغلول فى لندن ولكنها لم تسفر عن شيء فقد رفض سعد (الذى كان يرافقه النحاس رئيس وزراء سنة ١٩٢٧) أن يتنازل عن أى جزء من برنامج الوفد وكان صلباً على الأخص فيما يتصل باسودان - كما أن ماكدونالد رفض اقتراح سعد بعرض مسألة القناة على عصبة الأمم (٣) .

يقول مؤلف كتاب دمار مصر « علمنا من مصادر مصرية أن ماكدونالد اقترح بدلا من مشروع سعد أن تعقد معاهدة أو أن تؤجر الأرض المحيطة بالقناة للحكومة البريطانية ولقد دافع مكدونالد بحرارة عن مصلحة حمله اسهم الحكومة

---

(١) مانشستر جارديان عدد ١٤ و ١٥ اغسطس سنة ١٩٢٤

(٢) اجبشيان غازيت عدد ٥ أغسطس سنة ١٩٢٤

(٣) عددا (٩ و ١١ اكتوبر سنة ١٩٢٤)

التركية الذين نزل بهم ضرر شديد لأن مصر لم تستمر ولاية تركية ولأنها رفضت بناء على ذلك أن تدفع فوائد عن هذه الأسهم وشكا مكدونالد موقف الحكومة المصرية العدائى من الموظفين البريطانيين » .

* * *

انتهت المحادثات فى ٤ اكتوبر ثم أرسل ماكدونالد فى ٧ منه برقية للمندوب السامى فى مصر دافع فيها عن حكم الانجليز للسودان نفس دفاع سير ادوارد جراى(١) عند تصريحه سنة ١٩١٠ عن استمرار الاحتلال البريطانى لمصر قال ماكدونالد « منذ أن ذهب البريطانيون الى هناك أخذوا على عاتقهم مسئوليات معنوية جسيمة ذلك بأنهم قد أنشئوا نظام ادارة طيبا ولن يسمحوا بأن يدمر هذا النظام - أنهم يعتبرون مسئولياتهم أمانة للشعب السودانى عنـــدهم ـ فليس هناك مجال لأن يتركوا السودان قبل أن يتموا عملهم (٢) . . . »

* * *

عاد سير لى ستاك الى مصر فى طريقه إلى الخرطوم فأطلق عليه الرصاص فى القاهرة فى ١٩ نوفمبر وقضى نحبه فى خلال يومين وفى الحال أرسلت حكومة بولدوين - التى وليت الحكم قبل ذلك بثلاثة أسابيع انذاراً إلى مصر تطلب فيه فيما تطلب دفع تعويض قدره (٥٠٠ ألف جنيه) واخماد الاضطرابات السياسية جميعاً بالقوة وسحب الجنود والضباط المصريين من السودان وتعيين مستشارين ماليين وقضائيين بريطانيين فى مصر وتعيين موظفين بريطانيين فى وزارة الداخلية وتوسيع رى منطقة الجزيرة بشكل غير محدود

رفض سعد المطالب الثلاثة الأخيرة فاستولت القوات البريطانية على جمرك الاسكندرية وارسلت بوارج ومدمرات إلى الاسكندرية وبور سعيد والسويس

استقال سعد وحل البرلمان واقيمت مرة اخرى وزارة معينة برئاسة الرأسمالى الكبير - زيور باشا وهو المعروف بميوله الشديدة نحو الاستعمار .

* * *

---

(١) الفى سيراد وارد جراى فى ١٥ يونيه سنة ١٩١٠ تصريحه فى البرلمان البريطانى قال فيه (ان سياسة حكومة جلالة الملك ان تحتفظ باحتلال مصر لأننا لانستطيع ان نتخلى عن المسئوليات التى نشأت حولنا هناك »

(٢) مصر رقم ١ سنة ١٩٢٤

يظهر من التقارير التى نشرت بعد ذلك ان الخطط التى اتفق عليها مـ
وقد توقع فشل المفاوضات بينه و بين سعد زغلول ـ كانت تشمل كلا مـ
الذى استخدمته حكومة بولدوين عندما اطلق الرصاص على سيرلى ستاك
حكومة بولدوين المرسلة فى ١٩ نوفبر الى عصبة الأمم والتى تسلب مصر
التحفظات على العصبة (١) .

وفى مارس سنة ١٩٢٥ ؛ حدثت محاولة لاسترجاع حكم شبه برلما
فرضت قيود ثقيلة على الاجتماعات والنشر ـ وروجعت قوائم الانتخاب لا
الناخبين الوفديين ـ ثم اجريت الانتخابات على أمل ان تنال حكو
اغلبية فى البرلمان ولكن ما أن اجتمع شمل البرلمان الجديد حتى كانت اغلبي
وفدية فاستقال زيور وفى نفس الليلة حل الملك فؤاد البرلمان دون ابداء أى
العمل وعاشت مصر أكثر من سنة بغير برلمان .

أنشئت لجنة لاصدار قانون جديد للانتخاب على أساس الانتخاب غير
وبشروط الامتلاك التى الغاها قانون سعد (قانون الانتخاب العام) ـ
رقابة دقيقة على نشاط الوفد فحدثت اعتقالات كثيرة لمجرد الشبهات و
السجن سبعمائة شخص ومكثوا أكثر من ستة أشهر فى انتظار تقديمهم للمحا
بأكثر من ثلاثة آلاف شخص فى السجن لمدة ثلاثة أشهر انتظاراً للمحـ
ظهر أن هؤلاء وهؤلاء أبرياء (٢) .

أوجدت موجة الاضطهادات هذه وحدة مؤقتة بين أحزاب المعارض
موجهة ضد حكومة زيور ففى نوفبر ١٩٢٥ احتجت احزاب المعارضة الثلا
الوفد ـ والاحرار ـ والحزب الوطنى ـ وأرسلت بيانا إلى الملك فؤاد تلتمـ
يدعو البرلمان الى الاجتماع ولقد اضطرت علامات السخط العام المتزايد الـ
على أن يقترحوا تعديلات يقبلها سعد فسحب قانون حكومة زيور الا
واجريت انتخابات سنة ١٩٢٦ على أساس قانون سعد فكانت النتيجة
الوفديون ؛ ١٤٢ كرسياً والاحرار ؛ ٢٨ والاتحاديون بسبعة والوطنيون
والمستقلون بثمانية عشرة ومن هذه المجموعات يمثل الاتحاديون والدسـ

(١) دمار مصر ـ طبعه سنة ١٩٢٥.

(٢) البلاغ ـ نقلت عنها اجبشيان غازيت فى عدد
أغسطس سنة ١٩٢٣.

الرأسماليين المصريين الأكثر التصاقا بالمصالح البريطانية بينما يمثل الحزب الوطنى الوطنيين المطرفين الذين انتقدوا تَها دنات سعد السياسية .

أبدت الحكومة البريطانية وجهة نظرها بوضوح على لسان لورد لويد فرأت أن يصبح سعد رئيساً للوزارة فلما لوح الوفد بالمقاومة قابلها البريطانيون باستعراض قوتهم التقليدى فأمرت البارجة رزوليوشان فى ٢ يونيو أن تبحر إلى مصر ـ أعلن سعد فى ٣ يونيو رفضه الوزارة فتشكلت فى ٧ يونيو حكومة ائتلافية برياسة عدلى يكن ولكن فشلت هذه الوزارة والتى تلتها برياسة ثروت فى تحقيق ما رجته الحكومة البريطانية إلا وهو توقيع معاهدة تسجل مطامع انجلترة فى مصر تلك المطامع التى بينتها فى سنة ١٩٢٣

لقد وقف الوفد موقفاً صلباً من هذه المطالب ـ رغم أن كل محاولة من محاولاته لتوسيع نفوذه ـ كانت تقابل بالتدخل البريطانى بالقوه ثم تنتهى الى التهادن مع زعماء الوفد ثم تدور المسأله نفس الدورة من جديد

حدثت أزمة فى سنة ١٩٢٧ على اقتراح زيادة قوة الجيش المصرى والغاء اعتماد القائد العام (السردار الذى كان بريطانيا دائمـــاً)

سحب الاقتراح بعد ارسال البوارج التقليدى إلى مصر ولقد تحدث سعد نفسه مؤيداً الرضوخ وعين ثروت وهو صديق المصالح البريطانية رئيساً للوزراء .

ودخل ثروت فى سنة ١٩٢٧ بعد وفاة سعد فى محادثات بلندن مع أوستين تشامبرلين وتوصل الطرفان إلى مشروع معاهدة عرض على الحكومة المصرية فى سنة ١٩٢٨ ولم يحو المشروع اية اشارة إلى السودان ولكنه نص على استبقاء القوات البريطانية فى مصر وعلى استمرار تعيين المستشارين الماليين والقضائيين باتفاق مع الحكومة البريطانية (١) .

رفض الوفد المشروع وكذلك فعلت الحكومة ثم استقال ثروت فى ٤ مارس وخلفه مصطفى النحاس زعيم الوفد منذ وفاة سعد فبدأت الحكومة البريطانية فى الحال سياستها الارهابية وأرسلت احتجاجاً رسمياً على مشروع قانون اصـــلاح المجالس البلدية الذى كادأن يبلغ مرحلته النهائية فى البرلمان المصرى فاجاب النحاس أن المطلب البريطانى يتضمن « تدخلا دائماً فى شئون مصر الداخلية » ورفض ان يسحب مشروع القانون أول الأمر فبعثت الحكومة البريطانية بإنذار اليـه فى

---

(١) مصر رقم ١ ـ ١٩٢٨

٢١ ابريل تطلب تاكيداً بأن المشروع سيسحب فى ثلاثة ايام وامرت
فى نفس اليوم بأن تبحر من مالطه الى الاسكندرية وبور سعيد وقالت اله
٣٠ ابريل ان هناك استعدادات للاستيلاء على جمرك الاسكندرية كما -
نوفمبر سنة ٩٢٤ وتحت هذه التهديدات الجديدة باستعمال القوه انهارت مقاو
فأجل مشروع القانون واحتج على التدخل البريطانى فى التشريع المصرى
التصريح البريطانى فى سنة ١٩٢٢ والذى ليس له القوة على ان يجبر الطرف الآخر
فى ٢٦ يونيو اقال الملك فؤاد حكومة النحاس وعين احد ا
- محمد محمود رئيساً للوزراء - وعطل البرلمان مباشرة لمدة شهر وظهر فى
هذه المناورة كانت جزءاً من الهجوم البريطانى على الحركة الوطنية ولم يكن
بمجرد التخلص من حكومة كانت « شوكة فى حلق اعداء الاستقلال »
اهدف ان يقضى على النظام البرلمانى نفسه (١)

حقق هذا الغرض الأخير بعد شهر من ذلك فى ١٩ يوليو سنة ٢٨
لبرلمان المصرى لمدة ثلاثة سنوات وحلت المشكلة الدستورية بأن عطلت الم
نص على استحالة نقص النظام البرلمانى التمثيلى وكذلك المادة التى تنص عل
صحافة وما لبثت مئات من الصحف ان عطلت فى مدى اسابيع قليلة وان
اجتماعات الوفد واقيمت دكتاتورية تامة (٢) .

كان هذا هو الموقف فى خريف سنة ١٩٢٨ ولكن وضح انه لم يمكن الو
أى حل للمسألة المصرية . واما الاستعمار فليس له حل ابداً لأن اكتفاء
بقوى الراسمالية الوطنية ويخلق طبقة عمالية وطنية ويجرد الفلاحين المص
وسائل الحياه فيقوى بذلك القوات التى تجر الى مقاومته .

---

(١) اجبشيان غازيت عدد ١٨ يونيو سنة ١٩٢٨.
(٢) هذه هى ايام اليـــد الحديدية - فترة من اش
النكسات الرجعية فى تاريخنـــا بعد الثورة ولقد كانت تم
لحكم صدقى الارهابى واعتداءاته على الدستور وحرية الرأى



بقلم

احمد رشدى صالح

الناشر: دار القرن العشرين للنشر
ص.ب ١٩٢٤ - القاهرة

الى الذين يعملون فى اخلاص للتعاون السليم

بين الشعوب

واولئك الذين يعملون لتوطيد العلاقات الحرة

بين الشعبين المصرى والانجليزى

يقدم هذا الكتاب

احمد رشدى صالح

مقدمة

يظهر مدى نضج المجتمع المصرى الآن، فى تزايد متناقضاته، وتبلور طبقاته، وفى تكيف كل طبقة فى كيانها ووعيها تكيفاً صاعداً، وينعكس بالأخص فى الوعى الطبقى المضطرد مع تبلور الطبقات ، وفى اتجاهات السياسة المصرية داخلية كانت أم دولية. وينعكس بالطبع فى صنوف الانتاج الفكرى. وليس من شك فى أن القوى المادية فى المجتمع هى العامل الأول على انضاجه ، والانتقال به من مرحلة تطورية معينة إلى مرحلة أخرى أكثر تقدماً .. ولكن ليست القوى المادية كل ما يخلق تطور المجتمع وليست كل ما ينضجه .هناك الأفكار ، وهى برغم انبعاثها من واقع المجتمع وصدورها عن أوضاعه ، فإنها تتحول إلى قيم - تبدو للكثيرين مطلقة - ثم لا تلبث أن تستحيل - خلال تفاعلها مع فئات المجتمع وطبقاته، وخلال تفاعلها مع أوضاعه وتأثيرها فيها - قوة موجهة ، بل تستحيل قوة خالقة مشكلة... تستوى فى هذا الفكرة أيا كانت ، فلسفية أو دينية أو أدبية، تصوفية كانت أم ميتافيزيقية. إنها جميعاً تجارب اجتماعية صدرت عن المجتمع ، أو انبعثت من حركته التطورية ، أو انعكست من كفاح متناقضاته بعضها مع بعض، أو من تفاعل عناصره.. وهى إذ يجردها المغالطون ، من أنصار الفن للفن والأدب لوجه الأدب ، عن مكنونها الاجتماعى وهو يبرئها عن استهداف غاية محدودة، تخدم وظيفة معينة : تنفس عن وعيهم، وماهية وجودهم الطبقى ، وتفتق عن بعض المواطن المتعفنة من المجتمع ...

وإذا كان الانتاج الثقافى الحر، انبعاثاً من عناصر التقدم فى المجتمع المصرى، فإن أصله لا يتحدد بفئة المثقفين الأحرار وحدها : ذلك بأن جذوره فى الطبقات الشعبية التى من طبيعتها أن تتقدم بالمجتمع وإن تحرره من أوضاعه المريضة... وليس لا نتاج الثقافى الحر صادراً عن وعى المثقفين الأحرار وواقع الطبقات الشعبية

فقط ، إنه أيضاً انعكاس لكفاح هذه الطبقات ضد نقائضها : عناصر الر
والطغيان.والانتاج الثقافى الحر فى مصر يجب أن لا يمثل المثقفين الأحرار و
وأن لا يمثل فقط وجود الطبقات الشعبية الاجتماعى ، أو كفاحها الطبقى
يعكس آمالها،أو يركز مآسيها،أو يفصل النظرة الفلسفية التى ترشدها إلى الط
السوى،ذلك بأنه غير منفصل عن الانتاج الثقافى الحر فى العالم أى يجب أن يخرج
الدائرة الضيقة إلى حيث يتأثر بالتيارات العالمية فالأصل أن منبعه المباشر فى م
الشعب ـ لا ينفصل وعيه ، ولا يستقل كفاحه ولا ينعزل وجوده عن وعى وك
ووجود الطبقات الشعبية فى العالم كله.ولقد وضح أثناء هذه الحرب، رجحان
الشعوب على أعدائها ـ وأكسبت هذه الحرب التحريرية القوات الشعبية المنا
فعلا للطغيان الفاشى،وتلك التى لم تشترك بالفعل فى القتال، قوة مضطردة الز
ملحوظة المدى .. وكان اضطراد هذه القوة ،وتزايدها المستمر،السبب الـ
فى بعث موجة التفاؤل المباركة التى بلغت نطاق الأحرار فى كل بلد من بـلاد ا
وتغلغلت فى نفوسهم.فالقوات الشعبية تلزم الرجعية مسالك صعبة شائكة ،وتـ
عليها الخناق يوماً بعد يوم ،وتنتصر عليها فى كل معركة تديرها قوات التحرير
ولكنها تنتصر قسراً لاهوادة،وتلزمها المسالك الصعبة الشائكة إجباراً لا اختيار
أى إنها تناهضها فى حزم ، وتكالحها فى شدة وتصميم وانتباه ... يدعمها فى كفا
التحريرى ، تحالف الدول الديمقراطية ، وتعاونها على كسر الفاشية عص
الرجعية...ويدعمها تأييد الأحرار والديموقراطيين للتحالف العالمى ضد الفا
والرجعية...ومن ثم فقد أدخل فى كفاح الطبقات الشعبية عامل جديد ..التعا
الدولى على كسر الفاشية..وكانت المؤتمرات الدولية بين الأقطاب السياسيين
ومؤتمر نقابات العمال المنعقدة فى لندن أخيراً ، دلالات عميقة عظيمة ... فم
إلى جانب،تمثيلها لاتحاد الدول والأمم فى كره الفاشية والعزم على تحطيم
قد أتاحت الفرصة ـ وخاصة فى مؤتمر نقابات العمال الدولى لأكبر عدد من مم
هذه القوات الشعبية.أن تجتمع فى صعيد واحد،وأن تجتمع فيؤيد التعاون الدو
بين الدول على كسر الفاشية . ..

—

أدخل هذا الاعتبار فى كفاح الطبقات الشعبية ، وتمثل فى وعيها ، فكان حتما أن ينعكس على أقلام المثقفين والمفكرين الأحرار ، تمتلىء به نفوسهم وتختلج به آمالهم ، فتشرف بالتفاؤل ، وتتحمس للكفاح .. غير أن بعض المفكرين الاحرار فى مصر قد أسرفوا اسرافاً ، فى أخذ هذا الاعتبار .. فتناسوا ، بالفعل ، تناقض القومة الشعبية المباركة .. تناسوا أن الغد الزاهى الموعود لن يكون بعد أيام أو أشهر أو سنين ... تناسوا أن القضاء على نقائض القومة الشعبية المباركة يتطلب إيجابية أعمق من مجرد التفاؤل ، ويستلزم دقة أكثر بكثير من تبسيطهم للوضيعة الدولية الراهنة ، وتبسيطهم بالتبعية لدور المناضلين الديمقراطين ـ وبالتالى تبسيطهم لدور المثقفين الأحرار المصريين ... هذا التبسيط الذى بلغ ـ فى بعض الحالة ـ الغاء دور المثقف المصرى الحر فى الكفاح الوطنى .... هذا التبسيط السهل الذى يخدم لاشك الرجعية المصرية ، والأجنبية . ويعوق الكفاح الشعبي النظيف .

إن المثقفين المصريين الأحرار أشد الناس تمسكاً بالتعاون الدولى للقضاء على الفاشية والرجعية ، وأشد الناس دفاعاً عن هذا التعاون وأشد الناس إيماناً بمستقبل الشعوب .. والمثقفون المصريون الأحرار يؤيدون التعاون بين الدول للقضاء على الفاشية والرجعية ، لا باعتباره الهدف الاول والأخير لهم ، ولا باعتباره هدفاً كلياً جامعاً لكفاحهم ، ولكن باعتباره دعامة عظمى تعاونهم فى الوصول بكفاحهم القومى إلى ذروته ـ والكفاح القومى يعنى الكفاح الوطنى لتستقل مصر ، ويعنى بنفس القوة الكفاح الاجتماعى لتصل الطبقات الشعبية إلى مكانتها السامية الحرة الكريمة التى نطلبها لها ـ وهكذا فالمثقفون الأحرار لا يفصلون بين كفاحهم الشعبي الداخلى ، لتتحرر الطبقات الشعبية من الرجعية ، وبين كفاحهم الوطنى لتتحرر مصر ، من الظلم والرجعية الأجنبيين ....وهكذا يدخل اعتبار القومة الشعبية العالمية فى كفاح المصريين ، وفى نضال المثقفين الأحرار خاصة... أنها أندفاع عميق الأثر بعيد المدى فى تاريخ الإنسانية. وفى تاريخ مصر

بالطبع.وإنها قومة واعية عظيمة القوة ، عظيمة المستقبل .. ولكنها اندفاع لم ينته إلى غايته ، وقومة لم تصل إلى أهدافها كلها ، وواجب الأحرار أن يدفعوا بقواهم جميعاً فى تيارها، وأن لا يتركوا هذه الفرصة الحاسمة تمر دون أن يبذلوا أقصى طاقتهم-واجبهم أن يتفاعلوا معها ؛ ويستوعبوا مسبباتها ، ويستوعبوا القوات المناهضة لها،ويعملوا على ضوء الجدلية السليمة ، التى لا تقوم بغير النقائض، ولا تتحرك بغير كفاح النقائض بعضها لبعض.. واجبهم أن يعيشوا بوجدانهم فى التحليل المادى العلمى،لا أن يعيشوا بأحلامهم على هامشه، فيكونون عالة على قومة الشعوب،ينتظرون ان يجىء الدفع منها باستمرار وفى كل حالة ، بدل أن يكونوا هم المجاهدين فى زحمتها الآخذين بجميع أسباب الكفاح فيها . واجبهم أن يربطوا بين كفاحهم القومى- الوطنى والاجتماعى - بكفاح الشعوب ضد الطغيان الفاشى وضد الرجعية أينما كانت، وفى أى أسلوب وجدت. وان الشعوب فى قومتها المباركة،لا تستهدف تحطيم الفاشية والرجعية فحسب ، بل وتستهدف اقامة سلام دائم،أى تستهدف القضاء على اسباب الحروب، سواء أكانت اقتصادية او سياسية.ولا يتنافى سعيها الحازم للقضاء على الرجعية ، وتحطيم اسباب الحروب مع تعاونها،ولا يكون خطراً مسدداً الى تحالفها القائم الآن . . . ذلك بان التعاون بين الدول الديموقراطية، ليس تعاوناً بينها باعتبار معظمها دولا استعمارية معتدية-بما يستوعب أن لا تتعرض للاستعمار حرصاً على سلامة صرح التعاون الدولى،إنها تتعاون باعتبارها دولا محررة. . .دولا ديموقراطية وراءها أمم تبغض الفاشية:وهى الاستعمارية الرجعية، وتبغض الرجعية فى مختلف اسبابها : وهى محرك الاعتداء الاستعمارى وتنوى تحطيم أسباب الحروب أى تستهدف العدالة بين الأمم وتنوى استئصال الظلم والبغى . . .

إن الشعوب فى قومتها المباركة، تدعم التعاون بين الدول المتحالفة على هذا الاعتبار الأخير : اعتبار أنها دول ديموقراطية محبة للسلام ، عدوة للطغيان ، عدوة للاستعمار والظلم ، عدوة للرجعية فى اية صورة ،اقتصادية أو سياسية ، عدوة للأسباب الموجبة للحروب.

والشعوب فى قومتها الواعية، لا تفزع من محاربة كل ما من شأنه أن يزلزل اتحاد الدول الديموقراطية وتعاونها الدائم لحفظ السلام . . .

وواجب المثقفين الأحرار أن يعكسوا كفاح الطبقات الشعبية، بما فيه من اعتبارات دولية جديدة ، وما يقوم فيه من قيم اجتماعية ، وما يختلط به من قيم قومية .

بل ان واجبهم لأعمق من مجرد عكس وصفية الطبقات الشعبية وكفاحها التحريرى القومى بشقيه: الشق الوطنى والشق الاجتماعى - ان واجبهم أن يتفاعلوا مع الوضعية المتطورة، وأن يحللوها تحليلا علميا ماديا حرا ، ويقدموها فى شجاعة وتصميم الى الطبقات الشعبية. أى أن واجبهم ان يحتضنوا جراثيم الوعى الشعبي، وينشؤها بجدب وعزم، ويطعموا بها الطبقات الشعبية التى تحتاجها دائما، وقد تعجز عن خلقها .... وجراثيم الوعى الشعبي هذه لا تولد فى مخابر المثقفين . لا تولد فى ابراجهم - لا تولد فى حيز افكارهم ليتفضلوا بها على الطبقات الشعبية، وهى بالمثل لا تستورد من الخارج، لا تأتى بها كاملة التيارات العالمية وإن أتت بعناصر بعضها ، ولا تترجم عن امهات الكتب ، وعبقرى النظرات الفلسفية مادامت لا تكون نظرات مصرية حرة وإنما هى تنعبث اليهم من واقع المجتمع المصرى، وكفاح طبقاته، غير المنفصل فى تطوراته ، واوضاعه ، عن التطورات والأوضاع العالمية. أى ان واجب المثقفين الاحرار فى مصر ،أن يقدموا تحليلا علميا حراً ، للمسائل المختلفة ، وتفسيراً علميا حرا لمشاكل الطبقاث الشعبية ، ونظرات فلسفية مادية موجهة لهذه الطبقات فى نضالها ، على ان تضم التعبيرات والنظرات فى أساسها المقومات المحلية ، والعالمية ، وأن يتعمق مقدموها ، فلا يرسلونها تعبيرات، برجية، تقتصر على معالجة الظواهر أو النتائج ، ولا يتخاذلون فى تعبيرهم عن التوجيه الكفاحى، ضد نقائض الحرية والديموقرطية. وبعض ما يجب ان يقدم المفكرين الأحرار الآن تحليل مادى لتاريخنا الحديث لأن المصريين احواج مايكونون الى تحليل علمى مخلص لتاريخهم ، تحليل مادى يوضح المسألة القومية ،

وهى حجر الزاوية لهم . ويوضح بالمثل تطور المجتمع ونمو طبقاته ، ليدل على كفاح الطبقات الشعبية ويكيف وجودها الحالى نظريا ويقدم توجيها لها فى نضالها المقبل ، ولأن المثقفين الأحرار فى نضالهم أحوج ما يكونون الى استيعاب الاوضاع الحالية على أسس دقيقة ، أحوج إلى ان يتعرفوا القوى التى يواجهونها الآن ، وأن يتعرفوا مصادرها ، ليتخذوا موقفاً سليما متيناً من سيرها وغايتها ولأنهم أحوج ما يكونون إلى أن ينبذوا جانب السطحية فى الاراء والجنبية والتردد ، وهى كلها ثمرة افتقارهم إلى تراث مصرى فكرى حر . لن يوجد هذا التراث ماداموا مكتفين بترجمة الأفكار ونقل الآراء الصادرة فى بلاد تختلف وضعيتها عن وضعيتنا وتختلف درجة نضج طبقاتها عن نضج طبقاتنا ، وتختلف ظروفها الاقتصادية عن ظروفنا ، وتختلف علاقاتها الدولية عن علاقاتنا وتختلف ماهية انتاجها الفكرى عن ماهية انتاجنا وتختلف بهذا كله ، فى الاعتبارات التى تشكل دور المثقف الحر فيها ، عن الاعتبارات التى تحدد دورنا نحن الاحرار المصريين .

إن المثقفين المصريين الاحرار أحق الناس جميعا بأن يجعلوا المسألة الوطنية حجر الزاوية فى كفاحهم الحاضر لأنها بالفعل المسألة الاولى بالنسبة للمصريين المخلصين جميعا ، ولأنها بالفعل القرصة الكبرى التى يستطيع المفكرون الأحرار خلالها أن يبلوروا الكفاح التحريرى المحلى ، وأن يتقدموا خطوات . وسخف ما يقال من أن فى إثارة المسألة القومية فى الوقت الحاضر ، مناهضة لتيار التعاون العالمى - الذى يجب أن يؤيده كل وطنى مخلص وكل مفكر حر ، سخف لأنه يتجاهل فى الأصل أسس وجودنا القومى ويتجاهل أسس وجود المثقفين الأحرار المصريين الاجتماعى ، ويتجاهل دورهم فى مصر - سخف لانه ينسى أن كفاح المصريين القومى تأييد قوى لمجهودات الشعوب الاخرى فى قضائها على الرجعية ... انه قول ضحل ، قاصر الشمول يفتق عن تشويه فى وعى قائليه .

قول ضحل لايمثل المثقفين المصريين الاحرار . لان المثقفين الاحرار هم طليعة هذا الشعب - هم لسانه الناطق عن وجدانه هم ترجمان كفاحه ، وتنفيس

أوضاعه ، والهدى القويم الى حريته. وإن المثقفين المصريين الاحرار يضعون نصب أعينهم الكفاح التحريري بشقيه الوطني والاجتماعي ، ولأنهم بهذا وحده يسأهلون أن يحتلوا الصدارة فى صفوف الشعب المصرى الذى لا يقدم على مسألة حريته مسألة سواها ، ولا يقدم الآن بين مسألة تحرره الوطني وتحرره الاجتماعي. . . ولأن واجب المثقفين الاحرار المصريين ان يربطوا دائما بين دورهم الكفاحي فى مصر ، وبين كفاح الشعب المصرى، وبين هذا كله وكفاح الشعوب الأخرى.

انه قول ضحل، لأنه ترديد حرفى لأقوال بعض المفكرين الأحرار الذين أرسلوها متعمقة واعية، تتلاءم مع حالة بلادهم التى خطت خطوات حاسمة نحو الحرية الداخلية والتى تعتبر حرة بالفعل فى علاقاتها الدولية. وتتلاءم مع التطور الاقتصادى والاجتماعي والسياسي فى بلادهم ، وما يعرضه من موقف معين يختلف أصلا عن موقفنا نحن المفكرين المصريين الأحرار .

ان واجب المثقفين المصريين الاحرار أن يؤيدوا المسألة القومية بشقيها: الشق الوطني والشق الاجتماعي - بل يجب ان يكون الكفاح من اجل هذه المسألة القومية، كفاحهم الكامل الآن - واجبهم ان يخرجوا المسألة القومية المصرية من معناها الضيق القديم باعتبارها علاقة مخصوصة بين مصر وبريطانيا ، الى رحاب أوسع واسلم - الى حيث تكون جزءاً لا ينفصل من قضية مكافحة الرجعية والفاشية واسباب الحروب - أن يجعلوا حلها واحداً من الاسباب التى تؤمن السلام الدولى بل أن يجعلوا حلها جزءاً من حل قضية البلاد الاخرى المكافحة مثل مصر لتسترد مكانتها الدولية الحرة، بل ليجعلوا مسألتهم القومية فى شقها الوطني ، جزءاً من محاربة الاستعمار، وهو وجه ضخم من الرجعية الاقتصادية والسياسية، وسبب ضخم من اسباب قيام الحروب .

ان المثقفين المصريين الأحرار يؤمنون بأن الحرية والديموقراطية فى تصاعد مستمر، وبأن قوة الشعوب فى تزايد وتغلغل، ولكنهم لا يعنون بهذا ان الانسانية

قد فك عقالها إلى الابد ـ ولا يعنون بهذا ان الحرب التحريرية الحاضرة كانت لطمة شمشونية قضت على اركان الرجعية جميعاً ـ ذلك بان الرجعية ، قد اقيمت على عمد من الاغتصاب واستندت الى اسباب اقتصادية واجتماعية ،فلا يكون القضاء عليها بطحنها فى جانب من جوانبها مهما عظم هذا الجانب ، بل يكون بتدمير اساسها الاقتصادى والاجتماعى جميعا ـ ولذلك فالمثقفون المصريون الأحرار لاينفون من ايمانهم ، ضرورة الكفاح المخلص المتزايد ، وضرورة زيادة طاقتهم الكفاحية لاستئصال مابقى من أسباب الظلم ، وجذور الرجعية . . .

وكفاحهم هذا يتكيف لاشك بوضعيتهم فى المجتمع المصرى ، وبوضعية المجتمع المصرى ذاته ـ فتكون المسألة القومية حجر الزاوية فى نضالهم التحريرى.

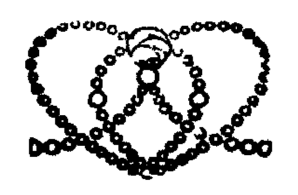
* * *

وإنى إذ أقدم هذه الصفحات من تاريخنا الحديث لم أقصد بها هتك النقاب عن مآسى الاستعمار فى مصر ، بقدر ماقصدت تحليل اوضاع المجتمع المصرى ، وتحليل كيانه وابراز الدور الذى لعبته كل طبقة من طبقاته ، وتحليل الاتجاه الاستعمارى ،فى الفترة الأخيرة من القرن الماضى والاولى من القرن الحالى ، راجيا أن يضع القارىء المادة التى قدمت موضع التقنين والمقابلة بالوضع الحالى حيث تطور المجتمع المصرى بكيانه ، وبارتباطه بالتيارات الدولية التى تطورت هى الاخرى تطوراً هائلا كبيرا ، دل عليه تزايد القوات الشعبية ، وتضاعف دورها فى تقرير مصير الانسانية ،ودل عليه الاتجاه الدولى الصاعد ، إلى مؤازرة الحركة الأممية الناهضة ، فى القضاء على اسباب الحروب ومنها الاستعمار .

ومؤمنا انى ، باثارتى بعض جوانب التاريخ المصرى الحديث ، فى شكل تحليل علمى حر ، قد حققت جانبا مما دعوت إليه فى صدر هذه الكلمة من حيث انه واجب المثقفين الاحرار أن يجعلوا المسألة القومية حجر الزاوية فى كفاحهم وأن يديروا منها نضالهم ، وأن يقدموا خلالها شروحهم وتحليلاتهم للشعب وقد يقال إن تحليل التاريخ المصرى ، لايحمل قيمة حالية بالنسبة للمصريين وان هناك مسائل امس بحاضرنا ، من هذا الحديث عن ماضينا ـ ولكنى مع

تقديرى لأهمية التعرض بالتحليل والإشاعة لأسباب مشاكلنا الحاضرة العلمية ، واوضاعنا الراهنة ، لا ألغى تحليل التاريخ بل إنى لأقدمه على كثير من المسائل الحالية إذ أن استيعاب تاريخنا الحديث استيعابا ماديا حرا ، ، يمدنا بالطاقة اللازمة لفهم الحاليات فهما عميقا ـ واما الذى يفيده المجتمع من دراسة التاريخ فهو أن تتبين الجماهير القوى التى كيفت وجودها والزمتها مكانها وفرضت عليها نسقا خاصاً فى التطور وأن تتبين الطبقات الشعبية كيف تنمو هذه القوى إلى نقائضها، فتعمل على ضوء التجربه التاريخية والتفسير العلمى وتدفع بالحوادث إلى حيث تحين فرصتها التاريخية وأن تتبين التضليل فتنبذه ، والانتهازية فتسحقها ، والفاشية فتقضى عليها ، والرجعية فتناضلها ، فيخلص الشعب فى كفاحه إلى خيره وخير الانسانية جمعاء وتحرر غير من الشعوب الاخرى ، والعدالة فى مجتمعه، والقضاء على الظلم فى المجتمعات الاخرى ؟

المؤلف



« أخي ان عاد يحرث ارضه الفلاح أو يزرع
ويبني بعد طول الهجر كوخا هده المدفع
فقد جفت سواقينا وهد الذل مأوانا
ولم يترك لنا الأعداء غرسا في اراضينا
سوي اجياف موتانا (١) »

أيام الجـــوع

أيام عاتية ... تهدم فيها الكثير من معالم الحياة المألوفة فى مصر . وبدأ بها اعتصار مصر لصالح الماليين والصناعيين الاجانب .. وهى عندى الكلمة الاولى التى يجب على ان افصلها واحلل اسبابها لانها مفتاح سياسة كرومر فى مصر .. ولانها انموذج واضح المعالم، بجلو التقاسيم، لتطور النظام الاقتصادى فالسياسى فى البلدان الصناعية ـــ وفى انجلترة على وجه الخصوص ـــ واثر هذا التطور فى مصر ، فى علاقاتها الخارجية وفى وضعها الدولى ، ثم ـ بالدرجة الاولى ـ فى كيانها الداخلى اى فى نمو المجتمع المصرى عن طوق المرحلة الاقطاعية الخالصة إلى المراحل التالية لها ... وفى صنوف السياسية والثقافة التى نشأت فى مصر الحديثة .... على أن جذور هذه الأيام العاتية تبدأ بالحملة الفرنسية التى جاءت مصر ومن اهدافها الاولى أن تجعل منها سوقا للمصنوعات الفرنسية التى ضيقت عليها الخناق المصنوعات الآلية البريطانية . أن تفتح منها سوق الشرق الاوسط للمنتجات الفرنسية . . . ثم تنمو هذه الجذور بعض الشيء ايام محمد على ، عندما بلغ الاقطاع المصرى ذروته . ثم بدأ الايام الصاخبة العاتية ، عندما فرضت الدول فى اتفاقية لندن على مصر أن تتخلص من نظام الاحتكار ، اى أن تشكل اقتصادها بحيث يتلاءم مع تطور الاقتصاد (العالمى) ... فاذا كان عهد « عباس الأول » واقيمت السكة

(١) الابيات لميخائيل نعيمة

الحديدية لأول مرة فى تاريخ مصر ، اقيمت معها العلامة الأولى فى مسير هذه المرحلة التاريخية . ثم تكون ديون سعيد واتفاقية قناة السويس ، الحجر التالى ، وإن كان اضخم واعمق خطرا من العلامة الأولى . ويكون عصر اسماعيل الجولة الحاسمة التى تتشكل فيها علاقة مصر الخارجية تشكلا حاسما وتتكسر بعض أسباب الأقطاع المتماسكة فى الداخل . . كان عصر اسماعيل الجولة الحاسمة ايضا فى معركة اخراج مصر من عزلتها والدفع بها خارج نطاق الدولة العثمانية، إلى حظيرة سيد جديد ،جاءها فى شكل المال الأجنبى الذى راح يطلب جزية اشد من الجزية التركية ،ويطلبها باستمرار وفى نطاق واسع متزايد دائما [1] ولم يجىء هذا « السيد الجديد » بمحض الصدفة .. ولم ينبعث إلى مصر بغير سبب . لقد جاءها مدفوعا بقوة اعظم منه ، قوة محركة لاتفتر حركتها ، حركة النظام الرأسمالى الاجنبى ، والانجليزى خاصة . وحرى بنا أن نستوعب اهم خصائص هذا النظام ، على ضوء آثاره فى مصر لنتخلص فى وضوح إلى ماهية هذه الفترة من تاريخ مصر .

عرفت مصر تدفق الفائض من المصنوعات يلازمه تدفق الفائض من المال الاجنبى — المتمثل آنئذ فى الديون الخديوية — اواسط القرن الماضى ، وفى ستيناته وسبعيناته . اى بعد ماقضى على نظام « الاحتكار » الذى اقامه « محمد على » ولم يقدر له البقاء لتعارضه اصلا مع التيار العالمى :« حرية التجارة وحرية المنافسة » . وكان مجىء هذا الفائض إلى مصر فى وقت اشتد فيه حماس الصناعيين — الانجليز خاصة — لحرية المنافسة . وتبرير حماسهم ، انها لديهم اذ ذاك الحل المرجى لأزمة داخلية وخارجية تؤذنهم بالخطر الماحق . فمنذ فجر القرن الماضى ، والثورة الصناعية فى نمو سريع فاذا ما بلغ القرن اربعينياته وضح انقسام المجتمع الانجليزى الى طبقتين ، أمراء المصانع تزيد ثروتهم وتزيد « والكادحون »واملاقهم وضجرهم ، باديان للعيان متزايدان ابدا .. والانتاج الصناعى يقفز عما تستطيع السوق المحلية ان تستوعب .. ويؤذن

(١) ص ١ من كتاب الاستعمار البريطانى فى مصر لالينور بيرنز

بالبوار اذا هو لم « يحرك » إلى سوق خارجية ... وكيف السبيل إلى هذه ال
أهى الحرب ! أهو الاستعمار بالقوة ! ثم انه لابد ان يكون الصناعيون
اصاخوا السمع الى « بوقهم » التايمز التى كتبت فى صيف ١٨٤٤ تلخ
الموقف كله فى كلمات ذات مغزى «الحرب على القصور والسلام للاكواخ
هى الصيحة المجلجلة التى سوف تتردد فى انحاء انجلتره عما قريب . »

الازمة مستحكمه ، والحل الذى يرضاه الصناعيون لابد أن يكون م
ذلك « بان مكان رجل الاعمال من الاقتصاد هو أن يصنع ربحا ، لا
يصنع سلعا ، ان أكبر نجاح لرجال الاعمال هو أن ينالوا شيئاً مامقابل لا
الحل المربح ليس فى صنع « سلع جديدة » للخروج من هذا المأزق . .
هو باعتصار « الربح »... بأن تروج المنتجات الصناعية الانجليزية فى الخارج
لاتحملها الى الاسواق الخارجية اسنة الحراب البريطانية .. ولماذا تحملها الحر
مادامت انجلتره تنعم بميزة السبق على كل بلاد العالم من حيث الصناعة!! أليد
هى « شمس » العالم الصناعى والزراعى ! اليست هى مصنعه الاول !
ألم تقفز بها الثورة الصناعية « مالم تقفزه اية ثورة اخرى باى بلد آخر ! » . ا
المرضى ، هو أن تروج الصناعات البريطانية حتى تبلغ كل ركن من ا
العالم وحتى تطوى البعيد والقريب ... ولا خوف عليها ولا بأس فهى ار
وأجود المنتجات الصناعية طرا .. الحل اذاً هو « حرية التجارة » ، والمنا
الحرة .. ومقولات الصناعيين وأنغام أبواقهم اذاً هى : « المسيح هو
التجارة ويجب أن تبلغ المنافسة الحرة شغاف كل نطاق وأن تتغلغل الى
ذرة من ذرات الوجود وويل للضعيف الذى لايصبر للمزاحمة..وويل للمنهار ا
تدقه المنافسة والبقاء للأصلح ... » ومن ثم فالمنافسة الحرة ميدانها الأرض جمي
إنها قائمة فى كل مجال منها « فى الحكومة ، العلم وعما قريب فى الدين (١) » السماء
غاية المنافسة الحرة والارض صعبها ومنبسطها ، ووديانها وهضابها مجال المنا

(١) فرد ريك انجلز

والويل للمتخلفين .. هذه الدعوة المجلجلة تجرف كل شيء .. وحق لاربابها أن « يضعوا أكتافهم فى العجلة التى تديرها ، ليدفعوا بها ، تطحن وتطحن ولاغرو فأرباحهم تثب فى شهور وسنوات .. من اعداد متواضعة فى المائة إلى الاف فى المائة(١) ... »

لا ننكر أن ثمة مخرجا قد أوجد لازمة الاربعينيات فى انجلتره : تدفقت الارباح تدفقا اليها ، فسال معظمها الى جيوب الصناعيين ، وتناثر بعضها إلى الطبقات الشعبية،ولكن هذا الحل نفسه حمل فى طياته ازمة الثمانينيات وحمل نقيضها« الاحتكار » وهو ماسنفصله فيما بعد . أكسبت التجارة حرة التنافس انجلتره مكانة اقتصادية وسياسية اعظم من مكانتها السابقة اذ كانت نتيجة السياسة الجديدة ، أن عزز احتكار انجلتره فى الانتاج (٢) فغدت المنتج الاول فى العالم، والمورد الاول لما يحتاجه من منتجات صناعية ، اى غدت مصنعه ومقاوله الاكبر .. وتكيفت نظرة امراء الصناعة فيها تكيفا جديدا ، فقد خيل اليهم أن اسبقية انجلتره ، باقية إلى غير فناء . وانه خير لهم أن تظل الاسواق جميعا مراحا لنشاطهم ، بأن يجتنبوا الاحتكاك بالدول الاخرى . وكان لزاما أن يزخرفوا مقولات جديدة كأن تكون رسالتهم هى تمدين العالم عن طريق التجارة وكأن يقول رئيس وزرائهم « بالمرستون » :

« لنتقدم بالبلاد الاخرى بتجاراتنا معها،ولنتجنب كل غزو ولا نستجلب علينا نقمة الشعوب المتمدينة»(٣) وكان طبيعيا ان ينظروا إلى الاستعمار وهو تقسيم الاسواق بين الدول الصناعية واحداها بريطانية، على انه عقبة فى طريقهم لأنه يحجز اسواقا لغيرهم . ومن ثم ، فمهاجمة الاستعمار ديدنهم ، والمبادىء الانسانية ، ودعاوى المدنية وللحضارة ، متاعهم ... ولا مانع لديهم من أن تضرب انجلتره المثل الأول ، فتتخلص من مستعمراتها ، التى كانت « حجرا ثقيلا فى عنقها »(٤)

---

(١) انهيار الحضارة الرأسمالية لبياتريس وسدني وب
(٢) الن هت فى كتابه هذه الازمة ـ النهائية ص ١٣١
(٣) بالمرستون فى احدى رسائله الي لورد كاولى
(٤) دزرائيلي

وتبشر جريدة التيمز فى حماس بأن استقلال المستعمرات التام غدا امرا محتوما (١).
وتبلغ التجارة حرة التنافس غايتها فى الستينيات والسبعينيات من القرن الماضى. وهى فى حركتها صعدا تحمل فى كيانها، نقيضها ... الاحتكار .. ذلك بأنه مع تدفق الارباح على الصناعيين، واختفاء الهيآت الصناعية والتجارية الصغيرة، بتكتلها فى مصالح اكبر، او بفنائها لفشلها ازاء منافسة الهيآت الكبيرة، يتركز رأسالمال أكثر فأكثر فى ايد قليلة، فيتغير بالطبع النظام الاقتصادى كله، وتتغير بالتبعية الخطط السياسية .. تتغير هذه وتلك من مرحلة الزهد فى «الأسواق الموقوفة على منتجين معينين» إلى الرغبة فى ايجاد هذه الاسواق وإلى النشاط فى سبيل هذه الاسواق. ولما كان الاستعمار قد اتسع مداره بعد منتصف القرن الماضى، فالضغط على اقتسام هذه الاسواق واحتجازها ضغط كبير .. وتتغير طبيعة المصدر من «الفائض» فبعد ان كان ايام التجارة حرة المنافسة «فائض المصنوعات بالدرجة ألاولى يلازمه فى حدود فائض المال» اصبح فى ظل الدور الجديد، الامبريالى، فائض المال بالدرجة الاولى.

وان مرحلة الانتقال من التجارة حرة التنافس إلى الاحتكار فالدور الامبريالى لهى المرحلة الهامة التى سنتناولها بالبحث والتحليل، وهى المرحلة الاولى من حيث الأهمية، فى علاقة مصر المباشرة بحملة الأسهم الأجانب عامة والبريطانيين خاصة. واما فجر هذه المرحلة فعهد اسماعيل، حيث ينشط الخديو فى الاستدانة، فيلقى صدورا رحبة عند الماليين الاوروبيين، يغرونه بشروط لينة مطاطة، ويمنحونه تسهيلات متعددة بل وتشجعه على الاستدانة بعض الهيئات الرسمية المسئولة (٢) ويستغل فى نظير هذا استغلالا فاحشا، ويسعى الماليون إلى تحويل الديون من ديون شخصية على اسماعيل إلى ديون على مصر، حتى اذا ماتحقق غرضهم، زاد ارتباط مصر ... مستقبلها وكيانها

---

(١) عدد يناير سنة ١٨٥٠

(٢) ذكر رودستين كيف أن قنصل انجلترا فى الاستانه كان قد دافع عن حق اسماعيل فى أن تطلق يده فى غشيان سوق الاموال الاجنبية

إرتباطا عميقا بالآلة الرأسمالية المتطورة إلى الاحتكار فالامبريالية ... والماليون ماضون فى امتصاص مصر حتى تصبح كما وصفها قنصل السويد العام فى القاهرة سنة ١٨٧٩ « أشبه بضيعة كبيرة يديرها الدائنون ولكن مع هذ الفارق الكبير وهو أن الدائنين عادة لا يفهمون أنه لا بد من أنماء موارد الضيعة حتى يحصلوا على اموالهم . فى هذا البلد لا يفكر الواحد منهم إلا فى تسلم الاموال ناسيا أنه على مر الايام يستحيل عليه ان يحصد حيث لم يزرع »

وليست الآفة فى « الافراد » وحدهم إنما هى أولا فى التيارات العاملة فى مصر وفى العالم كله ... الرأسمالية تجوز مرحلة التنافس الحر إلى الاحتكار، والتسابق على اشده بين الدول المستعمرة والتسابق والتناحر يهدان ماقد يقام فى وئام او تنظيم .. حتى ولو كان هذا التنظيم لموارد الاستغلال ذاتها . فمثلا تنشأ المراقبة الثنائية فى "مصر وغرضها المدعى تنظيم الدخل والمنصرف للحكومة المصرية ، فاذا هدفها الاول يصبح ايصال فوائد الديون كاملة إلى ارباب السندات والاسهم بصرف النظر عن امكانيات الشعب المصرى ..ويكون غرض سير رفرز ولسن مثلا، ان يطعم الادارة المصرية بعناصر من بنى وطنه ... ويكون التنافس بين الدولتين انجلتره وفرنسا ، قويا جارفا ، منعكسا فى كل شيء متدفقا فى كل وجه ، بالغاً كل نطاق حتى اصبح البلاط ذاته منقسما شيعتين احداهما تعمل بتوجيه انجليزى ، والاخرى بتوجيه فرنسى (١)

فى مثل هذا التسابق النشيط على اختطاف الارباح ، ولا اقول على اقتسامها، تسوء حالة الحكومة والشعب على السواء . ويكفيك أن تعلم أن دخل الدولة فى سنة ١٨٧٧ كان ٩½ مليون جنيه ، دفع منه فوائد لحملة الاسهم مقدارها ٧½ مليون جنيه ، ولا يحسب فى هذا الجزية التركية (٢) بل ان الضرائب تبتز بأقسى الوسائل وفى اشد الظروف نكرا وبؤسا . يقول مراسل التايمز فى ٣١

(١) ذكرها إلنوربرنز وعبد الرحمن الرافعى
(٢) الاستعمار البريطانى فى مصر

مارس سنة ١٨٧٩ انها كانت تجمع فى وقت يموت فيه الناس على قارعة الطريق ومساحات كبيرة من الأرض لاتزرع والفلاحون يبيعون ماشيتهم والنساء يبعن حليهن والمرابون يملئون مكاتب الرهون بصكوكهم ويملئون المحاكم بقضايا المصادرة . . . بل إن « الكرباج » ، الآلة الجهنمية، التى طالما طنطن الانسانيون من امثال «كرومر» فيما بعد ، بالغاء استعمالها رسميا ، قد استخدم لينال الماليون أرباحهم، وهذا شاهد من بطانتهم وهو مراسل التيمز — يكتب قائلا فى ٥ ديسمبر ١٨٧٨ «ان الحقيقة المرة التى لايكاد العقل يصدقها هى أن الفلاحين الذين اخرجهم الفيضان الحديث من بيوتهم وأهلك دوابهم واكتسح آلاتهم وحطم ديارهم هم أنفسهم الذين كانوا يقاضون امام المحاكم لعدم ادائهم الضرائب المتاخرة عليهم ،هذا على الرغم من رقابتنا الاوروبية»،وهذا شاهد آخر هو اللورد كرومر يقول فى الجزء الأول من كتابه « مصر الحديثة » معلقا على الظلم الذى وقع على يد الادارة الثنائية : «وأصبحت الحكومة البريطانية ، مسئولة الى حدما ، عن النظام الذى لا بد انه قد لازم جمع الضرائب »... وذكر السير الكسندر بيرد ان الفلاحين اضطروا فى بعض الجهات الى بيع قمحهم بسعر الاردب خمسون قرشا ، فى وقت كان سعر الاردب من القمح فيه(١٢٠ قرشا) ويذكر تيودور روذستين فى كتابه « دمار مصر » كيف ان الحكومة فى ظل الادارة الثنائية عام ١٨٧٧ لم تحجم عن الاستيلاء على اقوات الفلاحين لانهم تأخروا فى اداء الضرائب. وكيف انها « وضعت يدها على محصول فلاحى بعض الاقاليم المختصة باداء الدين بحجة المتأخر عليهم ثم باعته لشركة آل هوايترن البريطانية»...وهذا مراسل التيمز يكتب فى ٢٦ ابريل سنة ١٨٧٧ قائلا« لقد شدد فى جمع الضرائب والتقريرات الواردة من انحاء القطر متفقة على انه قد عجل بجمع ايراد السنة المقبلة قبل دخولها » .. ساءت الحال اشد السوء فى ظل المراقبة الثنائية وبعدها ولم يكن بد ، والتنافس مستعر بين فئات الدائنين على اعتصار مصر ، من أن يزيد سوء حالة الشعب ، يوما بعد آخر ، وأن يصم الدائنون

جميعا آذانهم عن صرخات « الانسانيين » والاحرار وآلام الشعب . . حتى اذا ماطالب صوت بتخفيف العبء عن كاهل المصريين وذلك بتخفيف فائدة الدين، قال بارنج (فيما بعد لورد كرومر) « لااتردد أن أقول إنه ليس فى وسعى ولا وسع زملائى أن نقرأية تضحية تطلب الى الدائنين » ...

ولست ألقى اللوم كله على الافراد هذه المرة ايضا ، ذلك بانهم كانوا «آلات » تحركها قوة أعظم منها ، ولانهم أجزاء فى « ماكينة » كبيرة من انتاجها البؤس المخيم المتزايد على الطبقات المنتجة والشقية عامة، اينما احتكت بها . ووجه آخر للمسألة هو انه — مع استمرار المنافسة بين فئات الماليين والسياسيين كان من المستحيل أن يقدم أحدهم على انتهاج سياسة طويلة الاجل غير تلك السياسة التى « ستقتل الاوزة من اجل بيضها » ... ولعل مراسل التايمز الاسكندرى ، قد لخص الصورة تلخيصا طيبا حينما قال فى ١٩ ابريل سنة ١٨٧٨ « لسنا فى الحقيقة الأمة الوحيدة التى تمتد عيناها إلى وادى النيل؛ لو ان الامر كذلك لكان حل المسألة أسهل نسبيا مما هو ولكن من اوائل عهد محمد على قد عمل الفرنسيون ومايزالون فى أن يكسبوا ويستبقوا لانفسهم النفوذ الاكبر فى مصر »..زد على هذا أن طبيعة الكيان الاقتصادى والسياسى فى كل من البلدين،ذلك الكيان المتطور إلى الامبريالية ،تمنع من اتحاد نشاطهما وإخضاع سياستهما فى مصر لادارة واحدة ، ومن ثم كانت احلام الماليين والسياسيين اليوطوبيين من الجانبين فى أن« تحقن الدماء ويتعاون الطرفان»لاتساوى شيئا فى ميزان الواقع ... فهذه جريدة التايمز البريطانية تكتب فى ٢٦ مارس ١٨٧٨ « أن فكرة احتلال انجليزى فرنسى لمصر لاتلقى استحسانا ، ذلك بان طول عهدنا بالادارات الثنائية التى يقف فيها تنافس الرؤوس عقبة فى سبيل التقدم يجعلنا نشك فى استقامة العمل مع مثل هذا الاشتراك »

لغط القوم كما ترى بما لم يكونوا يحيزونه لانفسهم اوائل أو أواسط القرن ، أيام كان بالمرستون وبطانته ينشطون فى نفى رغبتهم فى الحصول على مصر ... يوم أن كان انجيله ماذكره فى احدى رسائله « إننا لانريد مصر لانفسنا بأكثر

مما يريد رجل عاقل يملك ضيعة فى الشمال ومسكنا فى الجنوب من أن يمتلك الفنادق المقامة فى طريقه من الشمال إلى الجنوب». لغط القوم ما كثر مما كان يلوكه كرومر من « ان انجلتره لم ترد امتلاك مصر ولكن من الأساسى ما لنسبة لمصالح انجلتره ان لا تقع فى يد أية دولة اوروبية اخرى» لغط القوم بالاحتلال !!

فاين تراها ذهبت اسطورة المنافسة حرة والتجارة حرة ... واين مقولاتهم « المسبح هو التجارة الحرة والارض جميعا مجالها والسماء غايتها » ..

لم تذهب اسطورة المنافسة الحرة فقط ، بتغير الكيان الاقتصادى والسياسى فى البلاد الصناعية الكبرى ، بل وتلاشى طى الريح « اخلاقيات الفيكتوريين » المتزمتين وتلاشت طى النسيان المثل العليا التى رددتها الثورة الفرنسية ، وانصارها من أمثلة « الاخاء » و« والمساواة » ... واصبح الجديد المعقول لدى الماليين« انك اذا كنت تاجرا واردت أن لا تخسر مالك «...تسر على مبادىء المسيحية الأولى » (١) وأصبحت الارباح من مصر وسو ...ا الملحمة الكبرى التى يجوز لهم ان يرتلوها .. انها ملحمة الربح ،محورها الجشع الاسود وهدفها الكسب العاتى ، وكيانها المظالم والاعتساف « وإن هذة الحقبة من تاريخ المالية الحديثة هى من اولها إلى آخرها مما يخجل له كل حرأبى النفس ، ويعرض بوجهه مخافة ان يرى لقومه اية صلة بامور كلها شقاء لا يحيط به الوصف لعدة ملايين من النفوس (٢) »

لم تخسر مصر مالها فقط ، وهو يمثل عرق الكادحين فيها سنوات وسنوات بل بدأت تخسر أرضها . ذلك بان الضرائب الثقيلة المتنوعة ـــ التى بلغت ٣٣ نوعا كما يقرر كرومر ـــ قد ألقت بالفلاحين البائسين فى احضان المرابين والممولين وألقت بجزء كبير من الأرض الزراعية فى يد الملاك الأجانب . وكانت النتيجة أن أكثر الملاك الوطنيين قد أصبحوا أجراء للأجانب » (٣)

---

(١) إدوارد ديسى
(٢) عدد يناير سنة ١٨٧٦ من فرازر مجازين ـ مقالة تركيا ومصر والمسألة الشرقية
(٣) ص ٣١٦ ج ٢ عصر اسماعيل لعبد الرحمن الرافعي

لم تخسر مصر مالها وعرق بنيها والكثير من أرضها فقط بل وشقي الموظنون الوطنيون ... فرواتبهم متأخرة والمربوط منها تافه ، والموظفون الاجانب عيزون عليهم ، يعطون رواتب ضخمة علها تخفف عنهم مشقة الغربة ، كما تعتذر جريدة التيمز ، وعددهم يزداد ويزداد « حتى لقد اصبح مما يلهو به الزوار الساخرون ان يحصوا عدد الموظفين الاوربيين الذين يتقاضون الاف الجنيهات فى الوقت الذى لا يستطيع فيه مئات من موظفى الحكومة الوطنيين الحصول على مرتبات قليلة متأخرة من العام الماضى والذى قبله » (١).

كان مقضيا ان ينبه «السيد الجديد» (الرأسمال الأجنبي) المصريين ويفتح عيونهم على العسف والاستغلال، خاصة وانه قد كواهم بناره، ومس شغاف قلوبهم بظلمه وراح يلقى عليهم كل يوم عبئاً جديداً . مس الاستغلال جميع مرافق الدولة ، وجميع طبقات الامة، ومس بالخطر المصالح المادية لامراء الارض المصريين، الذين اعلنوا كلمتهم التالية الممثلة لموقفهم بعض التمثيل — عندما أريد اعلان افلاس مصر والغاء قانون المقابلة الذى اكتتبت فيه مصر — قالوا « إن هذه الخطوات جميعا ضارة بمصالحنا وحقوقنا ونحن لا نقبل ان ننفذها (٢) » والذين نشطوا فى « مجلس النواب » يلحون فى مؤزارة الخديو ضد التدخل الاجنبي ، ويتماسكون فى وجه السيطرة الاجنبية ، وليس من المستغرب ان يكون « صوتهم البرلمانى » من أعلى الاصوات .. ذلك بان مجلس النواب كان مكونا من العمد والمشايخ واعيان البلاد ، وقد اصبح جديرا بان يسمى مجلس الاعيان (٣) ... وآزرت الصحافة الوطنية المجلس فى مواقفه الوطنية وشاطر أمراء الأرض الفلاحون المتوسطون ، والأعيان الصغار الذين وفدوا على القاهرة ، يحتجون على شدة الضرائب وقسوتها ، وهذا مراسل التيمز الاسكندرى يقول فى ١٨٧٩ « لست مبالغا اذا قلت إن فى

---

(١) التايمز فى ٢٥ ديسمبر سنه ١٨٧٨
(٢) ص ١١٠١ من كتاب مصر الحديثة للورد كرومر
(٣) ص ٩٦ ج ٢ عصر اسماعيل لعبد الرحمن الرافعى

القاهرة الآن مئات من المشايخ يمثل كل واحد منهم قرية من القرى جاءوا بمعروضات يسألون فيها تخفيف الضرائب وكلهم يعلن انه لايمكن بقاؤها على ماهي عليه، وجموعهم محتشدة أمام ابواب النظارات حيث يعترضون النظار فى غدوهم ورواحهم » ... واما فئة المثقفين والكتاب وإن كانت قليلة العدد فقد ابدت نشاطها الواضح ، ففاضت الجرائد تهاجم التدخل الاوروبى وتؤيد المطالبة بحكومة برلمانية وتتابع حركة مجلس النواب الاحتجاجية بالتأييد والاشادة ، بل ويذهب بعضها إلى مناقشة الآراء والمذاهب الاجتماعية فى اوروبا كالشعبية والشيوعية، بل ويحمل بعضها علم «الحرية الكاملة لكل مواطن فاكر» وبعض الاقلام مشروعة فى مهاجمة ظالمى الامة، وزاد فى اشتعال وعى الكتاب والمثقفين نشاط جمال الدين الافغانى ورواده الذين راحوا ينشرون الآراء المتحررة ، وينفثون اسباب انهيار الشرق ويستنهضون الهمم .

سرت نفثات الأقلام المخلصة إلى الموظفين الناقمين على حالة معيشتهم البائسة . . فزادت من سخطهم .. ولم يكونوا احقاً معرضين عن المصلحة العامة.. ولا كانوا فى غالبيتهم منصرفين إلى مصالحهم الشخصية فقط. ذلك بأن مصالحهم الشخصية ارتبطت بالمصلحة العامة فى أن كلا المصلحتين مهددتان بالخطر من السيطرة الأجنبية على مرافق البلاد . فأصبح كل سعى فى هذه أو تلك ، يفيد الاثنتين معا . كان الكثيرون منهم كما قال «فان بملن» القاضى الهولندى «يكرهون الحكم التركى والحكم الاجنبى على السواء ويريدون حكومة وطنية بكل معانى الكلمة وكانوا يحبون مصر الحديثة ومصر التاريخية ويهتمون بمصير الشعب ويتألمون لمصائبه التى لانهاية لها ولا آخر » ..سرت الروح الوطنية إلى فئة التجار ، تحفزهم الرغبة فى اكتساب السوق المحلية بتخفيف قبضة المموليين الاجانب عليها ، ويحفزهم الانتعاش الوليد فى الحركة التجارية عبر مصر وفيها ، الى الاستزادة من الارباح ، ويبلور من سخطهم ، تنوع الضرائب ، التى كانت تذهب إلى جيوب الدائنين والماليين الاجانب ، ويغريهم بالانسياق مع التيار الرغبة فى التخلص من الخطر الماثل فى افقهم ، خطر انتصار المصالح الاجنبية التجارية والمالية ...

وليس من ريب فى أن عوامل اخرى الزمت فئات التجار والموظفين ، والملاك الكبار ، أن يؤيدوا التيار الوطنى ، ولكن أصواتهم لم تكن مسموعة بدرجة واحدة .. ودرجة الثبات فى مواقفهم كانت مختلفة... فبينما ترى الصحافيين غير المأجورين ، لا يتقاعدون عن ابراز رغبات الامة ، والتمسك بالدستور والبرلمان ، ويتطرف بعضهم فى نقده للسلطات المحلية ، نجد الموظفين خادمين حكوميين او يكادون يكونون كذلك ... ونجد أن مجلس النواب ، «رأس الرمح» فى المقاومة الوطنية فى دورها هذا ... ونجد فئة التجار ، تشترك فى حدود ضيقة ... وبالاختصار نجد أن طبقات المجتمع المصرى متضامنة فى موقفها من التغلغل الاجنبي يتزعمها أمراء الأرض الذين اصبح جهازهم - مجلس النواب - مرموق القوة من المعسكرات المتباينة ... المعسكر الاجنبي ، يتتبع اطواره ويرسم الخطط لافساد نهضته ، .. ومعسكر الخديو اسماعيل ، يؤيده ، ويروج له ... ويتخذه درعاً لوقايته وكان حتما أن تنشط حياة المجلس ، وأن تتخذ قوته شكلا جديا ؛ بحيث يصبح « واجبا معها على الخديو نفسه — رغم أنه مليك البلاد — أن يحسب حساب الحزب الوطنى » .

المالية العليا تعمل وتجتهد . تضرب شبكتها حول « الخديو » الذى لم ينحز مائة فى المائة الى جانبها ، وتوسع هذه الشبكة لتشمل الرءوس البارزة من امراء الارض ... « ويسعى الماليون لدى رجال السياسة ليحملوهم على التخلص من الخديو حتى يطمئنوا على ديونهم » كما يقول الرافعى فى الجزء الثانى من « عصر اسماعيل » (١) ويسعى بيت روتشليد (٢) المالى ، لنفس الغرض .... الماليون يرون فى اسماعيل ماهو أكثر من «خديو» ... يرون فيه انه محور

(١) ص ٢٦٩

(٢) كان لال روتشيلد يد طولى في تشكيل علاقة مصر الخارجية ، فى فترة من فتراتها ومرده هذا إلى الديون المتكررة التى استلفها اسماعيل منه ، والتي حملته يسلف دزرائيلي ٤ مليون جنيه ليشتري اسهم مصر في قناة السويس ... وكان بنك آل روتشيلد المصرف الذي اتجهت اليه انظار كرومر ، عندما قررت الدول في مؤتمر لندن ، أن تعقد مصر قرضا لتسوية فوائد الدين . (المؤلف)

مقاومة امراء الارض .. «كان اسماعيل يمثل شيئاً اكثر من تولى الحكم. كان اكبر امراء الارض فى مصر » (١) .... فعزله أذن ،«ضربة حاسمة للحركة الوطنية التى يتزعمها أمراء الارض ... وتوطيد للتغلغل الأجنبى الذى اتخذ شكلاخطيراً فعليا بانشاء المراقبة الثنائية ،وصندوق الدين والوزارة الاوروبية الخ .. والمسألة الآن هى هل تصمد « الحركة الوطنية البرجية » ، التى يحركها « برح امراء الارض»، للعاصفة الغاشمة الهابة من الخارج؟».لقد فشل اسماعيل فى تبين قيمة التغيرات التى وافق على إجرائها ... » كما يقول كرومر ..لم يتبين أن الخطوات التى سارها النفوذ الأجنبي بموافقته فى الحكومة المصرية ، موجهة ضده بالدرجة الاولى ... وأنه وقد أدى للماليين الطاقة النهائية من الخدمات أصبح وجوده الاجتماعى والاقتصادى ، كأكبر أمراء الأرض المحليين ، أصبح يعوق الاستغلال الجشع الذى يشعله الماليون الاجانب .

أبعد اسماعيل عن العرش واعتذر الماليون بأنه لو أن النجاح كان من نصيب اسماعيل فى الحصول على ثقة المجموعة الصغيرة من الموظفين الاوروبيين .ولو أنه نجح فى كسب خدماتهم إلى جانبة لماكان مستحيلا ،« بل لكان محتملا جدا ، أن يظل خديو مصر حتى يوم مماته(٢)»...وكان عزله ايذانا بقرب الأحتدام بين الوطنيين والأجانب ... الوطنيين الذين تزايد تحفزهم ضد الظلم الاجنبي ، والذين أخذ مدارهم يتسع ، وينتقل محور مقاومتهم من مجلس الاعيان إلى الجيش . . وتصطبغ حركتهم بصبغة اعم فتصبح مقاومة للسيطرة غير المصرية ، أوروبية كانت أم تركية أم شركسية ، وتحتك بأطراف المجتمع المصرى : بطبقة الملاك المتوسطين ، والصغار ، والتجار والموظفين والعمال الزراعيين ، وتلقى تأييدا سن فئات الشعب المختلفة ، من الفلاحين الذين اشقاهم دفع فوائد الدين الاجنبي ، ومن الجنود الذين اضجرتهم المعاملة السيئة على أيدى الاتراك والشراكسة والاجانب، ومن الموظفين

(١) ص ٥٦ من كتاب مصر الحديثة - لكرومر .
(٢) ص ٢٥ ج ١ من كتاب مصر الحديثة - لكرومر

الوطنيين الذين لاقوا الويل لتأخر مرتباتهم وضآلة المربوط منها.. بل ومن كثير من أمراء الارض الذين «كانوا يخافون استغلال الماليين الاجانب لمصادر الثروة فى مصر» (١) والذين اضربهم الاستغلال الاجنبي الذى كانت أحدى نتائجه، هبوط اسعار الارض هبوطا فاحشا فاصبح الفدان الذى كان يباع قبلا ٨٠ جنيها يعرض فى سنة ١٨٧٩ بثمانية جنيهات لاغير (٢)..... لقيت الحركة العسكرية أذن — وهى أشد تطرفا وتعصبا من حركة الاعيان فى مجلس النواب - تاييدا أوسع وأشمل، لم يخفف منه قيام وزارة مسئولة بدل الحكم الاوتوقراطى او قيام مجلس نواب أو صدور دستور الى آخر هذا المتاع، الذى لم يكن له اثر واقعى فى حياة الشعب، والذى لم يكن فى جوهره الا « مجرد لعبة مالية عظيمة ترمى إلى رفع قيمة السندات المصرية » كما قال سيرجورج كامبل فى مجلس العموم.

تشتد المقاومة الوطنية فينهض الماليون فزعين على مكاسبهم التى وطدوها فى مصر، ويفتنون فى تحويل التيار .. تعرض الحكومة الفرنسية على عرابى مرتباً سنوياً قدره ستة الآف جنيه، ويعرض عليه آل روتشليد مبلغ ٤ الاف جنيه سنويا ليغادر مصر، ولكنهما يفشلان ... فى حين أن العاصفة تتجمع ريحها لتهب عما قريب ... فهل تراهم يقفون متفرجين ؟؟ كلا بالطبع... وجدت السياسة البريطانية فرصة للعمل، لتقصى منافستها فرنسا وتدخل مصر فى دائرة الامبراطورية ... ومهد قنصل بريطانيا فى مصر — وهو الذى يمثل المصالح الصناعيـــة والتجارية والمالية البريطانية — مهد للدور الذى لعبته بريطانيا بأن أبرق إلى وزير خارجيته يقول « لن يتاح لنا ارجاع سيادتنا الا اذا قضى على السيطرة العسكرية التى تثقل على كاهل مصر الآن - واعتقد أن ثمة ازمة حادة ستوجد قبل أن تحل المسألة المصرية وأنه من الاجدى

---

(١) ص ٩ من الاستعمار البريطانى فى مصر لالينور رنز

(٢) عدد اغسطس سنة ١٨٧٩ من مجلة العالمين

أن نسرع بها بدلا من أن نحاول تعويقها (١) ، ولذا فما تهيأت الظروف للسياسين الانجليز ومن ورائهم الطبقة السيدة الرأسمالية ليدبروا الازمة الحادة التى يجب أن تسبق حل المسألة المصرية بالكيفية المرضية لهم ، حتى نفذوها غير مجنبين وما كادت الحركة العرابية تهزم حتى بدأ طور جديد فى تاريخ مصر الحديثة ، انتقلت فيه من عزلتها النسبية إلى رحاب الامبراطورية البريطانية ، وإلى رحبة الاستغلال الرأسمالى عامة ، فتشكل اقتصاد مصر متفاعلا ومتمشيا مع هذا الانتقال وتشكل كيان المجتمع المصرى ذاته ، فتميز جوهر طبقاته ، وتغير وضعها ، تبعا لنمو المجتمع المصرى ، الناتج — إلى درجة كبيرة — من الحركة الاقتصادية والسياسية العالمية المعاصرة ، وتشكلت الاداة الحكومية فى مصر بحيث تستطيع أن تؤدى ما يتطلبه الوضع الجديد ، وبدأت الثقافة والصحافة والأدب ، تطعم بمقومات مغايرة لمقوماتها الأولى . . .

وحرى بنا أن نوضح أن هذا الانتقال أصيل الترابط بما سيتبعه من أحداث فى مصر وغيرها — وخاصة فى انجلترا — مشدود إلى النظام الاقتصادى والسياسى فيها باواصر عميقة لا تنفصم ... وأن هذا الانتقال وهذه الاحداث جزء من سلسلة التاريخ متصلة الحلقات.. تصدير الفائض من المصنوعات يلازمه الفائض من المال — واستغلال لمرافق مصر الزراعية واستنزاف لمواردها ويكون الاستغلال مضطربا غير مبنى على سياسة مرسومة ، لتضارب نشاط المستغلين الماليين ... ثم يسير النشاط المالى الاجنبى ، إلى جانب انجلترا نتيجة أسبقية كيانها الرأسمالى الذى أخذ منذ اواخر الستينيات وخلال السبعينيات من القرن الماضى ، يسير بسرعة إلى « الاحتكار » فالاستعمار . . . ونتيجة انهزام فرنسا فى حروبها الاوروبية ، وتذبذب سياستها الخارجية ، تذبذبا كبيراً ... وتنتهى الملحمة — واساسها كما رأينا فى التطور الاقتصادى والسياسى العالمى والانجليزى خاصة — إلى أن تصبح انجلترا منفردة بمصر ...

(١) أورد هذه البرقية روذ ستين مؤلف كتاب دمار مصر في ص ١٨٠ من الطبعة العربية ترجمة العبادى وبدران

هكذا تكيفت العلاقة بين مصر وانجلترا من جهة ، وبينها وفرنسا من جهة اخرى ، وكان تكيفها خاضعا لنضج الرأسمالية ، ونسبة سبقها فى بعض البلاد الاخرى وبسرعة حركتها من المنافسة الحرة إلى الاحتكار والاستعمار ... وتكيفت طبقا لتطور الكيان الاقتصادى والسياسى المصرى وهكذا كانت الحوادث التاريخية تترى فى اتساق مع هذه المؤثرات الماديه جميعاً . . وتترى على نسق يمكن تحليله علميا لا لبس فيه ولا غموض ولا مغالطة ولا اعذار ولا تحايلا زائفاً كهذا الذى أراده اللورد كرومر من كلمته المعروفة « لقد بذلت السياسة البريطانية جهدها فى أن تلقى عن كاهلها عبء مصر ولكن الحوادث كانت أقوى من أن يقف تيارها عمل سياسى . كان مقدرا لمصر أن تكون من نصيب الأنجليز وفضلا عن ذلك كانت من نصيبهم رغم أن البعض كان يمارض فى ذهابهم إليها بل أنهم قاوموا مقاومة شديدة شريفة كل ما من شأنه أن يضطرهم إلى الذهاب» وإن أمثال هذه الكلمة لكثير فى كتابات اللورد وهى جميعا تكشف عن الطريقة التى يحاول بها اللورد أن يذهب عن الحقائق خاصية الحقيقة وأن يلبسها من أكاذيبه ما يعيه قاموسه الدبلوماتى من زيف ومغالطات... ولكن عذره أن الأمبراطورية مسألة بطون كما يقول صاحبه سيسل رودز .!!

ايها البائسون العرايا اينما كنتم
يامن عليكم أن تصمدوا للعاصفة الغاشمة.
كيف تدفع عنكم هاماتكم العارية من كل
غطاء وبطونكم الخاوية وجلاليبكم المزقة الشوهاء
امثال هذه الأوقات
وا أسفاه .. لقد فعلت القليل في هذا الميدان
الملك لير
الكم من فراغ وراحة ودعة ؟
ومأوى وطعام وغرام ندى عطر
اوما الذى تشرونه بهذا الثمن الغالى.
دآلامكم وخوفكم ؟
شللى

"الأمبراطورية مسألة بطون"
(سيسيل رودز)

ألقى اللورد كرومر فى لباقة مسئولية وقوع مصر فى حبالة الامبراطورية ، على القدر . وكان همه أن يموه الحقائق ، ويتجنب المسائل الدقيقة المحرجة وكان همى من ناحية أخرى أن أثبت خلال تحليلى ، الأصول المادية التى حركت مصر من عزلتها إلى حبالة الإمبراطورية ولقد دلت الدراسة المتعمقة للتاريخ على أن حركة مصر إلى حبالة الامبراطورية ، كانت جزءا من حركة أعم وأوسع .. جعلت الامبراطورية تزيد بين عامى ١٨٧١ و ١٨٩٩ بمقدار ٠٠٠ ر ٨٤٠ ر ٢ ميلا مربعا ، ويزيد عدد سكانها بحوالى ١٢٥ مليون نسمة . . .[1] وكانت القوى التى تحرك البلاد المتأخرة إلى حبالة الامبراطوريات كامنة فى تطور الرأسمالية البريطانية خاصة ــ فى الرأسمالية التى أخذت تسير من مرحلة التنافس، وقد بلغت أوجها فى الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى، إلى مرحلة الاحتكار والاستعمار . أى من مرحلة انتاج السلع بالدرجة الأولى ، إلى الرأسمالية المالية ...وكان مسيرها على هذا النمط محتوما، بعد أن قضت المنافسة الحرة على الصناعة ذات النطاق الضيق ، وأحلت محل الصناعة ذات النطاق

(١) كلمة للسير روبرت جيفن فى المعهد الملكى للمستعمرات القاها في فبراير سنه ١٨٩٩

الواسع ، الصناعة ذات النطاق الأوسع، وبعدأن ركزت، الانتاج ورأسالمال فى ايد قليلة فأقل ... وبعد أن تداخل رأسالمال الصناعى فى رأسالمال المصرفى

وفى انتقال الرأسمالية من المنافسة الحرة إلى الاحتكار ، قضاء على الأمل الوردى الشهى الذى ظل يساور نفوس الصناعيين الإنجليز فى أن تبقى انجلترا أبد الدهر البلد الصناعى الأول فى عالم زراعى أو صناعى بدائى يبدو فى نهضة الدول الصناعية الناشئة مثل ألمانيا وأمريكا وفيه أن « الاحتكار الذى تمتعت به انجلترا لقرن تقريبا قد تحطم إلىغير اصلاح »، كما يقول الفليسوف والمفكر الكبير فردريك أنجلز .وقداستجابوا بالفعل،فكانت الصيحةالإمبريالية الأولى صادرة فى مانشستر،وهى المدنية التى اطلقت الصيحة الأولى بالمنافسة الحرة ..

نشرت جريدة ايفننج ستاندارد فى أول نوفمبر سنة ١٨٨٦ الاقتراح التالى الذى عرض على غرفة مانشستر التجارية « لما كنا قد انتظرنا بلا جدوى اربعين عاما أو يزيد لتحذ والدول الاخرى حذو انجلترا فى الأخذ بمبدأ حرية التجارة فان هذه الغرفة تظن أن الوقت قد حان لتراجع موقفنا هذا » ... وفى كلمة اخرى « حان الوقت أن تتنكب الرأسمالية البريطانية للمنافسة الحرة»... ولماذا التنكب ونقض العهود ؟؟ أنسى ربانية الصناعة ماجهدت ابواقهم فى ترويج من فضائل المنافسة الحرة ؟؟ وهل لم يعد فى جرابهم اخلاقيات وأدب وشعر يخدرون بها الناس ؟ ليس الامر شيئامن هذا « إنه كان من المحتوم على الانتاج الرأسمالى أن يستمر فى الزيادة ويمعن فى الانتشار والا فنى ، وذلك بأن عنصر الانتاج الرأسمالى الأصيل ، هو حاجته إلى الانتشار الدائم وهذا الانتشار الدائم أصبح اليوم مستحيلا : أنتهى الانتاج الرأسمالى إلى مأزق . . وكلما مر عام ، كلما اقتربت انجلترا من مواجهة هذا السؤال . على انجلترا أن تتحطم أويتحطم الانتاج الرأسمالى فأيهما سيدك [1] . »

تعطل الانتاج أو كاد ، فانتشرت البطالة ، وساءت حالة الطبقة العاملة ، انخفضت الأجور ، واخذت مصانع الكتان تقفل ابوابها تباعا فاذا قدرنا عدد العمال المتعطلين المتزايد باستمرار ، وجب عليناأن نتساءل هل من وسيلة لتحسين الامور »[2] ولكن أية المنافذ تلك التى ستنهجها الرأسمالية ؟

---

(١) فردريك إنجلز .

(٢) جيمس مودسى — وهو من المحافظين المعاصرين لهذه الفترة .

أيها قد وجدت « المنافسة الحرة » حلا لأزمتها فى الاربعينيات . . وإن المنافسة الحرة أكسبت انجلترا احتكار الانتاج فى العالم . . وكان « احتكار انجلترا الانتاجى محور النظام الاجتماعى آنئذ » (١) كان المحور بين الطبقتين متناقضى المصالح ، الطبقة البورجوازية ، والطبقة العمالية . . . ولكنه تحطم مانهيار المنافسة الحرة . . فأخذ الغطاء ينكشف عن الهوة السحيقة بين الطبقتين . . وتنبه الفليسوف فردريك إنجلز الى دقة الموقف وخطورته فكتب سنة ١٨٨٦ يقول « ماتراهم (الرأسماليين) فاعلين بالعاطلين . . فى الوقت الذى يتضاعف فيه عدد العاطلين عاما بعد عام ، لاأجد من يجيبنى على سؤالى هذا » . . حقا إن البريطانيين مازالون يملكون أكبر اسطول تجارى . . ولكن ماذا عن السلع التى تحملها هذه السفن . ؟ . . إن قيمة الصادرات البريطانية لم تزد قبل سنة ١٨٩٥ عن قيمة الصادرات الاميركية أو الفرنسية أو الألمانية كما كانت تزيد قبلا (٢) والدليل القاطع على هذا ، ماتطالعهم به الاحصائيات من أن قيمة الصادرات البريطانية كانت فى سنة ١٨٨٤ — ٢١٦ مليونا فأصبحت فى سنة ١٨٩٢ — ٢٢٧ مليونا — أى بزيادة أحد عشر مليونا لاغير بينما كانت قيمة الصادرات الأميركية فى سنة ١٨٨٤ — ١٨١ مليونا — فقفزت الى ٢١١ مليونا سنة ١٨٩٢ أى بزيادة ٣٠ مليونا . . . تغيرت لغة الصادرات ولم تكن هى وحدها التى تغير ميزانها . ولكن إحساس أصحابها تغير بالتبعية : وقف السناتور بيفردج يخطب فى بوسطن سنة ١٨٩٨ فقال « إن المصانع الأميركية تخرج أكثر مما يستطيع الشعب الاميركى أن يستعمله ، والارض الاميركية تنتج أكثر مما يستطيع أن يستهلك ... لقد كتب القدر سياستنا . يجب أن تكون ـ وستكون ـ تجارة العالم بين أيدينا . . وسنتسلط عليها كما علمتنا أمنا انجلترا — سننشىء مراكز تجارية فى العالم كله ، كنقط لتوزيع الانتاج الاميركى ، سنغطى صفحة المحيط بأسطولنا التجارى — سنبنى أسطولا حربيا يتمشى مع عظمتنا ، وحول

---

(١) فردريك إنجلز

(٢) ص ٣١ من تاريخ الشعب البريطاني لهافلي (طبعة بلكان)

مراكز تجارتنا ، ستنمو مستعمرات عظيمة تحكم نفسها بنفسها وترفع علمنا وتتجر معنا » .

تغير ميزان السلع — وتغيرت لهجة أربابها . . فأصبح محتوما أن يفكر الصناعيون والماليون والسياسيون البريطانيون فى حل . . أنهم يشكون من أن ثمة فائض فى رأسالمال والانتاج وشبك التعطل ... ومن ورائهم « المنافقون من حملة الاقلام » يروجون أن المال الفائض ، لامكان له فى حاجات السوق المحلية الانجليزية فى وقت كانت فيه الجماهير تشقى بالبطالة ، وسوء التغـــذية وانحطاط المستوى الصحى . . أى فى وقت كان ممكنا أن تستنفذ هذه المعاطب الاجتماعية كل « المال الفائض » وأن يستوعب انعاش الطبقات الشعبية ورفع مستواها — الفائض من المصنوع والمكنوز ولكن « لو أن الرأسمالية فعلت ذلك ، إذن لفقدت جوهرها فانه مادامت الرأسمالية باقية على حالها فإن الفائض لا يستغل فى رفع مستوى الجماهير لأن معنى هذا نقص فى ربح الماليين .. ولكن الفائض يصدر الى الخارج الى.. البلاد المتأخرة حيث الربح يكون مرتفعا لندرة رأسالمال فيها حيث سعر الارض يكون منخفضا نسبيا والاجور ضئيلة والمواد الاولية رخيصة »

إذن ما هو الحل . ؟ ؟

ليس بالطبع الانفاق على الطبقات الكادحة المنكودة لان هذا الانفاق لا ينتج ربحا وليس فى المنافسة الحرة ، لأن هذا عصر ذهبى تقلص وليس فى امكان البشر ولو كانوا رأسماليين اعادة العصور التى تمضى — إذن أين ؟

« فى الاستعمار فقط . . . فبه الحل الوحيد لأزمتنا الاجتماعية ذلك أن البطالة والسلام لا يلتئمان وليس فى المملكة المتحدة فرصة للقضاء على البطالة وإنى لاراها فى تنمية أسواقنا القديمة والاستيلاء على أسواق أخرى جديدة »(١) .

وهذا سيسل رودز الاستعمارى المعروف يقول « لكى ننقذ الاربعين مليونا وهم سكان هذه الجزيرة من حرب أهلية دامية يجب علينا نحن أصحاب سياسة

(١) يوسف تشامبرلين وهو من أكبر دعاة الاستعمار الامبريالى

الاستعمار أن نجد أرضا للفائض من الشعب والمنتجات . أن الامبراطورية كما قلت مسألة بطون » — وواضح انها مسالة بطون لامثال يوسف تشامبرلين وسيسل رودز ، وأنها انقاذ لهم من حرب داخلية دامية ، لانه مع نمو البورجوازية ،وبلوغ انتعاشها لاقتصادى ممثلا فى حركة laissez faire ، الذروة ولدت الحركة العمالية فى انجلترا متمثلة فى الـ — chartism وهكذا كانت انجلترا البلد الاول الذى يعطى العالم حرية التجارة أى البلد الاول الذى يعطى العالم البورجوازية الصُناعية المتطورة ، وكان أول بلد يولدفيه نقيضها الحركة العمالية وكلما تقدمت الرأسمالية خطوة ، الى الاحتكار ، كلما بعدت عن القوة التى تصل بين طبقتى المجتمع الانجليزى — وهى قوة احتكار انجلترا الانتاجى — وكلما تكشفت الهوة « حتى أصبحت الطبقتان » كما يقول دزرئيلى شعبين لا يوجد بينهما أى تدخل أو أية محبة يجهل كل عادات وآراء ومشاعر الآخر، كانهما يعيشان بعيدان فى جهتين سحيقتين أو كانهما سكان كواكب مختلفة لكل واحد منهما عاداته المختلفة وتحكمهم قوانين مختلفة — . . .هؤلاء هم الاغنياء والفقراء والاولون ممعنون فى الاثراء لهم أخلاقياتهم الغالبة ، ولهم أدبهم الغالب . . . وأما الآخرون فمغرقون فى البؤس . . . مجدبة عقولهم ، ظامئة نفوسهم الى الثقافة التى اعطوا أقل قدر منها — الاولون لاتهمهم الظروف الفقيرة البائسة التى يعيش فيها الآخرون إنهم غرباء عنهم — سكان كوكب آخر غير كوكبهم — وكل الذى يعنيهم أن ينتج لهم سكان الكوكب الآخر مكاسب متواثبة . . .

كتب فردريك إنجلز يقول « ذهبت ذات مرة إلى منشستر مع أحد البورجوازيين وتحدثت اليه عن المبانى الرديئة غير الصحية والظروف المفزعة التى يحيا فيها العمال وأبنت له أنى لم أر أبدا أسوأ من هذه المدينة — استمع الى الرجل فى هدوء حتى فرغت من حديثى ثم قال وكنا قد بلغنا نقطة نفترق عندها . « ورغم هذا . . فالمدينة تنتج كمية عظيمة من المال . صباح الخير ياسيدى » .

لم يعد سكان الكوكب الأسود ، محل رعاية « سكان الابراج العاجية » ولم يكونون محل رعايتهم؟؟ لم يعودوا يستمعون فى اشفاق الى مثل كلمة سيره . كامبل بانرمان

سنه ١٩٠٣ من أنه يوجد حوالى ٣٠٪ من السكان مصابون بقلةالتغذية ، ويعيشون فى قبضة الفقر الابدى » وكلمة ويلكنز (و . ج . ويلكنز) من أن « ٥ من كل ٨ من عمالنا اليدويين البالغين يعيشون بأقل من الحد الأدنى للاجور وثلاثة فقط من كل ٨ يعيشون فوق خط الحياة فى الاجور »

لم يعودوا يهتمون لسكان الكوكب الآخر ولم يعد يهمهم الا اعتصار الارباح ولكن سكان الاكواخ تتفتح عيونهم فاذا العاصفة تكاد تهب . . والريح صرصر قاسية. والتذمر والضجر بالغان كل شغاف وجيمس موريسون العامل الواعى الواقعى يرسلها كلمة فيلسوفة مناضلة « إن ازمتنا قريبة جدا. أنها فى أعقابنا .. سيمس الصراع كل كائن والويل لمن تخلى عن مكانه» فهل هى حقا عاصفة أم أنها مجرد أزمة تجوزها الرأسمالية لابد ستجد لها مخرجا منها — يجيب سيسل رودز فى كلامه الذى القاه ذات مرة الى صاحبه د . و. سيتد :

« كنت بالامس فى إيست اند فى لندن وحضرت اجتماعا للعاطلين واستمعت الى الخطب العنيفه التى لم تكن تخرج عن كلمة واحدة : الخبز . الخبز . الخبز . ولقد فكرت طويلا اثناء عودتى الى منزلى وأصبحت مقتنعا بشكل لم يسبق له مثيل بقيمة الامبراطورية. ان فكرتى المفضلة فى حل مشاكلنا الاجتماعية هى اننا لكى ننقذ الاربعين مليونا وهم سكان المملكة المتحدة من حرب دموية أهلية — يجب علينا نحن السياسيين الاستعماريين أن نجد أرضا تتلقى الزائد من السكان ونهيىء الجديد من الاسواق لما تنتجه مصانعنا ومناجمنا .

ان الامبراطورية كما قلت دائما مسألة بطون، اذا لم ترد الحرب الاهلية كن داعية استعمار » .

« سيدي لايزال في مصر خير ولا يزال فيها
قوم يريدون أن يجنوا ثمار مالم يزرعوا أولئك أرجو
أن يحبط الله أعمالهم وأن يهيىء لهذا البلد
الطيب الكريم ولاهله الاوداء المسالمين العاملين
أياما خيرا من أيامه السالفة وسعادة أبقى امدا
وأقوي دعامة »

ستيفن كيف

طريق العاصفة فى مصر

لورد دوفرين يقترح

عرفت مصر الرأسمالية البريطانية فى ادوارها المختلفة ، عرفتها منذ أن كان « تصدير السلع» طابعها المتميز ، وأيام لازم تصدير السلع تصدير الفائض من رأسالمال . وعرفتها ابان المنافسة الحرة ثم خبرتها وهى تجوز مرحلة « التجارة حرة التنافس » إلى الاحتكار فالاستعمار . ولقد تكيفت الصلة بين البلدين تبعا لطبيعة كل دور من أدوار تطور النظام الاقتصادى والخطة السياسية فيهما ، ... ولذا لم يكن من باب السخرية ماقاله لورد بالمرستون من أن بريطانيا لاتريد مصر لنفسها ، لأن كلامه هذا انعكاس لحالة انجلترا الاقتصادية والسياسية آنئذ من حيث اخلادها إلى « المنافسة الحرة » التى يريدونها فى كل ركن من أركان الارض ، وفى كل ناحية من نواحى الحياة ، والتى من طبيعتها أن تلغى الحدود وتعادى الاستعمار وترغب عن المستعمرات فتصفها بأنها الحجر الثقيل حول رقاب أرباب الصناعة الأنجليزية المتفوقة المزدهرة الطامحة إلى أسواق العالم طرا ... ثم إذا تقدم القرن واخذ التفاؤل الدافق فى مستقبل التجارة حرة التنافس ، يخبو شيئا فشيئا تجد أن موقف الساسة البريطانيين قد استجاب للتغير العامل فى طبيعة النظام الاقتصادى ـــ نجدهم يتحرزون ، فيقولون « لانريد مصر لانفسنا ، ولكن من أجل مصالحنا فقط لانريدها فى يد أية دولة اخرى » ..

هكـذا يزيد اهتمامهم بمصير مصر .. فاذا ماوضح انـكماش « المنافسة الحرة » أو قل إذا ماوضحت الاخطار المحيطة بأنجلترا من كل جانب ، ووضحت معالم مرحلة انتقال الرأسمالية البريطانية من المنافسة الحرة إلى الاحتكار ، وضح موقف الساسة البريطانيين ازاء مصر فيكون « شراء اسهم القناة » خطوة تلقى تأييدا وتمجيدا وتـكون فى حساب الماليين والسياسيين أكثر من مجرد صفقة تجارية . كانت عملا سياسيا . وتجرى عجلة الحوادث المحلية فى مصر بعد هذا إلى حيث يقضى على « مدار » الحركة الوطنية — وهى العسكرية العرابية — ويرسل « لورد دوفرين » ليرى ماعساها تـكون سياسة الانجليز فى مصر .. أو قل ماعساها تـكون الخطة التى تجرى عليها مصر فى ظل الاحتلال . فتـكون اقتراحاته انعكاسا لوضعية مصر فى وسط علاقاتها الجديدة بانجلترا . والحق أن اللورد دوفرين قد تنبه إلى أشياء كـثيرة دقيقة حاول أن يتلافاها ، من أقل ثغرة إلى أكبر فج . وأن يربط بين التغير فى الأساس الاقتصادى للمجتمع المصرى ، وبين التغير فى طبقاته ذاتها ، والتغير فى آلة الحكومة ، والهيأة التشريعية ، وكأنى به قد أراد أن يخلق جهازا دقيقا محكما ، يشمل مصر ، مجتمعها وحكومتها ، بأقتصادها وسياستها ، ولقد أرسل « اللورد دوفرين » سفير بريطانيا فى الآستانة إلى مصر بحجة أنه سيعيد تنظيمها بعد أن تم القضاء على الثورة كما جاء على لسان وزير الخارجية البريطانية غير أن تنفيذ هذا عمليا كان « تنظيم الحماية المقنعة على مصر » كما يقول عبد الرحمن الرافعى بك . إذ أنه لما جاء مصر سنة ١٨٨٣ نصح بأن لاتحكم انجلترا مصر مباشرة . بأن تحكمها خلال « نطاق وطنى من المصريين » وبأن يسرح الجيش المصرى الموجود آنئذ بحجة أن فيه الـكثيرين ممن اشتركوا فى ثورة عرابى . ولأن مصر بحمد الله تحدها الصحراء من ثلاث جهات ولأن وظيفة الجيش يجب أن تـكون المحافظة على الأمن لاغير ، على أن يعهد بأدارته إلى ضابط انجليزى كبير يعاونه آخرون وأن يوضع البوليس تحت أمرة حكمدار انجليزى وضباط بريطانيين . وأن يكون النائب العام للمحاكم الأهلية من

الأجانب ـــ.وأن يكون مفتشو الرى من الأنجليز . وأن ينشأ مجلس شورى القوانين ـــ بدلا من البرلمان الواسع احقوق والضمانات لأن الشعب المصرى عنده لم يتهيأ بعد لمثل هذه الخطوة . ونصح بأن لايتعرض الاحتلال بأى سوء « للأعيان » رغم أنهم نشطوا فى مقاومة السيطرة الاجنبية والسبب الذى أورده اللورد هو أنه « مع كون نفوذ الأعيان الذين أصلهم من الأتراك لايزال أكبر مما يرغب فيه كل فيلسوف فإنه يمكننا أن نقبل ذلك النفوذ لأنه نتيجة ماضى القطر وهم جديرون بالنظر والرعاية وعلى هذا فلا يكون من العدل استعمال القوة فى إزالة امتيازات الأعيان »ونصح دوفرين كذلك بأن يحرم بيع الأطيان والعقار الجبرى إستيفاء للديون ـــ وهذا رأى له أهميته الكبرى لاتصالة برغبة « اللورد » والسياسة الإنجليزية من بعده فى المحافظة على طبقة الملاك الصغار وتنمية هذه الطبقة، لأسباب سنفصلها فى الكلام عن كرومر، واقترح انشاء بنك تسليف زراعى ليسهل على الملاح الصغير استثمار أرضه بمساعدة الحكومة .

وهكذا ترى معى أن اهم الأسس التى هدف اليها دوفرين فى تقريره هى :

أولا ـــ اخراج الحكومة من الايدى الوطنية إلى الايدى الاجنبية .

ثانيا ـــ القضاء على كل مايمكن أن يقوى الروح القومية ، باقامة مجلس نيابى صورى بدل المجلس الذى طالبت به الأمـــه قبل الاحتلال ، وأيضا بتعطيل الجيش واخضاعه للضباط الأجانب .

ثالثا ـــ المحافظة على امتيازات الطبقات العليا فى مصر .

رابعا ـــ بدء سياسة زراعية يراد بها خلق طبقة من صغار الملاك ، يتمشى إيجاد الاحتلال لها مع سياسته الاستغلالية المحتاجة إلى ضحايا كثيرين

وأما الطريقه العملية لتحقيق هذه الأسس فقد شرحها اللورد حيث قال :

« لو كان شأنى فى مأموريتى أن أجعل مصر فى مقام ولاية هندية تابعة لنا لمثلتها بصورة غير التى مثلتها بها فإن يد الوكيل المستقر الثابته القوية كانت تجعل كل شىء طوع أرادته بما أمكن من السرعة ولكننا فى خمس سنوات

تزيد ثروة البلاد وخيرها المادى بمقـــدار عظيم بتوسيع نطاق الأراضى التى تزرع وزيادة الإيرادات وإبطال شيء من العونة وترتيب القضاء ولكن لو أننا فعلنا ذلك لرأى المصريون أنفسهم أذ ذاك خاسرين إذ أن ثمنها فاحش وهو ضياع استقلالهم الوطنى . »

وفى هذا القول مفتاح سياسة كرومر أو من كان يمكن أن يختار لمهمة كرومر ـــ فيه الاهتمام بالدرجة الاولى بتحسين وتنظيم الناحية المادية ، بزيادة الإيرادات وتوسيع الأراضى المزروعة والقضاء جزئيا على السخرة ـــ وفيه ترتيب الإدارة الحكوميـــة ، وترتيب القضاء بشكل يتمشى تماما مع سياسة إثراء الارض . والحكومة البريطانية إذ تعجم رجالها لتختار أليقهم لمهمة تنظيم مصر فى نطاق العلاقات الجديدة لم تجد خيرا من كرومر وهو المالى السياسى الذى رضى عنه الرأسماليون وحملة الأسهم ،وهو واحد من كبار دائنى مصر ، واحد المبعوثين من قبل حملة الأسهم إلى مصر أواخر عهد إسماعيل للتحقيق فى حالة البلاد المالية ، أو قل لاستكشاف جذور الآلة الحكومية المصرية أملا فى اقتلاع هذه الجذور وغرس جذور اخرى تؤتى ثمرا أشهى وأغزر . كان كرومر خير من يصلح للمهمة الثقيلة ذلك بأنه قد « رأت الحكومة الانجليزية أن تعهد فى تنفيذ قرار اللورد دوفرين إلى قنصل عام يكون له من السيطرة والنفوذ مايجعله فى مقام نائب الملك أو الحاكم العام فى المستعمرات فأختارت سير وليام بارنج (كرومر) » .(١)

(١) هكذا قال الرافعى

« كأن الدهر قد سلط المماليك على المصريين ينهبون أموالهم ويسلبون أقواتهم ثم سلطكم الله عليهم لسلب ما جمعوه ثم سلط عليكم أعقابكم فسلموا مجامع ذلك للاجانب »

- عيسى بن هشام — للمويلحى

« قد يغيب عن الأذهان أننا فى تاريخ مصر الطويل لا نجد الطبيعة مع قليل من عمل الانسان قد وجدت فرصة لاظهار قدرة البلاد على الانتاج إلا في ربع القرن الأخير . »

كرومر

« إن مصالح حملة الأسهم ، ومصالح الشعب المصرى متآخية منسجمة »

كرومر

الجلاليب الزرقاء فى مهب الأصلاح

يحسن بى أن أنبه إلى أن اللورد كرومر تفضل فاعتبر نفسه صديق الفلاحين ، وأنى لا أحرم الماليين الآخرين من صداقة الجلاليب الزرقاء ما دام استغلال الاصدقاء للاصدقاء هو أساس المودة بمعناها الكرومرى

قال كرومر إن مهمة الرجل الإنجليزى فى مصر إنما هى انقاذ المجتمع المصرى، ثم عدد أنواع المعاطب وصنوف الفوضى التى يمكن أن يخلص الرجل الانجليزى الشعب المصرى منها .. فى رأيه « أن مهمة الانجليزى المتمدين هى أن يمد يد الصداقة والتشجيع إلى المصرى المتأخر، وأن يرفعه ماديا ومعنويا من الهوة البائسة التى انزلق إليها وإن الانجليزى لينظر إلى انتصارات بنى وطنه الإدراية فى عجب وزهو . ينظر إلى الهند ويحدث نفسه بكل مافى طاقة الجنس المستعمر من قوة، أستطيع أن أفعل هذا ، فقد قمت به قبل الآن — لقد أغدقت نعما لا تحصى على أهالى البنغال ومدراس وهم أولاد عم الفلاحين المصريين .

سينال الفلاحون المصريون ماء لمزروعاتهم ، وعدلا فى محاكمتهم ، واستتبابا فى ادارتهم » .

ان الرجل الانجليزى لم يأت مصر كغاز . اوعدو . . لا . ولم يأتها وهو راغب فى المجىء . لقد «قاوم » القدر فلم يستطع ، ولم يملك من نفسه الا أن ينساق معه !!

يقول كرومر فى ص ١٢٣ الجزء الثانى من كتابه « مصر الحديثه » .

« لقد أتى لا بوصفه غازيا ، ولكن جاء فى مسوح منقذ للمجتمع . . وإن مجرد ادعاء هذه الرسالة ، سواء أكان من فرد او أمة ، ليثير الشك الى حد ما. ذلك بأن العالم اعتاد ان يظن أنه لا يحتمل أن يرعى « المنقذ » مصالحه وان يعمل على تحرير المجتمع وقد دلت التجربة على ان هذا الشك ، كان غالبا سليم الاساس . ولكن بالتأكيد ، فى مقدور الانجليزى أن يبرر الدور الذى القى على كاهله . لقد لقى مجيؤه ترحيبا من سكان مصر الشرعيين ومن مجموعة الشعب المصرى.وقد نظرت غالبية الأوروبيين لأعماله بغير كره ان لم يكن بموافقة إيجابية » .

هذه الرسالة تمثل الى حدما الطريق التى سلكها « كرومر ».. وهى طريق الاصلاح وانقاذ المجتمع لأنها الطريق التى توصل الى أهداف بارنج فى مصر وهى المشابهة تماما لاهداف خطة فروهلنج وجوشن السابقين. طريقته « أن يقدم للرأسمال الاجنبى فوائد متزايدة تعتصر من المنتج الفلاح بواسطة الطبقة العليا وأن يزيد قدرة مصر الانتاجية حتى يتسنى الحصول على أكبر قدر ممكن من الفائدة من اعتصار الفلاحين » (١) .

لقد تزايد الضغط على الفلاحين « فى ظل ريجيم بارنج اخوان » وتزايد الضغط على الحكومة « وتزايد بالمثل على الفئة العليا فى المجتمع المصرى الزاهدة فى التعاون مع الاحتلال » . . . وهذه الخطة الاصلاحية من جانب ، والضغط

---

(١) ص ١٤ كتاب الاستعمار البريطانى فى مصر

من جانب آخر ليمثلان فجرا جديدا بدأ بعام «١٨٨٠ وهى فجر المرحلة الاقتصادية والاجتماعية الجديدة . المرحلة التى صدر فيها قانون التصفية ، والتى انتهت فيها فترة الاستدانة من الخارج على نطاق واسع بالتغيير الذى أدخل على الحكومة والتى صدر فيها قانون يعطى ملكية الارض للفلاحين . . والتي استمرهم الحكومة فى العشر السنوات الاولى منها أن تتجنب إفلاسا جديدا وقد سميت هذه الفترة (بالسباق ضد الافلاس) » (١) .

تذبذبت سياسة الاحتلال فى مصر ، تذبذبا يعكس طبيعة وضعية المحتلين فى مصر : فهم لم يستقر بهم المقام نهائيا . . حقا انهم تغلبوا على « العسكرية » وهى العصب الظاهر فى المقاومة الوطنية ، وحقا أنهم أخضعوا الفئة العليا من المجتمع المصرى . . .« ولهم فى مصر حراب تسند طريقتهم الجديدة فى الاصلاح » كما يقول كرومر فى مذكراته .

ولكن التنافس مستعر بين انجلترا وفرنسا وغيرهما من الدول . التنافس الذى يمثل عموما مرحلة الانتقال من« التجارة الحرة الى الاحتكار فالإمبيريالية « حيث يأخذ تقسيم الارض بين الدول الصناعية الراسمالية يتم ، وحيث تخرج الشركات والهيآت التجارية عن حدود « الوطن » الاصغر الى حدود العالم كله وحيث يمتزج فيها رأسالمال الصناعى برأسالمال المالى. ..»

التنافس مستعر ولذا فكرومر لا يستطيع ضم مصر . ولكنه يستطيع أن يحدث من الخير ما كان يحدثه لو أنه ضمها بالفعل . وهو لا يتدخل فى حرية عمل الحكومة الخديوية ولكنه عمليا يضغط على الخديو والوزراء المصريين ، لينسجموا مع آرائه . وهو نظريا يمثل واحدة من قوى كثيرة تستعمل حقوقها المتساوية ، ولكنه فى الواقع يتمتع بنفوذ أكبر من ممثل أى قوة أخرى .. وإنه لا يتملص من وعوده « للرجل الفرنسى » ولكنه يستطيع أن يلفها فى « منشفة» لينشرها فى مناسبة أكثر ملاءمة. وفى كلمة أخرى إنه يعمل بكل إحساسه

(١) ص ١٤٥ من كتاب تطور مصر الاقتصادي ا هـ . أ . كراوتشلي

العملى ، ساخرا من « النظريات » ومن وجود أية خطة مرسومة مقامة على تفكير منطق ، ساخرا من التاكتيك الدبلوماتى ، مفتخراً بأن هذه الخصائص هى المميزة لجنسه (١)

إن المصلح الإنجليزى — وهو مبعوث العناية الإلهية المثالى عند كرومر — سيجد بالإضافة إلى شعب وطنى أرهقته السنين العجاف الماضية ، وشرد الكثيرين من أبنائه الظلم الأسود الذى حاق بهم وخاصة أيام اسماعيل وعلى يد المموليين والمرابين الأجانب، سيجد فى المقام الأول أن الـ ١١٣ الف أوروبى الموجودين فى مصر ، « يمثلون الجانب الأكبر من الثروة والذكاء والتمرد، والاثرة المسيطرة فى القطر ، وأكثر من هذا فان رأى هؤلاء المائة وثلاثة عشر الفا المختارين ، سواء أكان رأياً عادلا أو غير عادل ، له القوة التى تفرض تنفيذه ، كأن هؤلاء « ملح الأرض المصرية » و « براهمة مصر » ، من ورائهم الساسة الاجانب ، وربما من ورائهم جنود وبحارة كل بلد فى أوروبا. فى حالة هؤلاء، على الرجل الانجليزى أن يعالج المشكلة بدقة تمده بها تجربته فى الهند ».

« لقد كان أول شرط لبقاء الانجليز فى مصر هو أن ترضى الدول عن مصالحها المالية كل الرضا » كما يقول روذستين صاحب كتاب « دمار مصر » — على الاحتلال أن يخدر أعصاب هؤلاء « الصفوة الممتازة — ملح مصر وبراهمتها ... ورأس الرمح تسنده الساسة والعسكر الأوروبية.. عليه أن يمسهم مس الحرير .. مسا هينا رقيقا لا يدميهم .. إنهم فضلا عن أن فى امكانهم أن يقيموا العراقيل فى وجه الاحتلال ، ذوو مصالح مرتبطة متداخلة مع مصالح الانجليز ، أو قل انهم بعض هذا المتاع الذى يريد أن يسخره الاحتلال ليدعم اعتصاره لمصر » ومن ثم لم تكن أمثال هذه الغضبة المضرية التى أعلنها كرومر فى تقريره سنة ١٩٠٦ من أنه يرفض أن يكون له « يد فى ترويج مطالب لو قبلت لكان قبولها ظلما فاضحاً للأجانب الذين لهم مصالح عظيمة جداً فى مصر ».

---

(١) ص ١٢٥ الجزء الثانى من كتاب مصر الحديثة لكرومر

نقول إن أمثال هذه الغضبة الكرومرية المصرية لم تكن من باب الغضب لمجرد اشتهاء الغضب ولكنها كانت دفاعا عن المصالح الانجليزية ذاتها . هذه المصالح التى أفصح عنها كرومر فى تقريره لسنة ١٩٠٥ حيث قال « إنى لا أشير على حكومة جلالة الملك بطلب تعيين نواب عن المصالح البريطانية إذ أن تلك المصالح هى عين مصالح سائر الأوروبيين المقيمين فى بر مصر . فلا تحتاج إلى حماية خصوصية فى مجلس مركب كله من الأوروبيين » ونحن لا نسلم بكل ما قاله اللورد ، فدأبه أن « يلغم » مقولاته ولكنا نسلم جزئياً بأن المصالح البريطانية والأجنبية المالية أخذت تتشابك وتتداخل بحيث تكون الحماية لبعضها أحيانا لها كلها .. ولكن للمصالح البريطانية الاستغلالية نواح أخرى . ولذا فهم المعتمد البريطانى ، ليس منصرفا كله إلى إرسال « الغضبات المصرية دفاعا عن المصالح الأجنبية فى مصر . إن همه الأساسى أن يحول هذه المصالح إلى الدائرة التى تتسلط عليها انجلترا ١٠٠ ٪ ... هم المعتمد البريطانى أن يجر مصر إلى معزل سحيق .. بعيدا عن الدائرة الدولية لأن « الدولية » بالرغم من مظهرها الخارجى الطيب ، الذى يفرض المساواة بين الدول العظمى ، والمعاملة المتساوية لرعايا الدول المحكومة ، تعنى غالبا من حيث الوجهة العملية ، « الانانية السياسية » و « صرف النظر عن حقوق الشعب المقهورة » وتعنى أيضاً انهيارا فى سلطة « الدولة الأوروبية التى يتوقف على الإبقاء على نفوذها الكبير ، تقدم المدنية الصحيحة فى مصر . وهذه الدولة الأوروبية هى بريطانيا العظمى » [١] ... هكذا يقول اللورد كرومر .

ولذا فالمعتمد والاحتلال ضد الامتيازات الاجنبية ، لأنها أحد الأسس القوية التى ترتكز عليها « الدولية » [٢] — لقد كانت السياسة البريطانية تبغي دائماً الغاء الامتيازات الأجنبية فى مصر لا لأجل مصر أولاً ولكن

---

(١) ص ٤٤٢ الجزء الثاني من كتاب مصر الحديثة لكرومر .

(٢) « دولية » فى مقابل كلة انترناشيونالزم ، في معناها الضيق جدا ، وهو الخروج من دائرة دولة واحدة الي نطاق دولي عام (المؤلف)

لتطلق يد الاستعمار بشكل أقوى من ذى قبل (١) — يقول كرومر فى تقريره لسنة ١٩٠٥ « إن نظام الامتيازات الأجنبية المعمول به الآن لا يلائم أحوال مصر اليوم لسبب لا أتردد فى تبيانه وهو أن مركز مصر فريد بين مراكز البلدان الشرقية فقد اقتبست شيئا من التمدن الأوروبى والطرق التى تجرى عليها حكومتها معظمها طرق أوروبية » يجب الغاء الامتيازات الأجنبية إذن أو قل يجب تركيز السلطة كلها فى يد الاستعمار البريطانى، ولكن كيف والسبيل إلى هذا ملتوية معقدة ؟؟

يرى اللورد (٢) أن تتنازل « الدول لبريطانيا العظمى عما لهن من الوظائف التشريعية ... ولابد لهذا التنازل طبعا من شروط ... إن ذلك التنازل لابد من أن تكون احدى نتائجة إيجاد أداة حكومية يشترك فيها الاوروبيون.» وليس « مستغربا » ولا مدعاة للضحك أن يقول اللورد هذا الكلام العجيب لأنه يرى الفرق بين المصرى الصادر من قلب مصر .. المربوط إلى أديمها وسمائها .. الحى بوجدانها الوطنى ، ومصائبها وآمالها .. لافرق بينه وبين « الاجنبى » الوافد إليها لحما ودما وفكرا من أوروبا أو من أقاصى الأرض والذى قال عنه منذ لحظة إنه « ملح هذه الارض» و «براهما» مصر .. يقول اللورد «إن الاجانب القاطنين فى مصر لايجوز من باب العقل والحق أن يعتبروا أجانب بالمعنى الذى يطلق على الفرنسى القاطن فى انجلترا أو الإنجليزى القاطن فى فرنسا فالسياسة القديمة والعدل يقتضيان بأن يعدهؤلاء مصريين »(٣) أرأيت أذن فلسفة «اللورد» !! الرجل الفرنسى فى مصر ليس غريبا — ليس غريبا كالفرنسى فى انجلترا !ولا تسخر من سفسطة « اللورد » فهى متاعة ، ومنتهى انسانيته وتعليلها فى نظره أن « الاجنبى » فى مصر ذو مصالح مادية عظيمة .. أنه ملح هذه الأرض الطيبة . أنه براهما مصر .وإذن يجب عند الغاء الامتيازات

(١) ص ٢١ من كتاب الاستعمار البريطاني فى مصر
(٢) تقرير كرومر سنة ١٩٠٥
(٣) كرومر في كتاب «عباس الثانى»

التى تجعل منه غريبا عن مصر « إيجاد طريقة مقبولة وعملية لإشراك اعضاء الجاليات الاوروبية فى مصر فى حكومة البلاد بشكل كاف بحيث يسهل عليهم اسماع اصواتهم » (١) أو لعل تبريره لهذا النوع من اصلاح الامور بأفسادها هو فيما قاله من « أن تقدم مصر المادى اعتمد فى درجة غير صغيرة ، على وجود عدد من الاوروبيين المقيمين فى مصر وعلى اجتذاب رأسمال أوروبى إليها. والاوروبى لايقيم فى مصر إلا إذا كان « سيصنع » مالا من إقامته فيها ، والاروبى لايستطيع أن ينتج مالا مالم تكن حياته وما ملكت يداه ، محمية ضد خطوات الحكومة التعسفية التى كانت إلى وقت قريب سيئة جدا ، والتى يظن — وله الحق — انها قد ترجع إلى أحوالها السابقة إذا انسحبت يد بريطانيا الحاكمة » . (٢)

انها هى هذه القصة الابدية التى تجعل الرجل الفرنسى وقد أخذناه مثلا للوافدين على مصر من الاجانب ، غير اجنبى فى بلادنا لان له مصالح مادية . ويجب أن يكون له صوت مسموع فى الحكومة المصريه . بوصفة ليس غريبا « عنا » ... و « الفرنسى » هذا من ناحية اخرى ، يجب أن تضمن له « يد الدولة السيدة فى مصر » رزقه وسلامته ومن جهة ثالثة يجيب أن يكون هذا « الفرنسى » واحدا منا بالفعل .. أعنى ان يكون خاضعا للحكومة المصرية ، أو قل ممتزجا بها ، — أى ممتزجا بالجهاز العصبى الاستغلالى « الذى تعنى بإقامتـــه وانشائه « يد الدولة السيدة » بما عهد فيها من قدرة على تنظيم مثل هده الامور ، ودقة فى ربط جزئياتها المتناثرة لتستوى كلها استواء لذيذا

ولكن أليس هذا الاتجاه مناقضا لما ادعاه كرومر ومن بعده غورست وكتشنر مرارا وتكرارا من أن هدف الاحتلال لايرمى « إلى مجرد تمتيع المصريين بنعم حسن الادراة والاحكام فحسب بل الى تدريبهم أيضا حتى يشتركوا تدريجيا بنصيب يزداد شيئا فشيئا فى ادارة حكومتهم وتدبير أمورهم » (٣).

---

(١) ص ١٣ من كتاب كرومر « عباس الثانى »
(٢) ص ٤٣٢ الجزء الثانى من كتاب مصر الحديثة لكرومر
(٣) ص ٢ تقرير عن المالية فى مصر والسودان سنة ١٩١٠ ترجمة المقطم

أم تراه منسجما مع ماقاله اللورد (ص ٢٣ — ٢٤ الترجمة العربية لكتاب عباس الثانى لكرومر) « إن القدر الذى عرفه هوميروس فى شعره بأنه صاعقة الدمار والخراب لم يستحق فى زمن من الأزمان هذا التعريف أكثر مما استحقه عند ما قضى على حياة هذا الرجل « يقصد توفيق » وهو فى مقتبل العمر وحطم بذلك نظاما كان بمجرد وجوده موقوفا إلى درجة غير قليلة على إطالة أجل حياته . » فما هى إذن المزايا الرئيسية لذلك النظام الذى كانت تحكم مصر بمقتضاه فى الدور الذى تقدم وفاة توفيق باشا ؟ إن اساس ذلك النظام كان وجود التفاهم الحسن بين الخديو وبضعة موظفين مصريين من أصحاب المناصب العالية فى حكومته من جانب وبين قنصل جنرال بريطانيا العظمى وبضعة أشخاص من كبار الموظفين البريطانيين من جانب آخر .

أليست الدعوة إلى إشراك الأجانب فى الجهاز الأدارى للآلة الاستغلالية متناقضة مع خصائص « ريجيم » كرومر فى إدارة مصر ؟؟ كلا . إنها ليست كذلك .. إن الرجل الانجليزى الذى صوره قلم كرومر « مبعوث الرحمة » « سيلقى فى الواقع أن المصريين الذين رغب أن يستحيلوا إلى شىء مفيد حقا ، رجاء أن يتمكنوا من حكم أنفسهم بأنفسهم مادة من « خام الخام » وأن الأدوات التى يجب أن يشتغل بها ، والتى تعتمد عليها جودة العمل يجب أن تكون من البريطانيين ، أو الفرنسيين او الأتراك أو السوريين أو الأرمن أو من الكثير من الجنسيات الأخرى . وقلما تكون من المصريين » (١) .

فى كلمة قصيرة وجد كرومر نفسه يعمل فى ظروف عرف كيف يسخرها لغايته فمنافسة الدول الأوروبية قائمة لم تنمح ، وخاصة من جانب فرنسا وهذه المنافسه يمكن تخفيف وطأتها ، بالقاء « عظم » فى (فم) الماليين والساسة . وبايصال الأرباح إليهم كاملة غير منقوصة وبالمحافظة على مصالحهم .. وهو إذا مااستطاع اسكاتهم نجح فى المضى فى « سياسة طويلة الأجل » ليمكن

(١) ص ١٣٢ ج ٢ من مصر الحديثة لكرومر

بها قدم الاستعمار فى مصر وخاصة بعد أن فتحت أزمة الثمانينيات فى انجلترا، الطريق إلى الاستعمار ، فلم تعد « سياسة كرومر » وأضرابه — رغم تناقضها مع « سذاجة » كلمات جلاد ستون الطيب القلب وكلمات الحالمين من الأحرار، لم تعد هذه السياسة مبعث فزع او حتى مثار نقدجدى شديد فى بريطانيا.

وأما فى الداخل ، فالأجانب كثيرون ولهم مصالح مادية واطماع متشعبة ولو تركوا وأمرهم لساءت العاقبة على الاحتلال والمصريين على السواء ، فالواجب إذن أن يهذبهم اللورد فلا يشذون فى سياستهم الرئيسية عن الطريق العامة التى خطها الأحتلال .

وهناك استغلال« الاموال الاجنبية فى مصر ، وهى كأى مسألة اخرى متشعبة الأطراف ، جانب منها ،وهوتداخل بعض الهيآت الأوروبية التجارية والصناعية مع بعض الهيآت البريطانية ، هذا الجانب يجب صونه والدفاع عنه. وأما الجوانب الاخرى فينظم ويرتب حتى لايتعارض مع الجانب الأول الهام .

وهناك الشعب المصرى،فلاحون بائسون،وهؤلاء واجب الإنجليز حيالهم أن يضفوا عليهم بعض الميزات ، وهم الذين طالما جلدوا وأهينوا واستنزف عرقهم على أن لاتدك هذه الميزات التى سوف تمنح للكافة النظام الاجتماعى الذى رغم تعفنه قد حفظ المجتمع المصرى متماسكا لعدة قرون» (١).

وهناك كبار « الملاك » وهؤلاء لابد وأن يحد من عناصر التذمر فيهم . ولكن بغير أن يضغط عليهم ضغطا شديدا يخل بالنظام الاجتماعى الذى اعترف اللورد بتعفنه والذى سجل له بالحمد والثناء تماسكه لقرون عدةرغم هذا التعفن

وهناك الآلة الحكومية وهذه يجب أن تسير على وئام تام مع « الاحتلال » . ويجب أن تعتمد فى معظم حركتها على الموظفين غير المصريين ، مع ملاحظة أنه من نوايا الاحتلال أن يحل المصريين محل الأجانب ..!!

وهناك طبقة الملاك الصغيرين الذين تنبه الاحتلال إلى فائدتهم للنظام

---

(١) ص ١٩٣ الجزء الثانى من كتاب كرومر « مصر الحديثة »

الذى يبنيه .. وهذه يجب أن توجد ، لتعوق الكفاح الأجتماعى ، ولتسهل الاستغلال .. وعصب هذه الأهداف كلها ، (المال) ... المال الذى نضبت منه مصر فى السنوات السابقة .. إنه (العظمة) الغليظة التى سيلقيها الأحتلال بين اسنان (العازلين) من الطامعين الآخرين .. وهو الضمان لأن يطول أجل الأحتلال — لأنه (الرشوة)، الدسمة التى ستقدم لكل من يرام المشاكسه من الأجانب والمحليين ولأنه — وسيلة — لانتاج ربح متزايد ..

لقد قدرت (رأس كرومر) كل هذا ، وسندها واقع السياسة العالميـة والانجليزية ووضعية مصر آنئذ . . فأخذت تدبر سياسة طويلة الأجـل .. لايجاد المال .. ولالقاء العظم ذات اليمين وذات الشمال فى افواه المكشرين عن انيابهم المتحفزين (للقضم) أو النباح .

أصبح مقضيا أن يعنى اللورد فى سياسته بازدهار الناحية الاقتصادية ، وبإنتاج الربح ، ففكر كثيرا وتدبر أمره كثيرا ،واختط سنة مالية وزراعيـة وإدارية هدفها الحصول على (قدر سمين) من المال ، ورفع مستوى الطبقات الفقيرة إلى الحد الذى تستطيع معه أن تستهلك المصنوعات البريطانية ، ولعل (هذه السنة) هى التى أوحت اليه أن يقول كلمته التى ذهبت مثلا ساخرا .

« إن مصالح حملة الأسهم ومصالح الشعب المصرى متآخية متجانسة » .



تمن علينا اليوم أن قد أخصب الثرى ... وأن أصبح المصري حرا منعما
أعد عهد إسماعيـــل جلدا وسخرة ... فاني رأيت المن انكي وآلما
عملتم على عز الجماد وذلنا ... فأغليتم طينا وارخصتم دما
إذا أخصبت أرض وأجدب أهلها ... فلا أطلعت نبتا ولاجادها السما

حافظ ابراهيم

« بالرغم من جهل ونكران المصريين للجميل ، فانى مازلت أحس على إبداء أمل فى أن الجيل الحاضر والاجيال المقبلة من الفلاحين ، الذين يحصلون على خبزهم اليومي وسيستمرون يحصلون عليه ، بعرق جبينهم ، سيذكرون بعاطفة أقرب إلي شكر الجميل أن الانجلو سكسون كانوا هم الذين أطلقوهم من قبضة ظالميهم ، وكانوا هم الذين علموهم (أي الفلاحين) أنهم أيضا اصحاب حق فى أن يعاملوا معاملة المخلوقات البشرية ، وانهم هم التي تبعث قافلة المدنية الغربية السليمة وانهم هم الذين فتحوا أمامهم الطريق الذي ينتهى لدين أضعوا عليهم النعم إلى التقدم ورفعة الفكر »

كرومر

مَنٌّ ونكـــرانٌ

باللهجة السابقة يمن اللورد كرومر كثيرا على المصريين بالإصلاحات المختلفة التى رفعتهم إلى حيث المدنية الحقة ..إلى حيث أصبحوا يفهمون حقوقهم البشرية .. إلى حيث نضج رقيهم المادى ...«وسواء كان الفلاح المصرى قادرا على شكر الجميل أو كان عاجزا عنه فأنه ليس من شك أبداً أنها كانت يد انجلترا هى التى رفعته أولا من حمأة ظروفه المادية والمعنوية التى تمرغ فيها لقرون عدة » (١) ... فما هى الإصلاحات الرنانة التى تستوجب من اللورد كرومر كل هذا المن والمباهاة ؟؟؟ والتى قوبلت رغم هذا ، بنكرانها والكفر بقيمتها من الجانب الآخر ...

لايختلف كثيرون من الناكرين لجميل الإصلاحيين ، فى قيمة ماقدموا لمصر من أياد ولكنهم يرون أن السياسة التى فرضت هذه الإصلاحات كانت سياسة مغرضة ... فهم يستمعون إلى اللورد كرومر يقول بملء فيه إن مصلحة

(١) كرومر

حملة الأسهم ومصلحة الفلاحين المصريين متجانسة متآخية ، فيأخذهم الشك الذى لا يهدأ .. وحقا كيف تكون مصلحة المستغلين هى بعينها مصلحة أولئك الذين يستنزف عرقهم!؟ كيف تتآخى مصلحة حملة الأسهم الطامعين فى موارد مصر مع مصلحة الفلاحين البائسين الكادحين فى غير اناة، ليرضوا الماليين الجشعين؟!
والذى يعلمه المصريون هو أنه قد «أتفق فى لندن سنة ١٨٨٥ بين الدول بناء على طلب فرنسا إنه إذا عجز اللورد كرومر عن إصلاح المالية فى ظرف ثلاث سنوات حلت محله لجنة دوليه تتولى إدارة مالية البلاد . لذلك كان أمام اللورد عمل مالى وسياسى » (١) وقيام لجنة دولية أقتل للمصالح والسياسة البريطانية من قيام حكومة وطنية فى ظلهم .. لذلك كان حتما على اللورد — إذا هو أراد تجنب الكارثة — أن ينجح فى إدارة مصر ماليا على الوجه الذى ترضاه ألدول الطامعة ... فيزيد هذا من الشك فى صدق كرومر حين قال إن مصلحة حملة الاسهم والمصريين واحدة بينما إدارة مصر ماليا على شكل يرضى الدول الطامعة معناه إعطاء الدائنين فوائد ديونهم ، وإفساح المجال لرؤوس الاموال الاجنبية ومعناه أن مكسب الرأسماليين متعارض مع رفاهية الشعب المصرى ولكن كيف باللورد ينجح فى مهمته هذه وهو إذ يجىء إلى مصر يجد أن « نصف الإنتاج المصرى يذهب بالفعل لتسديد فوائد الدين » (٢) ... ويجد أن العبء كله ، أو معظمه على الأقل — واقع على كاهل صغار الفلاحين ... ومع هذا فالماليون والسياسيون الاوروبيون يطلبون اليه أن يعتصر من هؤلاء البائسين العرايا أرباحا اخرى، وأن ينجح فى تنظيم اعتصار الفلاحين لحسابهم.
اصبح حتما أن ينهج اللورد منهجا يوائم فيه بين سلطة الماليين ومطامعهم ومصالحهم الموجودة فى مصر بالفعل ، وبين حالة الشعب التى ساءت إلى اقصى حدود السوء.. وهذا المنهج يتطلب أولا تخفيف الضرائب ، لأن « الأوزة » التى تبيض الذهب حل بها الاعياء الكافى لقتل بيضها الذهبى كله . اكتشف اللورد — بعد أن قضى عشر سنوات فى مصر ، أن الفلاح يعيش فى

(١) ص ٢٦٢ من المسألة المصرية
(٢) ص ١٥ الاستعمار البريطانى فى مصر لالينور روز

« بيوت من الطين » ويأكل إذا تيسر له الأكل طعاما هزيلا لا يليق بالأنسان واكتشف أيضاً أنه من العار على المدنية الأوروبية ، أن تجعل الفلاح فقيرا بائسا مكدودا .. واكتشف أيضا أنه « لاتزال ضرائب الأطيان ثقيلة على الأهالى وخصوصا فى جرجا والجيزة مع تنزيل الأموال التى ذكرتها ومع إجراء إصلاحات أخرى نافعة وإن تكن ثانوية » (١) .. واكتشف بالمثل أن دخل الدولة وهو فى معظمه من ضرائب الأطيان فى سنة ١٨٩٥ كان أحد عشر مليونا من الجنيهات أى مايعادل ثلث قيمة الإنتاج الزراعى وأن نصف دخل الدولة من الضرائب الواقعة مباشرة على الفلاح وأن ٢٥٪ دخل الفلاح الذى يملك عشر أفدنه يذهب للضرائب و ٥٠٪ دخل من يملك خمسة أفدنة ، يستنفذ فيها « وأما بالنسبة للمليون عائلة من الفلاحين التى تمتلك كل واحدة منها فدانا وربعا فإن حياتها كانت مستطاعة بأن تستدين باستمرار أو أن يبيع عملها للمالكين الكبار » (٢)

والحق الواضح أن هذه النغمة الكرومرية بعد الاحتلال غير ما تعودنا أن نسمعه من الكرومريات قبل الاحتلال . . . أيام كان اللورد كرومر يقف معارضا فى تخفيف فوائد الدين ، قائلا فى غير مواربة أنه غير مستعد لاهو ولا الماليين الانجليز أن يبذل أو يبذلوا أية تضحية تطلب اليهم . ... أيام كان يرغى ويزيد بأن الضرائب فى مصر ليست أكثر منها فى الهند . . .

الواضح الصريح أن هذه النغمة الانسانية الحماسية — مع شديد تقديرى لصدق الحقائق التى ذكرها اللورد ـ كانت دجلا سياسيا لا يقصد به خير الفلاح وحده ... دجل سياسى يتغير لونه بل يتغير جوهره بتغير الظروف — لأنه لا يعقل أن يكون كرومر ضد مصلحة الفلاح البائس علانية فى سنة ١٨٧٩ الى سنة ١٨٨٢ ثم ينقلب فجأة وبدون سبب بعد الاحتلال الى صديق ذوى الجلاليب الزرقاء وأن يورد هو وأنصاره قبل الاحتلال ، كل حججهم على قدرة الفلاح

---

(١) ص ١٥ و ١٦ من الترجمة العربية لتقرير كرومر لسنة ١٨٩١

(٢) ص ١٥ من كتاب الاستعمار البريطانى فى مصر لالينوررور

المصرى على دفع فوائد الدين ، وبساطة الضرائب المفروضة عليه اذاقورنت بمثلها فى البلاد الاخرى ، ثم اذا به يورد ، هو وأنصاره أيضا ـ بعد الاحتلال كل حججهم على فقر الفلاح وبؤسه فيقول اللورد نفسه فى سنة ١٨٨٤ « إن الضرائب المصرية المفروضة على الاراضى الخراجية يفوق كثرا متوسط المفروض منها على اراضى الهند النادرة الخصب» ويقول أحد معاونيه — سير إدجار فنسنت المستشار المالى « لقد راعنى مارأيت فى رحلتى فى السعيد من إملاق الفلاحين. إن بؤس الفلاحين فى تلك الجهات ليفوق كل مارأيت فى غير مصر من البلاد»..ويعود كرومر فيقول «هناك يوجد التسعة أو العشرة ملايين من المصريين الوطنيين فى الدرك الأسفل من السلم الاجتماعى قوم فقراء جهلة ـ هكذا كانت حالهم لتسعين قرنا من سوء الحكم والظلم ..على الإنجليزى المتمدين أن يمد يد الصداقة والتشجيع إليهم ».هذه كلمة تنير السبيل فى القليل البسيط ..المصريون فقراء ، وواجب الانجليزى أن يساعدهم ..هكذا يقول اللورد..أو أن المصريين فقراء لا يستطيعون أن يؤدوا ما يعقده عليهم الماليون من آمال ولا يستطيعون أن يستهلكوا الكثير من الانتاج البريطانى ومن ثم فواجب الانجليزى أن يساعدهم . . وكيف ؟ ؟ هل يكون ذلك بتخفيف الضرائب أم باقراض مصر ديونا جديدة أم باصلاح الادارة الحكومية ؟ ؟ ؟ أنه هذا كله ولكنه فى الجوهر ليس ذلك فقط ... أنه زيادة قوة مصر الانتاجية لتستطيع مصر أن تؤدى ماعليها من أقساط الديون فتنجو انجلترا من تحفز الدائنين غير الانجليز ، وتقفل الباب فى وجه السياسيين الاستعماريين المترقبين ... وتكون زيادة انتاجيه مصر ، متمثلة أكثر تمثيل ، فى زيادة إنتاجية القطن ، التى تجعلها تحصل على أرباح طائلة من شراء القطن وصناعته وبيعه وعمليات الوساطة فيه .

نجح كرومر فى تشجيعه للقطن فزادت صادرات القطن من مليونى قنطار قبل مجىء كرومر إلى ٧ مليون سنة ١٩٠٧ وكانت هذه الزيادة فى الإنتاج مصـــدرا لزيادة الفائض الذى يستولى عليه كبار الملاك والمرابون والبيروقراطيون والمدينون والعسكريون ، وكان من هذه الزيادة شىء للفلاح المنتج ولكنه كان شيئا تافها يسيرا لا يتناسب مع المصائب التى نجمت عن الإمعان فى سياسة تشجيع القطن .. غير أن التوسع فى زراعة القطن سبب حركة تجارية لها حسابها فالقطن تزداد مساحته على حساب المزروعات الغذائية — كالقمح والأذرة — فتتحول مصر تدريجيا من بلد كان يعتمد على موارده فى إنماء حاصلاته الغذائية إلى بلد يستورد من هذه الحاصلات ما تبلغ قيمته فى سنة ١٩٠٨ مليون جنيه وما يبلغ سعر الأردب من قمحه فى مصر أغلى منه فى انجلترا بنسبة ٥٠٪

ولعلى أجلو الصورة بشكل أوضح عندما أبسط الاحصائية التالية (ص ٣٠٥ دمار مصر — النسخة المترجمة) .

زادت مســاحة أرض القطن فيما بين عامى ١٨٨٤ — ١٩٠٨ من نحو ٨٠٠ الف فدان إلى ١٫٦٤٠٫٠٠٠ فدان — واضطرد مع زيادة المســاحة المزروعة قطنا ، زيادة فى استيراد المواد الغذائية فمن الماشية واللحوم والسمك استوردت مصر سنة ١٨٨٤ ما قيمته ٣١٤٫٠٠٠ جنيه ، فقفز هذا فى ربع قرن إلى ١٫١٦٥٫٠٠٠ جنيـــه سنة ١٩٠٨ ومن الحبوب استوردت مصر سنة ١٨٨٤ ما قيمته ٥١٠ الف جنيه ، ثم استوردت منها سنة ١٩٠٨ ماقيمته ٣٫٧٨٥٫٠٠٠ الف جنيه وهذا الاستيراد للمواد الغذائية من انجلترا والمملكة المتحدة خاصة يربط المصريين فى أهم شىء ـ فى الغذاء ـ بانجلترا . وهذا الإصدار للقطن — وهو أهم حاصلاتنا — يربطنا فى أهم عناصر ثروتنا القومية بانجلترا ..

وكلما زادت قيمة القطن المصدر بالنسبة لصادرات مصر العـامة ، اشتـد ارتباط مصر بانجلترا .. لقد كان القطن المصدر يمثل ٨٠٪ من صادراتنا سنة ١٨٨٠ فأصبح يمثل ٩٣٪ من صادرات مصر سنة ١٩١٤ وفى هذه الفترة

بين ١٨٨٠-١١٩٤ استمرت انجلترا أكبر عميل مع مصر وأكبر مورد لها »[1] ومع التوسع فى زراعة « القطن » ، والتوسع فى إصداره إلى انجلترا ، واضطراد الزيادة فى استيراد الحبوب والمنتجات الغذائية وغيرها — تنتعش حركة تجارية فى مصر صدر عنها — كما تلاحظ الينوربيرنز مؤلفة (كتاب الاستعمار البريطانى فى مصر) نماء فئة التجار وأصحاب السفن والغزل وغيرهما ... وهذه الفئة هى احدى البذرات التى خلقتها طريقة الأنتاج الجديدة ، والتى أصبحت حربا عليه فيما بعد .

ولكن بالإضافة إلى « نماء إحدى بذرات البورجوازية المصرية ، فإن المصنوعات البريطانية راجت أكثر من ذى قبل يدلك على هذا واردات المنســـوجات القطنية والصوفية التى زادت مقطوعيته زيادة كبيرة ، فمثلا بلغت الواردات منها فى سنة ١٨٩٠ — ٢٧٦٫٠٠٠ كيلو جرام ثم قفزت إلى ٣١٣٫٠٠٠ كيلو جرام فى أحد عشر شهر لا غير من سنة ١٨٩١ »[2]

ولقد أضحى هم المستفيدين من زراعة القطن أن يظل سعره مرتفعا ، وهؤلاء هم أصحاب السفن ، والتجار والمصرفيون والملاك الكبار ... جمعت بينهم مصلحة واحدة هى الابقاء على سعر القطن عاليا ليكون الربح طيبا وفيرا وتفرض هذه المصلحة ، انتاج قطن جيد النوع ، رخيص التكاليف الانتاجية ، ويأتى من هذا التحسين فى وسائل الرى والصرف ، ومن التحسين فى طرق نقل القطن فإذا ما تذكرنا الكمية الهائلة من الماء التى يحتاج إليها القطن[3] أصبح من اليسير أن نفهم كلام المستشار المالى فى مصر سنة ١٩٠٨ من أنه « لما طبقت سياسة التوسع فى مرافق الانتاج عن طريق تحسين الرى

---

(١) ص ١٧٤ تطور مصر الاقتصادي لكراوتشلى

(٢) تقرير كرومرو عن المالية في مصر سنة ١٨٩١

(٣) يحتاج فدان القطن الى من ٢٠ الى ٣٠ طن من الماء يوميا ويذكر كراوتشلى انه لو أريد أن تزرع ٥ مليون فدان قطن لاحتيج الي ١٠٠ مليون طن في حين أن النيل في أوائل الاحتلال كان يعطى ٣٠-٤٠ مليون طن يوميا لاغير (المؤلف)

وجدت فرصة لاستغلال رأسمال ضخم » فنتجت نتائج محتومة ذلك بأن التوسع في الري يعني التوسع في رقعة الأرض المزروعة، يعني الحاجة إلى مواصلات جديدة لنقل المنتجات .

وهكذا نرى أن النظام الاقتصادي الجديد ، المعتمد على زيادة انتاجية مصر في القطن يفرض أعمالا عمرانية كثيرة .. ونحن نعلم أن خطة « اخوان بارنج » في اعتصار مصر ، تستلزم العمل على امتداد « رقعة الأرض المزروعة » وزيادة « الارض التي تروى ريا دائماً » وزيادة انتاجية القطن .. وهذا كله يتطلب التحكم في ماء النيل وتحسين وسائل الصرف ... فأقيمت القناطر المختلفة وسد أسوان ، وأنشئت الرياحات وشقت المصارف الخ الخ .. كانت هذه الخطة واضحة في مواقف كرومر كلها ، منذ أن وافقت الدول على أن تعهد اليه بتنظيم الحالة في مصر .. ففي سنة ١٨٨٤ « عرض على المؤتمر الذى عقد في لندن ، للنظر في المالية المصرية أن تقترض مصر مليون جنيه وتنفقه على تحسين نظام الري فيها » (١) ... والاقتراض داء لايعجب المدعين إصلاح مالية مصر فيكون طبيعيا عندئذ أن يرتاب الكثيرون « من الثقات في صلاحية ذلك لأسباب معقولة وقالوا إن عقد القروض الزائدة هو الذى غادر مصر على شفا الافلاس » (٢) .. هؤلاء المتشككون في قيمة الاستدانة لإصلاحات طويلة المدى ، هم الدائنون والسياسيون من غير الانجليز .. أما « فريق كرومر » فكانوا أعظم من هؤلاء ثقة بمستقبل مصر وإمكان استرجاع ثروتها باستدرار خيراتها « .. وقالوا إن أحسن الطرق لإنقاذ مصر من ديونها الفادحة التي تراكمت عليها بعقد قروض بذر معظمها تبذيرا إنما هو عقد قرض صغير واستعماله في توفير حاصلات البلاد وخيراتها » (٣)

واستمر الكرومريون في سياستهم الاصلاحية طويلة المدى التي تؤتى ثمراتها متأخرة نسبيا ، ولكنها تؤتيها طيبة قيمة .. فمثلا أصبحت النتيجة المباشرة للتوسع في أعمال الري أن زادت رقعة الأرض المزروعة — فزادت الأرض

(١ و ٢ و ٣) مقتطفات من تقرير كرومر عن الحالة المالية لمصر سنة ١٨٩١

المفروضة عليها الضرائب ـ كانت الأولى أى الارض المزروعة ٠٦٤ر٠ ٤ر٤٧٦٤ر٤ فدانا سنة ١٨٨١ عندما جاء الانجليز مصر فبلغت ٨٠٠ر٠٩٥ر٤٩٥ر٥ فدانا سنة ١٨٩٩ ثم بلغت ٠٠٠ ر ٦٠٣ ر ٥ سنة ١٩١١ .. . وهذه الزيادة فى الأرض المزروعة فضلا عن أنها أمدت الحكومة بمال جديد . هى الضرائب، قد أوجدت الفرصة لاستغلال جزء من المال المتدفق على مصر . فى استصلاحها على يد الشركات والبنوك الزراعية، وبيعها للفلاحين، إلى آخر هذه القصة الاستغلالية المعروفة . وفضلا عن إمداد الحكومة بمال جديد . وتوفير ميدان جديد لاستغلال رؤوس الأموال الأجنبية — وقليل من المصرية — فى استصلاح هذه الأرض قد فتحت ميدانا رحبا مثمرا فى وجه المال البريطانى والمقاولين البريطانيين والأجانب . الذين كانوا غالبية المتعهدين لمثل بناء الخزان أو الكبارى ، أو القناطر الخ .. وبالطبع قد فتحت سوقا المصنوعات البريطانية — والثقيلة منها — خاصة .

كانت سياسة التوسع فى أعمال الرى فى مصر ، جوهرية الرابطة بالسياسة العامة للاحتلال .. هى ستار لمغالطاته ومآسيه ، فاثراء للارض إثراء للمستغلين الأجانب خاصة وسلب للعاملين فى الأرض . سلب حقيق متزايد . إفقار فى عقولهم ، ونفوسهم ..

كان « للقطن » المتزايد إنتاجه ، المعتمد على الرى المعنى به كل هذه العناية وكان لزيادة الدخل الحكومى من ضرائب الأرض ، — التى رأينا رقعتها تتسع — نتيجة ، بل نتائج أخرى غير التى أوردت منها مايقوله اللورد .. « الحقيقة الثانية التى يجب على أن اسجلها ، لا تقل دلالة عن سابقتها إذ أنه خلال العشرين سنة ، الســـابقة لآخر ديسمبر سنة ١٩٠٦ صرف مبلغ طائل يبلغ ٠٠٠ ر ٣٠٣ ر ١٩ جنيه على السكك الحديدية والمبانى العمومية والقنوات . ومن هذا المبلغ الضخم استلفت الحكومة ٢/١ ٣ مليون لاغير — والباقى

(١) ص ٤٤٩ من الجزء الثاني « مصر الحديثة » لكرومر

أخذته من دخل الدولة » (١) .. أفهمت ياصاحبي ماوراء هذه الكلمات ؟ زيادة زراعة القطن ، واتساع الارض المزروعة اطلاقا .. يلقيان بين يدى الحكومة « بمبلغ طائل » من المال تستطيع أن تصرفه على السكك الحديدية والمبانى العمومية . أو قل ، لتفتح به ميدانا آخر للاستغلال الاجنبي الصناعى والمالى المتمثل بالفعل فى البناء والتعمير والواقع جميعه فى يد المموليين والمقاولين الأجانب وحسبك مثلا ماقاله كرومر (١) إنه فى سنة ١٩٠١ « انعقدت فى السنة الماضية مقاولات زادت قيمتها عن ٥٥٠،٠٠٠ جنيه » علاوة على عدة مقاولات صغيرة وقد توزعت كالآتى :

مقاولات عقدت فى	بريطانيا	بمبلغ	٣٤٢،٥٠٠	جنيه
»	بلجيكا	»	٥٦،٠٠٠	»
»	النمسا	»	٥٠،٠٠٠	»
»	المانيا	»	٤٩،٠٠٠	»
»	مصر	»	٣٢،٠٠٠	»
»	ايطاليا	»	١٠،٠٠٠	»
»	فرنسا	»	٨،٥٠٠	»
»	تركيا	»	٣،٥٠٠	»
			٥٥١،٥٠٠	

أى أن قيمة ماعقد من المقاولات فى تلك السنة فى بريطانيا حوالى ٦٠ ٪ وقيمة ماعقد منها فى مصر — مع ملاحظة أن الكثير من المقاولين فى مصر آنئذ أجانب — كانت حوالى ٦ ٪ تقريبا .. وليس هذا المثل استثنائيا .

ويجدر بى أن اختتم هذا الفصل — وهو الحلقة الأولى فى السياسة الكرومرية الاصلاحية — بأن الخص نتائج التوسع فى « الرى » وزيادة الأرض المربوط عليها ضرائب وزيادة رقعة الأرض المزروعة قطنا .. وهى ماأسميها سياسة إثراء الأعيان فيما يلى :

---

(١) تقرير عن المالية فى مصر والسودان سنة ١٩٠١ ص ٩٠ من الترجمة العربية للمقطم

اولا — تمكنت مصر من أن تدفع فوائد الدين بانتظام — بل من أن تحجز لوفائه رصيدا يصل سنة ١٩٠٥ كما قال كرومر فى كتابه مصر الحديثة مبلغ ٣٫٠٥٠٫٠٠٠ جنيه .. وهذا معناه «القاء اللقمة الدسمة» فى أفواه الناجين من حملة الأسهم والسندات . معناه تحقيق جانب عظيم من البرنامج الكرومرى القاضى باسكات الماليين الاجانب عن طريق اعطائهم فوائد مالهم المستغل فى مصر بشكل منتظم ومضمون .

ثانيا — زيادة الايراد القومى فى مصر بحيث تستطيع مصر أن تستهلك اكبر جزء مستطاع من الواردات الصناعية البريطانية · اى تحقيق جانب عظيم آخر من خطة كرومر اخوان الهادفة إلى استهلاك جزء من فائض الصناعة البريطانية .

ثالثا — جعل مصر سوقا للصناعة الثقيلة البريطانية بتمكينها من القيام بمشروعات عمرانية كمد السكك الحديدية ، وإقامة الكبارى ، والمبانى ، وإقامة القناطر الخ .. وهذه السوق مفتوحة للمقاولين والوسطاء الاجانب ، لينشطوا فيها كما يريدون .

رابعا — فتح ميدان استغلال المال فى استصلاح الأرض ، أمام البنوك والشركات الأجنبية والبريطانية خاصة ، حتى أن الكثير من الشركات التى أسست للقيام بأعمال تجارية أو زراعية ، قد انقلبت إلى شركات عقارية انحصر نشاطها فى المرحلة الأولى ، من مراحل الأستغلال الأجنبى المنظم لمصر ، فى شراء الأرض البور واستصلاحها وبيعها للفلاحين . وفى السليف على الأرض أو على محصولها الزراعى .

خامسا — نشأت أعمال تجارية كثيرة ، من الأتجار فى القطن والبذرة ، والحاصلات الاخرى فقد خلقت الأعمال العمرانية والانشائية حركة وساطة ونشاطا تجاريا اضطلع بمعظمه الاجانب :هيآت وافرادا . ولكن ما لبثت العناصر المصرية أن أخذت بنصيب ، فنشأت بوجودها ، احدى البذرات الهامة فى البورجوازية المصرية وهى التى ادارت كفاحها الوطنى ، وتديره الآن : لامتلاك السوق المحلية . . .

سادسا — اخرجت مصر من عزلتها الاقتصادية الاقطاعية، إلى مجال الرأسمالية العالمية — وإلى نطاق المبادلة، والاستغلال الرأسمالي . . واخرج الفلاح المصرى من حالة الاكتفاء الذاتى وهى من اخص حصائص الافطاع إلى الاعتماد على المنتج والمقاول والمالى الرأسمالى — أى أدخل هـــو الآخر فى نطاق الرأسمالية العالمية .

سابعا — كانت الاصلاحات العمرانية والانتعاش المادى والتقدم الشكلى ذات فوائد إيجابية . لاننكرها فى تطور مصر عن طوقها القديم ، لتأخذ مكانها المتقدم نوعا بالنسبة للبلاد المجاورة ، التى لم يكن من نصيبها أن يتفاعل كيانها الاقتصادى والاجتماعى مع الرأسمالية الأجنبية المتطورة، والامبريالية الدافعة الطاحنة بمثل القوة والتغلغل اللذين تعاعلت بهما مصر .

وهكذا قدر لمصر ، بهذه السياسة الاقتصادية الجارية فيها على يد « بارنج اخوان » أن تخرج من عزلتها أكثر فأكثر . أن تخرج من نطاقها القديم ، إلى دائرة الاستغلال الراسمالى البالغ مرحلة الاستعمار ، وان ترتبط فى مصيرها ، بهذه السياسة المدقوقة فى كيانها ، والمتصلة بكيان الاستغلال الرأسمالى نفسه . وقدر لها ، أن يطعم مجتمعها ، بجرائيم جديدة . وأن تأخذ الطبقة البوجوازيه المحلية فى النشوء ثم التبلور . وأن تولد معها وبعدها بقليل الطبقة العمالية أى أن يحمل النظام الاستغلالى الضخم المنظم فى بطنه الخناجر التى ستعمل فى نحره، لقد آذى اللورد كرومر نكران المصريين لجميله ولم يدر ان هاتين الطبقتين الوليدتين والفئات الأخرى الشعبية المتذمرة هى التى أنكرت ، وستنكر الجميل ، لأنها تحس بوضوح ماوراء الاصلاح المالى الاجنبى المستغل فى مصر — ولقد قدر لمصر أن تتغلغل فى استغراق وعنف مع الكيان الرأسمالى الأجنبى : الاقتصادى والسياسى . وكان نشاطه عاملا أساسيا فى خلق الطبقات الضدية للاستعمار ..

«إذا كنت تاجرا لا تريد الافلاس فلا تسرف عملك على مبادىء السيحية»
إدوارد ديشي فى «مستقل مصر»

ألم يكفنا انا سلبنا صياعنا — على حين لم نبلغ من الفطنة المدى
وزاحما في العيش كل ممارس — خبير وكنا جاهلين ورقدا
وما الشركات السود في كل بلدة — سوي شرك يلقي به من تصيدا
حافظ ابراهيم

المال الأجنبى فى مصر

من الاحتلال الى الحرب العظمى الأولى

قصة المال الاجنبي فى مصر ، هى من صلب التاريخ المصرى الحديث ، من حيث أهمية الدور الذى لعبه المـــال الأجنبي فى كيان مصر ، بمجتمعها ، وسياستها الداخليةالادارية وغير الادارية ، وفى موقفمصر الخارجى ، وفى ارتباطها بمنابع إصدار المال إلى الخارج .. ثم من حيث صلة هذا كله بحركة الرأسمالية فى دورها الطفيلى (١)رأيت معى،كيف أن أنتهاءفترة المنافسة الحرة ، بنشوءنقيضها الاحتكار ، قد لازمه اتساعفىرقعةالامبراطوريات — وخاصة البريطانية . وكيف أن تدفق فائض الأرباح إلى يد الصناعيين آلافا فى المائة أيام التجارة الحرة ، قد انتهى إلى ماسموه فائضا فى رأسالمال يكاد يتعطل .. ثم كيف أنهم وجدوا فى الاستعمار الأمبريالى حلا لورطـــتهم الخاصة ، ومخرجا من ورطتهم الاجتماعية ..

ولقد كان الاحتلال البريطانى لمصر سندا قويا ، ودعامة هائلة للماليين «فبين عامى ١٨٨٠ — — ١٩١٤ تدفق رأسالمال اجنبي على مصر .. ولـكن تدفق هـــذه المرة فى شكل استثمار خاص — شركات وبنوك وهيآت تجارية الخ (٢)».

(١) يتميز الدور الطفيلي للراسمالية ان يعيش الرأسماليون على أرباح القراطيس والاسهم اى ان يعيشوا «طفيليين» على الحياة الاقتصادية —المؤلف

(٢) ص ١٧٩ من كتاب تطور مصر الاقتصادي لكراوتشلي

وكانت سياسة الاصلاح الكرومرية موجهة فى أساسها إلى فتح السوق المصرية للماليين والمنتوج الصناعى البريطانى خاصة والاجنبى عامة . وحسبك أن نتيجة الاصلاحات الجزئية كبناء الخزان ، أو إقامة القناطر أو زيادة المصروفات على الرى يتبعها حتما قيام بنوك وشركات اجنبية فى مصر ... فمثلا عقب إصدار قانون الأراضى ، وعقب القيام بالتسوية المالية قبل الاحتلال أنشىء مصرفان أجنبيان للرهن أحدهما فرنسى والآخر انجليزى (١) وبعد اصلاح القناطر الخيرية مثلا . نجد فروعا لبعض الشركات البريطانية المعمارية تنشأ فى مصر ، وشركات للرهون تقام أيضا .. وهكذا دواليك .

إن تاريخ استغلال رؤوس الأموال الاجنبية فى مصر متداخل الأسباب بتاريخ الاصلاح الاجنبى لمرافقها .. وبتوجيه هذا الاصلاح الاجنبى إلى زيادة إنتاجيه القطن — وهو سلعة تحتاجها الدول الصناعية — وزيادة أعمال الرى والصرف ، وهى ميدان خصب «للمقاولين» ،وزيادة أعمال البناء والسكك الحديدية وهى باب آخر لاستنفاذ بعض المال الوافد من الخارج ، وقليل من الناتج منه فى مصر ، فى استهلاك بعض الفائض من المصنوعات الاجنبية

واستغلال رؤوس الأموال الأجنبية فى مصر متداخل بالاصلاحات الاجنبية لمرافقها ومن ناحية أخرى ، هو مطرد معها اضطرادا متسقا ، فإصلاح الارض وزيادة الرى ، وزيادة الأمن للاجانب يشجع الماليين على أن يدلوا بدلائهم فى مصر . والأرض الزراعية ، التى يرتفع ثمنها ، يرتفع ما يمكن أن يقرض عليها .. والأرض الزراعية إذ يجود ويتضاعف انتاجها ، يتضاعف المقروض من المال لفالحيها . ثم إن زيادة زراعة القطن وزيادة المنتجات الأخرى يضخم الأعمال التجارية المتصلة بها ، فتنشط المالية الاجنبية هنا نشاطا عجيبا .

أرأيت أذن ، كيف يترابط استغلال المـــال الاجنبى لمرافق مصر ، بإصلاحات الاجانب لهذه المرافق . وكيف كان كرومر حكيما فى انصرافه منذ البداية إلى الناحية المادية فى مصر ، ينميها ويشجع على تنشيطها .

(١) كراوتشلي

لأنها الآلةذات الجانبين الجانب الغنى الدسم، يمتص منه الفضوليون الرأسماليون المستغلون والجانب الآخر يشقى باعتصار القليل منه الوطنيون الكادحون .. بل إن الاصلاحات العمرانية ، واصلاحات الرى وخلافها لا تؤدى إلى اجتذاب مال أجنبي لاستغلاله فيها فقط بل تؤدى إلى استغلاله فى وجوه أخرى لا تتصل بالرى أو البناء اتصالا مباشرا فأصبح من نتائج كل تنشيط مادى محلى ، نشاط استغلالى واسع . ولقد « ازداد دخول المال الاجنبي إلى مصر ازديادا عظيما جداً مع النهضة التجارية والمالية التى ابتدأت باقبال محصول القطن سنة ١٩٠٢ — ١٩٠٣ ، فإن البنوك التى كانت موجودة زادت أموالها من الخارج كثيراً وأنشئت أيضاً بنوك جديدة وشركات عديدة بأموال أجنبية وزيدت البضاعة المجلوبة بالدين زيادة عظيمة وزيد الدين الذى على مصر للأمم الاخرى بطرق عديدة» (١) ... نهضة تجارية باقبال محصـــول القطن ، بنوك تنشأ ، وأخرى توسع أعمالها ، والمال الاجنبي يستورد من الخارج لمول هذه وتلك ، والبضاعة المجلوبة من الخارج تزاد بالتبعية .. ثم .. « يزيد الدين الذى على مصر للأمم الاخرى » .. أى يزيد العبء الملقى على المنتج والكادح المصرى ... وهذا هو الوجه الآخر الهدالية كما يقال — الوجه الاول براق ذهبي .. والآخر أسود قاتم ..

على أنه ما كانت أية قوة تستطيع أن توقف التيار الاستغلالى، فهو ليس من صنع « كرومر » ولا من صنع مصر كلها ، وإنما هو نتيجة لتطور الرأسمالية وهى أعم وأقوى ...، وانساقت مصر فى هذا الطريق، المنذر بالإملاق لاهلها فى ذا السنوات الأخيرة من سياسة بارنج تشهد تكوين عدد من الشركات الإنجليزية « ففى سنة ١٨٩٧ تنشأ شركة الدلتا المصرية للخطوط الحديدية الضيقة ، وفى سنة ١٩٠٤ تنشأ الشركة المصرية لأراضى الدلتا ولاستغلا الأراضى التى تمر بها خطوط الشركة الأولى وفى سنة ١٨٩٨ تنشأ شركة الاسواق المصرية وتحتكر

---

(١) ص ١٦٥ تقرير كرومر سنة ١٩٠٥

بناء وادارة ١٢٠ سوقا أميريا وتستورد السماد الكيماوى من الخارج» ثم «فى سنة ١٨٩٨ ينشأ البنك الاهلى المصرى ، وفى لجنته الادارية فى لندن هـ. بارنج ابن عم اللورد كرومر » ٢٢ (١)

المال الاجنبى المستغل فى مصر مضطرد الزيادة ، يكون سنة ١٨٩٢ ٧٫٣٢٦٫٠٠٠ (بغير فروع البنوك فى مصر) فيقفز إلى ٢٦٫٢٨٠٫٠٠٠ سنة ١٩٠٢ ثم يقفز فى خمس سنوات حتى يبلغ ٨٧٫١٧٦٫٠٠٠ سنة ١٩٠٧ ثم يقفز بعد سبع سنين أى فى سنة ١٩١٤ إلى ١٠٠٫١٥٢٫٠٠٠ (٢)

فإذا أدخلنا ديون مصر ، وفروع البنوك الاجنبية فى مصر ، كان المال الاجنبى المستغل فيها فى سنة ١٩١٤ حوالى ٢٠٠ مليون جنيه مصرى .

* * *

المال الاجنبى فى مصر يقفز قفزا . فيثقل إثقالا على كاهل المنتج والكادح المصرى . ولكن الشركات والبنوك العاملة فى استغلال مرافق مصر تنشط وكأنها تجرى على خطة موصوعة بحيث لا تجد فيها نشاطا — إلا فى حالة يسيرة أو حالتين — فى ميدان الصناعة وبحيث ترتبط الشركات والهيئات الاستغلالية الأخرى ، باستغلال « الارض » .. ويمكن أن نستنتج من الاحصائيات فى هدا الصدد ، ومنها دليل الشركات المساهمة فى مصر سنة ١٩٤٥ (٣) ما يلى :

أن رأسمال بنوك الرهون العقارية كان (٣٫٨٣٥٫٠٠٠) فى سنة ١٧٧٣ فأصبح (١٠٫٥٢٤٫٠٠٠) فى سنة ١٩٠٣ فأصبح (٥٢٫٢٣٢٫٠٠٠) فى سنه ١٩١١ والشركات العقارية الزراعية كان رأسمالها (١١٧٫٠٠٠) فى

(١) الارقام والاسماء الخاصة بالشركات والبنوك والنشأة فى مصر ايام باريج مستقاة من كتاب الاستعمار البريطاني في مصر — المؤلف —

(٢) ص ١٧٩ من كتاب تطور مصر الاقتصادي

(٣) الارقام الخاصة ببنوك الرهون العقارية ، ورؤوس الاموال الاجنبية المستغلة فيها فى الفترة المذكورة مستقاة من احصائيات جمعية الاقتصاد والتشريع بالقاهرة (المؤلف)

سنة ١٨٨٣ فأصبح (٠٠٠ر٣٢٧ر٢) فى سنة ١٩٠٢ فأصبح (٠٠٠ر٨٨٦ر٧) فى سنة ١٩١١ بينما كان رأسمال الشركات المالية (٠٠٠ر٣٩) فى سنة ١٨٨٣ فأصبح (٠٠٠ر١٥٥) فى سنة ١٩٠٢ فأصبح (٠٠٠ر٥٦١ر١) فى سنة ١٩١١.

قارن رؤس الأموال المستغلة فى استثمار الأرض برؤس الأموال المستغله فى الأعمال المالية ، ثم قارنها بالمستغله فى الأعمال التجارية حيث كان رأسالمال للشركات التجارية لاشىء فى سنة ١٧٧٣ فأصبح(٠٩٩ ر ٧٥٠) فى سنة ١٩١٢ فأصبح (٠٠٠ ر ٧٣٠ ر ١) فى سنة ١٩١١ .

ثم قارنها برؤس الأموال المستغلة فى «المناجم» و«صناعة البناء» تجد أن رأسمال المستغل فى المناجم كان لاشىء فى سنة ١٧٧٣ فأصبح (٠٠٠ ر ٣٧) فى سنة ١٧٩٢ فأصبح (٠٠٠ ر ٧٠) فى سنة ١٩١١ ورأسمال شركات صناعة البناء .كان لاشىء فى سنة ١٨٨٣ فأصبح (٠٠٠ ر ٨٢ فى سنة ١٩٠٢ فأصبح (٠٠٠ ر ٤٦٧) فى سنة ١٩٠١.

يلاحظ كراوتشلى أن حوالى ٣/٤ المال الأجنبي المستغل فى مصر حتى سنة ١٩١٤ كان لرهن الأراضى الزراعية . والتسليف على الحاصلات ويذكر كرومر فى تقريره سنة ١٩٠٥ « أن قيمة الأسهم والسندات الاحتياطية فى بنوك الرهونات كانت ٠٠٠ ر ٢٦٣ ر ٧ جنيه سنة ١٩٠١ فقفزت (فى أربع سنين لاغير) إلى ٠٠٠ر ٧٤٩ ر ٢٩ جنيه سنة ١٩٠٥ وكانت قيمة مالها عند المدينين. ٠٠٠ر ٧٤٤ ر ٧ سنة ١٩٠١ فقفزت إلى ٠٠٠ر ٦٦٥ ر ٣٢ سنة ١٩٠٥ .

هذه الشركات والبنوك الرهون العقارية الأجنبية هى رأس الرمح فى الاستغلال الأجنبي .. وزيادة رأسمالها فى اضطراد ، مع زيادة الاصلاحات الطينية التى أمعن فيها كرومر ... وهى كلما زادت الاصلاحات ، وتقدمت السنين بالاحتلال فرسحت قدمه عن ذى قبل كلما زاد نشاطها ، وبالتالى كلما زاد قضاؤها على المرابين الصغار الفرديين وجلهم من الايطاليين والاروام .

يقول كرومر فى تقريره المالى سنة ١٩٠٥ .

« ومن أسباب زيادة رأسالمال للبنوك الرهن العقارى ازدياد ثقة الأهلين بالبنوك اذ أن الذين كانوا يستدينون من المرابين صاروا يستدينون من البنوك »

ثم إن « زيادة الرهون العقارية » متمشية ومتآخية مع سياسة فتح مصر للاستثمار المالى الأجنبي.. استمع إلى كرومر يعترف « بأن الشركات التى تصلح الأطيان وتبيعها قد زاد عملها فى السنوات الاخيرة فأدى ذلك إلى جانب كبير من زيادة رأسالمال فى بنوك الرهن العقارى »

استغلال المال الاجنبى فى الرهن العقارى هو رأس الرمح الرئيسى كما قلت وقد يهيأ للقارىء أن مسألة استغلال مصر قاصرة على مصر وبريطانيا خاصة وقد وضعت بين يديه أطرافا من نشاط الماليين البريطانين ، ..الواقع أن حركة تصدير المال البريطانى إلى مصر ، واستغلاله فيها جزء من حركة ارتحال المال الاجنبى من البلاد الصناعية المتقدمة إلى البلاد الزراعية، والبلاد الصناعيـــة المتأخرة نسبيا. وارتحال رأسالمال المالى من البلاد الصناعية المتقدمة، هو الأساس فى المرحلة القصوى من الرأسمالية، وهى مرحلة الامبريالية حيث يكون استغلال صاحب المال ، لا بانتاج مصنوعات وبيعها فى الأسواق الخارجية . بل يكون بتصدير رأسالمال الفائض عن الدائرة الاستغلالية المحلية ، إلى السوق الخارجية. وهذه المرحلة تضم إلى نضج الرأسمالية أسبـاب نقيضها ..وفى هذه المرحلة ، يخرج الاستغلال المالى من الدائرة الوطنية ، إلى المجال العالمى ـ أى تتخـــذ الرأسمالية شيئا فشيئا صفة غير محلية ـ بل صفة دولية ـ فتتشابك وتتـداخل الشركات والبنوك ـ وتقسم «مجالات الاسواق» بين هذه « الـكارتلات الدولية وما إليها ... وتبلغ باستغلالها أطراف الأرض ، خذ مثلا البنك الاهلى — انشىء فى مصر عام ١٨٩٧ « واعطته الحكومة امتياز إصدار أوراق النقد المصرى فصار بمثابة بنك الحكومة وهو بنك اهلى شكلا ومؤسسوه وحملة اسهمـــه الاوائل هم سير آرنست كاسل المالى الانجليزى الشهير ، والمسيو سلفاجو وشركاؤه ورفائيل سوارس واخوته » (١)

(١) ص ٣١٥ من كتاب مصطفى كامل لعبد الرحمن الرافعي بك

البنك الاهلى المصرى يكون حملة أسهمه الأوائل أجانب ، ويستغل رأسماله فى مصر ثم هو يعاون فى إنشاء البنك الزراعى المصرى ثم ينشىء بنك الحبشه ، الذى له وحده حق إصدار البنكنوت ويكون « مديرو البنك الأهلى المصرى والبنك الزراعى » متصلون : ٢٩ شركة ومصرف استغلالى آخر ، تعمل فى أرجاء العالم كله . ويمثل بنك انجلترا فى لجنة البنك الأهلى فى لندن »(١) .

المال البريطانى المستغل فى مصر — جزء من المال البريطانى المتحرك حسب طبيعة النظام الاقتصادى فى بريطانيا . ومقدار المال البريطانى المستغل فى مصر — على اساس الاصدار العمومى وحده — يقفز خطوات واسعة فى ظل بارنج فيبلغ كما يقدره سير جورج باش سنة ١٩١١ — ٤٢ مليون جنيه . هذا عدا رأسالمال البريطانى الذى لم يقدره سير جورج باش والذى كان ارتحاله إلى مصر فى أعقاب القرن الماضى وأوائل الحالى جزءا من ارتحال رأسالمال البريطانى المهدد بالتعطيل فى انجلترا إلى العالم كله والذى آتى ارباحا سنة ١٩١١ قدرها هافلى فى كتابه تاريخ الشعب البريطانى بما لا يقل عن مائة مليون جنيه . لقد لاحظ سنة ١٩٠٩ فى كتابه « أن انجلترا بدءت تنقلب من دولة صناعية إلى دولة دائنة . فبالاضافة إلى زيادة إنتاجها الصناعى وزيادة المصدر منه فأن الزيادة النسبية فى فوائد الأسهم والسندات ، وفى اعمال الوساطة أكبر منا لاولى . وفى رأيي أن هذه الحقيقة هى أصل اتساع الاستعمار البريطانى..أن الصلة بين الدائن والمدين أقوى وامتن منها بين البائع والشارى »

انتهى تطور النظام الاقتصادى البريطانى إلى مرحلة خطيرة.ذلك « بأننا اذا وصفنا التغير فى الاقتصاد الانجليزى على انه تغير من الصناعة إلى الربا لاشتممنا قطعا رائحة الطفيلية وهى الخاصية المميزة للامبريالية ولو أننا دققنا النظر فى المجتمع الانجليز فى هذه الفترة لوجدنا فيه الطفيلية والانهيار خاصتيه البارزتين . فأصحاب الصناعة لايحسنونها لانها لاتربح كثيرا، بل إنهم ليستغلون

---

(١) ص ٦٠ من كتاب الاستعمار البرتطاني في مصر

أموالهم فى أسهم الشركات العاملة فى الخارج . وهذا سير أ . كوتس من « شركة كوتس اخوان » يعلن فى سنة ١٩٠٣ أن جزءا كبيرا من ارباح الشركة، جاء من ارباح اسهم شركات الانتاج واستغلال الاجنبية العاملة فى الخارج « وثمة تغير اساسى هو أن العمال فى الصناعات الرئيسية انخفض عددهم فبعد أن كانوا يمثلون ٢٣ ٪ من عدد السكان سنة ١٨٥١ فاضحوا يمثلون ١٥ ٪ فى سنة ١٩٠١ بينما زاد عدد العمال المشتغلين بالصناعات الثانوية وصناعات الترف الخ »

مرحلة تنتهى ومرحلة تولد .

وفجر يشرق .

مرحلة أنتاج السلع. وانتاج السلع الرئيسية خاصة وإصدارها إلى الخارج مرحلة ارتباط منتج السلعة ، بمستهلكها ارتباطا تجاريا او استعماريا صبيا .. هذه المرحلة تتلاشى . بينما تولد مرحلة انتاج ادوات الترف والسلع غير الرئيسية . وهى ما تمثل بداية انحدار الصناعة الرأسماليه. وتمثل انتقال الصناعيين من الحياة على أرباح الصناعة . ، إلى الحياة على « الكوبونات » وارباح الاسهم . أى من عصب الصناعة الرأسمالية ، إلى نطاق الطفيلية عليها ..

وأما الفجر الذى ينبثق ففى الطبقات الشعبية فى البلاد الصناعية ذاتها ، وفى البلاد المتفاعلة مع الدول الامبريالية . أنه ينبثق متآخيا مع انحدار الصناعيين الرأسماليين إلى ماليين طفيليتين . ولكن ميلاده ، مصحوب بالتفتق والآلام .

انه فجر جديد فى حياة البشرية وحرية الشعوب وأن اطرافا منه لتشرق فى مصر ، فتبدء القافلة فى المسير الوعر المعربد الشاق . ومع الفجر الجديد ، تستغرق القلوب المخلصة فى ايمانها بغدها وحريتها ، وأن كانت المآسى تمس ابدان اصحابها ، وتكويها حتى جوهر العظام ..

فجر يولد في الطبقات الشعبية ولكن ...

مع انتقال انجلترة من مرحلة الرأسمالية الصناعية ، إلى المرحة الرأسمالية المالية · حدث تغير فى العلاقات بين القوى الاجتماعية فى «انجلتره لا يمكن التدليل عليه بالارقام».وأصل هذه التغيرزيادة تركيز رأسالمال فى أيد قليلة حتى أصبح نصف الدخل القومى فى يد ١/٩ السكان والنصف الآخر فى يد الثمانية أتساع الباقية (١) وحتى غدا ٣٨ مليونا من البريطانيين فقراء ، من هؤلاء ١٣ مليونا فى قبضة الجوع الدائم، ومنهم عدة ملايين أخرى تعيش تحت (خط الفقر) لاحظ (ل . ج . تشيوز) أن ثمة تجارة وصناعة ازدهرتا على حساب الشعب « الذى حشر فى مدن قبيحة ودساكر عجفاء ، والذى سلب قوة الابدان وجمالها ، وأعطى مايسمى من باب السخرية — التعليم الاولى — والذى خلق بعمل الملايين منه أريستقراطية مال ، أضافها إلى أريستقراطية الارض » كانت أجور العمال ثابتة إسميا ، ومنخفضة فعليا ، بينما أرباح الصناعيين والماليين متزايده ، فمثلا فى الفترة بين عامى ١٩٠١ و ١٩٠٨ لم تزد الاجور باكثر من ١٪. بينما ارتفعت الارباح بمقدار ٥ ر١٢ ٪ . وبينما ارتفع مستوى المعيشة .. فإذا القدرة الشرائية للجنيه الانجليزى تسقط من عشرين وحدة سنة ١٨٩٥ إلى ٥ ر ١٨ وحدة سنة ١٩٠٠ إلى ١٦ وحدة فى سنة ١٩١٢ ..

لم تكن هذه الحالة البائسة شيئا جديدا على المجتمع البريطانى ، .. ولكنها هذه المرة اقترنت بعامل خطير الاهمية هو اتخاذ الحركة العمالية صفة جدية اكثر بكثير من ذى قبل تلك الحركة التى عرفتها انجلتره لاول مرة فى تاريخ الصناعة الآلية فى العالم ، متمثلة فى « تشارتزم » والتى نشطت اوائل القرن الحالى ، تدعمها سلسلة من الاضرابات والاحتجاجات حتى استحقت كلمة احد كبار القادة الاحرار فى العالم « منذ أن اضربت الطبقة العمالية ، لم

(١) صفحة ١٦١ هده الازمة النهائية

تعد كما كانت ــ ذلك بأنها تعلمت كيف تجاهد اكتشفت الطريق ، وعرفت قوتها » . اشتد وعى الطبقات الشعبية ، وتغير كيفه تغيرا ملحوظا ، ولكن اشتد حذر الطبقة المقابلة ، . « ولعب فى ميدان العمال » ديماجوجى كبير هو « لويد جورج » . وشاطرته عملية « التحذير » عناصر اخرى لبست مسوح الاحرار . ورغم هذا . فان الحركة العمالية البريطانية ،والاندفاع الشعبي الجديد والتنبه الملموس فى المعسكرين . اخذت جميعا تجرى فى طريق حاسم ، عدلت منه كثيرا الحرب العالمية الاولى . والاحداث التى تلتها .

هكذا نرى أنه مع بلوغ الامبريالية أوجها ،ومع امتداد رقعة الامبراطورية إلى مداها ، وتدفق الارباح من الخارج والداخل تشتد حالة الطبقات الشعبية فى البلدالام لهذه الموجه الامبراطورية والمالية ، سوءا على سوء.. .

ويحمل الاستغلالى المالى ، والنشاط الاستعمارى ، فيما يحمل ، إلى البلاد المستعمره والبؤس الشقاء . ولقد رأيت معى كيف انتهت سياســـة كرومر الاصلاحية إلى اثراء الارض :إلى شق الترع والمصارف وإقامة الخزانات والقناطر ، فانتهت بهذا إلى الشطر الضخم من برنامجها وهو زيادة إنتاجية مصر ، وزيادة الصادرات . التى كان محصول القطن يمثل و ٧٣٪ منها وزيادة الواردات ، ونسبة كبيرة منها رووس أموال أجنبية ، ومصنوعات وأغذية . على أن زيادة انتاجية مصر ، وزيادة الوارد والصادر ،لاتعني زيادة القوة الشرائية لعامة الشعب المصرى . زيادة كبيرة . لاتعنى ارتفاع مستوى معيشتهم . إذان سبب الزيادة فى الواردات هو تدفق رءوس المال على مصر ، . وزيادة الصادرات فضلا عن أن معظمها قطن ، لا يملكه المنتج الصغير أو الفلاح الكادح ، فهى لم تكن بالفعل فى صالح الطبقات الشعبية . لانها زيادة « فى محصول تجارى » وليست فى محصول أساسى أو غذائى . ويدلك على سوء حالة المالكين الصغار زيادة ديونهم العقارية التى بلغت فيما قبيل

الحرب الماضية ١٦ مليون حنيه وكانت الفائدة التى يطالب بها المرابون ٣٠ ./. إلى ./. » ووضح من تقارير ستة ١٩١٢ أن عدد صغـــار الملاك ١٠٧ ر ٥١٩ شخصاً يملـكون ٢١٤ ر ٩ ٦١ فداناً ، وعليهم من الديون ٦٦٠ ر ٩٩٠ ر ١٥ بل إن الزيادة فى الانتاج وفى الصادرات والواردات قد أدت إلى زيادة دخل الدولة بتخفيف كثير من أعباء الفلاحـــين الصغار ـــ الذين قال عنهم كرومر فى تقريره المالى سنة ١٩٠٥ «إن ٢٥ ./. من دخل الفلاح الذى يملك ١٠ أفدنة يذهب للضرائب، و ٥٠ ./. من دخل الفلاح الذى يملك ٥ أفدنة يذهب للضرائب أيضاً وأما حالة المليون عائلة ممن يملكون فداناً ونصف فى المتوسط فانهم لا يستطيعون الحياة إلا بأن يبيعوا قوتهم على العمل لـكبار الملاك » ولقد اضطر عدد كبير من الملاك الصغار إلى حالة نصف بروليتارية أى إلى أن يعولوا أنفسهم ، من فلاحتهم فى أرضهم ، وبيعهم قدرتهم على العمل للمالـكين أكبر منهم .

أما العمال الزراعيون ، أنصاف الرقيق ، فحالتهم كانت أسوأ وأشد تفاقماً فقد زاد عددهم بالغاء السخرة جزئياً، وانقلاب جزء من طبقة الملاك الصغار إلى عمال زراعيين ، ولعدم وجود صناعة تمتص شيئاً منهم ولعدم نشاط التجارة بشكل قوى يجذب بعضاً مهما من مجموعهم ، ولارتفاع مستوى المعيشة المتزايد ، وانخفاض سعر الانتاج الزراعى . . . زاد عددهم ، ورخصت أسعار شراء قواهم على العمل ، فــــكانت ٥ر ١ صاغا للعامل فى اليوم الواحد فى وقت كان فيه أردب القمح بحوالى الجنيه . . . زاد عددهم وفى هذا مرتع خصب للاستغلال أفاد منه المقاولون وشركات البناء والسكك الحديدية والملاك الـكبار . . . ولعل هذه الفائدة من تزاحم الأيدى العاملة ، على موارد الرزق هى التى ألهبت وجدان ، الإنسانيين من الـكرومريين والمتاريين !!! وغيرهم وجعلتهم ينادون بإلغاء السخرة ، لأنها تعطيل لعناصر منتجة بشرية يمـكن استغلالها . . . وهـكذا » فبالرغم من أن الإنتاج الزراعى استمر أهم مصدر للثروة فإن العمل المأجور قد أدخل فى أعمال كثيرة واستخدمه ملاك

الأبعاديات وكان هذا من العوامل التى أدت إلى إلغاء السخرة جزئياً وذلك لأن كبار الملاك وجدوا أن السخرة تشل جانباً كبيراً من العمال الزراعيين فتعوقهم أن يستخدموهم فى أبعادياتهم » [1]

ويمثل الغاء السخرة من نواحيه الأخرى ماهية استفادة الفلاح الكادح من الإصلاح الكرومرى ومدى هذه الإستفادة — يقول الينور برنز « قدر أن الغاء العمل الإجبارى يكلف الدولة ٤٠٠ الف جنيه فى السنة ، لأن متوسط الذين يدعون للسخرة مائة يوم حوالى ٢٣٥ الفاً ، . . . ولكن عند التنفيذ رصد مبلغ ٢٥٠ الف جنيه وخفض عدد العمال المسخرين الذين سيؤجرون إلى ١٠٢ الف » أى أن السخرة لم تلغ كلها ، وأن أجرة العامل الزراعى الذى ألغيت السخرة عنه إنخفضت من حوالى ٤ قروش إلى إقل من قرشين وأما المستأجر الصغير فحالته العامة بائسة أيضا . . . ذلك بأن ارتفاع « سعر الأرض » وارتفاع أسعار الحاصلات الزراعية ، وزيادة اصلاحات الرى وغير ذلك قد أدت إلى رفع الإيجار ... وهذا المستـــأجر الصغير لم تخرجه الحالة الجديدة التى أوجدت فيها مصر ، حالة النشاط التجارى والمالى والاحتكاك بالإستبدال والإستغلال الرأسمالى العالمى — لم تخرجه تشكل حاسم بعيداً غن العلاقات الاقطاعية التى كانت ولا شك — تثقل عليه ، . . . يكتب كتشنر فى سنة ١٩١٣ فى تقريره المالى عن مصر قائلا « إن الإيجار لا يدفع نقداً فى بعض النواحى ، ولكن يدفع فى شكل عمل يؤدى لصاحب الأرض — فى مزرعته — وإن ديون ملاك الأرض على مستأجريها لتضطرهم إلى علاقات شبيهة بعلاقات أمراء الأرض برقيقها ».

وهكذا لم يحرر الثراء الجديد الطبقات الشعبية من ربقة الإملاق ولا هو أطلقها تماماً من ربقة الإقطاع . . . وهكذا تسوء حالة الفلاح كادحاً كان أو منتجاً صغيراً أو مالكا صغيراً بل إن حالة الريف إطلاقا لتسوء إذا قورنت بالمدن التى أخذت تستفيد بوضوح من النهضة التجارية والزراعية

---

(١) صفحة ٩١ من كتاب الاستعمار البريطانى فى مصر

وهذا التناقض الضئيل آنئذ — والمتزايد بعد ذلك — بين المدينة والقوية من أخص خصائص الاقتصـــاد الرأسمالى .الذى بدأ يتبلورفىمصر منذ الاحتلال . . .

لم يحرر الثراء الجديد الفلاحين والطبقات الشعبية الأخرى من الفقر — ولاأقول من الجهل لأن « الفقر » هوالذىأدعى الاصلاحالكرومرى أن يحاربه واقترنت الزيادة فى الأرباح الجارية إلى جيوب الماليين والمصرفيين والتجار والملاك والبروقراطيين بزياده فى عدد السرقات الجنح ولأدلك على صدق ماذهبت اليه أن دخل الدولة يسير من (٠٠٠ ر٧٤٠ ر ١٤) فىسنة ١٩٠٧ إلى (٠٠٠ ر٠٣٠ ر١٥) فى سنة ١٩١٨ إلى (٠٠٠ ر ١٠٠ ر ١٥) فى سنة ١٩٠٩ إلى (٠٠٠ ر٠ ٣ ر١٥) فىسنة ١٩١٠ إلى (٠٠٠ ر٥٥٠ر١٥) فى سنة ١٩١١ وعدد السرقات والجنح يسير هو الآخر من سنة ١٩٠٧ — ١٥٠٧٤ جنحة فيصبح ٥٦٤ ر ١٦ جنحة فى سنة ١٩٠٨ فيصبح ٦٠٠ ر١٦ جنحة سنة ١٩٠٩ فيصبح ٥١٥ ر١٧ جنحة سنة ١٩١٠ ثم يقفرإلى٠٣٦ر٢١ جنحة سنة١٩١١.

والحق إن اللورد كرومر وبعده غورست وكتشنتر قد حارا فى تعديل هذه الزيادة المضطردة فى عدد السرقات والجرائم إطلاقا وتنبه كرومر ذات مرة فى كتابه«مصر الحديثة » إلىأن هناك رأياً يقول بأن الفقر أصل ارتكاب الجرائم وخصوصا السرقات . . . فسخراللورد بكل مافى دمه منسخرية ، من هذا الرأى البليد . . . وذكر أن حالة مصر وحدها كافية بأن تدك قوائم هذا الرأى — إذ أنها حالة رخاء لم تكن تعرفه من قبل . . . رفع فيها الفلاح من حمأة الفقر التى كان يتمرغ فيها ، وسال فيها الذهب إلى وادى النيل . . . وأظن أن القارى قد لمس فى تحليلى وضعية الطبقات الشعبية كيف كانت تهوى يوماً بعد آخر — إلى حمأة الفقر والبؤس « رغم المال الوفير » « والإصلاح الكرومرى » . . . ورغم أن اللورد كرومريؤكد أن الفلاح المصرى أنقد من هوة الفقر إنقاذاً .

وتنبه اللورد كرومرذات مرة أخرى إلى أن المدنية الأوربية قد أفسدت على سواد الشعب المصرى أخلاقه ودينه ، ولذا كثرت الجرائم والسرقة والتزوير !! يصدق كلام اللورد فى حالة واحدة وهى أنه لو كانت سياسة إثراء الارض الكرومرية هى المدنية الأوربية بعينها وأما إذا كانت المدنية الأوروبية شيئا آخر فكلام اللورد كذب وهراء ثم رجع اللورد مرة ثالثة إلى العلاقة بين زيادة الجنايات وانتشار الفقر فقال « فى تقريره المالى والإدارى عن مصر سنة ١٩٠٣ » يظن الناس عادة أن ازدياد الجنايات يقترن بازدياد الفقر ولكن الأمر لتس ذلك بل اقترن ازدياد الجنايات فيها بازدياد سكاننا فى الثروة ازياداً سريعا فلا بد لازدياد الجنايات من سبب آخر ولا أظنه بعيد المنال وذلك أن القانون ليس له هيبة على المجرمين » . . . وواضح أن حكاية كرومر عن زيادة السرقات والجرائم ، تتنوع كل عام ، ويشاء اللورد أن يزور كل عام وأن لا يقول كلمة الحق وهى أن الجرائم زادت لا لأن المصريين أشرار ولكن لأن حياتهم كانت شرا ، والتزوير والسرقات زادت لا لأن أخلاق المصريين فسدت ولكن لأن فقرهم زاد .

لم تسء حالة الفلاح العامل والمالك الصغير والمستأجر الصغير فحسب ولم تزد ديونهم وتتضاعف أعباؤهم فقط ، ولم تنتشر الجرائم على نطاق متزايد دائما لاغير ، بل ضيق الاصلاح الكرومرى على الصناعة الوطنية ... كان من جراء تشجيع الصناعات الأجنبية أن قضى على الانتاج المحلى المتأخر وان تحطمت « نقابات الحرف » وهى بقية أخرى من الاقطاع . . . تحطمت الصناعة الموجودة فى مصر ولم يقم غيرها بما يلائم الظروف المحلية والعالمية الجديدة ذلك بأن كرومر كان يرى أن قيام مصنع فى مصر معناه إغلاق مصنع أو أكثر فى بريطانيا . . . وكانت سياسته الاصلاحية كلها تقوم على إبقاء مصر بلداً رراعياً بأستمرار . وهذه السياسة واضحة جلية فى كتبه وتقاريره عن مصر وهذه النبذة التالية من تقريره المالى لسنة ١٠٩١ عن مصر تصور طرفا من السياسة المرسومة قال « غنى عن البيان أن القطن المصرق يصدر إلى أوربا ولا سيما منشستر فيدفع عليه ١٠٪ رسم تصدير

ويعود فيدخل مصر على شكل غزل أو منسوجات يدفع عليها ٨./. (حسب قيمتها) رسم دخول فليس ثمة سبب معقول يدفع الحكومة إلى رفض طلب يراد به المساواة بين البضائع الوطنية والأجنبية . أما حماية صناعة الأقطان في مصر وتنشيطها بهذه الحماية فيلحقان ضرراً بليغاً بالمصالح الإنجليزية والمصرية معا لأسباب لاتخفى » ولذا كان من العدل عند كرومر أن تسوى المصنوعات الوطنية الناشئة ، بالمصنوعات البريطانية المتقدمة العريقة ، فتفرض ضريبة ٨./. على المصنوعات القطنية المنتجة في مصر ! أو قل فيفرض على هذه المصنوعات أن لا توجد لأنها بداهة لاتستطيع منافسة الواردات البريطانية ، متى تساوى سعراها.

يلاحظ أ . الدوث « أنه لم ير بلدا غنيا كمصر يزرع القطن ولا يقيم ما يتصل به مباشرة من صناعات » ... ويقول « إلينوربرنز » « إنه مما يزيد الموقف شناعة وقبحا أنهم (أى الكرومريون) في الثلاثين سنة الأولى لم يخفقوا في أن يوجدوا ولو صناعة واحدة فحسب ، بل وقتلوا بالفعل كل ما من شأنه أن يعود بالتقدم الصناعى » ...

في الفترة التى ، اضطرد فيها بؤس الفلاح والعامل المصرى ، اضطرد نمو المال الأجنبي المستغل في مصر حتى أن رءوس مال الشركات الأجنبية المستغلة في مصر أصبحت سنة ١٩١٢ ... ٢١٫٦٧٥ جنيه وقيمة سنداتها ٤١٫٠٦٢٫٠٠٠ وربحها السنوى ٣٫٣٤٨٫٠٠٠ (١) فاذا أضفنا اليها الدين وهو ٩٥٫٧٤٠٫٧٤٠ جنيه لكان المجموع ١٥٧٫٩٧٨٫١٤٠ جنيه — فإذا أضفنا إلى هذا رؤوس الأموال الخاصة لبلغ الرقم ٢٥٠ مليون جنيه وقد قدر كونت كريستانى ثروة مصر العقارية بـ ٦٦٦٫٤٦٤٫٠٠٦ مليون جنيه أى أن الأموال الأجنبية المستغلة في مصر زادت على ثلث قيمة الثروة العقارية المصرية جميعاً ...

---

(١) كونت كريستاني في كتابه (مصر اليوم)

واضح أن المال الأجنبي لقي سندا هائلا فى السياسية الكرومرية المبينة على ضمان الأرباح للماليين البريطانيين خاصة والأجانب عامة ... واضح كيف أن رسوخ قدم الاحتلال البريطانى فى مصر ، بعد الاتفاق الودى ، قد ساعد على جذب رؤوس أموال أجنبية كثيرة فمثلا قبل سنة ١٩٠٤ كان عدد الشركات الأجنبية العاملة فى مصر ٦٠ شركة ورأسمالها حوالى ٤٠ مليون جنيه فأصبح عددها بعد الاتفاق الودى سبعين شركة وصار رأس مالها ٧٠ مليون جنيه .. « ولا غرو فى ذلك فالاحتلال ضرب من الاستعمار العام » كما يقول الرافعى بك ..

كانت الأموال الأجنبية تتدفق على مصر والأرباح الطيبة تستخرج منها ذات اليمين وذات الشمال . والأرباح تقفز فى سرعة ونهم إلى الخارج . والعمال والطبقات الشعبية فى انجلترا يزيد بؤسها وكذلك الفلاحون والطبقات الشعبية فى مصر يزيد شقاؤها ... ووعى الطبقات الكادحة يتضح فى انجلترا ، ويأخذ مجراه إلى الوضوح فى مصر ...

وهكذا تصطرع القوى المتناقضة ... ويبشرها واقعها وغدها بالكفاح المحتوم ...

واللورد كرومر فى مصر يعد آلته ، ويحزم أمره .. يريد أن يطمس معالم البعث الجديد ، وأن يطوى العناصر الضدية للاستعمار طى السجل .. وغايته هذه اسمى عنده من كل عرف سياسى أو منطق دبلوماتى .. انه يتصرف بكل ما فى جنسه من قدرة على التصرف ومرونة ازاء الحوادث ...

والآلة الحكومية فى مصر رهن بنانه .

يناديك قد أزريت بالعلم والحجا
ولم تبق للتعليم بالورد معهدا
وأنك أخصبت البلاد تعمدا
وأجدبت فى مصر العقول تعمدا
حافظ ابراهيم

الأدارة والتعليم

جر إخصاب الأرض، على الفلاحين الكادحين والمالكين الصغار والمستأجرين الصغار بؤساً جديداً .. وألقى فى يد « الملاك الكبار » بأرباح طيبة وفى نفس الوقت ألقى فى جيب المصرفيين والصناعيين الأجانب ، بأرباح مكدسة .. وكان مقضياً أن يقوم بالإشراف على تنفيذ سياسة إثراء الارض «جهاز حكومى» يناسب الغاية المطلوبه .. وأن يطعم الجهاز الحكومى بكفايات أجنبية خصوصاً فى الداخلية والرى والمالية والتعليم والجيش . . وأن تكون سلطة الموظفين غير المصريين السلطة الحقيقية ، وسلطة الوطنين « اسميه » . . أن يؤجر الاجانب أجراً طيبا ،لأنهم «يؤدون أعمالهم فى أمانةوفهم المسئوليات ولأنهم أكفاء وغرباء فى نفس الوقت»وأن يقنع الوطنيون بالأجر المتواضع ولا بأس أن يحتك الموظفون المصريون بالجمهور ... فاذا تظلم أو اشتكى ، لقى صدرا ظاهره الرحابة والحدب ،من«الرئيس الأجنبى »ولقى عنده تصريفاوقوة فى التنفيذ .،، بهذا يوقعون فى خلد الجمهور ،أن القادرين على الابرام والحل بل والقادرين على الحب والبغض ، هم الموظفون الأجانب ! ومن ناحية أخرى، يضطرد عدد الموظفون الأجانب . عاما بعد عام ،فيزيد تسلطهم على الجهاز الحكومى ، ويزيد تركز سياسة إثراء الارض فى أيدى الراغبين فيها - يذكر عبد الرحمن الرافعى بك الإحصائية التالية : —

كان عدد الموظفين في الحكومة المصرية سنة ١٨٩٦-٩١٣٤ شخصاً فأصبح في سنة ١٩٠٦ - ١٢٫٢٧٩ .

وعدد الموظفين الأجانب سنة ١٨٩٦ كان ٦٩٠ شخصاً فأصبح في سنة ١٩٠٦ ١٢٥٢ وعدد الموظفين الإنجليز سنة ١٨٩٦-٢٨٦ شخصاً فأصبح في سنة ١٩٠٦ ٦٧٢ بينما كان عدد الموظفين المصريين سنة ١٨٩٦ - ٨٤٤٤ شخصاً فأصبحوا في سنة ١٩٠٦ - ١٢٢٠٧ .

أي أن الموظفين الأجانب زادوا بنسبة ٢٠٠ ٪

وزاد الموظفون البريطانيون بنسبة ٢٧٠ ٪

« « المصريون « ٥٠ ٪

ومفهوم طبعا أن الـ ١٢٫٠٠٠ موظف مصري ، يشملون السعاة والفراشين وعمال السكك الحديدية والتلغراف الخ . .

بل كان معظم الباقين يشغلون وظائف ثانوية فمثلا كان عدد موظفي مصلحة السكة الحديدية في سنة ١٩٠٦ - ٥٥٦٨ شخصا منهم :—

٣٢ مراقب أجنبي
٤ مراقبون مصريون
٧٤ مفتش أجنبي
١٩ مفتش مصري
١٩٨ عامل أجنبي
٥٢٣٠ « مصري

يتمشى مع حالة الجهاز الحكومي ، الكرومري التمثيل النيابي الذي « كانت الفكرة الرئيسية فيه منح المصريين فرصة لإسماع أصواتهم ، ولكن - في ذات الوقت - دون أن تتقيد السلطة التنفيذية بقيود برلمانية ، لا محل لها في بلد تربيته السياسية تتقدم تقدما بسيطا كما هي الحال في مصر » (١)

يرى كرومر أيضا « أن أية محاولة لمنح مجلس شورى القوانين ، سلطة برلمانية كاملة ، سيظل لمدة طويلة مقبلة - ضربا من الحمق »

(١) لورد كرومر في كتابه مصر الحديثة

ولم إذن أقيم برلمانية فى مصر ، إذا لم يكن من طبيعة عمله أن يقيد الحكومة بقيود برلمانية ولماذا يرى اللورد أن تخرج (بعض المسائل الهامة كإبرام اتفاقية قناة السويس وقانون صندوق الدين)

عن دائرة اختصاصه ، وإذا كان فى نية مشيديه أن لا يمنحوه السلطة الكاملة لمدة طويلة مقبلة ، لأن عمل كهذا سخيف وجنونى!! وإذا كان مشيدوه يشكون فى قيمته بالنسبة لمصر التى تختمر فيها الفكرة النيابية بالقدر الكافى ، لماذا إذن تقام الجمعية التشريعية أو مجلس شورى القوانين ؟؟؟

الرد عند كرومر فى أنه يرى « أنه إذا دامت المراقبة الانجليزية على مصر ربيا (أى المجلسان) وهذبا حتى يصيرا مجلسين نافعين ويتمكن بهما العنصر البريطانى من معرفة ما يدور فى خلد الأهالى ومعرفة حاجاتهم التى هى أغمض ما يدور فى خلدهم » (١)

ويتمشى (مع الجهاز الحكومى) المرغوب فيه ، ودمية الهيئة البرلمانية ، حالة التعليم وجعله خادما للجهاز الإدارى ، — كتب اللورد كرومر فى صراحة تامة -يشكر عليها- فبين هدف سياسة التعليم حيث قال « غرض الحكومة فى السنين الأخيرة مزدوج فقد كان قصدها الأول نشر التعليم البسيط بقدر الطاقة بين الذكور والإناث بحيث يتألف هذا التعليم من دروس ابتدائية فى الحساب واللغة العربيــــة والغرض الثانى إعداد فريق منهم لكى يتقلدوا الوظائف الحكومية » (٢) والشطر الأول من سياسة الحكومة ، معناه عمليا تشجيع الكتاتيب وهى برغم « أن قيمتها التعليمية قليلة ، ومعلميها فى الغالب فقراء يكتسبون معاشهم بقراءة القرآن ، « وبرغم أنها فى الغالب فى بيوت غير مستوفية الشروط الصحية ضئيلة النور » وبرغم أن معلميها لا يقومون بواجباتهم (٣) فإن الحكومة تشجعها وتدعمها ، فيقفز عددها من ١٦٦١ر١

---

(١) تقرير كرومر سنة ١٩٠٥

(٢) « « « ١٩١٠

(٣) هذه الجمل جميعا وردت فى صفحة ٧٢ من تقرير كرومر سنة ١٩٠١ عن مالية مصر والسودان .

سنة ١٨٨٠ إلى ١٤٠١١ر١١ كتابا سنة ١٩٠٧ إلى ٤٤٥ر١٣ كتاب سنة ١٩١٠ تدعمها الحكومة وهى تعلم أن لا فائدة فى التثقيف الذى تقدمه ، ولا غناء فيها اللهم (إلا نشر التعليم البسيط بقدر الطاقة) ...

وأما الشطر الثانى من السياسة التعليمية ، فتحقيقه يعنى التقتير فى الصرف على المدارس ، لأن الهدف إخراج عدد محدود ، تبتلعهم الحكومة ، ومن الطبيعى فلا حاجة إلى الترف فى التثقيف ، ولا حاجة إلى الاسراف على المدارس الثانوية والعالية ..فإذا بلغت ميزانية الدولة فى الربع قرن التالى للاحتلال ، حوالى ٢٠٠ مليون جنيه ، كانت ميزانية التعليم فى هذه السنوات الخمس والعسرين ٢٫٨٠١٫٠٠٠ جنيه أى ما يعادل ١٫٤ ٪ تقريبا ـ أى كانت مايقل كثيرا عن ميزانية التعليم قبل الاحتلال ـ أيام اسماعيل ـ عندما كان المصروف على التعليم يساوى ٨٫٧ ٪ تقريبا من الميزانية العامة ..

كان طبيعيا أن تلقى السياسة التعليمية نقدا من كل قلم مخلص ولسان وطنى وأن يكون دفاع كرومر عن خطة التقتير فى الصرف على التعليم دفاعا حارا . من أهدئه النبذة التالية (١)

ثم إن هناك كثيرين من كبار رجال السياسة ومن الصحف النافذة الكلمة لا يكفون من الإلحاح بوجوب ترقية التعليم المصرى مقدمة للاسراع فى التوسع والاستقلال الداخلى ـ أما أنا شخصيا فلا أعتقد أن التعليم الذى يلقن فى المدارس والكليات يجعل المصريين أكثر كفاءة للحكم الذاتى التام ما لم يقترن ذلك ببعض الانقلاب والتغير فى أخلاق الأمة وسجاياها وهذا أمر لا بد أن يكون السير فيه بطيئا . على أن ذلك ليس النقطة التى يجب أن نهتم بها فى الوقت الحاضر فانى أود فقط أن أبحث فى أمر نفقات التعليم وأبين عدم الحكمة فى اتباع سياسة واسعة فيه تقضى بفرض الضرائب الثقيلة »

كرومر يرى أن سياسة التوسع فى التعليم غير حكيمة فى وقت يقول فيه مصطفى كامل ، معبرا عن قلوب المصريين جميعا « إن كل مليم يزيد على

(١) «عباس الثاني» للورد كرومر

حاجة المصرى ولاينفق فى سبيل التعليم فهو ضائع سدى والامة محرومة منه بغير حق » (١).

وكرومر يلغى التعليم المجانى ، مفندا هجمات نقاده « بان إبطال التعليم المجانى وازدياد اجرة التعليم فى المدارس المتفرنجة ليسا من دلائل التأخر ولاهما مضران بمصلحة البلاد الحقيقية بل هما بمثابة إبطال امتيازات استغرقت حتى الآن كل اموال نظارة المعارف وانفاقها على التعليم الموافق لمصلحة امانى الأمة عموما . ثم ان التعليم المجانى وضع ليستفيد منه الفقير ولكن لم يستفد منه فعلا الا اهل الغنى والجاه ومحسوبوهم بواسطة نفوذهم ووساطتهم واما التلاميذ المحتاجون المستحقون للمساعدة فكانوا مضطرين ان يدفعوا اجرة تعليمهم »(٢) وبناء عليه فالعلاج عند « اللورد » ليس فى تنظيف التعليم المجانى من استغلال كبار الموظفين والاثرياء له ، وليس فى مساعدة الطلبة الفقراء بان يقصر التعليم المجانى عليهم وحدهم ... ولكن العلاج الشافى الناجع للطلبة الفقراء هو فرض مصرفات ـ وهى طريقة عجيبة حقاً !! ولكنها الطريقة الكرومرية على أية حال..

كتب اللورد هذا ، بعد أن قال واحد من جوقته وهو مستتر لكى « إن الخطأ الكبير فى تعليم الفقراء هو أن تعليمهم كان فى الغالب علميا أكثر من اللازم » (٣) كانما التعليم « العلمى » مصيبة على الفقراء ولذا فواجب اللورد أن يرد عن الفقراء هذه الكارثة... كان هذا الاتجاه الكرومرى حيا عاتيا.. بينما صيحات الجرائد ، والوطنيين لا تخمد بطلب نشر التعليم ، بل لاتخمد منادية بانشاء الجامعات والمدارس العليا ، أى إلى الاستزادة من العلم النظرى الذى لم يكن مباحا منه إلا القدر البسيط الهين ـ وهذا مصطفى كامل يكتب فى رسالة له إلى محمد فريد بك سنة ١٩٠٦ داعيا الأمة إلى إقامة جامعة أهلية « وليذكر الذاكرون أن بين أبناء الفقراء الذين سد الاحتلال فى وجوههم أبواب العلم والنور رؤوساً لو تحلت بالعرفان لكانت فخار مصر إلى أبد الزمان ـ ليذكر ذوو الإحساس

(١) صفحة ٢٣١ من كتاب مصطفى كامل ـ لعبد الرحمن الرافعى بك
(٢) صفحة ١٣٥ من ترجمة « المقطم » لتقرير كرومر سنة ١٩٠٥
(٣) صفحة ٩٣ من ترجمة المقطم لتقرير كرومر سنة ١٩٠٣

والوجدان أن فى مصر كنوزا لم تستخرج للآن وأنها لو أخرجت للناس لملأت الأرض نورا ، وأن هذه الكنوز مدفونة بين مساكن الفقراء ، إن الكلية (يقصد الجامعة) هى البناء الذى أدعو المصريين جميعا إلى تشييده »

ليست المسألة من السطحية بمثل مايبدو ، ليست فى كره كرومر للفقراء أو فى حبه لهم ..وإنما هى فى صلب سياسته الهادفة إلى ترويج « تعليم بسيط قدر الطاقة » ولذا فما كادت صيحة الوطنيين تولد بمشروع الجامعة ، حتى زاد هو وأنصاره فى حملة الاكتتاب لمشروع الكتاتيب ..وذلك ليحول التبرعات من الجامعة إلى « مصانع التعليم البسيط قدر الطاقة» ، إلى معامل التخدير . .

ولكن إذا كانت (السياسة الكرومرية) قد نجحت فى تعويق النهضة العلمية ، فهى قد فشلت فى كبت الإحساس الوطنى أزاءه ـ هذه مضبطة جلسة ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٩٤ لمجلس شورى القوانين نسجل :

« إن نشر التعليم قد تقهقر كليا عما عليه قبل ذلك ويحسن بنا أن نقول إن القابضين على زمام نظارة المعارف وإدارتها قد سعوا بكل اجتهاد إلى تقليل التعليم وسد أبوابه بكل حيلة فى وجه الأمة »



المجتمع المصرى بين اثراء الأرض وافقار العقول

خسرت مصر من جراء الإصلاحات الكرومرية الكثير ، وربحت أيضاً الكثير . وخسرت الطبقات الشعبية أكثر من غيرها — فالفلاح الصغير منتجا كان أم كادحا أم أجيراً ، لم ينل من الثراء الجديد ، إلا الفتات القليل ، وألزمته الخطة الكرومرية أن يتدهور باستمرار ، ولكن بغير أن يعى بؤسه ... فظل يولد فى ظروف فقيرة ، مظلمة . وظلت معالم التقسيم فى المجتمع الذى يكدح بين ظهرانيه ، بطيئـــة الحركة إلى تقسيم أكثر تقدما — ولا أدرى لماذا سخر اللورد وبمن سخر حينما قال « إن الفلاح هو الشخص الذى كسب مكاسب طائلة مما بذله له الرجل الإنجليزى ؛ كسب الفلاح أكثر من أى شخص آخر ، وكسبت طبقته أعظم مما كسبت أية طبقة أخرى من المجتمع » . . .

ولا أدرى بالمثل ممن كان يسخر اللورد حينما قال « إننا لا نجد الطبيعة ، مع قليل من عمل الإنسان ، قد وجدت فرصة لاظهار قدرة مصر على الانتاج الا فى ربع القرن الأخير » فالذى أعرفه ، ان الكثير من عمل الانسان ، بل والكثير جدا من عمله ، هو الذى خلق « الفرصة » وهو الذى أظهر انتاجية مصر ؛ غير ان اعتبارا هاما ادخل فى حياة الفلاح المصرى ذلك بأنه قد ادخل فى مرحلة شبه رأس مالية فى الداخل ، وجر إلى نطاق التعامل الرأس مالى العالمى — وقد كسب الفلاح من خروجه من عزلة الاقطاع وسيره فى طريق الرأسمالية ... « ذلك بأنه يظل من المستحيل عملياً أن تحسن ظروف الفلاح ما بقى المجتمع اقطاعيا جامداً بعاداته وعلاقات السيد بالمسودفيه ، ولكن يبدو تحطيم الاغلال التى تقيده ، بنمو التجارة وادخال اقتصاد المال » [1]

---

(١) Leo Huberman in "Man's Worldly Goods"

وكسبت مصر ، بازدهار حركة اثراء الأرض ، ونشاط التجارة ، ميلادالطبقة المتوسطة التى لعبت دورا طيبا فى تقدم البلاد وفى كفاحها الوطنى ...

وكسبت بالاكثر . ميلاد الطبقة العمالية التى برهنت عنوجودها مبكرة إذ أخذت تنظم نفسها وتطالب بحقها (١) على أن المكاسب والخسائر التى وقعت من نصيب مصر ، لا تقيم بهذه الحـــدود وحدها — إذ يجب أن تقيم على اعتبار العلاقات الاقتصادية والاجتماعيـــة بين أعضاء المجتمع المصرى من ناحية ، وبين مصر كوحدة والبلاد الأخرى من ناحية ثانية .

أما العلاقاتالاجتماعية بينأعضاء المجتمع فقائمة علىعلاقاتهمالاقتصادية ، وفىالدرجة الأولى ، على علاقاتهم بوسائل الانتاج : وأهمها الأرضالزراعية ... رأينا كيف أوصى اللورد دوفرين خيرا بكبار الملاك فى مصر الذين — وإن كانت امتيازاتهم مما لا يرغب فيه كل فيلسوف كما يقول دوفرين نفسه— تجب رعاية حقوقهم فهىميراثالماضى ، وثمرة لجذور بعيدة الغور فىالمجتمع المصرى — ... والطريقة المثلى للمحافظة علىامتيازاتهم ، تكونأولا فى تنمية أرباحهم ، بحيث تظل سائرة يدا بيد مع تنمية إنتاجيـة مصر . ولا حرج أبداً إذا هىسبقت قليلا .. وتكون ثانيا بايجاد التوازن والتناسق بينطبقات المجتمع فلا يسمح لطبقة أن تتجاوز فى قوتها الحدود المرسومة لها ، فتختل ميزان المجتمع ؛ فالفلاحون مظلومون حقاً ، وبائسون حقاً ، وشقاؤهم باد للعيان ، ووظيفة « المصلحالكرومرى » أن يمد اليهم يد الإخاء والمعونة ، وان يساعدهم ، ويضفى عليهم حقوقا لم تكن مباحة لهم من قبل ، ولكنليس معنى هذا أنيدفع « المصلحونالكروميون » بطبقة الفلاحين(من حمأة الفقر والجوع) إلى قمة السلم الاجتماعى ، لا .... ولا يدفعون بهم إلى وسطه ...

وهذا « التوازن » خطة « ورقيه » ! يحتمل جداً أن تجيد الأقلام رسمها ، ويحتمل جدا أنتفتن الألسنة فىصياغتها ولكن لا يمكن أنينفذها الواقع ... وسنرى كيف خرجت طبقات المجتمع فى تطورها ، عنالحدود التى رسمها لها

(١) كلام كرومر في تقريره سنة ١٩٠١ وفى سنة ١٩٠٣ عن اضراب العمال

« المصلحون الإلهيون » ، وكيف سارت كل فى طريقها الذى رسمته « وضعيتها » ودعمته مصالحها ، وهى إذ يتقدم بها الطريق خطوة خطوة، تبرز متناقضاتها مع الطبقات الأخرى تناقضا تناقضا ، فلا تنتهى إلى غايتها فى هدوء الفلاسفة « وميزان الأوهام » ...

وهذا التوازن الموهوم يحطمه الإصلاح الكرومرى ذاته ... ويسوى بدلا منه — بطريقة غير مباشرة — تخلخلا واضطرابا ... جاء كبار الملاك فى ظل الإصلاح الكرومرى ربح كثير من انتاج القطن ، من ارتفاع سعر المحصولات الزراعيـــة ، من ارتفاع ايجـار الاطيان ومن تنظيم دفع الضرائب الخ .....

ولكن جاء الاصلاح فى الجانب المقبل من المجتمع — فى الطبقات الشعبية — بفقر وبؤس ، زاد فى انقلاب عدد متزايد من صـــغار الملاك والمستأجرين إلى عمال زراعيين . وتدل إحصـائية سنة ١٩٠٧ على أن ٤٠ر٦ ٪ من مجموع المشتغلين بالزراعة مستأجرون و ٣٦ر٣ ٪ منهم عمال زراعيون — وليس من شك فى أن « ذوبان فئة الملاك الصغار » فى العمال الزراعيين والمستأجرين ، لا يبشر الكرومريين بخير — لأنه ضد « التوازن والانسجام فى المجتمع » ولذا لم يغب عن بالهم أن يتداركوا الخطر بل إن رائدهم اللورد دوفرين — قد أوصى خيرا بطبقة الملاك الصغار ... وحاول كرومر ، ومن بعده غورست وكتشنر ، تحقيق وصاية دوفرين — والتعليل سهل — فالابقاء على هذه الطبقة وتنشيطها ، فضلا عن أنه يخلق سوقا رحبة لاستهلاك المصنوعات البريطانية ، يضمن نجاح سياسة التوازن بين طبقات المجتمع ... ذلك بأنه لو ترك المجتمع المصرى يتطور بغير أن يدق الاستعمار فى أوصاله نهجا خاصا تنسجم به قوة وكيان كل طبقة ، إذن لذابت طبقة صغار الملاك ، تحت ضغط ارتفاع مستوى المعشية ، وتحت ضغط الاستغلال العاتى الذى أشعله الماليون هيئات وأفرادا ، ولكنها ، إذا أبقى عليها ، ودعمت أواصرها ، لكانت قوة جدية تعوق الكفاح فى المجتمع. وهذا مفلسف سياسة

الاصلاح الجديدة — لورد كرومر — يقول فى صفحة ٤٥٦ من كتابه مصر الحديثة « إن أحسن طريقة لتأجيل الكفاح ، وبالمثل ليميع تركزه ، إنما هى فى تجنب اتخاذ أى قانون يرمى إلى القضاء على الملكيات الصغيرة » ناهيك بما فى تدعيم هذه الطبقة من تقوية لأرباح المستغلين ذلك بأنها الطبقة الضخمة المكونة من صغار الملاك وعائلاتهم ، وهم الجزء القوى المنسجم فى كيان الأمة « بل ولعلها أكثر عناصرها انتاجا وثباتا » (١) وقد يظن أن فى تشجيع الملكية الصغيرة أضراراً بالملاك الكبار ، ولا أجد « ألطف » من رد كرومر فى صفحة ٤٥٦ من كتابه مصر الحديثة من أنه « نظراً لعدم وجود ضغط عظيم فى كثافة السكان فإن إيجارات الاطيان لم تصل إلى حد إثارة المستأجرين ضد الملاك ، وأيضا كلما زادت رقعة الارض المستصلحة ، وقلت الأرض غير المزروعة كلما كان الخطر أقل ما يمكن ، فى أن تقوم عقبات كبيرة بين الملاك والمستأجرين كما حدث فى البلاد الأخرى مثل الهند وايرلنده »..لا أجد ألطف منه لأنه ملغم بالمغالطات فليس من الحق أن المستأجرين كانوا فى وئام مع الملاك . أو قل ليس من الحق أن الملاك كانوا مطمئنين إلى مهادنة المستأجرين لهم — وحسب اللورد كرومر دليلا على مغالطته أن قال أحد حلفائه لورد كتشنر فى تقريره سنة ١٩١٢ :

« اعترض البعض (ومن المحتمل جدا عندى(٢) أن يكون المعترضون هم كبار الملاك) بأن زيادة عدد المالكين من الفلاحين يخفض إيجارات أرض كبار أصحاب الأطيان الواسعة ولكننا إذا نظرنا إلى عدد الأهالى ومساحة الأرض التى تعتبر صالحة للزراعة بعدما تتم أعمال الصرف والرى لعلمنا أنه لابد من مضى سنوات كثيرة قبل أن يتأثر بها الإيجار الحالى وهو من ١٢ إلى ١٨ جنيه للفدان فى العام » . . .

(١) صفحة ١٦٢ من كتاب تطور مصر الاقتصادي لكراوتشلى
(٢) المؤلف

كتشنر أكثر سطحية من كرومر - وأكثر صراحة منه - ولكنهما متفقان فى أعماق قلوبهما ، على « أن الوئام والاتزان » بين عناصر المجتمع ليس حتما أبديا ...أهما يريان ، أو لعلهما يحسان على الاقل ،أن مصالح الفئات المختلفة تتضارب ومع هذا فهما يغالطان ويكابران

وواضح لمن يدرس تقارير اللوردين عن مصر ، أن كرومر أعمق احساساً ووعيا بمهمة المصلح البريطانى فى مصر وأضخم فهما لماجريات الأمور ولذا فهو فى الوقت الذى يقول فيه بملء صوته إنه صديق أصحاب الجلاليب وفى الوقت الذى يشجع فيه فئة صغار الملاك ، نجده لا ينسى كبار الملاك . . . يقول فى تقريرة سنة ١٩٠٣ - مفصلا جانبا من العلاقة بين الملاك والمستأجرين:

« ولما كان ازدحام السكان آخذاً فى الازدياد فليس بعيداً أن يوجه الاهتمام إلى وضع قوانين تضمن حقوق المؤجر والمستأجر لكى تدور على محور قانونى فماذا ينبغى أن تكون سياسة الحكومة على وجه الإجمال فى أحوال كهذه وبالنظر إلى المصاعب التى يمكن أن تحول فى المستقبل دون إجراء هذه الامور فى ظنى أن الجواب الأول عن هذا السؤال واضح كل وضوح فكل ما يمكن القيام به يجب أن يقع لصيانة صغار المالكين وتكثير عددهم من غير أن يعطوا حقوقا ليست لغيرهم »

ويحق لنا أن نفصل بعض الشيء الصلة بين تنشيط صغار الملاك ،وتنشيط استثمار المال الأجنبي فى مصر - « كانت سياسة الحكومة المصرية موجهة إلى تأييد الملاك الصغار وتسهيل السبل على الأوروبيين لاستغلال أموالهم باقتناء الأطيان ولكن من غير أن تعمل عملا من شأنه احلال الأوروبيين محل الملاك الوطنيين » (١)

هذه السياسة تربط بشكل غير مباشر - وإن كان ظاهراً - بين تأييد الملاك الصغار وتأييد المال الأجنبي وتربط بين تأييد المال الأجنبي وعدم إحلال الأوروبيين محل المصريين المالكين للأرض . وفى كلمة واحدة تربط بين

(١) تقرير كرومر سنة ١٩٠٤

الالقاء على المصريين مالكين للأرض ، منتجين فيها ، وبين استغلال المال الأجنبى لها ولهم ...وهذا جانب آخر من السياسة الكرومرية التى تجهد نفسها لتبقى الأمور فى حدود التوازن ـ وذلك بإبقاء ملاك الارض الوطنيين فى أرضهم، وعدم اخراجهم منها لأن ذلك « لن يحدث إلا بان ينزل كارثة على الممولين الاجانب والحكومة والمجتمع المصرى » كما يقول دوفرن ،ولكنها فى نفس الوقت لا تألو جهداً فى مساعدة الشركات والبنوك الأجنبية ، على استغلال الارض بواسطة مالكيها الاصليين الذين أخذوا ينقلبون إلى اجراء .

فشلت هذه السياسة الاصلاحية الكرومرية ، المبنية على إثراء الارض فى محاولتها حفظ التوازن بين طبقات المجتمع ، ولا أدرى كيف فات اللورد الذكى ، أنه ليس صانع المجتمع ،ولو كانه ، فإنه ليس صانع التيارات العالمية الاقتصادية والسياسية ..كيف فاته أن المجتمع فى تطوره، يقلب «السياسات الورقية » رأسا على عقب.وأنه يسير فى طريقه إلى نهايته وأن المجتمع المصرى لابد متطور رغم أنف المعرقلين .

فشلت السياسة الكرومرية فى أن تبقى على ميزات أمراء الارض ، وأن تؤجل ـ فى ذات الوقت ـ التناقض الطبيعى .. .وأن تعوق الكفاح الاجتماعى بتنشيط طبقة صغار الملاك.فشلت السياسة الكرومرية،لأن الملكيات الكبرى كان يضطرد تركزها فى أيد أقل فأقل ، وكانت رقعتها تزيد فى حين أن الملكية الصغيرة يقل اتساعها فى المتوسط ، وكلما كثر عدد الملاك الصغار انخفض مستوى معيشة طبقة الملاك الصغار وسهل ذوبانهم فى الطبقة العمالية الزراعية وهذا أخوف ما كان يخاف اللورد..لانه فشل فى تنشيط سوق الاستهلاك ولأنه معول يحطم التوازن الطبقى .

أورد كراوتشلى فى صفحـــة ١٦٢ من كتابه تطور مصر الاقتصادى الإحصائية التالية ــ كان الملاك الكبار فى سنة ١٩٠٠ ــ (١١٫٩٢٩) شخصا يملكون (٢٫٣٤٣٫٥٧٣)فدانا فأصبح عددهم فى سنة ١٩١٣ (١٢٫٥٥٨) شخصا يملكون (٢٫٤٢٠٫٥٥٨) فدانا وكان الملاك الصغـــار فى سنة ١٩٠٠

(٧٦١ر٣٣٧) شخصا ، يملكون (١١ر٤١٣ر١١١ر١) فدانا فأصبح عددهم فى سنة ١٩١٣ (١٥٨ر١١ر٤١ر١ر١) شخصا ، يملكون (١٩٥٩ر١٨ر٤١ر١ فدانا) والذى يدرس بقية الإحصائية يجد أن فئة متوسطى الملاك ، تذوب فى الطبقة العليا غالبا .

وتنطوى أجزاء منها فى طبقة صغار الملاك ويلاحظ أن متوسط مايملكه المالك الصغير انخفض من حوالى ٥ر١ فدان سنة ١٩٠٠ إلى حوالى فدان سنة ١٩١٣ فى حين أن متوسط ما يملكه المالك الكبير زاد من حوالى ١٨٧ر٥ فدان سنة ١٩٠٠ إلى حوالى ٢٠٠ فدان سنة ١٩١٣ ...

وهكذا يزيد الملاك ثراء .. ، فلا تبقى ميزاتهم كما كانت، ويتضاءل نصيب الملاك الصغار ، فلا تصل ميزاتهم إلى ما (يحلم به) أصدقاؤهم الكروم ريون.. زد على هذا أن بؤس صغار الملاك ، بل الطبقات الشعبية جميعا ، يتزايد بارتفاع الأسعار ، وزيادة عدد السكان ، ولضغط الاستغلال الرأسمالى الاجنبى ..

فشلت سياسة اللورد إذن ، أمام التطور الاقتصادى الداخلى متفاعلا مع تطور المجتمع ..وفشلت بالمثل ازاء تطور الاقتصاد العالمى ، فالأموال الأجنبية تتدفق على مصر ، والبنوك تنشأ ، والشركات .. وللورد مطلق الحرية فى أن يحلم بأن يسلم المصريون المالكون من شرها ، ولكنها برغم تمنيات اللورد المشكورة ــ تظفر بنصيب الأسد فيقع فى يدها ٦٠ ٪ من الأرض المصرية رهنا أو امتلاكا فتهدم آمال اللورد فى أن تنجو الأرض الطيبة المصرية من حبائل الماليين.

تطورت طبقة كبار الملاك إلى حيث لم يكن مرسوما لها فى سياسة كرومر الورقية ، وكذلك فعلت طبقات صغار الملاك.. فتأرجح قب المجتمع !ولكن تبلور فى كيان المجتمع المصرى ، وليدان جديدان ، هما أقتل على توازن الورقى الكرومرى من سابقتيهما .. تلك هى البورجوازية ألمصرية ، والطبقة العمالية المصرية. تعاونت سياسة إثراء الأرض، وزراعة القطن ، والنشاط المالى والتجارى فى مصر على خلق ثمرة جديدة ، هى الطبقة البرجوازية المصرية ، كانت جراثيمها الوليدة مبطونة فى النشاط التجارى والمالى فى مصر قبيل الاحتلال،

ولكنها خلقت عناصـــرها الأولى ، فى ظل الفترة الكرومريه ،الفترة التى نشطت فيها الرأس مالية المالية فى مصر . يدلنا على بزوغها نمو عددالتجار الوطنيين والمقاولين الوطنيين ، الذين أخذت مقاولات حفر الترع والرى تنتقل إليهم شيئا فشيئا كما يقول كرومر ...ثم أن ارتفاع سعر المحصولات الزراعية وارتفاع دخل أمراء الأرض ،أوجد فائضا يستثمر فى الأعمال المالية والتجارية : قد لاحظ كرومر «أن ارتفاع أسعار الأرض هذا الارتفاع العظيم هو الذى جعل الملاك يستثمرون أموالهم فى الشركات التى تنشأ على اختلاف أنواعها » وحرى بنا أن نلاحظ أن البورجوازية المصرية ، متشابكة الكيان منذ البداية الأولى ، بطبقة أمراء الأرض . وان جانبا عظيما منها متداخل المصالح — منذ ولادتها — بالاحتلال .

نرى بوادر الرأس مالية المصرية فى محاولات اقامة الفابريقات القطنيـة أوائل هذا القرن ، وفى نشاط بعض كبار الملاك والتجار فى استثمار رؤوس أموالهم فى الشركات ، وهذا كرومر يحس الطعنة الموشكة فيحذر الدافعين بها .. يحس خطر الطبقة الجديدة البورجوازية على الاســـتغلال الاجنبى ، فيحاول خنق عناصرها الوليـدة .. ولـكنه يفشل بالطبع .. يكتب فى تقريره سنة ١٩٠١ قائلا « أما فيما يخص أصحاب الأسهم من المصريين فانى أغتنم هذه الفرصة لتكرار التحذير الذى حذرته غير مرة لاسيما فى تقريرى سنة ١٨٩٩ (مصر عدد — ١ — سنة ١٩٠٠ صفحة ٣٢) حيث قلت إن لذين يضيعون أموالهم فى الشركات يحسن بهم أن يتبصروا ويبحثوا ا بأنفسهم عن نفع كل أمر يعرض عليهم ويستشيروا أولى المعرفة والدراية من أصدقائهم سواء كان الذين يعرضونه أوروبيين أو وطنيين » .

بدأت البورجوازية المحلية ، بدأت إحدى قوات مقاومة الاستعمار ، الذى حملها فى « بطنه » وغذاها من كيانه وإليك مثلا على اضطراد نمو الرأس مالية المحلية .

كانت قيمة الدين المصرى فى سنة ١٨٨٤ . . . (٩٤٫٧٣٢٫٠٠٠ جنيه)
وقيمة ما كان فى الخارج من سنداته . . . . . . (٩٠٫٩٤٣٫٠٠٠ «)
أى أن قيمة ما يوجد منه فى مصر كانت . . . (٣٫٨٨٩٫٠٠٠ «)
فصارت قيمة الدين فى سنة ١٩٠٧ . . . . . . (٩٥٫٨٣٣٫٠٠٠ «)
قيمة ما يملكه حملة سنداته خارج مصر . . . (٨٦٫٢٥٠٫٠٠٠ «)
أى أن قيمة ما يملكه حملة سنداته فى مصر . . (٩٫٧٧٣٫٠٠٠ «)

كان ميلاد العناصر الاولى فى ظل الاحتلال ، وقد انتعشت هذه العناصر كثيرا أثناء الحرب العالمية وأبدت من المواقف السياسية والاجتماعية ، عقب الحرب ، قوة جدية : ففى سنة ١٩٢٤ أصبح أكثر من نصف الدين المصرى مملوكا لأناس ساكنين فى مصر ، ثم أقيم اتحاد الصناعات المصرية فى سنة ١٩٢٧ وأصدر قانون الشركات ملزما بأن يكون لكل شركة عضوان مصريان على الأقل فى مجلس إدارتها ،وقدر محدود من رأس مالها فى أيد مصرية..ويظهر وجودها فى اصدار قوانين سنة ١٩٣٥ التى تعفى بعض المصنوعات المصرية من الضرائب وأيضاً فى منح امتيازات خاصة للجمعيات التعاونية الخالصة وذلك بمقتضى قوانين سنة ١٩٢٧ .. وقد اخترت بعض ما صدر عنها فى فترة ما بين الحربين ، لأخلص إلى أن عناصرها الأولى قبل الحرب العظمى الأولى ، لم تكن طفلة تافهة ، بل كانت مبتدئة فى قوة ، وسائرة إلى الأمام فى نشاط حتى أن تناقضاتها الداخلية بدأت تظهر فى هذه الفترة المبكرة ، فمثلا عندما أقيمت حلقات القطن . لتنظيم البيع والشراء ، كان هذا مكسبا لكبار التجار ، وكان خسارة لصغارهم ، وأترك كتشنر يقص بقية الحادث « صادف هذا المشروع مقاومة شديدة من صغار التجار ومن القبانية واعتصب صغار التجار فى بعض الأماكن على الامتناع عن دخول الحلقات ومشترى القطن الذى مر بها ولكن جاءت رسائل من كبار التجار تدل على أن التجار الأمناء رحبوا بهذا المشروع ولأنه مهد السبيل وساعد جماعة من ممثلى أكبر تجار

القطن فى البلاد مساعدة فعلية تستحق الذكر (١) بل إنه فى الوقت الذى أخذت فيه العناصر الأولى للبورجوازية المصرية تتحرك وتنشط لتشغيل مالها فى الشركات ، وتحاول إقامة مصانع القطن ، وتواجه مقاومة الرأسمالية الأجنبية ، فى هذا الوقت بدأت الطبقة العمالية ، تعبر عن وجودها فى القيام بإضرابات ، وانشاء النقابات : أضرب لفافو السجاير فى سنة ١٩٠١ وفى سنة ١٩٠٣ ، واشترك فى تنظيم الاعتصاب عمال يونانيون، وكانت هذه أول مرة تضرب فيها فئة من المجتمع المصرى ،تريد أن تحسن أحوالها المادية - قال كرومر فى تقريره سنة ١٩٠٣ « اعتصب فى الشتاء الماضى لفافو السجاير فى العاصمة، اعتصابا شبيهاً بالاعتصابات التى أشرت إليها فى تقريرى عن سنة ١٩٠١ وكان عمل الحكومة مقصوراً على حفظ النظام وحماية غير المعتصبين »

وفى تقرير سنة ١٩٠١ قال « حدث مؤخراً عدة اعتصابات فى القاهرة وقد رفع إلى لفافو السجاير كتابا فى شهر ديسمبر فأجبت عليه جوابا أعربت فيه عن النصيحة التى رأيت من واجبى أن أقدمها للحكومة المصرية فقلت :

أولا — عندى أن الحكومة تلزم جانب الحياد فى المسائل المختصة بأرباب العمل والعمال وتتركهم يتولونها بأنفسهم بشرط عدم إضرارهم بقوانين البلاد.

ثانيا — يجب المحافظة على الراحة العمومية بأى وجه كان ولكن لا يجوز الاستعانة بالقوة إلا عند مسيس الحاجة ولست أرتاب فى أن الحكومة المصرية إذا اتبعت هذه السياسة فى المسائل المتعلقة بحقوق الإبعاد إلى خارج القطر المصرى رأت من جميع قناصل الدول مساعدة تامة على إنفاذ ذلك .

ثالثا — يجب على الحكومة أن تبذل كل ما تستطيعه لمنع كل عمل غير قانونى يقصد به مس حرية كل عامل أو فريق من العمال وقد حدث مرة ما أوجست منه بعض الخوف على الراحة العمومية ، لكن لحسن الحظ زال فى الحال بالوسائط الفعالة التى اتخذتها الحكومة بالاتفاق مع حضرة قنصل اليونان

(١) صفحة ٤٨ من تقرير كتشنر سنة ١٩١٢

الجنرال الذى أظهر فى هذا الأمر مساعدة صادقة تستحق الذكر وبعض اليونان الذى أبدوا تشويشا أبعدوا إلى خارج القطر ... »

حاول اللورد كرومر هذه المرة أيضا أن يوجد الانسجام بين العمال وأصحاب الاعمال ولكنه - مع الاسف بالطبع - قد اضطر إلى التدخل فى مصلحة أصحاب الاعمال .. حقا إنه دعا الحكومة أن تقف على الحياد — ولكن الذى حدث هو أنه قضى على منظمى حركة الاعتصاب، وطرد اليونانيين المشتركين فى الإضراب .. وشرد بعض المصريين الآخرين — وهكذا نفذ الحياد المطلوب بالدقة والامانة المطلوبتين!

كان حتما مقضيا أن لا يقوم السلام والوئام والإخاء إلى آخر هذا المتاع اليوطوبى الذى حاول كرومر أن يفهمنا إياه فى كتبه وكلامه وتقاريره .. كان حتما أن تظهر المتناقضات بين عناصر المجتمع المصرى، كلما زاد نضجها وكان حتما مقضيا أيضا أن يتشعب المحتمع إلى أكثر من ملاك كبار وصغار فيسع بورجوازيين وعمالا .. وأن تتطور القوى الوطنية فى مصر تبعا لذلك، إلى نطاق آذى اللورد كرومر كثيرا، بل قضى عليه، وهدم سياسته، وأن يوجد التطور الاقتصادى والاجتماعى وعيا سياسيا وطنيا .. أن يفيق المصريون وأن يفتحوا عيونهم على الإصلاح الكرومرى، فلا يتركونه يمر فى وئام، لا تقف ألسنتهم منه موقفا هينا كيسا، ولا تقف عنده أحلامهم، ولا ترتبط بحدوده آمالهم .. كان حتما أن يكون من المجتمع المصرى، واضطراد البؤس والشقاء، وأن يكون من الآراء والافكار الجديدة والمتحررة، مزيجا يطور وجدان الوطنيين فإذا الكلمة الفاصلة فى سياسة الإصلاح الكرومرى، ليست كلمته المنمقة ولا كلمتى المخلصة وإنما هى فى تطور المجتمع المصرى، وفى هذه الحركة الوطنية المباركة. وفى تطور التيارات السياسية والاجتماعية العالمية

« إلي الحد الذي تكافح فيه بورجوازية بلد مظلوم البورجوازية الظالمة نحن معها دائما ـ ومعها في كل حالة ، ومعها بتصميم أكثر من أى أحد سوانا لأننا أصلب أعداء الظلم وأعندهم . وإلي الحد الذي تعمل فيه بورجوازية بلد مظلوم لصالح وطنيتها البورجوازية نحن ضـــدها »

نقيض الاستعمار

وضحت المتناقضات فى المجتمع المصرى ، وفى العلاقة بين بعض عناصره ، والرأسمالية الاستعمارية ، ووضح أن الرشوة الكبيرة التى أراد أن يلقى بها كرومر فى أفواه الناعين والطامعـــين ، لم تكن الضمان الأبدى لنجاح سياسته . ووضح أن سياسة إثرار الأرض ، تعنى عمليا افقار العقول — لم يكن بد ، أن تستوى الحركة الوطنية فى شكل جديد ينميها أن المؤامرة الرأسمالية قد أسرفت فى استغلال الفلاح والطبقات الشعبية ، إلى الدرجة التى جعلت مجلس شورى القوانين وهو الخجول المتردد يثبت فى مضبطته سنة ١٨٩٤ :

« إن حالة الأمة المصرية سائرة فى طريق الفقر وعسر الحال وهذا يزيد على مر الأيام وتوالى الأعوام وبيان هذا أن الديون الخصوصية المسجلة فى سجلات المحاكم بلغت فى المدة بين ١٨٧٦ — ١٨٨١ حوالى ١٢ مليون جنيه ، فإذا هى تصير سنة ١٨٩١ حوالى عشرين مليونا ، والاطيان المرهونة مليون فدان وثلث ولاشك أن هذه الحالة لو دامت لم تمض سنوات قليلة حتى يتضاعف هذا الدين وتصبح الأراضى المصرية ومعظمها مرهونة ويصبح الأهالى أجراء يعملون لدائنهم فيما كانوا يملكون »

وينميها أيضا كما يقول الرافعى « أن الطبقة الكبيرة من الفلاحين والعمال وهم غالبية الشعب قد ساءت حالهم فى عهد الاحتلال والاحتلال هو المسئول عن انتشار الجهل والأمية بينهم طوال أربعين سنة ونيف »

ينميها ازدياد البؤس بين الطبقات الشعبية ، وازدياد حجم الطبقة العمالية

بانقلاب عدد من صغار الملاك الزراعيين ، والمستأجرين الصغار إلى عمال زراعيين ، وبايجاد بعض الصناعات ، كالسجاير والسكر وصناعات النقل، أى ينميها تطور الطبقة العمالية حجما واشتداد بؤسها الذى ينعش وعيها كثيرا

وينميها بشكل قوى التناقض بين مصلحة فريق من كبار الملاك للأرض، وبين مصلحة الرأسماليين الاجانب ، الذين وقعت فى أيديهم أراض زراعية كثيرة والطامحين فى التسلط على أكبر قدر ممكن منها .ويشعلها فى حدود ضيقة ــ طبقة البورجوازيين المحليين المصريين منهم والاجانب، الذين لمسوا كيف يضيق الاحتلال عليهم الخناق ، كيف يحاربهم إذا هموا بإنشاء المصانع وكيف يمهد للمال البريطانى ويعاونه معاونة تامة ؛ ويشترك فى إذكائها بعض المتعلمين والمثقفين ، وهؤلاء يقول عنهم سيرالدون غورست فى ٢٧ مارس سنة ١٠٩ « من بين الطبقات الاكثر تربية طبقة قليلة العدد ولكنهاتزدادعلى مر الايام ــ وهذه الطبقة تهتم بكل مايتعلق بحكومة البلاد وإدارتها وهى تأمل بحق أن تعاون فى تقريب ذلك اليوم الذى تستطيع فيه مصر أن تحكم نفسها دون مساعدة خارجية »

على أن طبقات المجتمع المصرى وفئاته المختلفة ، تذبذب دورها الكفاحى وتذبذبت علاقاتها بالاحتلال ، بمقدار إيمانها ووعيها القومى ، العميق الترابط بوجودها الاجتماعى ــ فالجمعية التشريعية ، ومجلس شورى القوانين مثلا ، بطبيعة تكوينهما من الاعيان ،لم يسيرا فى طريق الكفاج قدما ـ وإن كاناقد أديا دورا غير منكور ، وقاما بحركة جزئيه مشكورة .. كانت حركه المجلسين تأتى متأخرة،أوتجىء مبتسرة، وكانت دائما تأتى تحت ضغط الاندفاعات الشعبية الاعم مدى والأغنى غورا،ذلك الضغط المتمثل فى حركة الوطنيين.. وكان موقف اللورد كرومر منهما ، موقف الراغب فى بقائهما على حالها ، من حيث التكوين والسلطات ، المطمئن إلى أنهما دميتان ، إن اجادتا الإلحاح أحيانا ،فلا يجيدان الكفاح الجدى أبدا .. واللورد متأرجح تتجاذبه سياسة إجراء الامور فى

نطاق الوئام والتوازن ، وتدفعه من الناحية الاخرى موجة المقاومة الوطنية فيكتب فى تقريره سنة ١٩٠٥ متحدثا عن المجلسين ، وما حولهما «أما مستقبل المجلسين فيتوقف أكثره على تصرف أعضائهما إذ لامشاحة فى أن أفعل الوسائط التى تضمن توسيع سلطتهم فى المستقبل هى إقناع الحكومة والامة على مر الايام بأنهم يستعملون مالهم من السلطة بالعقل والحكمة ولكن لا حاجة لى الآن إلى اطلاق عنان القلم فى هذا الميدان وإنما أقول شيئا عن النظام الذى تساس به مصر اليوم قاصدا بذلك إفادة القراء من الانجليز أكثر من إفادة القراء من المصريين فإنى كثيرا ما أسمع الناس يعيبون هذا النظام بأنه استبدادى مقرون بارادة الخير والحسنى فإن كان المراد من هذا الوصف أنه ليس فى مصر مجالس نيابية مدنية على مثال مافى بعض البلدان الاوروبية فهو وصف صحيح ،وإن كان المراد بالاستبداد عدم المراقبة على المستبد المزعوم فذلك بعيد عن الصحة بمراحل وان يكن اختصاص وكيل الحكومة البريطانية فى مصر غير معين بالتدقيق ومحاولة تعيينه لا تذيع غير الضرر — ولست أنكر أن اختصاصه واسع ودائرة سلطته عظيمة » . كرومر لايرغب فى تغيير المجلسين إلى هيأة نيابية ،لأنه يخاف على مستقبل البلاد منها ويخاف على الوفيها ويخشى الديموقراطية التى لم تتهيأ لها مصر بعد. يقول هذا فى تقاريره، بينما اللواء يحمل فى ٩ مارس سنة ١٩٠٤ كلمة الوطنيين المجلجلة ، يرسلها مصطفى كامل « ليس للاحتلال مصلحة فى ايجاد مجلس نيابى لهذه البلاد ، ولكن صوت الامة يعلو على صوته إذا تمسكت به ودعت إليه وطالبت وجاهدت بقوة الرأى والفكر والثبات التى هى أكبر القوى الفعالة فى حياة الامم . فانما هى تخطو بالوصول إليه أكبر خطوة فى طريق الاستقلال »

الوطنيون لايعجبهم المجلسان القائمان ويدعون إلى برلمان حق ،لا إلى دميتين ناطقتين،ذلك بأن المجلس معتدل هادىء فى لهجته،خجول حيي فى أغلب مواقفه، «والموضوع الذى يهم المجلس خصوصا هو الميزانية السنوية فقد أرسل تقريرا مطولا إلى الحكومة عن ميزانية السنة الجارية أشار فيه إلى إلغاء ضريبة النخيل

وعوائد الملاحة فى النيل وبزيادة المصروف وخصوصا مصروف الحقانية والمعـــارف العمومية وأقام أعضاؤه الأدلة على صحة ما أشاروا به بعبارة معتدلة » (١)

وبجلس شورى النواب لم يكن فى طوقه ، وهو الممثل جزئيا للأعيان ، والمعين معظمه بواسطة الحكومة ، أن يقف موقفاً صلباً من تصرفاتها — فما يبدى معارضة أو ملاحظة عليه بعض الشىء حتى ينكس على عقبيه ... وزاد فى تردده وانكماشه عقد الاتفاق الودى بين بريطانيا وفرنسا فقد هيء له — ولكثيرين غيره من المترددين أن الاحتلال سوف تثبت دعائمه إلى الأبد... المجلس يتذبذب ويجبن ومصطفى كامل يناديه « إن أعضاء المجلس لم يسمعوا الأمة والعالم كله ذلك الصوت المحبوب، صوت المطالبة بأعز ما تريد البلاد ألا وهو الاستقلال ... إنكم يا حضرات الأعضاء طلبتم هذا الطلب الغالى مرتين ، وحسبتم أن الإشارة تكفى وكأنكم نسيتم أن الإلحاح فى الحق ليس بعيب » . واذا وقعت حادثة دنشواى ، التهبت الأقلام بالاحتجاج ، وفاضت بالألم ، ومجلس شورى القوانين لم يحتج ولم يتحرك — وكأنه يعيش فى كوكب غير الدنيا التى توجد عليها مصر .

وأما الطبقة العليا ، فمنقسمة فى موقفها حيال الاحتلال إلى أقسام — فبعضها ما وصفه كرومر بقوله « إن شيخ البلد ، مثله مثل الباشا والعالم يحس غيرة الدفاع عن النفس تثار بنشاط المصلح الانجليزى ، يحس أن مكانه الممتاز سيتأثر » (٢) ويقول أيضاً « باستثناء القليل ، كانت هذه الطبقة معادية للانجليز فى بداية الاحتلال .... ولقد رأينا أمراء الأرض يقاومون السيطرة الأجنبية أواخر عهد اسماعيل ، وكثير منهم يؤيدون الحركة العرابية ، ثم يبدون امتعاضاً من الاحتلال البريطانى ولكنهم ما يلبثون أن يجدوا ان مصالحهم فى ازد، فى ظل الاحتلال . وان مشروعات الانشاء والتعمير قد أفادتهم بالدر-

---

(١) صفحة ١٧ من تقرير كرومر سنة ١٩٠٣ (ترجمة المقطم)

(٢) صفحة ١٢١ من كتاب مصطفى كامل باعث النهضة الوطنية — لعبد الرحمن الرافعى

الأولى» . ولقد مثلهم مجلس شورى النواب فى فترة ما قبل طغيان الحركة تمثيلا صادقا ، ففريق منهم مخلص للحركة الوطنية يؤيدها ، وفريق آخر معتدل ، يمالىء الاحتلال ويداهنه ، وكأنى بلسان هذا الفريق الأخير لا يقول شيئاً أكثر تمثيلا لماهيته كلمة رئيس نظار مصر التى دبجها عن ممثل الاحتلال وألقاها — فى غير حياء — فى حضرة الخديو السابق :

« جناب المحتشم اللورد كرومر اعتذر اليوم عن الحضور فى هذا الحفل لتغيبه عن مصر؟ كل يعلم ما له من المقام الأرفع والنفوذ الشامل فى هذه البلاد ، وبالأخص ما له من اليد الطولى فى كل ما به مساس بالمصالح والمنافع العمومية فهذه اليد الفعالة قد شملتنا وهى التى كانت لنا معوانا ». أثر الاتفاق الودى تأثيرا كبيراً فى هذه الفئة من الطبقة العليا ، ولكنهم كانوا سائرون بالفعل فى طريق الممالأة والتهاون — سائرون إلى تكوين حزب المعتدلين الذى سمى فيما بعد حزب اليمين .

هم يقفون هذا الموقف ، ومصطفى كامل يكتب إلى أخيه على بك كامل عقب حادثة فاشودة التى فضحت تخاذل فرنسا أمام الإنجليز والتى أعقبها أن جنح معظم رجالات مصر إلى الولاء للاحتلال :

« ...... إن الأحوال السياسية سيئة للغاية بعد مسألة فاشودة وقد أظهر بعض الكبراء الجبن وكادوا يخونون بلاداً أحسنت اليهم بما لا يحلم به غيرهم ، ولكنى ثابت على خطتى حتى الممات لأن اعتقادى أن ثمر الدفاع وإن لم يجنه المدافع الأول أو الثانى فلسوف يجنيه مصرى على الدوام »

وأما موقف الخديو عباس الثانى فكان أول الأمر فى الجانب غير الاحتلال — ثم عاد فأصبح مع اليمنيين — يقول كرومر فى كتابه عباس الثانى صفحة ٢٨ — ٢٩ « كنت أتلو تقارير السر آرثر هاردنج وتلغرافاته التى أرسلها فى غيابى . وقد كتب فى ١٣ أكتوبر يقول « إن ميل السراى هو الآن ما يسميه الخديوى « مصريا » ...» وكتب سير آلدن أن

رياض باشا قال فى سياق الحديث إن سلوك الخديو قد رفعه فى أعين الشعب وأكسبه احتراماً عاماً وإن جميع المصريين الآن فى جانبه » (١)

وكان عباس الثانى جديرا لموقفه إذ ذاك ، بتأييد الشعب ، ولكن تغير موقف عباس بعد حادثة فاشودة والاتفاق الودى ، بالشكل الذى تغير به موقف جزء غير قليل من الطبقة العليا ؛ كتب مصطفى كامل فى رسالة إلى مدام جوليت آدم يصف هذا التغيير : « أبعث اليك مع هذا بمقالة تفصح عن شعورى والشعور القومى نحو سياسة الخديو فى لندن — تلك السياسة التى آلمتنا كثيرا وماذلك إلا نتيجة فاشودة » ... يقول الرافعي بك فى صفحة ٢٣٣ من كتابه (مصطفى كامل باعث النهضة الوطنية) «ولما استقال اللورد كرومر فى ابريل سنة ١٩٠٧ وخلفه سير الدون غورست اشتد انحياز الخديو إلى السياسة البريطانية وظهر هذا التحول فى حديث مع المستر دَيسى الذى نشرته جريدة ديلى تلغراف فى مايو سنة ١٩٠٧ إذ نفى عن نفسه تهمة العمل ضد الاحتلال وذكر اللورد كرومر بالخير وصرح بأن المعتمد البريطانى لا يستطيع حكم مصر وحده ، وأنه مستعد للتعاون معه ، وأنه لا فائدة للمصريين من استبدال احتلال باحتلال وان الاحتلال البريطانى أفضل من أى احتلال آخر ...!! »

رد مصطفى كامل على موقف الخديو بقوله « مما يجب علينا إعلانه والجهر به أمام الملأ كله أن تصريحات الجناب العالى لا تفيدنا بأى حال من الأحوال — لأن مركز سموه غير مركزنا؛ على أن كل مصرى صادق الوطنية لا يقبل مطلقاً أن يكون حكم مصر بيد سمو الخديو بمفرده أو بيد المعتمد البريطانى ، أو بيد الاثنين معاً ، بل يطلب أن يكون حكم هذا الوطن بيد النابغين والصادقين من أبنائه وأن تكون نظامات الحكومة دستورية نيابية . وقد قلنا مراراً إن سمو الأمير بعيد عن الحركة الوطنية وإن المجاهدين ضد الاحتلال مستقلون عن سموه كل الاستقلال »

---

(١) صفحة ٤٤ — ٤٥ من كتاب عباس الثانى لكرومر

يئست رجالات مصر الكبار أو كادت ، وبقى الشعب تزيد قوته ، ويضطرم وعيه ، ووضح له ان العلاقات القائمة بين الاحتلال من جانب وبعض المصريين من جانب تمنع هؤلاء البعض من أن يقفوا فى صفه ، ووضح له أيضاً أن فرنسا وهى التى رجوا مساعداتها قد خانتهم ، لحاجة نظامها الاقتصادى والسياسى ، إلى ضحايا جديدة مستعمرات جديدة ، وهى لهذا تنقض وعودها ، وتطمس مواقفها الحرة، يئس اليمينيون ولكن بقى الشعب صامدا مثابرا — يقول لسانه « إننا لم نيأس . ولن نيأس من مستقبل الوطن العزيز ... ولكننا إذا كنا غير يائسين من مستقبل بلادنا فاننا يائسون كل اليأس من أى تعضيد يأتينا من أوروبا » (١)

هكذا ظهر التناقض جليا فى موقف فئات وطبقات المجتمع المصرى من الاحتلال فرياض باشا يقول رسمياً ، ولا يخجل ،ان كرومر صاحب اليد الطولى علينا ... وله الفضل الأول على الإصلاح . فبينما يقول مصطفى كامل فى اللواء سنة ١٩٠٧ « ماذا نذكر من سياسة اللورد كرومر وخطته فى مصر ؟ نذكر أنه الضارب للخديوية بيد من حديد، نذكر أنه هو الذى فتح السودان برجالنا وأموالنا ثم جردنا من كل حق وسلطة فيه — نذكر أنه الذى سلب الحكومة المصرية والوزارة الأهلية كل وجود ونفوذ وحياة — نذكر أنه الذى حرم الفقراء من التعليم فى مدارس الحكومة وحارب اللغة العربية — نذكر أنه الذى قرب الذين يضحون بأشرف العواطف لخدمة المطامع الذاتية — نذكر أنه الذى سعى لقتل العواطف الوطنية بالمال وظن أن الثروة وحدها كافية لإرضاء أمة وشراء ضمائر الشعب ».قويت الحركة الوطنية واشتد ساعدها ، واشتد فى نفس الوقت انحراف اليمينيين إلى حزب المعتدلين — ولكن لمن الغلبة ؟ للراضين المغالطين — أم للمتحمسين المتهمين بأنهم متهورون متعصبون — المتهمين بأنهم متطرفون أشد التطرف — والمدافعون عن

---

(١) مصطفى كامل

أنفسهم بأنهم ليسوا متطرفين لأنهم لا يطلبون استعمار غيرهم ، أو امتلاك بلد غير بلدهم . لمن الغلبة وعلى من تدور الدائرة ؟ المجتمع يتطور ، وقوى المقاومة فيه تضغط إلى الأمام فتلزم اليمينيين والمعتدلين الحائط حتى مجلس شورى النواب يخرج عن رزانته وفلسفته الاعتدالية الانتهازية فيقرر كتشنر سنة ١٩١٠ « أن لا وزارة بطرس باشا ولا وزارة محمد سعيد باشا استطاعتا أن يتوليا قيادة المجلس حتى الآن أو أن تنشىء فيه حزبا للحكومة مع أن رجالها مشهود لهم عند الجمهور بأنهم أعقل المصريين وأقدرهم » ويقرر آسفا أنه لا ينكر مع ذلك بأن التجربة الحديثة التى جربت لم تنجح بل خابت فيما يخص مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية .

المسألة أعمق من ملاحظات اللورد أو السير .. ومن تذبذب رجالات مصر الكبار ... المسألة أن كل عام جديد خطوة إلى الامام ، فى طريق الحركة الوطنية المتبلورة من بعض عناصر الطبقة الطينية ، ومن كثير من عناصر الطبقة المتوسطة والطبقات الشعبية . وكل عام ينقضى يبرهن على أن سياسة اليمينيين انتهازية ليست فى صالح الشعب الذى انعكس بعض موقفه من اليمينيين فى ابيات حافظ ابراهيم التالية :

ويا حزب اليمين إليك عنا   لقد طاشت نبالك والسهام
ويا حزب الشمال عليك منا   ومن أبناء بجدتك السلام

توجست القلوب ، واشتد الإدراك وأثمرت صيحة الوطنيين « دائما المجلس النيابى مقرونا بطلب الاستقلال » فإذا مصر مقبلة على دور هائل فى تاريخها ، لا ينكر أبناؤها فيه أن مصر قد ربحت المشروعات العمرانية ، ولا ينكرون أن الأرض الزراعية قد اتسعت رقعتها ، وأن بعض أبنائها قد تمرغ فى الثراء ، وأن البورجوازية والطبقة العمالية قد ولدتا ...أن الفلاح قد أخرج من حياته الإقطاعية إلى محيط التبادل والاستغلال الرأسمالى ، وانه بهذا كله أدخلت اعتبارات هامة فى كيان المجتمع المصرى بل وأن هذه الاعتبارات ذاتها كانت من القوى التى بدأت تعمل على تحرير مصر ...

ولكن صوتاً مخلصاً يرفعه مصطفى كامل هاتفا « فما فائدة الأموال التي تجمع والخزينة التي تملأ بالذهب الوهاج إذا كانت الأسوار قائمة بين الفقراء والعلم ، والأحوال الصحية على أسوأ حال والعدل مزعزع الأركان ، والمصرى لا يملك فى بلاده نفوذاً ولا يسمع له صوت والأمن مختل أى اختلال »

تطور منطق الوطنيين ، وتطور فى مقابله منطق أعدائهم والمجتمع المصرى سائر فى نضجه قدما . ومصر معنة فى ارتباطاتها العالميـة امعانا — والحركة الشعبية فى بريطانيا وغيرها متجهة إلى دور حاسم والرأسمالية مقبلة على حربها الاولى . والأحوال جميعاً مهيأ لتغيير هائل ضخم تكون السياســة بعده مخالفة لما كانت عليه قبله . العالم يسير إلى الأمام والشعوب متحفزة إلى حريتها ... ومصر منتهية إلى مرحله حديدة فى جهادها التحريرى

بقبت مصر ، وبقى شعبها ساعياً إلى حريته وديموقراطيته وانطوى « بارنج وذهبت معه سياسته الاصلاحية والصوت الوطنى يعصف « دائما البرلمان والاستقلال »

انتهى

كلمة يجب أن تقال

أهذه نهاية المطاف ؟

إذن فقد كتبت هذه الصفحات فى ظل الاحكام العرفية ، وشبح الرقيب ماثل أمامى ، وتعليماته أن لا أهاجم الاستعمار البريطانى قائمة حولى ...

لشد ما كنت أكبت سخطى وأنا اسجل الحقائق عن استغلال الرأسماليين للشعب المصرى . كنت أكبح جماح قلبى مرات ومرات ، حتى جاء البحث أقرب إلى تقرير الحقائق الجافة منها إلى تجربة تاريخية عاشت فى دمى واعصابى سنوات عدة ، وكان آبائى واجدادى وقومى مادة هذه التجربة .

إن المتأمل لتاريخنا الحديث يجده لا يختلف فى جوهره عن تاريخ أى شعب آخر ، نكب بالاستغلال الرأسمالى واستبد به الاستعمار . لقد تركنا الاستعمار بعد نيف وستين عاماً من وجوده الرسمى بيننا أمة ماتزال أغلبيتها جاهلة ، ومايزال فلاحها متأخراً فقيرا مريضا ، وماتزال صناعتها طفلة ناشئة ، والمتعلمون فيها ولم يعطوا شيئاً من الثقافة القومية ، ولا من المعلومات العامة الصحيحة . على أن نقائض الاستعمار ، من طبقات شعبية ورأسمالية محلية ، وإن كانت قد لعبت دورها فى تقويض الاستعمار كما أوضحت فى البحث ، وإن كانت الطبقات الشعبية أبعد مستقبلا فى هذا الميدان ، وأعمق تأثيرا على تقرير مصيرنا .. لقد مرت النهضة الوطنية المصرية فى أدوارها المختلفة بسرعة وعمق فجزنا المرحلة التى تزعمنا فيها أمراء الأرض ، وجزنا مرحلة أخرى قادنا فيها خليط من أمراء الأرض وأمراء المال ، ونحن الآن نمر فى مرحلة أسمى من السابقتين ، حيث يكون الضغط الشعبى القوة الأولى فى توجيه القيادة .. ويخالط المرحلة الراهنة طور أكثر سمواً من المراحل السابقة ، تميزه لنا هذه الظواهر الديموقراطية ، والاتجاهات الشعبية ، الهادفة إلى تحرير الشعب من الجهل والفقر ... ولن يستوى لنا استقلال صحيح إلا إذا

استندنا فى كفاحنا الاستعمار الاجنبى ، على قاعدة شعبية واسعة ، وبالطبع ليس هذا ممكنا إلا إذا جعلنا تحرير الشعب هدفنا دائما .

ومالى استفيض فى الحديث عن حركتنا الوطنية وقد عزمت وأنا أهم بالكتابة أن لا أحدثك عن شىء حدثتك عنه فى الكتاب .

إنه لأجدر بى الآن ، أن أذكر الزملاء الذين اعتمدت على مشورتهم وخاصة من سهر منهم بعض الليالى إلى جانبى ، نراجع نقطا لم أكن قد توفرت على دراستها بما يكفى...

واشكر من نقد رسالتى الأولى « قناة السويس »..وخاصة الذين وجهونى فى منهج بحثى ، أو أضافوا جديدا إلى معرفتى بتحليل التاريخ ...

واحيى زوجتى ..لقدقرأت عليها فصولا من الكتاب لم تكن قد اكتملت بعد فلم يفزعها تشويه العرض ،ولا أضجرها تكراراً لفصل واحد أو أكثر.

كانت تمد لى سمعاً رفيقاً مشجعاً وتنصت إلى كأنى أقول شيئاً جديداً لا تنتهى لذته ... لطالما قرأت لنفسى منفردا ، فضقت ذرعاً بالقراءة..ولم أكن أطيق التكرار..ولكنى اليوم ألتى عليها ما أكتب فتستعيدنى فى صبر جميل..

واعتذر للقارىء الكريم عن الأخطاء المطبعية .. لقد حاولت جهدى أن أتلافى الاخطاء دون أن أستعين بمراجع فنجحت فى أجزاء وخاننى التوفيق فى آخر ، ورجائى أن تكون الطبعة الثانية خلوا من الاخطاء .. وستكون حتما.

وبقيت كلمة كنت أحب أن ابدأ بها . كنت اعتزمت وأنا أكتب البحث أن أهديه لأمى ...فهى قد أوحت إلى بكثير منه عن غير قصد..كانت تجلس إلى كل مساء تقريبا ،وأنا صبى صغير ، تحدثنى عن «هيضة عرابى» وكيف اشترك فيها أبوها وعمها ...ثم تحدثنى عن ثورة ١٩ ، وكيف وقفت قريتنا كما وقفت القرى المجاورة لتقاوم الانجليز..وهى بعد اشد من رأيت كرها للمستعمر وبغضاً فى بقائه ..وستسر لاشك عندما يقال لها أنى أكتب ضد المستعمرين..

وسيختلج معها قلب كل مصرى مخلص يقرأ هذا الكتاب ؟

ا . رشدى صالح

مراجع البحث

اشكر لجميع الزملاء الذين عاونوني فى جمع مادة هذا الكتاب والذين وجهوني بتقدم مرارا .

واشكر لقراء رسالتي السابقه عن « قناة السويس » الذين تفضلوا فابدوا ملاحظاتهم ونقدم

١ — مصر الحديثة (الجزء الأول) تأليف لورد كرومر
٢ — « « (الجزء الثانى) « « « «
٣ — عصر اسماعيل (الجزء الثانى) « عبدالرحمن الرافعى بك
٤ — مصطفى كامل « « « « « «
٥ — المسألة المصرية (دمار مصر) « روذستاين تعريب محمد بدران وعبد الحميد العبادى .
٦ — الصناعة فى مصر « حسين على الرافعى
٧ — عباس الثانى « لورد كرومر
٨ — مشكلة الفلاح محاضرة ألقاها جلال فهيم باشا
٩ — مصر للمصريين (الجزء الخامس والسادس) بقلم الفريد نقاش
١٠ — مضبطة الجمعية التشريعية (لسنوات ١٩٠٣ — ١٩٠٤ — ١٩٠٥)
١١ — بعض أعداد اللواء والجريدة والطائف والاهرام .
١٢ — مقتطفات من التاريخ السرى للاحتلال البريطانى تأليف ويلفرد سكوت بلنت
١٣ — مقتطفات من جريدة التايمز من سنه ١٨٨٥ إلى ١٩١٠
١٤ — تقرير لورد كرومر عن مالية وادارة مصر والسودان فى سنة ١٧٩١
١٥ — « « « « « « « « « « ١٩٠١
١٦ — « « « « « « « « « « ١٩٠٣
١٧ — « « « « « « « « « « ١٩٠٤

١٨ — تقرير لورد كرومر عن مالية وإدارة مصر والسودان فى سنة ١٩٠٥
١٩ — « « « « « « « « « « « ١٩٠٦
٢٠ — « غورست « « « « « « « ١٩٠٧
٢١ — « « « « « « « « « ١٩٠٨
٢٢ — « « « « « « « « « ١٩٠٩
٢٣ — « « « « « « « « « ١٩١٠
٢٤ — تقرير كتشنر عن المالية والادارة فى مصر والسودان سنة ١٩١١
٢٥ — « « « « « « « « « ١٩١٢
٢٦ — تاريخ مصر الحديث من الفتح الاسلامى إلى الآن تأليف جورجى زيدان
٢٧ — احصائيات لجمعية الاقتصاد والتشريع
٢٨ — الصحف الخالدة — مختارات من مقالات وخطب لعبد العزيز جاويش
٢٩ — احصاء الشركات المساهمة التى يوجد استغلالها الرئيسى فى مصر ١٩٤٣
٣٠ — احصاء الجيب سنة ١٩٣٧

مراجع افرنجية

31 — British Imperialism in Egypt by Eleanor Burns.
32 — Man's Worldly Goods by Leo Huberman
33 — This Final Crisis by Allen Hutt
34 — The Egyptian Problem by Sir Chirol Valentine
35 — History of the British People by Elie Halévy
36 — Letters from Egypt by Lady Duff Gordon
37 — Imperialism, the Highest Stage of Capitalism by Lenin
38 — On the National Question by Stalin
39 — Marx - Engels - Marxism by Lenin
40 — Extracts from Engels

فهرس

عدد خاص

الاستعمار الأمريكى فى الشرق العربى

تأليف

أحمد رشدى صالح

رئيس تحرير الفجر الجديد

الثمن
٢٠ مليما

اهداء

« إلى المجاهدين المؤمنين بشعبنا ... أولئك الذين لم يطمس نفوسهم »
« ظلام ولم يخطف أبصارهم بريق ... الى أهلنا وجيراننا ... »
« هؤلاء المستعبدين فى أرض كريمة وبلد مجيد . . اليهم والى »
« قلوبهم الصامدة والى كفاحهم فى اليوم وفى الغد أهدى »
« هذه الكلمة .. »

تقديم

لايصرفنا الحديث عن خطر الاستعمار الأمريكى إليه وحده ولا ينسينا ان عدو شعبنا الأول هو الاستعمار البريطاني وأسناده ودعاته ولا يلهينا عن الاوضاع الشريرة التي نرزح تحتها ونشق بظلامها فهدفنا « استقلال كامل وديموقراطية حقيقية »

ا . ر . ص

القاهرة فى ٢٢ يناير سنة ١٩٤٧

يتساءل الناس من الذى يوجه سياسة الولايات المتحدة ؟ من الذى يدفعها بعيدا عن سياسة روزفلت؟ ومن ذا الذى يزج بها فى معترك التسابق الاستعمارى ؟ أجاب « هنرى ولاس » وزير التجارة الامريكية السابق فقال « ان الدافعين ببيرنز (وزير خارجية الولايات المتحدة) إلى مسلكه الاستعمارى هذا إنما هم أصحاب القبعات العالية فى وزارتى البحرية والحربية ووال ستريت (١) » . . . إذا فهؤلاء العسكريون والساسة الداعون إلى الحرب , السالكون بالولايات المتحدة طريق الاعتداء، إنما يجرون فى ذيل أرباب المال والصناعة واصحاب الاحتكارات فإلى أى حد تصدق كلمة ولاس ؟ تقول الاحصائيات ان هناك أربعين شركة احتكارية رأسمال كل واحدة منها اكثر من بليون دولار (٢) ويبلغ دخل هذه الشركات الاحتكارية أكثر من مائة بليون دولار وهذا رقم مرتفع جدا إذ أن دخل الولايات المتحدة القومى السنوى مائة وسبعون بليون دولار أى ان الاحتكارات تستولى على حوالى ٥/٩ الداخل القومى كله (٣) ! ! وهكذا يخضع الاقتصاد الأمريكى الضخم الجبار ، لأقلية قليلة من أصحاب المال والصناعات فمثلا يسيطر هؤلاء النفر الضئيل على ٣/٤ انتاج الصلب و ٤/٥ خطوط التلغراف بل ان

---

(١) شارع البيوت الماليه

(٢) من أهم هذه الاحتكارات شركة التأمين على الحياة الامريكيه ومصارف جيمس وشركة ستا ندارد أوئل ذات النفوذ الهائل على منابع بترول الشرق العربى

(٣) من الامثله الصارخه على سرعه تطور النظام الاقتصادى الامريكى من مر التنافس الحر إلى مرحلة الاحتكار وهي عشيه الاستعمار ما تقوله الاحصائيات من ا ارباح شركات استخراج البترول كانت ٥ ٠/٠ فى عام ١٨٨٢ فاصبحت ٤٢ ٠/ القرن الحالى كما أصبحت هذه الشركات مالكة ٩٥ ٠/٠ من منابع البترول فى الو المتحدة

مصارف موارجان وحدها تسيطر على ½ الاقتصاد الأمريكي- وهذه المصارف تتحكم فى ½ انتاج الفولاذ و ⅔ انتاج النحاس . .. وهكذ يسهل على هذه الاقلية الضئيله أن تملى كلمتها على الحياة القومية السياسية والثقافية .

الاحتكارات تسيطر على الصحافة والاذاعة

ويزيد من خطورتها وجبروتها أنها وهى التى تملك وسائل انتاج السلع التى يستهلكها الشعب الأمريكى تسيطر على وسائل انتاج الآراء ، . فمثلا تسيطر مصارف مورجان (التى قلنا انها تقبض وحدها على ½ اقتصاد الولايات المتحدة) على ٢٥ ./. إلى ٣٥./. من مجموع الصحف اليومية كما أن حوالى ٤٠./. من بقية الجرائد تطبع فى مطابعها أى أنها تسيطر بطريق أو بآخر على حوالى ٨٠ ./. من صحافة الولايات المتحدة . وليس من شك فى أن الصحافة الخاضعة لهـذه المصارف تروج آراءها فى السياسة الداخلية والخارجية وتدعو الى نشر نفوذ امريكا الاقتصادى اقتحام الاسواق الخارجية التى وقفت بعيدا عن استغلالها ... فاذا اضفنا الى هذا ان بقية وسائل النشر من اذاعة وسينما ومسرح بل ومدارس وجامعات خاصة فى يد هذه الاحتكارات وان المطابع ودور النشر ومصانع الورق بل والغابات التى يستعمل خشبها فى صنع الورق هذا جميعا فى يد هذه الاحتكارات اذا لعلمنا شيئا من سلطانها على آلة الدولة وتأثيرها فى الرأى العام وضغطها على المعارضة الشعبية

سياسة ترومان

ولقد وضح طغيان الاحتكارات فى نجاح الجمهوريين فى الانتخابات الاخيرة ذلك النجاح الذى ان دل على شىء فعلى أن مالكى وسائل انتاج السلع ووسائل

انتاج الآراء قد شددوا قبضتهم الحديدية على مصائر الشعب الأمريكى ولا ننسى ان انتصار الجمهوريين وهم غلاة الاستعماريين جاء حلقة فى سلسلة حوادث كثيرة فاولا هناك تحول ترومان والبيت الأبيض عن السياسة الاصلاحية التى استنها روزفلت وهناك الهجوم المتواصل على الحركة العمالية النقابية والسياسية ، ونبذ مبادىء الحرية التى سطرها الشعب الأمريكى نفسه فى جهاده ضد الاستعمار البريطانى وضد الرق . . . وهناك تخلى الولايات المتحدة عن الاتفاقات الدولية التى عقدت اثناء الحرب كاتفاق بوتسدام ويالتا ، وبرلين ، وفى هذا التخلى معنى الخيانه للثقة التى أولتها شعوب الأرض للدول الديموقراطية الكبرى اثنـــاء قتالها النازى والفاشيين . . . وهناك بالمثل تأييد الولايات المتحدة بشكل أو بآخر للحركات الفـــاشية والاستعمارية : لاسبانيا الفرنكوية ، لتركيا ، لليونان ، للصهيونية ، لحكومة كاى تشك ، لحكومة طهران واخيراً وليس آخرا للاستعمار البريطانى . . . ولاشك ان هذا التأييد اعتداء على الحركات الوطنية والتيارات الديموقراطية فى العالم . . . فالاسطول الامريكى يشترك فى المناورة مع اساطيل البرتغال وتركيا اللتين كانتا قاعدتين هامتين للجواسيس ووكرا لعملاء النازية اثناء الحرب . . . والاسطول الامريكى ينقل العتاد والمؤن لقوات كاى تشك فى اعتداءاتها على المناطق الصينية الديموقراطية وهى التى قاتلت الغزاة اليابانين قتال الابطال لم تلق سلاحا ولا ادارت ظهرها لحظة لقضية الحرية فى العالم . . . وها هى ذى الطائرات الامريكية تستعملها حكومة طهران لضرب الاكراد والاذربيجانيين الذين كانوا العناصر المخلصة فى إيران ايام الحرب ، ايام كانت طهران موطنا للطابور الخامس النازى . . . لقد تجردت سياسة ترومان ، بل قل سياسة الولايات المتحدة من مبادىء الحرية ولقد ناهضت التيارات الديموقراطية ا وأخذت تطرق صرح السلام بمعاولها الهدامة فأين ذهبت كلمات ولسن وو شنطون و جيفرسون و لنكولن

بل اين ذهبت كلمات ولسن وروزفلت ؟ ! طويت طي الريح وحلت مكانها مبادىء الاستعمار

سياسة التوسع

يعجب بعض الناس لهذا التحول ... ويرى آخرون أنه تحول لا تفسير له ولا تعليل . . بيد أننا نستطيع أن نتعرف أسباب هذا التحول . . . لدينا فيما قلناه فى صدر هذا البحث عن قبضة الاحتكارات مادة تكفى لوضع النقط على الحروف كما يقولون فإنتاج الصناعة الاحتكارية الأمريكية قفز حتى ساوى إنتاج الصناعات الرأسمالية فى العالم كله وبلغ الانتاج الأمريكى أرقاماً عالية جداً فمثلا انتجت المصانع الأمريكية فى عام ١٩٤٥ - ١٩٤٦ (٠٠٠ر٠٠٠ر٩٣٦ر٢ ياردة من المنسوجات القطنية) و (٠٠٠ر٣٠٠ر١٢ ياردة من المنسوجات الصوفية) وأنتجت المزارع الأمريكية (٠٠٠ر٠٠٠ر٥١٢ر٥ رطل زبدة) و(٠٠٠ر٠٠٠ر٤٠٤ر٤ رطل ألبان) وأنتجت المناجم(٠٠ ر٨٢٠ر١٠ طن حديد خام) و ٠٠٠ر٤٨٠ر٢٧ طن فولاذ خام) و (٠٠ ر٧٧٦ر٢١ طن فحم ترانسيت) وهكذا دواليك .. هذا الانتاج الضخم الجبار لا بد له من تصريف .. . وأصحاب هذا الانتاج يديرونه على أساس الربح الفردى أى على أساس منفعتهم الخاصة فاذا كانت الأسواق المحلية لا تقدم لهم الارباح الطائلة التى يريدونها توجهوا بانتاجهم الى الاسواق الخارجية وهذا هو عين ما حدث فى أمريكا . وما حدث فى بريطانيا وفى كل بلد يقوم اقتصاده على الربح الفردى ... وفى أمريكا نرى أرباب المصانع والاحتكارات يعملون على اخراج سلعهم من السوق المحلية لماذا ؟ لأن متوسط دخل الفرد الأمريكى انخفض وما يزال فى هبوط مستمر ومغنى هذا ان مقدرة الشعب الامريكى الشرائية فى هبوط ثم هناك عاطلون بلغوا حتى أغسطس ١٩٤٦

أكثر من مليونى شخص وهؤلاء العاطلون لا يشترون شيئا يذكر أضف الى هذا ان الالويات المتحدة قد ورثت الكثير من أسواق العالم وخاصة فى الشرقين الأقصى والاوسط وهذه الاسواق تنتج إضعاف الأرباح التى تنتجها السوق المحلية ... لهذه الأسباب وغيرها يتجه الانتاج الأمريكى الى الخارج الى حيث تكون الأرباح أعلى والامكانية فى اعتصار المال أوسع ... ويتجه الانتاج الى الخارج بصرف النظر عن حالة الشعب الامريكى . . فالاحتكارات لا يعنيها سد حاجات المواطنين الامريكين . كلا .. لا يهمها فقرهم ولا عوزهم ..فهى عطشى الى الارباح ... والى الارباح وحدها تسعى ، لهذا فهى ـ وجميع انواع الاقتصاد المبنى على الربح الفردى ـ تسعى الى الانتشار .. هذا هو حجر الزاوية فى سياسة التوسع الامريكى فاذا ما رأينا الساسة الأمريكيين أو الصحافة الامريكية أو العسكريين الامريكيين وقد انتابتهم حمى الاستعمار ... وإذا ما رأينا أصحاب « القبعات العالية » يشددون قبضتهم على مصائر الشعب الامريكى ويحاولون ان يثيروا الأضطراب والفتن فى الخارج فتحت هذا كله تيار الانتاج الامريكى الدافق الى اسواق العالم . . تحت هذا كله جشع أرباب الاحتكارات والمال .

التحضير لحرب عالمية ثالثة

ولكن هل من الممكن ان ينتشر الانتاج والنفوذ الامريكى الى بقاع العالم فى أمن وطمأنينه ؟ كلا .. لان هناك دولا استعمارية أخرى سبقت الولايات المتحدة فى مضمار الاستعمار وامتلاك الاسواق .. . هناك بريطانيا التى تملك خمس مساحة العالم والاسواق الهامة فى أغنى بقاع العالم : فى الهند واستراليا والشرق الأوسط وأفريقيا ... وهى قد وضعت جيوشها حول هذه الاسواق وثبتت رءوس أموالها فى استغلال مرافق هذه البلاد فهل نظن أن بريطانيا تقدم

مالها ومنبع أرباحها لقمة سـائغة لاصحاب القبعات العالية الامريكيين ؟ كلا بالطبع ... ثم هناك بلاد أخرى غير استعمارية ، تجرى اقتصادها لا على أساس الربح الفردى وانمـا على اساس مصلحة الشعب ، وهذا الاقتصاد الموجه ـ المتمثل فى الاتحاد السوفيتى وبلاد شرق أوروبا ـ يعتبر عقبة فى وجه الجشع الاحتكارى ذلك بأن هذه البلاد لا تسمح لاصحاب القبعات العالية أن يثروا ويتخموا من عرق شعوبها ... فهل يستطيع النفوذ الامريكى أن يقضى على هذه الدول فى أمن وطمانينة ! ؟ كلا لا يستطيع ... ثم هناك الحركات الوطنيـة فى المسـتعمرات والبلاد التابعة هذه الحركات التى تقاوم كل تغلغل استعمارى أمريكى أو غير أمريكى وقد عرفنا أنواعاً من هذه الحركات فى الصين الديموقراطية واندونيسيا وبلادنا العربية لا يستطيع النفوذ الامريكى ان يبتلع أسواق هذه البلاد فى طمأنينة وأمن ... اذاً فكيف ينتشر النفوذ الامريكى ؟

تدمير السلام

ينتشر على جثة السلام والتعاون العالمى ... فى الوقت الذى هبت فيه شعوب المستعمرات والبلاد الديموقراطية تصارع النازى كانت الولايات المتحدة قد روعت العالم بقنابلها الذرية ـ التى مالبثت بعد انتهاء الحرب . ان أجرت تجاربها فى اعماق المحيط وأشاعت الاوهام عن جبروتها فى ارجاء الأرض . . ومن تظنه الذى ناصر سياسة الترويع الذرى ؟ اتظنه الشعب الأمريكى ؟ كلا . فلقد شغل الشعب الامريكى اثناء الحرب بمقاومة النـازى وهبت طبقاته العمالية والكادحة بعدها ترد هجوم « اصحاب العقبات العالية » على مستوى حياتها . . اتظنهم الزنوج الامريكيون ؟ كلا . فالزنوج لم يحظوا فى الماضى ، ولم ييسر لهم فى الحاضر ، ان يقولوا كلمة مسموعة فى أمر وطنهم فضلا عن انهم ضحية هـذه

السياسة العدوانية فعلى اشجار بلادهم شنقوا ، وفى قرارة بيوتهم روعوا ، وفى كل درب من دروب الحياة أهينوا . . . إذا من ؟ انهم أصحاب القبعات العالية ودعاة الحرب وأكلة الديموقراطية ! إنهم ارباب شركة « دى بونت الكيماوية » وامثالهم اولئك الذين ربحوا ملايين الدولارات من صناعة الاسلحة والذين يربحون دائما على حساب شعبهم وعلى حساب الانسانية جمعاء لقد أراد هؤلاء الدعاة الاستعماريون أن يستخدموا سياسة الترويع الذرى ليقضوا على الاتفاقات الدوليه ويحاصروا الجبهة الديموقراطيه ـ وعلى رأسها الاتحادالسوفيتى ـ ولكنهم لم ينجحوا نجاحا باهرا . . .

بيد أن السياسة العدوانية كانت قد تسربت بالفعل الى انحاء الارض بحيث أصبحت الجيوش الأمريكية تعسكر فى ٤٥٠ قاعدة بحرية وجوية وتحتشد فى ٤ دولة وجزيرة خارج بلادها فى حين انقوات بريطانيا منتشرة فى ١٧ دولة لاغير (١) وكذلك فالحكومة الأمريكية رصدت فى ميزانية هذا العام ١٦ بليون دولار (وهو ما يعادل ثلث ميزانيتها العامة) للاغراض العسكرية بينما خفض بلد مثل الاتحاد السوفيتى قواته الى ١/٣ ما كانت عليه اثناء الحرب .

جبهة استعمارية عالمية

ويقود الاستعمار الامريكى الجبهة الاستعمارية العالمية بما فيها بريطانيا وقد رأينا ظاهرة قد تبدو عجيبة أول الأمر تلك هى تساند الاستعمارين البريطانى والامريكى وتحالفهما برغم انهما غريمان شديدان يسعى كل واحد منهما الى الانفراد بالسيطرة دون الآخر . وأما انهما يتساندان ويتعاونان الآن فسبب ذلك أن مصائر العالم اليوم موقوفة على أحد أمرين لاثالث لهما : إما أن يستمر التعاون العالمى فى اشكاله الدولية وعلى اساس الاتفاقات التى ابرمت اثناء كفاح

---

(١) البلاغ فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٤٦

الشعوب ضد الفاشية ويستمر ضغط الشعوب والتيار الديموقراطى حائلا بين دعاة الحرب وبين تدميرهم للسلام وإما أن تنجح الجبهة الاستعمارية العالمية فى تدمير التعاون العالمى والتخلص من ربقة الهيئات الدولية والتغرير بالشعوب. .
وعلى هذا فمن صالح الاستعمار الامريكى أن يتساند ويتعاون مع اجزاء الاستعمارية العالمية خاصة وان مجال الاحتكاك بينها ومدار التنازع على الاسواق لم يحن أوان شدته ولم يظهر ميعاد نضجه بعد . . . فلقد ورثت الولايات المتحدة بعد القضاء على الفاشية اليابانية والايطالية والالمانية اسواقا رحبة فى الشرق الاقصى واوروبا هذا فضلا عن أن الامبراطورية البريطانية العجوز تمد يدها الى صديقها وغريمها - الاستعمار الامريكى - لتقترض الأموال الطائلة وفى ذات الوقت تمنحه بعض الامتيازات هنا وهناك كما حدث اخيراً فى ميدان البترول بالشرق الأدنى اذ فتحت الاحتكارات البريطانية ذراعيها للاحتكارات الامريكية برغم أن كل فريق منهما يعمل على تدمير الفريق الآخر .

الانتشار على حساب الاستعمارات الاخرى

ولكن يجب أن لا يتبادر الى اذهاننا ان الجبهة الاستعمارية العالمية بنيان قوى متماسك وأن التحالف بين الاستعمارين البريطانى والامريكى دائم وطيد ! اذ الواقع انه فى الوقت الذى ينتشر فيه النفوذ الأمريكى بالتعاون مع الاستعمار البريطانى وتحت أنف الجبهة الاستعمارية العالمية ينتشر ايضاً على جثة الاستعمار البريطانى وبرغم أنفه. . وهكذا فاذا مارأينا اليوم « بيفن وبيرنز » متعاونين تماما ضد الجبهة الديموقراطية ، واذا مارأينا تشرشل يخطب فى « فولتون » يدعو الى القضاء على الاتحاد السوفيتى واذا مالاحظنا أن مونتجومرى يرتب التدبيرات مع قادة الجيش الامريكى أو شاهدنا الامريكيين والبريطانيين يتبادلون

المديح ويتراشقون بذكريات القرابة فى الدم و « الديموقراطية » فإن تحت هذا كله تنافسا مشبوبا وتناقضا أصيلا مندلعين الآن فى الجبهة الانجلو امريكية ذلك لأن الاصدقاء الحميمين يكيدون بعضهم لبعض فاذا لم تكن اثار هذا التناحر شائعة معلنة فلأن نشاط الاستعمار الامريكى لم يبلغ بعد الدرجة التى يحدث عندها الانفجار فى هذه الجبهة على اننا نرى منذ الآن آثار هذا التنافس ونشم رائحته

التنافس على الاسواق

تملك بريطانيا الجانب الأكبر من منابع بترول الشرق العربى يعززها سلطانها السياسى والعسكرى ولكن الشركات الأمريكية غزت هذا الميدان وها هى ذى تضغط فى كل إتجاه فإذا ما أرادت الشركات الأمريكية أن تمد أنابيبها عبر مصر (وقد كادت الحكومة المصرية أن توافق) أوحت بريطانيا الى مصر بأن ترفض فيكون لها ما تريد وإذا أرادت الشركات الأمريكية أن تجلب عمالا من السودان عرقل أصدقاؤها « البريطانيون » هذا المسعى ! واخيراً ينتهى الطرفان الى اتفاقية البترول المعروفة التى تنص على أن يتقاسم الغريمان القويان الارباح فهل يقدر لهذا الاتفاق أن يعيش ؟ كلا بالطبع لان مصالح الغريمين متضاربة فى الجوهر ولو بدت متقاربة الآن... هذا من ناحية البترول أما من ناحية الاسواق ذاتها فالبريطانيون يقيمون حولها سداً منيعاً هو « النطاق الاسترلينى » وبواسطته تتحكم بريطانيا فى تدفق الانتاج الامريكى الى الشرق فهل يرضى هذا التحكم أصحاب القبعات العالية فى وشنطون ونيويورك ؟ ... الواقع أن الاصدقاء ينهشون الفريسة ويدبرون المكائد بعضهم لبعض يريد كل واحد أن ينالها وحده وقد فضحت وكالة الانباء الفرنسية هذه الحالة فى إحدى رسائلها بتاريخ ٣١ - ١٢ - ٩٤٦ إذ قالت « هناك الآن مباراة حقيقية بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى

لتدعيم نفوذهما الاقتصادى على سوريا وتعرض الدولتان باستمرار على الحكومة السورية مختلف المشروعات الخاصة سواء بالتجارة والصناعة أو بالمواصلات البحرية والجوية » .

التسابق الى امتلاك المواقع الاستراتيجية

ومع هذا يجرى تسابق على إمتلاك ما بقى من المواقع الاستراتيجية فالصحافة الامريكية الاستعمارية تشن بين الحين والحين هجوماً على إحتكار بريطانيا للبحر الابيض وترميها بانها تقلد ايطاليا الفاشية التى كانت تقول عن البحر الابيض « بحرنا » . . . وفى ذات الوقت يتسابق الغريمان الصديقان لخطب ود تركيا وتبذل أمريكا لها القروض المالية وتغشى فيها الجنود. وترسى أسطولها فى موانئها - وحدثت نفس الحالة فى « اليمن » حيث ترمى أمريكا الى إيجاد مراكز سيطرة لها هناك ...

أضف الى هذا ان السلطات الامريكية قد استولت على ميناء ليوتى فى شمال افريقيا وهو مسدد الى جبل طارق وما تزال متمسكة به بل ما تزال تدعمه باعتباره القاعدة الرئيسية لاسطولها فى البحر الابيض . ذلك الاسطول الذى أريد به ان يساعد على تنفيذ سياسة الالويات المتحدة ويحمى مصالحها ويعزز سيادتها فى تلك المناطق » كما أن القوات الامريكية قد استولت على مناطق عند « بريم » وسددتها الى باب المندب وعدن . . وكذلك شيدت مطارات بالقرب من الخليج الفارسى وفلسطين ! هذا فى شرقنا العربى وحده ، ولا شك أن تسديد المواقع الامريكية الى الى قلب المواقع البريطانية أمر ملحوظ فى بقية بلاد العالم .

منافسة حرة أم احتكار

ولا ريب ان احتكار بريطانيا لاسواق الشرق ومنابع بتروله ومراكزه الاستراتيجية يعمقه ويعززه تسلطها على البلاد العربية فهي تضغط متى أرادت لتضاعف الحواجز الجمركية على الواردات الامريكية وهي تملي متى شادت على حكومات هذه البلاد أن لا تفتح أبوابها للواردات الامريكية وليس أمام الاقتصاد البريطاني الهرم منفذ آخر سوى هذا المنفذ لانه لا يستطيع أن يفتح الباب أمام فيض المصنوعات الأمريكية ... لقد أنقضت أكثر من سبعين عاما الآن منذ ما جاوزت الرأسمالية البريطانية نطاق التنافس الحر ... وقد بلغت مرحلة لا تستطيع أن تعيش فيها جنباً الى جنب مع إقتصـــاد أقوى منها مثل الاقتصاد الامريكي .. لذلك نراها تتمسك بالاحتكار والحواجز الجمركية ونطاق الاسترليني بينما ينادي أرباب المال والصناعة الامريكيون بأن ترفع القيود وتنطلق التجارة حرة وان تسير في الشرق العربي على أساس « المنافسة الحرة » أن الصديقين الغريمين لا يستطيعان أن يعيشا في وئام ولن يعيشا في وئام ! فكل واحد منهما يعيش على ما يضر صديقه وغريمه ... ولذلك فلا معدى للاحتكاك بينهما بل انا لنرى هذا الاحتكاك كما قلنا ونثق بانه سيزيد حدة على مر الأيام وها هي ذي صحيفة عادية انجليزية « أفريكان ورلد » تقول « ولد بالفعل سوء تفاهم بين أمريكا وبريطانيا فالصحافة الامريكية أخذت تتهم بريطانيا بالرغبة في احتكار الأسواق العربية والواقع أنه ليست لبريطانيا أية نية في أن تصدر أمريكا سلع الى هذه البقعة من العالم ان ما تريده بريطانيا هو ألا تسود الشرق شريعة الغ (أي التنافس الحر) فيما يتصل بالتجارة » وهذه جريدة بيوت المال الامر (غازيت أوف وال ستريت) تقول « لكي تحافظ بريطانيا على سياسة البتر العراقي في الاسواق الأوروبية بعد الحرب لجأت الى عزل الأسكندرية بوم

مصب الأنابيب الأمريكية القائمة عبر الأراضى العربية وذلك بان ضغطت على الحكومة المصرية لحملها على فرض ضريبة ١٥ فى المائة على البترول المصدر من مصر مهما كان مصـــدره ولذا فالامريكيون مضطرون الى اختيار مصب آخر لانابيبهم الآتية من المملكة العربية السعودية إما فى فلسطين أو فى سوريا ، هكذا تنفجر التنافسات بين أرباب الصناعة والمـــال البريطانيين و « أصدقائهم » الأمريكيين ونعتقد أن أمثال هذه الشرارات كافية لازدياد مرارة النضال بين الاستعمارية الامريكية والبريطانية فى الشرق العربى .

انتشار الاستعمار الامريكى على حساب الشعب الامريكى

قال روزفلت « لولا الجشع لما مات جندى امريكى واحد خارج بلاده » وهذا القول صادق صحيح بالنسبة للظروف الحاضرة فلولا الجشع الأمريكى لما تأخر تسريح ملايين الجنود المغتربين فى العالم ولما تحمل الشعب الامريكى ١٦ بليون دولار لينفقها دعاة الحرب على الاغراض العسكرية هذا العام وحده !
ولولا الجشع الاستعمارى ما الغيت الرقابة على الاسعار فى الولايات المتحدة عشية انتصار الجمهوريين وما تضاعفت اثمان الحاجيات ومنها المواد الغذائية ولما بلغت اسعار بعض الحاجيات الضرورية ١٢ ضعفا لما كانت عليه قبل الحرب ان هذا الجشع الاستعمارى نتيجة سياسة الاحتكارات وارباب المصارف العالمية تلك الذين قضت مصلحتهم بان يتخذ ترومان اجراءات ظالمة ضد النقابات والحركة العمالية بغية تحطيمها .. ولا شك أن الاستعمار الامريكى الذى يستهدف ابتلاع العالم لا يطيق مقاومة فى قاعدته ولا يصبر على ضغط مناوىء له فى موطنه لذلك نرى ساسة امريكا يتخلون عما فاخروا وفاخر به عملاؤهم من ان الديموقراطية « الانجلو امريكية » تضمن للبشر « جنة الأرض » وتؤمنهم على حرياتهم ومعاشهم ! الآن يصرخ فى وجه هؤلاء واقع التاريخ بأن البلاد التى

قال فيها ابراهام لنكولن انه فخور لان القانون الامريكي يمنح العمال حق الاضراب والتي ارتفع فيها صوت الحرية قبلما يرتفع في فرنسا عام ١٧٨٩ هذه البلاد هي التي تسوم الآن جماهير شعبها ومنهم العمال الاضطهاد والكبت!

أن واقع التاريخ ليفضح اكاذيب الدعاية الامريكية التي تصور ان الولايات المتحدة جنة الله الموعودة، شعبها سعيد هانيء، وعمالها وفلاحوها سعداء قانعون! لطالما نشروا في بلادنا هذه الاكاذيب ولطالما رددها البسطاء! ولكن ليسمع المصريون أن في هذه البلاد الرخية ينخفض متوسط دخل الفرد منذ ٤٢ شهرا على التوالي ولا تستطيع الحكومة أن توقف هذا الانخفاض! وأن هناك ارتفاعا صارخا في الاسعار كان سببا في اضرابات الطوائف المختلفة - حتى أن المدرسين «الوقورين» اضربوا احتجاجا. وهنـاك عاطلون أربوا على مليوني شخص وهناك أزمة مساكن مستحكمة منذ عشرة سنوات كما تقول نشرة السفارة الامريكية في القاهرة! أن واقع التاريخ يضع أصابعنا على مآسي متزايدة تتمرغ فيها طبقات الشعب الامريكي ويدلنا على مواضع العفن في صرح الاقتصاد الامريكي السامق..

اضطهاد الملونين والسود

وفي قلب هذه البلاد الديموقراطية وفي جنبات هذه «الجنة» ملايين من السود والملونين يسامون ألوان الخسف والظلم! انهم ضحية الفلسفة والاراء السياسية العنصرية التي تروجها صحف الاحتكارات ودوائر الاستعمار الامريكي... تريد ان تضعف وحدة الجماهير الشعبية وتلهي الزنوج المستغلين المضطهدين والعمال والفلاحين البيض المستغلين عن مشكلاتهم المشتركة إلا وهي مستوى معيشتهم المنخفض، وسوء أحوالهم وتأخرهم السياسي... ولكنها تريد أيضا أن تبث روح الوطنية العمياء التي إتسم بها الاستعمار في مراحله كلها وانعكست

واضحة فى الاستعمار الفاشى ... فى قلب هذه البلاد الديموقراطية جماعات فاشية وعنصرية واضحة ! هناك الصهيونيون وجمعيات إضطهاد اليهود جنباً الى جنب! هناك جمعيات اضطهاد الزنوج مثل « كوكلوكس كلان » التى ظهرت لاول مرة فى عام ١٨٦٥ وتقول فى برنامجها « ستحدث ثورة يمينية أو يسارية وأما نحن فنؤيد ثورة اليمين » وتدعو علانية الى سيادة « البيض » فتقول « يجب أن يكون هناك إيقاظ لشعب الولايات المتحدة بحيث يحس الضرورة الى سيادة البيض اذا كان يجب ان تظل هذه البلاد أعظم بلاد العالم ، هكذا دائما ترتبط العنصرية بالاعتداء الاستعمارى أرتبطت فى ظل « هتلر وموسولينى » وها هى ذى ترتبط فى ظل « فاندنبرج و تافت وهيرست » الامريكيين

الاستعمار الامريكي ينتشر على حساب الحركات الوطنية

ان هذه الاستعدادات الحربية الهائله وهذه التكتلات فى الجبهة الاستعمارية العالمية موجهة كلها الى قلب الحركات الوطنية : فى مصر والشرق العربى والعالم أجمع .. فمثلا نرى أن الاسطول الامريكى فى البحر الابيض يؤيد الكتلة الشرقية (التى تعتبر بحق جسراً أمبراطوريا مقاماً على جثث الوطنيين العرب) ويؤيد اليونان الفاشية والبرتغال ويقاوم الحركة الوطنية ؟ أنها تبغى القضاء على اسباب الحروب ، على الاستعمار والاستقلال ، وما دام التمسك بالسلام هدف هذه الحركات فهى خطر داهم على الاستعمار الامريكى وغيره . ولنضرب لك مثلا ساطعا على أن الاستعمار الامريكى ينتشر على حساب الحركات الوطنية وجهاد الشعوب المستعبدة نضع بين يديك حركته فى الشرق العربى

الاستعمار الامريكي فى الشرق العربى

« ان مصالح امريكا الاستراتيجية والاقتصادية (فى الشرق العربى) لاتفوقها الان الا المصالح البريطانية (١) »

نلاحظ اليوم ، سواء كنا فى مصر أو الحجاز أو العراق ، وطأة الاستعمار الأمريكى ، ولقد اتاحت الحرب العالمية الثانية فرصة للنفوذ الأمريكى كى يتسرب الى شرايين الشرق العربى فاشتركت الحكومتان الأمريكية والبريطانية فى « مكتب الأصدار والاستيراد » الذى كانت مهمته الظاهرية أن ينسق تبادل المنتجات بين امريكا وبريطانيا من جانب والبلاد العربية من جانب آخر . فى حين انه عمل منذ البداية على أن يبقى الاسواق المحلية محتجزة للمنتجات البريطانية والأمريكية . . وهذا جيمس لانديس . ممثل امريكا فى هذا المكتب يقول « ان العجز الناتج عن اختفاء الواردات اليابانية والالمانية والفرنسية قد سدته المصانع الأمريكية والبريطانية » كما أن الاحتكارات الأمريكية قد مدت مخالبها الى الشرق العربى ففى مصر عقدت اتفاقية الطيران الامريكية المصرية ، وعقدت واحدة أخرى مع حكومة السودان وثالثه مع ايطاليا وبمقتضاها جميعا أصبح لشركة خطوط عبر العالم الأمريكية (T . W . A) مركز معترف به ـ وفى الحجاز سيطرت بعض الشركات الأمريكية على وسائل النقل بالسيارات والطائرات .

البترول العربى

ولكن التغلغل الامريكى لا يتمثل فى شىء تمثله فى صناعات استخراج البترول . . ففى عام ١٩٤٣ أعطى الملك ابن السعود امتياز استخراج البترول

(١) جريدة صنداى تايمز بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٦

للشركة العربية الامريكية فسرعان ما امتدت عملياتها حتى شملت ٤٢٠ الف ميل من أراضى شبه الجزيرة العربية وهذه المساحة تعادل ½ مساحة الولايات المتحدة وسرعان ما امتد العمران فى مدينة ظهران حاضرة البترول الأمريكى وبلغ عدد الأمريكيين فى هذه الشركة ٢٠ فى المائة من مجموع عمالها وأما انتاجها فقد أربى على ٧٥٫٥ مليون برميل فى العام كما أن اشرافها على احتياطى البترول قد شمل ١١ مليار برميل فى الشرق العربى فى حين أن احتياطى البترول فى الولايات المتحدة نفسها لا يتعدى ٩ مليارات برميل .. هذا عن الحجاز وأما فى ايران فقد تداخل رأسا لمال الأمريكى والبريطانى فى صناعة استخراج البترول وأصبحت الشركة العربية الأمريكية تملك أسهما فى شركة البترول الانجلو ايرانية وكذلك فى شركة نفط الكويت وقسما من أسهم الشركات العاملة فى سوريا وفلسطين ومصر وهكذا وضعت حفنة من الاحتكارات الأمريكية يدها على ٤١ فى المائة من بترول البلاد العربية (بما فى ذلك مصر (١)) فاذا لاحظنا أن تدخل رأسا لمال الامريكى فى صناعة استخراج البترول العربى قد بدء عام ١٩٢٧ فقط أدركنا مدى السرعة الفائقة التى انتشر بها

فى ركاب البترول

ولا شك أن هذه السوق الرائجة ـ سوق المادة الخام الاولى فى الحروب والصناعة والمواصلات ـ قد أملت على الاحتكارات الأمريكية أن تعمق جذورها فى مواقع الشرق العربى فماذا فعلت ؟ حصلت الشركة الأمريكية العربية

(١) يشرف على استخراج البترول فى مصر شركات الانجلو اجبشان اويل فيلدز وهي تابعة لشركة شل وشركة الانجلو ايرانية ومن الشركات الامريكية سكوني فاكوم وستاندارد أويل وتكساس أويل

من شرق الأردن على امتياز يخولها مد أنابيبه عبره كما انها أبرمت اتفاقا مماثلا في يناير ١٩٤٦ مع حكومة فلسطين يقضي بمنحها منفذا الى البحر الأبيض المتوسط ليسير نفطها في خط طوله الف وستمائة كيلومترا وهذا الخط يقع في يد الشركة تحت ستار الاستغلال البرىء . . .

البترول والاهداف الاستعمارية

ولقد استخدم البترول وما انشىء حوله من مواصلات ومواقع استراتيجية ، كقاعدة لنشاط الولايات المتحدة العدواني فقد أذيع رسميا أن البحرية الامريكية تشترى ٥٨ ألف رميل من بترول الحجاز وحده لتستعمله في السفن الحربية بالشرق والمحيط الهادى ، والذى نعرفه أن هذه السفن استخدمت ضد الحركات الوطنية في اندونيسيا والشرق الأقصى كما أن المراكز الأمريكية الاستراتيجية ، وتغلغلها الاقتصادى ذات ثقل شديد في جانب الرجعية والاستعمار العالميين

ولا يفوتنا أن نذكر ان احتكارات البترول تلعب دورا رئيسيا في سياسة الشرق الأوسط والأدنى ومن أمثلة ذلك المؤامرات والمساعدات التي قدمتها شركة البترول الايرانية الانجليزية لحكومة ايران الرجعية لتقضى على حركة الشعب الاذربيجانى وكذلك فإن تفضيلها لمواقع معينة في سوريا ولبنان كى تصب فيها بترولها الآتى من العراق وايران يرجع إلى خوفها من ضغط الحركة الوطنية المصرية القوية ويرجع بالمثل الى الرغبة في اخضاع سوريا ولبنان من جديد لقبضة الاستعمار بعد ما تحررتا من عساكره

الصهيونية رأس الرمح

وتعتبر الحركة الصهيونية من رءوس رماح الاستعمار الأمريكى في الشرق

العربى . ولعلنا لا نعجب كثيرا اذا علمنا ان الاحتكارات الأمريكية خاصة شركات الأدوات الكهربائية والمواد الكيماوية ، قد تداخلت مع الشركات الصهيونية العاملة فى فلسطين . كما أن الصناعة الصهيونية تمثل منفذا للتغلغل الاقتصادى الأمريكى ، وكذلك فالحركة الصهيونية ذاتها ، الناحية السياسية منها والاجتماعية ، تلعب دور المعبر للنفوذ الأمريكى الاستعمارى فهى إلى جانب اتاحة الفرصة له كى ينتشر اقتصاديا تفتح أمامه السبيل ليدس أنفه فى شئون الشرق العربى وها قد دعا أقطاب المحافظين تشرشل وبيفربروك - اصحاب القبعات المرتفعة الأمريكية أن يحملوا نصيبهم فى القضية الفلسطينية وهذا متمش تماما مع التجاء الاستعمار البريطانى والاستعمار الأمريكى كل الى الآخر كلما تعذر على أحدهما أن يبتلع الغنيمة بمفرده

وفى ركاب الدولار غزو ثقافى

ولا يكتفى الاستعماريون الأمريكيون بالغزو الاقتصادى والعسكرى وإنما يلازمونه بغزو خطير آخر - ذلك هو الغزو بالدعاية السينمائية والمطبوعات ولعلنا أن نأخذ فكرة عن المجهود الكبير الذى تبذله الدول الأمريكية فى هذا الميدان متى ذكرنا أن مكتب الولايات المتحدة للانباء فى القاهرة قد وزع فى عام ١٩٤٤ - ١٩٤٥ أكثر من مليونى مطبوع فى مصر وحدها !! وكانت هذه المطبوعات تروج كلها أفكاراً أمريكية وتحمل إسم « الحياة فى أمريكا » ثم هناك الأفلام الامريكية التى تغمر السوق المصرى والعربى والتى ضاق المنتجون البريطانيون ذرعاً بها فعقدوا جبهات مع بعض أصحاب دور السينما والموزعين المصريين لتقاوم فيض الفيلم الأمريكى ثم هناك ٧ جامعات أمريكية فى الشرق العربى بخلاف المدارس والبعثات الدينية وقد زيدت ميزانيتها هذا العام الى

خمسة عشر مليونا من الدولارات هذا فضلا عن النشرات والمقالات والصور التى توزعها الدوائر الأمريكية فى الشرق العربى .

الاستعمار الامريكى حرب على قضيتنا الوطنية

موقف الاستعمار الأمريكى فى الشرق العربى إذا هو موقف الاعتداء : الاعتداء على عرب فلسطين لأنه يؤيد الصهيونية جهاراً وعلانية والاعتداء على سلامة بلاد العرب لأنه يبنى مراكزه الاستراتيجية فيها ويغرس نفوذه الاقتصادى فى قلبها والاعتداء على سلامة العراق وإيران لأن الاحتكارات الامريكية تبسط يدها شيئا فشيئا على أهم مواردهما القومية الا وهو البترول . . .

ثم أن الاستعمار الأمريكى يهدد أمانى الشعوب العربية جميعاً إذ يساند تركيا والكتلة الشرقية ومشاريع سوريا الكبرى هذه المشاريع والتكتلات التى تسعى الجبهة الاستعمارية العالمية التى تحقيقها كى تعزل الاتحاد السوفيتى وتبنى عند حدوده الأمريكية نقط ومراكز وثوب وكى تنفرد بهذه البلاد فتطحن الحركات الوطنية الديموقراطية وكل هذا لأجل تأمين مصالحها الأمبراطورية وفى بعض مناحى هذا الميدان تتلاقى مصالح الاستعمارين الأمريكى والبريطانى فمثلا يريدان أن يقضيا على الحركات الوطنية فى الشرق العربى فستعمل بريطانيا جيوشها وضغطها السياسى بينما تؤيدها أمريكا بضغط سياسى كما حدث أخيراً فى مصر إذ نصحت السفارة الأمريكية للحكومة الصدقية بأن تقبل مشروع المعاهدة ! ولا شك أنها لم تستهدف مصلحة الشعب المصرى لأن الشعب بأجمعه ناقم على هذه المعاهدة الظالمة وهى لم تتحدث باسم الشعب الأمريكى لأن الشعب الأمريكى ، كأى شعب آخر ، لا ينتوى الاعتداء ولا يقر الطغيان... لقد نصحت وتدخلت باسم الاستعمار العالمى وباسم مصالحه الاحتكارية الآثمة ... وفى بعض الحالات

يسلك الاستعمار الامريكى مسلكاً أعنف وأوضح ضد أمانى العرب الوطنية فها هو ذا يؤيد تركيا التى خضبت يدبها بدماء الوطنيين العرب وعلى أعواد مشانقها قضى كثير من الأحرار وفى سجونها ومعتقلاتها يعيش أبناؤها الديموقراطيون والتى ما تزال تضع يديها على لواء الأسكندونة العربى وتذكى نار الخصام والفتن بين البلاد العربية بعضها وبعض وتشعل حملة الأكاذيب ضد الحركات الوطنية الديموقراطية وتتدخل لمصلحة الاستعمار العالمى والبريطانى خاصة ضد الشعوب العربية كما حدث بالنسبة لمصر إذ أيدت الصحافة التركية المعاهدة الاستعمارية وهاجمت الحركة الوطنيةورحبت بالاستعدادات الاستبدادية التى قام بها صدقى . . . تركيا هذه موضع تأييد وتقدير الاستعمار الامريكى فيجزل لها القروض ويمنحها أخيراً ٥٠ مليون دولار « لادخال التحسينات اللازمة » على صناعاتها فى حين انها تحارب البلاد المجاورة لها كيوغوسلافيا ورومانيا وبلغاريا ... هذه البلاد التى تحملت شعوبها نير الظلم النازى سنوات عدة وبذلت فى القضاء عليه أقصى الجهد وأنبله فى حين كانت تركيا وكراً للطابور الخامس النازى وملجأ لأعداء الديموقراطية من كل صوب وحدب ! حقاً أن الاستعمار الأمريكى عدو آخر يناصب شعوبنا العربية المجيدة العداءالمرير ويكيد لها ويعمل على بقائها مستعبدة مستذلة .

نهاية المطاف

هذا موقف الاستعمار الأمريكى من بلادنا العربية ومن العالم أجمع رأيناه يقود الجبهة الاستعمارية العالمية ويتحالف مع الاستعمار البريطانى ولكنه ينتشر على حسابهما فى ذات الوقت رأيناه يتجه الى تدمير السلام العالمى ، الى عزل الاتحاد السوفيتى ، إلى اذلال الشعب الأمريكى ، إلى اخضاع الشعوب الأخرى لمصاصى الدماء ولحلفائهم البريطانيين ولكن هل فى قدرته أن ينطلق الى غاياته كما يشاء وفى الوقت الذى يريد ؟ نحن نراه حتى الآن صرحا شامخا لاشك فى ذلك ولكنه متعفن من الداخل ، ولقد قلنا ان الجماهير التى يستغلها فى بلاده ويستمد منها العون تناجزه العداء وقد برهنت باضرباتها الجبارة الأخيرة على انها قادرة على رد هجوم أكلة الديموقراطية وأصحاب القبعات العالية . . . وأن جراثيم العفن تناله من كل جانب ! بطالة تزيد وتنتشر ! ارتفاع فى الاسعار يستشرى ويشتد ! ازمة فى المساكن تستحكم ! انخفاض فى دخل الفرد الأمريكى! اضطهاد للزنوج والملونين واليهود ! هكذا شأن المجتمع المبنى على الربح الفردى تنشر عفونته فى الوقت الذى يبدو فيه شامخاً كأعظم ما يكون البناء الشامخ !

والسؤال الذى يتردد على الشفاه من الكفيل برد هجوم الاستعمار الأمريكى؟ ومن يستطيع أن يقف فى وجهه ؟ . . . لقد سبق الواقع الاجابة . فبالفعل يتكاثر الاعداء والنقائض على الاستعمار الأمريكى فهناك الجبهة الديموقراطية العالمية يشد ازرها ويدعم سلطانها الحركات الوطنية ففى الصين مثلا يسعى الاستعمار الأمريكى الى القضاء على الحركة الديموقراطية الوطنية فيثير ضده حقد وكراهية مائة مليون صينى ! وفى اندونيسيا يثير عليه ملايين الوطنيين ! وكذلك فى الشرق العربى ! وكذلك فى اليونان وأوروبا !

وفى ذات الوقت يعمل الاستعمار البريطاني فى نحر صاحبه وغريمه الاستعمار الأمريكى ولا غرو فى هذا ولا عجب فهذه سنة سارقى الشعوب ومصاصى دمائها ولكن هناك نضالا هاما رئيسيا ذلك هو نضال الشعب الأمريكى نفسه الذى تزايد واتسع مداره وتغلغلت جذوره

الحركة الديموقراطية

ويزيد فى حدة الصراع بين الاستعماريين من امثال « فاندنبرج وتافت وهيرست » والمنظمات الشعبية وعلى رأسها النقابات ازدياد التجارب بينها وبين العناصر الديمقراطية التى أيدت سياسة روزفلت ورأت فيها منهجاً قويا لسعادة الشعب الأمريكى وأمن العالم وعلى رأس هذه العناصر « مورجانتو » الوزير السابق و « هنرى والاس » وزير التجارة السابق و « ليهمان » و « موراس » وغيرهم من القادة السياسيين . ومن هؤلاء تكون « مؤتمر التقدميين » أثناء الانتخابات الاخيرة ليقاوم حزب الجمهوريين الاستعمارى . . كما أنه أنشئت « منظمة مواطنى أمريكا التقدميين » فى واشنطون وقد خطب فيها والاس مبيناً أغراضها فقال « أن هدف المنظمة الجديدة هو الحصول على السلم وإزدهار الحرية فى العالم » وقال « سنرد جميع الاعتداءات التى يقوم بها الاحتكاريون» ولا شك أن المجهود المجيد الذى يقوم به الأحرار الأمريكيون عقبة كأداء فى طريق أصحاب القيمات العالية .

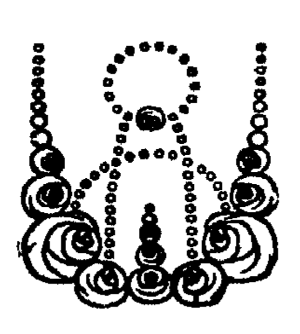
ولا يفوتنا أن نذكر الدور الرئيسى الذى يلعبه الحزب الشيوعى الأمريكى فى قيادة الطوائف المختلفة ضد الاستعمارية الأمريكية فبفضله كشفت خيانة أعداء السلام ودعاة الحرب ... وما يزال مستمراً فى تقوية هذه الطغمة الشريرة ـ كما أنه يحضر لإنشاء حزب ديموقراطى جماهيرى معتمد على الطبقة العاملة التى لا تريد

سربا ولا تهدف الى إستعباد . ولقد نجحت سياسته نجاحاً ملحوظاً تحت قيادة «فوستر» فألفيناه ينال ٩٠ ألف صوتا فى الانتخابات الأخيرة فى نيويورك وحدها كما أن تأثيره يزداد ويتغلغل فى صفوف العمال وتحالفه يقوى مع كتلة النقابات المخلصة وهى (C. I. O.)

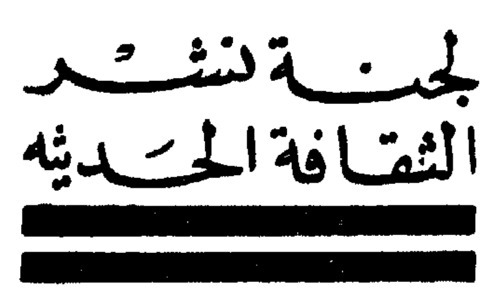
حقاً . . أن الاستعمار الأمريكى المتسامى تنخر فيه عوامل فنائه ! ولكنه يندفع بالسلام الى الدمار ! ولقد أطلق رجال من أمثال والاس صيحة الديدبان فهل من مدكر ؟ هل تقف عجلة الإعتداء عجلة الدمار والتخريب ؟ ان هنرى مورجانتو وزير المالية السابق ومئات الآلاف بل عشرات الملايين ليرون صدق ما قال من أن أمام أمريكا طريقين « اما الى القيـــادة المعنوية وهذا الطريق سينتهى الى سعادة وسلام الشعوب جميعاً وأما الى الكفاح من أجل الأسواق وهذا الطريق سيؤدى الى الحرب... وأن أمريكا سائرة فى الطريق الثانى » ... ولسنا نشك فى أن هذا الصرح العدوانى الشامخ سينهار ، ستصرعه معاول الحركات الوطنية ومقاومة الشعوب ! وبينها الشعب الأمريكى نفسه، ولقدرأيت فى هذه اللمحة السريعة كيف أن النظام الاقتصادى الأمريكى متعفن بالرغم من علو صرحه وارتفاع بنيانه وقد لمست أن نظاماً لا يتيح للعمال السعادة والعمل ويعيش على استرقاق الملونين والمظلومين والاعتداء على أمن الأمم الأخرى وهناءتها لا يمكن أن يكون سليما من « جراثيم » الدمار... دماره هو والاعتداء الآثم على السلام العالمى .

إننا — نحن المصريين والعرب — أجدر الناس بمعرفة خطر هـــذا العدو الجديد ... وأحرى بنا أن نلق سمعاً واعياً وقلباً يقظاً الى صيحة الديدبان التى يطلقها الأحرار فى الولايات المتحدة وخارجها .علينا أن نقاوم الجبهة الاستعمارية

والرجعية العالمية التى تقودها الإحتكارات الأمريكية والبريطانية . . علينا أن نعمل فى جانب قوات السلام والحرية .. فى جانب التعاون العالمى وأن نلق بقوتنا جميعاً فى النضال من أجل حرية بلادنا ورفاهيتها وديموقراطيتها ؟



قناة السويس





دراسات فى تاريخ مصر م١٤

مشاكلنا

قناة السويس

بقلم

أحمد رشدى صالح

كلمتى

إليك أخى ، جهلتنى أم ربطتك بى صداقة .

وإليك أبى ، أول من علمنى كيف يتحرر عقلى وتتطهر نفسى .

ناديتنى : هؤلاء أهلك ، وأولاء إخوتك — وأشرت إلى الناس جميعاً .

وإليكِ صاحبتى ، ولم تشفقى من الطريق الضخم الذى بدأناه : فيه كفاح ، فيه تضحية ، ولكنه طريق القافلة ، ولن تضل القافلة .

هذه الصفحات من تاريخ الوطن . أردتها أعمق وأغنى ، ولكنى قنعت بظهورها كحلقة تكملها حلقات . . . ؟

القاهرة — أول يوليو سنة ١٩٤٤ ا . ر . ص

المقـــدمة

أومن أن النظريات والآراء والمعلومات ، مهما سمت وكملت فى تقدير أصحابها ، لا تساوى كثيراً إذا ظلت محض نظريات ومجرد آراء ومعلومات . وإنما تكون قيمتها بقدر ما يكون لها من شيوع بين جماهير الشعب ، وبقدر ما يعظم أثرها ويعمق تفاعلها مع أفراد المجتمع ويسلم إدراكهم لها . ولن يكون شيوعها فى أوسع دائرة وتفاعلها فى أعمق حالة وإدراك الشعب لها فى أكمل صورة إلا إذا اتخذت الشكل المادى الصحيح ، فتطهرت من الرومانطيقية والميتافيزيقية والأثرة وغيرها من صنوف التفكير المضلل الأنانى ، وإلا إذا انتهج أصحابها منهجاً علمياً حراً، فكان مصدرآرائهم حقائق المجتمع المادية وواقعه ، وكان هدف تفكيرهم وتفسيراتهم ومعلوماتهم الهدف الأعظم — الشعب ... إذ كيف يستطيعون لها شكلا مادياً كاملا إذا لم تصبح ملك الشعب ، فتخرج بهذا عن المعانى والرسوم التى اصطنعها أصحاب البروج العاجية ، والمترهبون من العلماء ، والمترفون من السادة ؟ ! وتسمو إلى الجماهير فى كفاحها فتتلقاها وتتفاعل معها وتحتضنها ، وعندها تتحول المعلومات النظرية إلىقوة مادية تشد من أزر الجماهير وتشحذ من سلاحها . ذلك بأن الجماهير فى كفاحها تزهد فى السفسطة النظرية ، وعذرها أن العدة الوحيدة التى تقرر مصير التحرر والعدالة إنما هى عدة مادية بحتة . وأما كيف تتطور الآراء والمعلومات إلى قوة مادية فتفسيره أنها بذيوعها وتضاعف تداولها واستنادها إلى واقع المجتمع وتفاعلها مع غيرها من القيم ، تذكى الوعى وتنبه الإدراك وتنشط الرأى العام فتتخذ صورة اجتماعية وتتبلور قيمتها الاجتماعية فتتركز قوتها الدافعة — وهذا التفاعل وذلك التحول إلى القيمة الاجتماعية ، وذلك الدفع لا يصدر إلا عن حالة مادية فى غير معنى الكلمة البورچوازية .

وما دام إدراك الجماهير للحوادث لا يكون سليما إلا إذا استند إلى واقع المجتمع الذى يعيشون فيه — ولا يكون صحيحاً إلا إذا كان التفسير للحوادث مادياً علمياً — فواجب المثقفين والمفكرين الأحرار أن يوفروا لها تلك المادة تفسيراً حراً واقعياً لما فى المجتمع من قوى ، وما بينها من أسباب ، وما بين ظواهره وظواهر غيره من صلات .

والدراسة التاريخية الصحيحة وسيلة ضخمة لإذكاء الوعى الاجتماعى ، فهى تحليل

لظروف المجتمع وأطواره ، واستيعاب للقيم فيه ، وإرشاد إلى مواقع الدلالة منه .
ومادام الحاضر ثمرة الماضي وبذرة المستقبل ، فيه مسببات متلاشية وقوى تؤذن بالنشوء ، وهو حلقة سبقتها حلقات وتتلوها أخر — فالترابط ملحوظ ، والاتصال منتظم ، والسبيل إلى فهم التاريخ يكون امتحاناً للماضي فتفهماً للحاضر . وليس من المنطق أن تفصل حادثة واحدة عن الظروف التي نشأت فيها وتكيفت بها لتفسرها وندل عليها . وليس منطقاً أن نقصر دراستك لها على حاضرها فقط .

وما دام المجتمع لا يمكن أن يكون قد تطور في ماضيه أو أن يتطور في حاضره بمعزل عن غيره من المجتمعات ، فليس منطقاً أن تعزله عن التيارات التي عملت في سواه ، والقوى التي اصطرعت في العالم كله . وليس منطقاً أن تقف بدراستك له على دائرة ضيقة . فالحادثة التاريخية في مصر ، وهي ثمرة لماض وحاضر ونتيجة لتفاعل بين القوى المحلية والعالمية ، لا يكون تفسيرها إلا تفسيراً محلياً عالمياً جذوره في الماضي وظاهره في الحاضر .

والذي يفيده المجتمع من دراسة كدراسة التاريخ ، أن تتبين الجماهير القوى التي كيفت وجودها ، وألزمتها مكانها ، وفرضت عليها نسقاً خاصاً في التطور ، وأن يتبين الشعب كيف تنمو هذه القوى إلى نقيضها ، فيعمل على ضوء التجربة التاريخية والتفسير المادي العلمي ، وبدفع بالحوادث إلى حيث يحين فرصته التاريخية ، وأن يتبين الشعب التضليل في الرأي فينبذه ، والانتهازية فيسحقها ، والفاشية الفكرية فيقضي عليها — فيخلص في كفاحه إلى خيره وخير الإنسانية جمعاء .

وتحرره وتحرر غيره من الشعوب الأخرى .

والعدالة في مجتمعه والقضاء على الظلم في المجتمعات الأخرى .

ويتخلص من مساوئ الحياة التي يحياها ، بوسائل سليمة حرة ، فيتلخص معه غيره من الشعوب العاملة على نفس النسق .

وإذا استطاع الشعب أن يتحرر من الفاشية في مختلف أساليبها ، والرجعية في كل صورها ، والظلم في متعدد وسائله ، فقد انتهى إلى الديمقراطية الحقة ؟

المؤلف

تفسير

دعت الحركة التجارية بين مصر الفرعونية وبلاد بنط وغيرها من بلاد البحر الأحمر والخليج الفارسي ، إلى شق الترعة الفرعونية بين النيل والبحر الأحمر . فلما جاء الفرس مصر كانت حاجتهم إلى القناة كافية للمحافظة عليها والعناية بها ، بل كان هذا من الأهمية بحيث إن من أتاه منهم افتخر به وتاه بذكراه . نقش داريوس هستاسپس الفارسي على نصب حجرى ذكرى تطهيره للقناة قال : « أنا فارسي . وبقوة فارس قهرت مصر . أمرت أن تشق قناة بين بيرافا (النيـل) والبحر الذى يجرى من فارس (البحر الأحمر) » . وأبقى عليها الرومان والبطالسة فتعهدها بعضهم — فيلادلفوس سنة ٢٨٦ ق . م . ، ويورجيتس سنة ٢٤٦ ق . م . بالإصلاح والتوسيع .

والتعليل واضح : حاجة التجارة إذ ذاك إلى طريق سهل لنقلها عبره .

فلما غزا العرب مصر كان من أوائل أعمالهم العمرانية فتح خليج أمير المؤمنين . بقيت الملاحة قائمة فيه بقاء العلاقات الطيبة بين أجزاء الدولة الإسلامية . فلما اضطربت أغلقت القناة سنة ٧٧٦ هـ كوسيلة لمعاقبة بعض بلاد الحجاز الثائرة على أمير المؤمنين . ولما اكتشف ماركو پولو الطريق البحرى الشمالى إلى الهند والصين نشطت التجارة عبر بلاد الشرق الأوسط نشاطاً كبيراً فى القرنين الثالث والرابع عشر ، وازدهرت ثروات المدن التجارية الإيطالية ، والبندقية على وجه الخصوص ، وزادت أرباح نكوات مصر المماليك من الضرائب التى كانوا يجبونها .

ولكن ثقل الضرائب ، وزعزع السلم ، وتضعضع الدولة العثمانية ، وما أدى إليه من فوضى واضطراب ، مضافاً إلى هذا كله منافسة بعض البلاد الأوروبية ، كالبرتغال وإسبانيا ، للمدن الإيطالية ، أوجدت الحاجة إلى طريق لا يتميز باستغلال البنادقة له ، ويكون فى الوقت نفسه أسلم من طريق الشرق البرى وأبعد عن الضرائب الثقيلة . وهكذا وجدت رحلات فسكو دا چاما وكريستوفر كولومبس . اتجه الأول جنوباً ليكشف الطريق إلى الهند والصين ، واتجه الثانى غرباً ليجد مسلكاً إلى أسواق الشرق الغنية . فوقع فاسكو دا چاما على طريق رأس الرجاء الصالح ، فأحدث باكتشافه

ثورة فى طريق نقل التجارة ، ووقع كولومبس على العالم الجديد فأحدث ثورة فى الأسواق ، إذ أنه أضاف إلى مناطق الاستغلال عالماً جديداً ، فانشعبت الحركة التجارية بين أوروبا وغيرها إلى شعبتين : إلى الهند والصين وبقية أسواق الشرق ، وهذا ميدان قديم ، وشعبة إلى الأمريكتين ، وهذا ميدان غنى جديد .

على أن اكتشاف رأس الرجاء الصالح قد حول التجارة عن الطريق البرى عبر بلاد الشرق الأوسط . وزاد فى أثره وأكد وجوده اكتشاف الأمريكتين إذ زادت الحركة على الطريق الغربى .. أضحت النتيجة المحتومة أن تنتقل الثروة من يد المدن الإيطالية إلى البلاد الأوروبية الواقعة على المحيط الأطلسى : البرتغال ، هولندة ، فرنسا ، إنجلترا . وبانتقال التجارة إلى البلاد الجديدة وتحول استغلال الأسواق إليها ، تنتقل إليها الصدارة والأهمية ، فيحزن البنادقة ويفكرون فى شىء يعملونه ليردوا إليهم غابر مجدهم ويسلبوا غرماءهم أهميتهم الوليدة . فيرى مجلس العشرة فى سنة ١٥٠٤ أن يقترح على سلطان مصر (الغورى) أن يعيد شق الترعة القديمة بين النيل البحر الأحمر ، ولكن لم يلق هذا الاقتراح نجاحاً . ثم ما لبثت فكرة مشابهة ك أن ترددت على لسان أحد ولاة مصر الأتراك فانتعشت الآمال فى صدر العثمانيين والمماليك . وفى هذا يقول سافارى ده لانكوزم ممثل فرنسا فى القسطنطينية : « أيقظ هذا المشروع الغريب غرورهم المعتاد !! وأحيا مطامعهم وجشعهم حتى لقد أصبحوا يعتقدون أنهم مالكون لكل كنوز الهند وأحجارها الكريمة » .

واهتمام سفير فرنسا بأمور القناة ليس من باب المصادفة أو مجرد اهتمام بشىء طريف إنما هو نموذج للاتجاه السياسى الفرنسى أو قل هو تعبير هين لمقتضيات اقتصادية ضخمة .

ففرنسا ، وإن كانت واقعة على الأطلسى وكانت إحدى الدول التى أفادت من التحول التجارى عن طريق الشرق البرى ، تنفرد بخاصية لا تتمتع بها البلاد التجارية الجديدة فى الاستغلال ما عدا إسبانيا ، ذلك لأنها من بلاد البحر الأبيض المتوسط ، فهى إذن ترتبط بالطريق البرى عبر بلاد الشرق الأوسط ارتباطاً عميقاً ، واهتمامها به لا ينتهى بانتقال التجارة عنه أو مشاطرتها فى الغنائم والأسلاب الآتية عن طريق رأس الرجاء والمحيط الأطلسى . ثم إن فرنسا تنافسها فى استغلال أسواق الشرق

عن طريق رأس الرجاء ، بلاد قوية ، منها : إنجلترا وهولنـــدا والبرتغال . أما الأولى فقد استحوذت على طريق رأس الرجاء الصالح . وأما الثانية فقـد انفردت باستغلال جزر الهند الهولندية الشرقية ، وهى أسواق غنية واسعة .

وأما البرتغال وإسبانيا فكان همهما استغلال أسواق العالم الجديد . فإذا تذكرنا كيف فقدت فرنسا كندا أكبر جزء وقع من نصيبها فى العالم الجديد ، وإنجلترا قد انفصلت من مستعمراتها فى أمريكا ، رأينا رغم حدوث ذلك بعد الحوادث التى أشرنا إليها كيف تدرج التنافس بين القوتين : إنجلترا وفرنسا ، وكيف ضاقت دائرته وتركز نشاطه فى استغلال أسواق الشرق . ثم إن فرنسا تعلمت كما تعلم غيرها من غريماتها أن أى انتصار ينال فى القارة الأوروبية لا يفصل فى مستقبل الدول التجارية إذا لم يصحبه تقرير هذه المسألة : من الذى سينتهى إليه استغلال أسواق الشرق ؟

وما دام الصراع يتحول قسراً إلى الشرق ، وما دامت دائرته تضيق وتضيق لتقف فيها انجلترا وفرنسا كأكبر غريمين ، فلا معدى لكل منهما أن تتخذ أقطع الوسائل وأن تنهج أحسم المناهج .

كتب مجهول إلى ريشيليو يقول : « إن أحسن طريقة لفرنسا هى إعادة شق الترعة القديمة بين النيل والبحر الأحمر » .

ويشتغل چاك سافارى ، صاحب كتاب «التاجر الكامل» ، بمسألة الترعة . وكان كبير الإيمان بأن المنافسة بين إنجلترا وفرنسا وغيرها ستنتهى فى صالح فرنسا إذا هى تمكنت من السيطرة على الطريق عبر مصر[1] . وچاك سافارى يهم فى بحثنا أهمية خاصة ، فهو يمثل رجل الأعمال المتحمس لمصلحته ومصلحة وطنه ، ولأن اقتراحه أضحى موضع اهتمام التاجر والمهنـدس بدل أن يظل مهماً للسياسى فقط . راحت فرنسا تعقد المعاهدات مع البكوات المماليك لتسهيل نقل التجارة عبر مصر ، وكانت تجارة الهنـد قد بلغت فى القرن الثامن عشر حداً كبيراً ، ونشاط الشركات التجارية الفرنسـية والإنجليزية قد بلغ درجة عظيمة ، وتربص كل فريق بالآخر وتنبهه لحركاته وحذره من أعماله قد أصبحت أموراً طبيعية .

١ — كتب سافارى هذا الكلام إلى هنرى الثالث .

وكان التجار الإنجليز يخافون أن ينتهى نشاط فرنسا إلى امتلاكها مصر . وأخشى ما كان التجار الفرنسيون يخشونه أن تقع مصر فى قبضة انجلترا . وإليك مثلا واحداً فيه دلالة وإيضاح :

كتب چورج بالدوين أحد رجال شركة الهند الشرقية الإنجليزية قائلا : « إن فرنسا ، بامتلاكها مصر ، ستحصل على المفتاح الرئيسى لكل محطات العالم التجارية ، وسيكون بقاء الإنجليز فى الهند تحت رحمة الفرنسيين » . وزاد فى غيرة التجار الإنجليز وتيقظهم أن التجار الفرنسيين ظلوا — معظم القرن الثامن عشر — يحتلون الصدارة فى الاتجار مع مصر والتعامل مع بكواتها [1] .

ولكن التنافس مستعر بين الدولتين التجاريتين العظيمتين .

والتنافس منته إلى التحفز والترقب المرير .

ولا تكون المسألة بين الدولتين مسألة أسواق الشرق فحسب . لا . ولا هى ملكية الطرق إليها . وإنما هى أعمق من هذا وأشمل : فى البلدين بورچوازيتان تنموان ، وفيهما قوات إقطاع تتضاءل فى كل منهما بمقدار نمو البورچوازية فيها .

وفى فرنسا تميل البورچوازية على الأرستقراطية فتطحنها .

فتهب قوى الإقطاع فى أوروبا تقاوم الثورة الفرنسية .

وتتعقد الأمور أكثر فأكثر بين الحكومتين الإنجليزية والفرنسية ، وينفرج التعقد عن حرب . فإذا بالرأى من حديد : « لا فائدة من انتصار على القارة الأوروبية ، إنما فصل الخطاب فى أسواق الشرق .. » . إذا رغبت فرنسا فى النيل من خصيمتها فعليها أن تقبض على عصب الحركة فيها .

« إن امتلاك الفرنسيين لمصر سيحدث انقلاباً تجارياً فى تجارة أوروبا سيكون ضربة ضد انجلترا تدمر سلطانها فى الهند قاعدة مجدها الوحيدة فى أوروبا » .

هكذا قال تاليران فى كلامه إلى حكومة الديركتوار ، مبرراً إرسال حملة فرنسية على مصر . فقالت حكومة الإدارة فى أمرها إلى نابليون :

---

(١) تطور مصر الاقتصادى — تأليف كراوتشلى

The Economic Development of Egypt, by G. H. Crouchley

«يستولى جيش الشرق على مصر ، ويشرف القائد الأعلى على شق برزخ السويس ، ويتخذ الخطوات اللازمة لتأمين سلطة الجمهورية الفرنسية فى البحر الأحمر ».

لم الاستيلاء على مصر ؟ ولم شق ترعة السويس ؟ وتأمين سلطة الجمهورية الفرنسية فى البحر الأحمر لماذا ؟

ألم يعد كافياً أن تزيد فرنسا من معاهداتها مع المماليك وأن توثق صلاتها بهم ؟

أأصبح الطريق البرى عبر مصر غير كفيل بتحقيق حاجات فرنسا التجارية !

أهو الخصام السياسى والحربى بين الدولتين ذلك الذى دفع بفرنسا إلى مصر ؟

إنه خليط من هذا وذاك ، ولكنه فى الأصل النتيجة الحتمية للتطورات الاقتصادية بين البلدين : التجارة الفرنسية التى كانت صاحبة المكان الأول فى أسواق الشرق الأدنى وفى الصف الأول من أسواق العالم كله تشق اليوم لمنافسة التجارة الإنجليزية وترزح تحت عبء ثقيل .

لم يعد فى طاقة المنتجات الفرنسية أن تنافس المصنوعات الإنجليزية .

فى إنجلترا أدخلت الآلة فى المصنع وأدخل البخار فى إدارة الآلة وتغير الإنتاج كمية ونوعاً ...

أصبحت مقاديره فى وفرة متزايدة .

وأثمانه فى تناقص ...

وأما الصناعة الفرنسية فلم تكن قد نضجت بعد نضج الصناعة الإنجليزية .

فتكاليفها ما تزال أضخم .

ومقادير إنتاجها أقل ، ومكانها فى السوق صعب متضائل مضغوط أبداً .

أصبحت فرنسا وأمامها طريق واحد . . ولكنه أى شىء غير التنافس المكشوف مع انجلترا .

أمامها الفرار إلى سوق رحبة واستغلال لوسائل أخرى غير التنافس بأسلوبه القديم . ولتكن مصر حجر الزاوية ، وليكن الطريق البحرى — برزخ السويس — شريان حركتهم المقبلة .

ولم تكن فكرة الاستيلاء على مصر وليدة فى أواخر القرن الثامن عشر ولكنها عدت خطوة محتومة إذ ذاك ، فلماذا ؟

« لضمان سوق فى شرق البحر الأبيض المتوسط للمنتجات الفرنسية التى هددتها منتجات انجلتره الصناعية بشرط أن تنمى فرنسا هذه السوق بأن تعيد إلى مصر رفاهيتها فتجعل باباً إلى الشرق ومنفذاً لضربة ضد بريطانيا فى الهند » (١)

وهكذا يرتبط مصير مصر والقناة بالتطور الاقتصادى العالمى — وهكذا يتأثر كيان مصر بقوة ضخمة أثرت فى العالم كله أكبر الأثر وأعمقه — تلك هى الانقلاب الصناعى — ولكن نصيب مصر من آثاره لم يقف عند ما قدمنا — والقصة باقية .

تجىء الحملة إلى مصر وغرضها اقتصادى وحربى .

ويكلف نابليون بعض رجاله بدراسة حفر ترعة السويس ، ويهتم هو نفسه بالذهاب إلى السويس .

فيرفع لوبير تقريره باختلاف منسوب المياه فى البحرين فتتحطم آمال الفرنسيين .

وتفشل الحملة فى جعل مصر سوقاً للمنتجات الفرنسية .

ولكنها تفتح العيون من جديد على مصر — وتضعها من جديد فى مهب الريح .

لم تنته أطماع الفرنسيين وكيف تنتهى والوضع الاقتصادى والاجتماعى فيها كما علمنا تسنم للبورجوازية التجارية المالية الصناعية وضغط شديد من انجلترا المتفوقة فى الصناعة — ولم تنته مجهودات الإنجليز بالتعاون مع الباب العالى على إخراج الفرنسيين من مصر .

فمصر كما قال نيقولا الأول قيصر روسيا لمسيو Barante ممثل فرنسا سنة ١٨٣٩ « لازمة لهم لإنشاء طريق جديدة إلى الهند التى أخذوا يثبتون أقدامهم فيها وفى بلاد خليج فارس » .

ومصر فى تطورها إذ ذاك تخضع للتغير الشامل الذى أخذ يقلب الأوضاع فى المجتمع الأوروبى وخاصة الإنجليزى — لقد كان التحول الاجتماعى الذى بلغ أشده

---

(١) تطور مصر الاقتصادى لكراولشلى .

منذ نيف وقرن تطوراً عميقاً فى المؤتمر الرأسمالى واطراداً شاملا فى نمو الرأسمالية على الخصوص . ولقد بدأت ظواهر هذا التغير واضحة جلية فى انجلترا ، لسبق الانقلاب الصناعى فيها .

أفضت وفرة الإنتاج الصناعى إلى ضرورة تصريفها فى الأســواق المحلية مهما تشعبت وفى الأسواق الخارجية مهما تعثرت الطرق إليها فى الماضى — وفى أسلوب آخر تفرض الزيادة المطردة فى الإنتاج حاجة إلى أسواق استهلاك محلية وخارجية فيكون حتما أن تفرض التسهيلات فى طرق النقل ووسائله . ترى فى انجلترا مثــلا آلاف الأميال من الطرق تعبد فى الثلاثة الأرباع الأولى من القرن الماضى يلازمها توسع ملحوظ فى شق الترع الداخلية ويتبعها انتشار شبكة السكك الحديدية فى الربع الأخير من القرن وما يحدث فى داخل انجلترا يقابله تغير .

وفى النصف الأول من القرن التاسع عشر يحدث انقلاب فى النقـــل البحرى لاستعمال البخار ويبلغ عدد البواخر الإنجليزية فى سنة ١٨٣٦ التى تعمل بين الموانى الإنجليزية وغيرها ٥٠٠ سفينة تجارية ... وما يحدث فى انجلترا لتسهيل نقل التجارة والمنتجات يحدث بالمثل فى مصر فتصلح ميناء الإسكندرية وتبنى المنارات فى البحرين الأحمر والأبيض ويقترح مستر Briggs — أحد التجار الإنجليز المقيمين فى الإسكندرية — على محمد على سنة ١٨١٧ أن يحفر قنــاة المحمودية فينتهى منهــا عام ١٨١٩ ، ويفكر محمد على تفكيراً جدياً فى مد السكك الحــديدية ، فيرســـل أحد مهندسيه Galloway إلى انجلترا لشراء الآلات والقاطرات اللازمة لمد طريق حديدى بين القاهرة والسويس (١) وتنتشر الطرق البحرية البخارية .

فى سنة ١٨٣٦ تنشىء شركة البواخر الشرقية الإنجليزية خطاً بين مصر وسوريا .

وفى سنة ١٨٣٧ تنشىء شركة المساجيرى ماريتم الفرنسية خطاً بين الإسكندرية ومارسيليا .

وفى سنة ١٨٣٨ تنشأ شركة Lloyd النمساوية .

---

(١) لم يتم إنشاء شىء من السكة الحديدية أيام محمد على .

وفى سنة ١٨٤٥ تدلى مصر بدلوها فيجرى محمد على خطاً بين مصر والقسطنطينية تسير فيه الباخرتان رشيد وبولاق .

وفى عهد محمد على تنشأ فنادق للمسافرين عبر مصر توفيراً لراحة المسافرين .

واستعملت الجرارات البخارية فى المحمودية تسهيلا لنقل التجارة والمسافرين .

وصرح محمد على لشركة الهند الشرقية الإنجليزية سنة ١٨٤١ أن تجرى بواخر نيلية فى المحمودية وتكسب مصر من ازدياد الحركة التجارية عبرها فيتوقع مدير شركة P.&O. الإنجليزية أن تبلغ قيمة التجارة المارة بمصر عام ١٨٤٠ عشرة ملايين من الجنيهات وأن يكون ربح مصر منها ٢٠٠ ألف جنيه[١] .

وهكذا نرى أن وفرة الإنتاج الصناعى المتزايدة تتطلب تسهيلات أكثر وأكثر فى وسائل النقل وطرقه فتشيد السكك الحديدية وتشق القنوات وترتبط البلاد المنتجة الصناعية بالبلاد المستهلكة والبلاد الزراعية . وأكثر البلاد المنتجة تقدماً من حيث الصناعة أكثرها امتلاكا للسفن التجارية،وهكذا تحتل انجلترا المقام الأول تعاملا مع مصر — فتصبح فى سنة ١٨٣٠ البلد الأول استيراداً وإصداراً إلى مصر . ويبلغ نصيبها من تجارة مصر (الواردة والصادرة) عام ١٨٤٩ — ٤٤٪ من المجموع الكلى . فإذا رددت هذه الظاهرة إلى أصلها وجدته فيما قاله «إنجلز» صفحة ١٥ من كتابه « أحوال الطبقة العاملة فى إنجلترا سنة ١٨٤٤ » :

« منذ ستين عاماً كانت إنجلترا بلداً مختلفاً مدنها قليلة وصناعتها بسيطة وسكانها مبعثرون أونسبة الزراعيين منهم كبيرة — وأما اليوم فهى بلد لا كأى بلد آخر ، فعدد سكان عاصمتها مليونان ونصف ومدنها الصاعية كثيرة وصناعتها تغذى العالم وتنتج كل شىء تقريبا بواسطة أعقد الآلات .

وليس هذا الكلام من قبيل الإنشاء ، فقوة انجلترا الإنتاجية زادت ٢٧ ضعفاً حتى سنة ١٨٤٠ ويقرر « إنجلز » أن تاريخ الصناعة الإنجليزية حتى هذه السنة « ليس له مثيل فى تاريخ البشرية » .

وما معنى هذا ؟ وما دلالته ؟ وما ارتباطه بمصر ؟

---

(١) فى خطاب أرسله مدير شركة P.& O. إلى محمد على .

كتب « إنجلز » يقول :

« أصبح مقضيا أن تغدو إنجلترا « مصنع » العالم وأن تغدو البلاد الأخرى — جميعها — ما أصبحت عليه إرلنده ، أسواقا لمصنوعاتها وتمدها ، فى مقابل هذا ، بالمواد الخام والمواد الغذائية » .

ولكن يبقى وجه آخر لإنشاء الأسواق التى تريدها إنجلترا . ذلك الوجه هو التطور الثورى فى إقامة الطرق وإنشاء السكك الحديدية بتعبيد الطرق وإجراء البواخر والقاطرات وانتعاش الصناعة الثقيلة الإنجليزية . فلا غرو إذن أن تصبح إنجلترا ، فى أواسط القرن الماضى ، المقاول الأول فى العالم لمد الطرق والسكك الحديدية وإصلاح الموانى . وأن تكون الصانع الأول للسفن والقاطرات . فإذا تذكرنا أن الارتباطات الاقتصادية تزداد بين مصر وإنجلترا كما أسلفنا ، وأن اهتمام انجلترا بالطرق التجارية ومراكزها وأسواقها يتضاعف ويتضاعف ، وجدنا أن ما يبدو من نشاطها — فى مصر — إذ ذاك يوحى بمستقبل العلاقات بين البلدين . ولكنها رغم تفوقها على فرنسا وغريماتها الأخرى لا تنتهى إلى قرار فى صدد مصر . فالمسألة مازالت تتأرجح ومحمد على فى أوائل القرن التاسع عشر يستطيع أن يرفض مشروعاتها فى مد السكك الحديدية مستعيناً بفرنسا والنمسا ، كما أنه يرفض مقترحات فرنسا لشق قناة برزخ السويس مستعينا عليها بانجلترا وهكذا.

ما زالت المناقشة فى أشدها بين انجلترا وخصمائها .

وما زالت الأطماع فى استغلال الشرق تلتهب جذوتها .

يقول مسيو بارو ممثل فرنسا فى مصر لمحمد على مغرياً له أن يشق القناة ومنفراً له من مد السكك الحديدية «إذا كان على مصر أن تصبح الطريق العظيم بين أوروبا والهند فمن الخير أن تكون كذلك عن طريق شق قناة تمر بها سفن البلاد الأوروبية جميعاً فتحضع لها جميعاً خيراً من أن تكون مصر هذا الطريق بواسطة إنشاء السكك الحديدية يحتكرها الإنجليز المتعطشون إلى الاستيلاء على مصر »[1]

يسفر بارو عن حقيقة الأشياء ، فالدول الأوروبية لا تريد أن تنفرد انجلترا بمصر

---

(١) كانت انجلترا ترغب فى إنشاء السكك الحديدية فى مصر . والصلة واضحة بين تقدم انجلترا على غيرها من الدول فى هذا المضمار ، وبين رغبتها هذه .

ولكن انجلترا تريد شيئاً آخر ... يكتب بالمرستون رئيس وزراء انجلترا إلى مستر «مورى» بألا يضيع فرصة فى إفهام الباشا ومساعديه ضخامة تكاليف القناة وعدم نفعها بل واستحالة شقها ...

ومحمد على يريد شيئاً آخر . . غير الاستعمار الدولى الذى لمح به پارو وغير السيطرة المنفردة التى ترغب فيها انجلترا . يقول پارو مغيظاً حانقاً :

« محمد على مسرور لأنه يستطيع أن يعتمد على انجلترا فى رفض القناة وعلى فرنسا والنمسا فى مقاومة السكك الحديدية ».

فهل نجت مصر نهائياً من مخالب الاستعمار ؟ وهل نجح محمد على فى أن يعزل مصر عن التيار العالمى ؟ وهل جنبت مصر أخطار مد السكك الحديدية وشق ترعة السويس ؟

يظهر للباحث أن مصر كانت تجوز مرحلة من التذبذب ؛ إنها كانت تدور فى حلقة واضحة المعالم . يقول كراوتشلى : « بينما أضحى هم الفرنسيين فى خدمة الباشا [1] كان هم الإنجليز أن ينموا مصالحهم التجارية والمالية » . وتتأثر مصر بالتطورات الاقتصادية فى أوروبا ، وخاصة فى انجلترا ، فى المقام الأول وفى فرنسا فى المقام الثانى — فلقد اصطبغت السنوات الأولى من القرن التاسع عشر بالصراع لتحرر رأس المال الصناعى والتجارى من رقابة الدولة أى ليتحرر فى نموه وتكدسه . ومحور هذا الصراع البلوغ بالمنافسة ذروتها ، وتبريره أنه ما دامت انجلترا أسبق بلاد العالم فى مضمار الصناعة فلا خوف عليها من المنافسة — بل إنها عن هذا الطريق وحده ستغدو — كما قال دكتور Knowles « سنديان العالم — وبانى سفنه ومصنعه الضخم عصب الحركة فيه » .

ويستتبع انتصار حرية التجارة انتعاش التجارة الإنجليزية فى العالم كله وخاصة فى الشرق ، فى الهند والصين واستراليا ، ولا تكون الأرباح الناتجة عن التجارة الحرة المنافسة ٥ ٪ أو ١٠ ٪ بل آلافاً فى المائة (صفحة ٨١ كتاب حضارة الكابيتالية لمؤلفيه س — ب — وب) .

---

(١) محمد على .

ويستتبع انتعاش التجارة الإنجليزية فى أسواق الشرق اهتماماً خاصاً متزايداً بمصر — وتخشى انجلترا أن تنفرد بها قوة أخرى — فيكون طبيعياً أن تحارب حكومة بالمرستون مشروع قناة السويس وأن تعارض مجهودات ده لسبس[1] .

---

(١) أصدر والى مصر محمد سعيد باشا فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ فرماناً لمنح امتياز شق القناة لشركة يؤسسها فرديناند ده لسبس وبعد أن تعاون لينان دي بلفون بك ، وموجيل بك ، وهما مهندسان فى خدمة الحكومة المصرية ، قدما مشروعاً ابتدائياً ، ثم سافر ده لسبس إلى فرنسا ليروج لمشروعه ويدعو إلى الاكتتاب فيه . وفى أكتوبر من سنة ١٨٥٥ شكلت لجنة دولية لفحص المشروع وقدمت تقريرها عنه فى نفس العام وتم الاكتتاب فى أسهم الشركة فى نهاية ١٨٥٨ وكانت أسهم مصر ١٧٦٦٠٢ من مجموع أربعمائة ألف سهم ، فلما بيعت هذه الأسهم لانجلترا فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٧٦ أصبح لها ٤٤٫/٠ من رأسمال الشركة ، فأصبح لها الحق فى أن يكون لها ثلاثة أعضاء منتدبون فى مجلس الإدارة ثم فى نوفمبر سنة ١٨٨٣ ، بإتمام الاتفاق مع المتعهدين البريطانيين لتموين السفن ، أضحى أعضاء مجلس الإدارة الإنجليز سبعة ، وفى سنة ١٨٨٠ تنازلت الحكومة المصرية عن نصيبها فى الأرباح وهو ١٥ ٪ إلى بنك فرنسا الذى تنازل بدوره عنه إلى الشركة المدينة ، وهذه الخمسة عشر فى المائة بلغت قيمتها فى عام ١٨٣٨ ٢٩٦ر٢٢٩ر١٣٧ فرنكا . وأما تكاليف بناء القناة ، بما فيها أعمال التحسين ، فبلغت مليار فرنك ذهب أو ما يعادل مائة مليون جنيه صرفت حتى عام ١٩٣١ وبلغت الأرباح الصافية إلى ما قبل الحرب حوالى ستة ملايين من الجنيهات .

المرور فى القناة : كانت أغلبية المرور إلى ما قبل الحرب الحاضرة إلى مسافات بعيدة ، ويقدر متوسط السفريات بنسبة :

٨ ٪ من وإلى البحر الأحمر وأفريقيا .
٣٤ ٪ إلى الخليج الفارسى والهند .
٥٨ ٪ إلى سنغافورة وما بعدها .

وفى سنة ١٩٣٨ وهى آخر سنة قبل الحرب مرت بالقناة ٦١٧١ سفينة منها :

٥٠ ٪ سفينة بريطانية .
١٣ ٪ « إيطالية .
٩ ٪ « ألمانية .
٦ ٪ « فرنسية .

الحركة بين الشمال والجنوب عبر القناة :
وفى سنة ١٩٣٨ نقلت هذه السفن :

٤٨٠ر٠٠٠ راكب .
٢٩ر٠٠٠ر٠٠٠ طن من البضائع منها :

٨ مليون من الشمال إلى الجنوب (أغلبها سماد صناعى ، آلات ، ورق ، أسمنت) .
٢١ مليون من الجنوب إلى الشمال (مواد خام ، وقود سائل ، حبوب ، مواد غذائية) .

ولكن التجارة الحرة التنافس تجر على الرأسماليين الإنجليز غنما باهظاً فيتكدس الربح ، ويسبر فى طريقه إلى الفائض عن حاجة السوق المحلية ، ويكون من نتائج الحرية فى المنافسة والتجارة إصدار[1] المصنوعات إلى أى بلد ، ومن هذه المنتجات الصناعية الآلات الضخمة والماكينات وقطع التغيير وما إليها . وتنتهى حرية التجارة إلى نقيضها — إذ يكون ثمرة إصدار الآلات والماكينات إلى بلاد كأمريكا وألمانيا انتعاشاً للحركة الصناعية فيهما ، فتضييقاً على الصناعة الإنجليزية ، فمنافسة خطرة لها ، فإلجاء لأربابها إلى التفكير فى الحواجز الجمركية بل التفكير فى شيء حاربه آباؤهم وحاربوه هم أيام الدعوة إلى المنافسة الحرة ، ذلك الشيء هو احتكار الأسواق وضمان بقائها فى أيديهم واستغلالها لمصلحتهم أى الدعوة إلى الاستعمار .

والاستعمار لا يكون ثقافياً أول الأمر ولا فنيا ولا أى شيء آخر من هذا الصنف ولكنه ارتحال الفائض من رأسمال دولة أو من منتوجها الصناعى إلى دولة أخرى — استغلاله فى الثانية ، وتكون الأولى دائماً بلداً صناعيا والثانية دولة زراعية .

ولا يحدث استيراد الدولة الزراعية للفائض من منتجات الدولة الصناعية أو من رأسمالها تحت ضغط الحاجة المحلية فقط ولكنه يولد تحت ضغط التطور الاقتصادى العالمى .

فمثلا :

كانت مصر على أيام سعيد أرغد حالاً منها أيام محمد على وإبراهيم وعباس الأول ، وأحسن حالا منها أيام خلفائه — ومع هذا فقد استدان سعيد . . . فبدأ الصفحة الأولى فى علاقة مصر الزراعية المتأخرة بالدول الصناعية المتقدمة ، وكانت السكك الحديدية قد سبقت استدانة سعيد [2] .

وهى تمثل فى نطاق ضيق استيراد الفائض من المنتجات الصناعية .

---

(١) يقرر صاحب كتاب «This Final Crisis» أن حرية المنافسة أدت إلى تصدير الآلات والماكينات إلى بعض البلاد التى أصبحت فيما بعد من أكبر البلاد الصناعية وأشدها منافسة لانجلترا : ويضرب مثلا ألمانيا وأمريكا .

(٢) أنشئ أول خط حديدى أيام عباس رغم ميول عباس الرجعية ، وتعصبه ضد المدنية .

قلنا إن المنافسة الحرة أسرعت فى تكدس الأرباح فى يد الصناعيين والتجار والوسطاء ، فزادت كمية الرأسمال عن حاجة السوق المحلية .

ونقول إن استعمال الآلة على نطاق واسع جعل كمية الإنتاج تزيد فى سرعة لا تتناسب مع مقدرة السوق المحلية على الاستهلاك أى أنها تزيد عنها ثم تزيد فلا يكون هناك منفذ أمام أصحاب الفائض إلا أن يصدروه إلى بلد غير صناعية .

فيكون استيراد البلاد الزراعية — ومنها مصر — للآلات الزراعية كالرافعات وآلات الرى وقطع الكبارى والجرارات والقاطرات وغيرها .

ويكون استيرادها شيئاً من فائض رأس المال فى البلد الصناعى لتقيم به هذه الآلات وتحقق به مشروعاتها العمرانية .

ويكون استيراد رأس المال والمنتجات الصناعية الفائضة مترابط الأسباب متآخى النتائج .

فلا غرو أن تتبع راية الدولة الصناعية رأسمالها المصدر حتى إذا ما حط رحاله تركز عمادها وظهر فى الأفق نفوذها .

وقناة السويس ليست شيئاً مستقلا عن هذا الكيان الذى فصلنا بعضه — فرضتها ضرورات اقتصادية ، وتذبذب وجودها حسب الحركات التجارية العالمية وخضعت علاقة مصر والدول بها للظروف الاقتصادية العالمية .

قال مستر « Bruce » قنصل انجلترا العام فى مصر وقت فتح القناة : « سيؤدى شق القناة إلى ازدياد المواصلات التجارية بين أوروبا والبلاد الواقعة على البحر الأحمر وستنشأ بالطبع مراكز للدول الأجنبية فى هذه البلاد ومن المنتظر أن تقع منازعات بينها وبين تلك الشعوب فتتخذ ذريعة إلى التدخل المسلح فى شئونها وهذا التدخل يفضى إلى الاحتلال الدائم — ويتوقع أن تحدث هذه النتائج فى مصر ذاتها » .

كان شق قناة السويس حداً فاصلا فى تاريخ مصر . كان البرهان الأول الضخم على تدخل رأس المال الأجنبى فى مصر . يقول صاحب كتاب « الاستعمار البريطانى فى مصر » :

« كان التغلغل الأول العظم الذى حدث لرأس المال الأجنبي فى مصر أواسط القرن الماضى بالعمل فى قناة السويس » .

ويقول الرافعى فى كتابه « عهد إسماعيل » (ص ٥٣ — ج ١) :

« فتح القناة يعادل فى تأثيره الاستعمارى بالنسبة للمسألة المصرية غزوة ناپوليون بوناپرت » .

ويقول فى نفس الجزء من نفس الكتاب :

« إن المسألة المصرية قد دخلت دوراً جديداً بعد فتح القناة ، إذ صار ينظر إليها كأنها هى مسألة القناة » .

ولكن القناة لم تكن كل شىء !

فهى ثمرة لحركة تصدير رأس المال الأجنبى (Exportation of foreign capital) وانتعاش التجارة والصناعة الآلية .

والقناة لم تكن الفصل الأول والأخير فى نصيب مصر من آثار الثورة الصناعية والفورة التجارية .

فقد اقترن شقها بالاستدانة . . .

واقترن أيضاً بإنشاء الطرق والترع والكبارى وأسلاك البرق والعمارات مما كلف خزينة مصر فى عهد إسماعيل حوالى ٥٣ مليون جنيه مصرى .

والذى يتأمل موجة التعمير والإصلاح فى عهد إسماعيل وشق الترع وحفر قناة السويس ويرى أن إسماعيل أنشأ فى اثنتى عشرة سنة :

٨٤٠٠ ميل من ترع الرى .
و ٩٠٠ ميل من التلغراف .
و ٤٣٠ كوبرى — منها كوبرى قصر النيل ، وكان يعتبر من أعظم كبارى الدنيا حين إنشائه .
و ١٥ منارة .
و ٦٤ مصنعاً للسكر[1] .

---

(١) لم تكن الظروف تستدعى قيام ٦٤ مصنعاً للسكر فى مصر ، بدليل أن بعضها =

ويربط هذا بالتطور الذى ألمعنا إليه فى الصناعة الإنجليزية على وجه الخصوص ، وغـيرها على وجه العموم ، وجـدت تعليلا واضحاً سهلا للروابط والعلاقات بين الظاهرتين .

يقول چنكس فى كتابه « ارتحال رأس المال البريطانى » (صفحة ٣١٩) :
« فاضت البلاد أيام إسماعيل بالمهندسين الإنجليز ، ورؤوسهم ملأى بمشروعات الإنشاء والتعمير » .

ويقول « Elinor » صاحب كتاب « الاستعمار البريطانى فى مصر » :
« وكان الرأسماليون الإنجليز يقترحون المشروعات على الخديو ، ويعقدون معه الصفقات ويقرضونه الأموال اللازمة ليدفعهـا للمقاولين — أى ليدفعها لهم » .

وكانت حركة إصدار الأموال الفائضة إلى مصر جزءاً من حركة عالمية يكفى أن نقول عنها : بلغ مقدار ما استغلته انجلترا فى الخارج من رؤوس أموال فى الفترة مابين عامى ١٨٥٦ و ١٨٦٣ ٠٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ر١ جنيه — وكانت على الأغلب فى شكل ديون لحـكومات أجنبية .

ما وراء الاستغلال لرؤوس الأموال والمنتجات الصناعية الفائضة ؟
وما أمام انجلترا وقد بدت المنافسة الخطرة من جانب الدول الصناعية الأخرى ؟

= قد تعطل لعدم الحاجة إليه ، وبعضها وقف للاهمال وكثرة الخسارة ، وعظم التكاليف . يذكر الرافعى بك أن إسماعيل بنى نحو ثلاثين قصراً فخماً و « كان بعض القصور التي يبنيها لا يكاد يتم بناؤها وتأثيثها حتى يعرض عنها ويهبها لأحد أنجاله وحاشيته » (ص ٣ ج ٢ — عصر إسماعيل) .

وذكر على باشا مبارك فى الخطط التوفيقية (ج ١ صفحة ٨٥) ، أن ما صرف على :

سراى عابدين	هو	٥٦٥ر٥٧٠	جنيهاً
« الجزيرة	«	٨٩٨ر٦٩١	«
« الاسماعيلية	«	٢٠١ر٢٨٦	«
باقى القصور	«	٢ر٣٣١ر٦٧٩	«
الجـيزة	«	١ر٣٩٣ر٣٧٤	«

وذكر لورد كرومر فى كتابه «Modern Egypt» (ج ١ صفحة ٥١ ، ٥٢) أن مقدار ما أخـذه المقاولون الإنجليز لإصلاح ميناء الإسكندرية ٠٠٠ر٥٠٠ر٢ بينما كانت التكاليف الفعلية ٠٠٠ر٤٤٠ر١

لا يجدى أى عمل سياسى فى القارة ! ولا يكون إلا شىء واحد ... ولا يكون إلا قول ضخم .

فالمسألة ما تزال كما كانت مسألة استغلال أسواق الشرق والطريق إليها يجب أن يظل فى نطاق سلم آمن بعيد عن متناول الدول الأخرى .

تتذبذب سياسة إسماعيل وتضطرب ، فهو ضحية موجة عالمية عاتية ... يضطر تحت ضغط الدائنين أن يطلق آخر سهم فى جعبته علهم يرضون ويقنعون ، فيبيع فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥ نصيب مصر فى قناة السويس بمبلغ ٤ مليون جنيه تشتريه الحكومة الإنجليزية بمعاونة آل روتشيلد[1] فيكون الجدل الرومانطيقى من بعض الأحرار :

---

(١) فى الخامس عشر من نوفمبر سنة ١٨٧٥ ، زار فردريك جرينوود رئيس تحرير «البول مول جازيت» ، اللورد دربى ، فى وزارة الخارجية ، وكان قد تعشى فى ليلته السابقة على مائدة أحد الماليين العالمين ببواطن الأمور المصرية ، وعلم أن الخديو وقد أصبح فى حاجة إلى المال يرغب فى بيع أسهم مصر الـ ١٧٧ ألف ، فى قناة السويس . وكانت الأسهم كلها — الأربعمائة ألف — معظمها فى يد الماليين الفرنسيين . آمن جرينوود أن من صالح انجلترا أن تشترى أسهم الخديو ، ما دامت القناة الطريق إلى الهند . لم يظهر دربى تحمساً كبيراً لأنه كان يخشى الدخول فى مشروعات ضخمة ، ولكن نشط خيال دزرائيلى فأبرق لوكيل انجلترا فى مصر فعلم أن الخديو خير جماعة مالية فرنسية فى أن تشترى نصيبه بمبلغ ٣٫٦٨٠٫٠٠٠ جنيه . وعلم أن الخديو يسره أن يتعامل مع انجلترا ولكنه يريد المبلغ فى الحال — ولكن البرلمان الإنجليزى فى عطلة وأربعة ملايين ليست مبلغاً يصرف بدون إذن البرلمان — كتب دزرائيلى إلى الملكة «ليس هناك وقت للتنفس ولكن يجب أن ينتهى الأمر» — لم تبد الحكومة الفرنسية اعتراضاً ، بل بالعكس كان الدوق ده كاز راغباً كل الرغبة فى أن يحوز معاونة دزرائيلى ضد بسمارك ، فلم يشجع البنوك الفرنسية التى أقدمت على عقد الصفقة — أرسل دزرائيلى مونتاج كورى إلى روتشيلد فدخل عليه وهو يتناول طعامه وقال له إن دزرائيلى يريد أربعة ملايين من الجنيهات فى اليوم التالى — كان روتشيلد يأكل عنباً التقط حبة وألقاها فى فمه ثم قال :

— ومن ضمينك ؟

— الحكومة البريطانية !

— ستنال المبلغ .

لماذا تفعل حكومة دزرائيلي هذا ؟ ويكون التساؤل الغرير الطفل :
أتريد استعماراً ، ونقضاً لقواعد الشرف والأخلاق ؟ ويكون الاستفسار التقليدي:
وكيف بها تقدم — بدون استئذان من مجلس العموم — على المغامرة بأموال الشعب البريطاني ؟ ومن الكفيل بسلامة هذه الصفقة الجريئة ؟ . . .

والرد عند آل روتشيلد ونظرائهم وعند دزرائيلي ومدرسته ...

لم يكن مستغرباً أن تقع هذه الجرأة ، ولا من باب الصدفة أن تقامر الحكومة البريطانية بأربعة ملايين من الجنيهات ... فأهون ثمن يدفع لضمان المصالح التجارية وغير التجارية يكون هذه الملايين الأربعة !

تقول «التايمز» ملقية بعض الضوء على تبرير عمل دزرائيلي (نشرت هذا الكلام في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨٥ أي في اليوم التالي لبيع أسهم القناة) :
« من المستحيل أن نفكر في شراء أسهم قناة السويس منفصلا عن تفكيرنا في علاقة انجلترا المستقبلة بمصر — أو أن نفكر في مصير مصر منفصلا عن علاقة انجلترا المستقبلة بها » .

هذا هو جانب من الحق الصراح ! . . شراء الأسهم مرتبط بالعلاقة القائمة والمستقبلة بين البلدين .

لقد تأصلت العلاقات الاقتصادية بين مصر وانجلترا وبين انجلترا وأسواق الشرق ، ومصر مركز الحركة إليها ، وتطورت هذه العلاقات بحيث أصبح تفكير انجلترا في مصير مصر لا يكون جائزاً إذا لم يكن هو بعينه تفكيرها في علاقتها بمصر . . . ولا تكون علاقتها بمصر جزءاً من علاقة الدول الأجنبية بها — بل يجب أن تتكيف تكيفاً مستقلا يضمن ما تريده انجلترا .

= كتب دزرائيلي إلى الملكة فيكتوريا قائلا :
« مستر دررائيلي — بكل تقدير — إلى جلالتك .
انتهى الأمر الآن — إليك ياسيدتي ، أربعة ملايين من الاسترليني تدفع حالا — لقد كانت هناك مؤسسة واحدة تستطيع تقديم هذا المبلغ ، تلك هي بيت روتشيلد ، وقد سلكوا مسلكا طيباً فقدموا المال بسعر فائدة مخفضة ، والآن أصبح كل ما كان للخديو لجلالتك » .

كتبت جريدة «The Economist» بعد أن فشل اقتراح فرنسا لإنشاء بنك مصرى (يعنى إنكلبزى فرنسى) ، قالت :

« يسرنا جدا حبوط مشروع القرض الفرنسى واللجنة الفرنسية — إن أسوأ ما يجر إليه نجاح أى هذين المشروعين هو أن يغدو الفرنسيون حكام مصر — وهو الأمر الذى حمل اللورد بالمرستون على المعارضة فى حفر قناة السويس وهو بعينه ماجعلنا ننفق من أموالنا ٤ مليون جنيه خشية أن تصبح القناة فرنسية » .

يقول ألن هط (Allen Hutt) فى كتابه « هذه الأزمة النهائية » (ص ١٥٧) :

« بدأ استغلال الأموال الطريق ، وتبعته الراية فى خضوع ، وأصبحت حفنة من المليونيرات مهتمة بأن يكون دفع الفائظ مضموناً وإلا فوجب عليها أن تشدد من قبضتها على مصدر آخر من مصادر الاستغلال . وكانت الحكومة الانجليزية ، برغم كل شىء ، حكومتهم تخضع لما يأمرون . وكان روتشيلد وبارنج قد أقرضا مصر ديوناً باهظة بربا فاحش . ولأجل أن تدفع أرباح ديونهم كانت الضرائب تجى تمدماً من الفلاحين البؤساء المشرفين على الهلاك (وجبيت حتى فى عام المجاعة ١٨٧٧) ما ارتفعت صيحة « مصر للمصريين » أطلق الأسطول البريطانى قنابله على الإسكندرية وأنزلت الجنود إلى البر لتغلب القوات الوطنية فى التل الكبير ، ودخلت المسألة المصرية فى دور جديد » .

ودخلت القناة بالتبعية فى دور غير الدور الأول المتأرجح — نتمثل بعض أطواره فيما حدث من الوزارة البطرسية عام ١٩٠٤ عندما أرادت أن تمنح شركة القناة متياز ٦٠ عاماً بعد انتهاء مدة امتيازها المنصوص عليها فى العقد القديم ولم تكن ثمة حاجة ملحة بالشركة إلى الستين عاماً التالية للأربعين الباقية لها آنئذ !! وتجمع اللجنة التى كونت لفحص المشروع على رفضه ، وكذا فعلت الجمعية التشريعية باستثناء عضو واحد .

« يرتبط النشاط العام العالمى بحركة الملاحة فى قناة السويس مما يجعلها مقياساً لسير الأعمال ومظهراً سريعاً لصدى الأزمة من هبوط حركة الملاحة عاجلا فى الجنوب إلى الشمال بسبب نقص لطلب المواد الأولية وأما حركة الملاحة من الشمال إلى الجنوب فيظهر البطء فيها فيما بعد وتزيد نسبة السفن الخالية من البضائع وأما نهاية الأزمة فتعرف من زيادة مرور السفن الخالية من البضائع إلى الجهة الجنوبية للحصول على المواد الأولية ويتبع ذلك الزيادة المطردة فى البضاعة الواردة من الشمال وتعود حركة مرور البضائع الواردة من الشمال إلى الجنوب فى النهاية ». (صفحة ٤٠٠ من إحصاء شركات المساهمة بوزارة المالية سنة ١٩٤٤)

بقية قصة القناة والعالم

لا يقف ارتباط القناة بالتيارات العالمية عند كونها ترمومتراً حساساً للغاية للأزمة أو لانفراجها — ولا يقف الأمر عند مرور التجارة من الشمال إلى الجنوب ولكن يصاحب هذا ويسيره قوى اقتصادية عميقة ، تتفاعل بها قوى سياسية تجرى فى أثر الاتجاهات الاقتصادية المختلفة . أى أن القناة تدل بوضوح عن تيارات اقتصادية فاجتماعية فسياسية دولية . مثلا :

كانت أسواق الهند فى الأعوام الأولى من شق القناة ، فى المقام الأول من حيث استغلال الدول الصناعية لها ، فكانت الحمولة الذاهبة إليها ومنها عبر القناة أكبر نسبة من غيرها ، ثم ما لبثت هذه النسبة أن تضاءلت شيئاً وحلت محلها التجارة مع الصين واليابان والشرق الأقصى وهذا التطور متآخ مع تطور الاستعمار وانتشار حلقته ، ومرتبط بالسياسة الدولية ونموها .

ومثلا :

يريك الجدول التالى الارتباط بين ترتيب الدول من حيث كمية تجارتها المارة

بالقناة ، وبالتطور الاقتصادى فى كل منها ، ولموقفها السياسى والاستغلالى من العالم .

ففى المدة بين ١٨٧٠ — ١٨٨٠ كان ترتيب الدول الصناعية والتجارية الأوربية من حيث حمولة سفنها المارة بالقناة هو :

بريطانيا — فرنسا — هولندا — إيطاليا — ألمانيا — النرويج

« لنذكر أن بريطانيا كانت فى أوج مجدها الصناعى وزحمة حماها الاستعمارية »

وفى المدة بين ١٨٨١ — ١٨٩٠ ، كان الترتيب : بريطانيا ، فرنسا ، هولندا ، ألمانيا ، إيطاليا ، النرويج .

يلاحظ أن الدولتين الأوليين هما بريطانيا وفرنسا ، ويلاحظ أن ألمانيا تتحرك فى بطء لتكون الرابعة بدل الخامسة . ولهذا التحرك أصله فيما أشرنا إليه قبلا عند الحديث عن التجارة الحرة التنافس .

وفى المدة بين ١٨٩١ — ١٩٠٠ كان الترتيب :

بريطانيا — ألمانيا — فرنسا — هولندا — إيطاليا — النرويج — اليابان .

يلاحظ أن ألمانيا قفزت إلى المرتبة الثانية وأن اليابان دخلت القائمة وهذا متمش تماماً مع الحركة الصناعية فيهما ، والتيار الاستغلالى التجارى بدلا من أن يظل بينها وبين فرنسا — وفى هذا مصداق ماذهبنا إليه من انقلاب المنافسة الحرة التى كانت فى صالح بريطانيا ، إلى المنافسة الخطرة التى تستدعى الحواجز الجمركية .

وفى المدة بين ١٩٣٠ — ١٩٣٨ كان الترتيب :

بريطانيا — إيطاليا — ألمانيا — هولنده — فرنسا — اليابان

يلاحظ أن إيطاليا قفزت إلى المرتبة الثانيـة ويرجع هذا إلى نشاطها الاعتدائى والاستغلالى فى شرق أفريقيا — وليس هـذا فقط ولـكن القناة مرتبطة أشد الارتباط بالاتجاهات السـياسية العالمية وأكتفى ببسط الأطماع التى كانت تضطرم فى صدور الفاشيين الإيطاليين وهى تدين فى وضوح عن نياتهم الاستعمارية .

فى سنة ١٩٢٦ كتب الكونت أنطونيو كيبكو مقالا عن « إيطاليا — المشكلة الوسطى فى البحر الأبيض » . قال فيها إن حياة إيطاليا وحريتها وسعادة بنيها متوقفة على الرغبة الحسـنة عند من يملك مفاتيح البحر الأبيض : جبـل طارق ،

والسويس — وأن حياة أربعين مليوناً إيطالياً ، لمتوقفة على مجرد هـــذه الرغبة التافهة « وبالنسبة لموقعها الجغرافى الذى يجعلها سجينة فى « بحرها » — وبالنسبة إلى حاجتها إلى المواد الخام ، ونظراً لازدياد سكانها المتضاعف أبداً ، تعــد إيطاليا اليوم أعقد مشكلة فى البحر الأبيض » .

وفى إبان الحرب الاستعمارية الفاشية فى الحبشة كتب « Cembrosini » فى مشكلة البحر الأبيض المتوسط قائلا : « منــذ غزو أثيوبيا ، أصبحت قناة السويس ذات أهمية خاصة بالنسبة لإيطاليا مساوية أو تزيد عنها بالنسبة لبريطانيا إذ يجب اعتبارها خط المواصلات الرئيسى لنا » .

وعلق مانزيللى على هذا قائلا :

«لا يتحتم أن تلقى ببصرك إلى الخارطة لتفهم صدق هذه الجملة ، إن الواقع أنه كان حتما علينا — خلال الحرب الحبشية — أن تمر كل بندقية وكل مدفع ، وكل حمل من المؤونة عبر القناة ، فإذا ما انتهت الحرب أصبح مقضياً أن يمر كل شىء لازم للمستعمرين بنفس الطريق » .

وقال إن القناة بوضعها الحــالى ، تعتبر « منجلة » حول رقبــة الإمبراطورية الإيطالية ، تتسلط على « مسمارها » الرئيسى ، يد عاتية غريبة عن إيطاليا .

« ولــكى نتحاشى هذه « المنحلة » هناك ثلاث طرق :

إما أن نقوى صداقتنا مع انجلترا .

وإما أن نحد خط مواصلات آخر إلى أفريقيا الشرقية .

وإما أن نتسلط على القناة .

ولا يوجد شك أبداً فى أية الطرق تفضل إيطاليا » .

صفحة ١٦٨ من كتاب « من بحر من ؟ »

وكانت دعوى الفاشــيين إذ ذاك هى أن رســوم المرور على المواد المنقولة إلى الحبشة ثقيلة باهظة . ولــكن ينفى هذا الزعم أن هــذه الرسوم لم تزد على ١٪ من تكاليف حربهم الاستعمارية فى أتيوبيا .

ونشر الفاشيون دعوى أخرى مهلهلة . فكتبت جريدة «ورلدز نيوز» فى مايو سنة ١٩٣٩ نقـلا عن جريدتى Revue Gerarcia و Il Giornale delle Meravglie أن بعض الكتاب الفاشيين قالوا :

« لقد كان جراتيانو غـدينى ، وهو إيطـالى ، من برهن بطلان اختلاف المنسوب بين البحرين ، وكان ينجريللى ، وهو إيطالى آخر ، من قام بعمل الخطة لبنـاء القناة ، بينما كان بيترو بليوكايا ، وهو إيطالى ثالث ، من أشرف على العمل . وكان إدواردو جيوا ، إيطالى رابع ، من أشرف ونفذ أعقـد جانب من العمل . وأخـيراً كان لويجى توسيللى ، من دافع عن المشروع ضـد المتشائمين ومن نظم الكتاب والصحفيين ليقوموا بالدعاية له » . كأن الكاتب يريد أن يجعل كل من قام بالعمل فى القناة إيطالياً ! !

ومثل هذا التمويه السخيف ، لا يحتاج لدحض ، ولـكنه الإغراق فى التعصب والتمويه فى السخف ، ولـكنه أيضـاً تسخير كل شىء ، لخدمة الدعاية الفاشـية الاستعمارية . . ولـكنه بالأكثر الزيف والبهتان والجشع الأعمى . .

ويتمشى مع هذه النزعة الاسـتعمارية ، وهذه الدعاية الفاضحة — التى أصبحت اليوم رماداً بهزيمة أصحابها — مطالبتهم إذ ذاك بزيادة ممثلى إيطاليا فى مجلس إدارة القناة ، بل وفى أن تشترك إيطاليا فى الدفاع عن القناة .

فضحت هذه الكتابات سر الفاشيين ، وخيبت دعايتهم فى مصر ، فقالت الصحافة الوطنية كلمتها المشهودة معبرة عن رأى الشعب ، وقالت الحكومة المصرية كلمتها بلسان رئيسها محمد محمود باشا : « يجب أن أؤكد أن الحكومة البريطانية وكل الحكومات الأخرى تعلم أن مصر يقظة لحقوقها . وعليه لن تحدث محادثات فى شأن قناة السويس ، وهو أمر يؤثر فى مصر ، دون أن تقول مصر كلمتها » .

ومصر ...

« بما أن القطر المصرى متصل مباشرة بالبحر الأبيض المتوسط وبالبحر الأحمر فلم يكن انتفاعه من القناة كباقى البلاد فى تموينه وتصريف منتجاته » .

(ص ٤٠١ إحصاء شركات المساهمة لوزارة المالية) .

وضح من البحث أن العامل الأول فى شق القناة لم يكن محلياً ، بل كان عالمياً : تصريف البضائع والمصنوعات الأوروبية فى أسواق الشرق واستيراد المواد الخام والمواد الغذائية منها .

وبالرغم من أن مصر خسرت أكثر من ١٢٠ مليون جنيه ببيع نصيبها فى القناة وحرمانها من الأرباح ، والتعويضات التى دفعها إسماعيل للشركة وغير هذا .

وبالرغم من أن علاقات سياسية نشأت بينها وبين دول قوية وأنها لم تكن فى صالح مصر .

وبالرغم من أن القناة شقت بالسواعد المصرية ، وفى الأرض المصرية ، واشتغل فى حفرها فى كل دفعة أكثر من ٣٠ ألف عامل زراعى مصرى ، أسيئت معاملتهم ، وبولغ فى العسف بهم ، لتقع آخر الأمر فى يد غير مصرية — بالرغم من هذا كله ، فشق القناة خطوة ضخمة إلى الأمام ، وهو فى صالح التقدم العالمى والمصرى .

ولا يكون التخلص مما يساورها من مشاكل أن تغلقها كما نادى بعض المتطرفين.

وإنما يكون بوسائل أخرى .

والذى يسترجع التضحيات الجسيمة التى بذلتها مصر فى حفر القناة .

ويسترجع الأدوار التى مر بها مشروع القناة ، ويذكر أول ما يذكر أن سعيداً أعطى الامتياز لصديقه ده لسبس « دون أن يفكر طويلا » كما يقول هذا الصديق ، فجاءت شروطاً بالغة فى القسوة بالغة فى الغبن لمصر ، دفع ثمن التخلص من بعضها ، ملايين استدانها إسماعيل من الرأسماليين الأجانب ، أو جباها من الفلاحين —

ويسترجع كيف كان الفلاحون يسخرون فى شق القناة يسورون بالحبال كالقطعان ، ويرسلون ررافات ليعملوا فى القناة [1] .

ورد القناه إلى أصلها الطبيعى ، إنهـا حزء من تاريخ هذا الشعب وقضيته ، وبرد قضية الشعب المصرى إلى جوهرها إنها لا تختلف عن قضية الشعوب الأخرى ، بحرر من الاستغلال ، وبلوغ إلى الديموقراطية الحقة ، والوصول بهـذا كله ، إلى الوضع الذى يفيد العالم طراً وتفيد منه مصر .

إذا فهم المشكلة هذا الفهم المحلى العالمى ، وأراد لها حلا ليس فيه تعد أو ظلم ، وليس فيه اســتغلال أو تحيز ، حلا أصله فى الداخل نصج الديموقراطية الحقة ، وبلوغها ذروتها واعتبار صالح الأمة المصرية ، متضامناً مع صالح الأمم الأخرى .

وفى الخارج الاستقلال ، وزوال الاستغلال ، وتأصل التعاون العالمى ، ورسوخه على قواعد سليمة ، وإذا فهم أن مشكلة القناة لبست منفصلة بذاتها عن مشكلة الشعب المصرى كله ، ولا منفصلة فى تاريخها عن تاريخه الحـديث ، أو مستقلة بكيانها عن كيانه ، وأن كفاحه لبتحرر ويتقدم ويصل إلى المرتبة الحديرة به ، كفاح فى سبيل وصع القناة موضعاً عالمياً صحيحاً ، ومحلياً آمناً عادلا .

يحب أن تفهم القناة هدا الفهم .

وأن نؤمن أن تخليصها من النقائص المحيطة بهـا لا يكون بالتراجع إلى الوراء بأن نغلقها ! ! وإنما يكون بالسعى بهـا قدماً إلى حيث يأتى يوم يبلغ فيه الشعب المصرى موضعه التارىخى ، ونبلغ فيه الشعوب الأحرى مكانها الطبيعى .

وهذا اليوم آت لا ريب فيه .

---

(١) ذكرت ليدى دوف جوردون فى كتابها « رسائل من مصر » أنهـا رأت ذات يوم جمعاً من الفلاحين مسوقين داخل حبل ، فلما استدارت إلى جارتها من المصريين تسألهم من يكون هؤلاء قالوا لها فى أسى عميق إنهم من «الفلاحين المساكين» — وكانت علامات الحزن العميق تفيض فى كلماتهم وعبراتهم وإشاراتهم لزملائهم المسوقين إلى الشمال .

وذكر روذستين فى كتابه «المسألة المصرية» : إن ثلاثين أو أربعين ألفاً من العمال الزراعيين كانوا يرسلون كل فترة ، ليعملوا مسخرين أو شبه مسخرين فى حفر القناة .

على الهامش :

١ — تأسست « الشركة العالمية لقناة السويس البحرية » فى القاهرة بتاريخ ٥ يناير سنة ١٨٥٦ تبتدئ من ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ ، لمدة ٩٩ عاماً .

٢ — يتكون مجلس الإدارة من :

ماركيز دى فوج . . . . . . رئيساً

سير هاريسون هيوز . . . . وكيلا

ومن الأعضاء : شريف صبرى باشا ، إسماعيل صدقى باشا ، مارسيل أوليفر ، ألفريد أوبرمان ، حورجيس فيليبار ، تشارلز رست، الفيكونت دى روان ، إربيست روم ، عمانويل روسو ، سير توماس رويدن ، برنارد ا . رايس ، همبرن دى وندل ، نورمان ا. بونج ، سبر آلن أندرسون ، ماكس باهون ، سير آرثر هارولد بيبى ، سير آرثر فيصر ، إيرل أوف كرومر ، جورج دوران فيل ، سير رونالد جراهام ، روبرت ريتشارد ، فيكتور دى لاكروا ، الكونت ماتيو ده لسبس ، كليمنت موربه ، الكوت اتين دى ليش .

ومندوب الحكومة المصرية : على الشمسى باشا .

٣ — بمقتضى اتفاق أول فبراير سنة ١٩٠٢ أصبح حقاً للشركة إعداد واستغلال ميناء بور سعيد والأراضى المحيطة به استغلالا كلياً .

٤ — تتمتع شركة القناة بامتياز توزيع المياه فى جميع المدن بمنطقة القناة ، وينتهى هذا الامتياز بانتهاء مدة امتياز القناة ذاتها « وهى مكلفة بالمحافظة على طرق المواصلات والمزارع الموجودة بالاسماعيلية وتوليد وتوزيع الكهرباء ببور توفيق .

(صفحة ٤٠٢ إحصاء الشركات المساهمة سنة ١٩٤٣)

٥ — قامت الشركة بإنشاء المدن على الأراضى التى أعدتها لهذا الغرض ، وقد تنازلت الحكومة عنها للشركة ، مع إلغاء حق بيع الأراضى قسمة بين الحكومة والشركة .

وأنشأت الشركة مدينة بور فؤاد فى سنة ١٩٢٥ على أرض واقعة فى منطقة امتياز القناة وهى تحت الكامل للشركة .

المراجع

العربية :

١ — الحركة القومية — عبد الرحمن الرافعى بك — ج ٢ ، ج ٤ .

٢ — عهد إسماعيل — عبد الرحمن الرافعى بك — ج ١ ، ج ٢ .

٣ — إحصاء شركات المساهمة التى يوجد استغلالها الرئيسى فى مصر .
تصدره وزارة المالية المصرية — نسخة ١٩٤٣

٤ — المسألة المصرية — لروذستين — ترجمة العبادى ، وبدران .

٥ — مصر للمصريين — لسليم نقاش ،

الأفرنجيـة :

1. Modern Egypt - *by Lord Cromer*, I & II.
2. The Economic Development of Egypt - *by A. E. Crouchley.*
3. British Imperialism in Egypt - *by Elinor.*
4. The Egyptian Problem - *by Sir Chirol Valentine.*
5. This Final Crisis - *by Allen Hutt.*
6. The Suez Canal - *by Hugh J. Schonfield.*
7. Disraeli - *by André Mauroi.*
8. The National Review - *Vol.* 122 - *No.* 735.

مسألة السودان

تأليف

أحمد رشدي صالح

دراسات فى تاريخ مصر م١٦

• الأوضـــاع فى السودان

الحـكم الثنائي

بعد أن فتحت الجيوش المصرية البريطانية السودان أقيم الحكم الثنائى وهو ضرب فريد فى نوعـــه من المشـــاركات الاستعمارية . . كانت مصر آنئـــذ فى قبضة كرومر معتمد بريطانيا وخادم شركاتها ومصارفها وكانت البيوت المالية البريطانية والاجنبية قد اخذت تنشب أظافرها فى الشعب المصرى بشكل عميق وواسع ، وكرومر يفتح أمامها الباب حتى تبلغ رءوس أموالها المستغلة فى مصر (إبان فتح السودان) حوالى المائة مليون جنيه فاذا مادعيت مصر للمشاركة فى غزو السودان كانت خادما للامبراطوارية ومنفذا لارادتها أو لنستعمل اسلوب الساسة المصريين « كانت شريكا أصغر » . . . والحق أنها كانت هى نفسها احدى الفرائس التى التهمتها الاستعمارية البريطانية وهى تلون خمس الكرة الارضية باللون الامبراطورى الأحمر .

« منذ اللحظة الأولى بدأ استغلال المنطقة الجديدة (أى السودان) ففى أثناء زحفه كتشترمد خط حديدى من وادى حلفا على الحـــدود المصرية الى الخرطوم . . .[1] وتم انشاؤه فى نهاية ١٨٩٩ كما مدت بعض الخطوط التلغرافية وفى « عام ١٩٠٦ تم انشاء الخط الحديدى بين النيل والبحر الاحمر وفى سنة ١٩١٠ انشىء ميناء بورسودان وفى عام ١٩١٢ أنجزت التوصيلات الحديدية فى

---

(١) من كتاب « الاستعمار البريطانى فى مصر » تأليف الينور بيرنز وترجمة مؤلف هذه الرسالة

منطقة الجزيرة وانشئت كبارى الخرطوم وكوستي وأتم بيرسون واولاده عامى ١٩٢٢ و ١٩٢٥ خزان سنار ... » (١) الذى أصبح له « من الأهمية ما كان لإدخال الرى العام فى مصر فى القرن التاسع عشر » .. (٢) ذلك لأن هـــذه المنطقة أدخلت فى دائرة المعاملات الحديثة . . وأيضا « انشئت عدة شركات بناء لتقوم بالأعمال الرئيسية الجديدة ورأسمالها مقترض بضمانة الحكومة البريطانية وبين هذه الشركات شركة سكة حديد كسلا وشركة السودان للماء والقوة الكهربائية لتؤدى جميع الأعمال العامة والتوصيلات فى الخرطوم وبالقرب منها وفى يناير ١٩٢٨ افتتح كوبرى الخرطوم وقد انشأته شركة دورمان لونج وبلغت تكاليفه سبعمائة الف جنيه » وبالاضافة إلى الشركات الاستغلاليه السابقة التى نشطت فى استهلاك جزء غير يسير من فائض مصنوعات بريطانيا أوجدت عدة فروع للمصارف البريطانية خاصة باركليز وأوجد اكبر مشروع استغلالى فى السودان وهو شركة الجزيرة التى تضع يدها ، بتأييد الحكومة ومساندتها على خمسة ملايين من الافدنة وتستغل منها بالفعل اكثر من مليون فدان وأما بقية هذه الارض فوقف عليها لا يباح للفلاح الوطنى ان يبسط يده على شىء منها .

وفى أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها زاد نشاط الاستغلال البريطانى وكان من أهم مظاهره المضاربات فى اقوات الشعب السودانى ومنتجاته وعقد اتفاقيته الطيران بين شركة الخطوط الجوية البريطانية وحكومة السودان وهى جزء من اتفـــاقيتها مع مصر وايطاليا وبمقتضى هذه الاتفاقات حصلت الشركة البريطانية على امتيازات ملحوظة فى وادى النيل

هكذا نرى أنه تحت راية الحكم الثنائى نشطت الرأسمالية البريطانية ـ المصرفية

«١» المصدر السابق

«٢» La Revue D'Egypte Economique & Financière No. 759

منها والصناعية ـ ويعتبر نشاطها فى السودان امتدادا لنشاطها فى مصر ذاتها . . وكما تدفقت شركات البناء ورهن الاراضى الى مصر خاصة أيام كرومر وكانت سياستها ان تعتصر الشعب المصرى لمصلحة أرباب المصارف والاحتكارات البريطانية فكذلك فعلت بالسودان . . . وكما كانت سياسة المالية البريطانية تهدف الى إبقاء الاقتصاد المصرى فى خدمة الصناعة والمصارف البريطانية فكذلك كانت خطتها فى السودان بحيث اصبح القطن أهم انتاج البلدين يمثل ٨٠٪ من صادرات مصر و ٦٠ ٪ من صادرات السودان . . . ولكن اذا كانت الحركة الوطنية المصرية قد استطاعت أن تحطم قبضة الاستعمار عن كثير من المواضع وإذا كانت قد كسبت جهادها ، بدمها وضحاياها ، شيئا من الحريات فان راية الحكم الثنائى ماتزال ترفرف فوق حكم ارهابى اقطاعى ومازال الشعب السودانى يئن تحت قبضة الفظائع الادارية التى لامثيل لها فى العالم إلا حيثما تطأ اقدام المستعمر الغاصب رقاب شعب اعزل وتدوسه بالحديد والنار

حكم ارهاب

فالسودان لايزال يحكم بالأحكام العرفية التى فرضت عليه فى عام ١٨٩٩ ومايزال القانون المطبق فيه مأخوذا عن القوانين الهندية والعسكرية المصرية (البريطانية (١) . . وليس هذا كل شيء !! للمديرين ونوابهم ومفتشو المراكز ـ وهؤلاء جميعا بريطانيون) وكذلك لرجال الادارة الآخرين ولرؤساء القبائل سلطة قضائية يباشرونها دون مراقبة حقيقية ودون ان يكون هناك فصل بين

(١) ذكر الاستاذ محمد محجوب القاضي السوداني وأحد دعاة الانفصال فى كتابه «الحكومة المحلية فى السودان» ان «أول عمل تشريعى بديء به هو وضع قانون العقوبات وقانون الاجراءات الجنائية على نسق القانون الهندى فى عام ١٨٩٩ ثم وضع القانون المدنى عام ١٩٠٠» . . وذكر هذه الحقيقة ايضا كتاب «مآسى الانجليز فى السودان» الذي اصدره الوفد السودانى .

السلطة القضائيه والسلطة التنفيذية فتجد المحامى العمومى يمثل النيابة وهى سلطة الاتهام وفى نفس الوقت يصدر القوانين وكثيرا مايمارس سلطات إدارية واسعة فتراه قاضيا وموجه اتهام ومشرعا وحاكما ! وكذلك تجد أن رؤساء القبائل يمنحون سلطات ادارية وقضائية وكثيرا مايحكمون بين الناس على أساس العرف والتقاليد فأية ضمانات للشعب السودانى وأية حرية للافراد ازاء هـذا الحكم العرفى ؟ ازاء هذا الجبروت الاستعمارى الاقطاعى ؟

وليس هذا كل شيء ! فالصحافة السودانية يكممها الحكم العرفى وتخضع لرقابة الحكومة واستبدادها فللسكرتير الادارى (وهو بريطانى) دائما الحق فى أن يسحب ترخيصات الصحف دون مقاضاة وله ان يصادر الكتب والمطبوعات بالطريق الادارى ولعل الذين يتابعون الموقف فى السودان يذكرون جيدا كيف صادرت الحكومة السودانية وتصادر الصحف المصرية المهاجمة للاستعمار وكيف منعت بعض كتب الاحرار المصريين والداعين الى حرية الشعب السودانى ورفاهيته وكيف اكثرت فى الاشهر الأخيرة من التحقيق مع محررى الصحف السودانية الوطنية بل لعلهم يذكرون ان الحكومة عطلت ذات مرة جريدة « صوت السودان » لسان دعاة الوحدة لأن محررها كان مريضا !

وما يقال عن القوانين العسكرية التى يحكم بها الشعب السودانى وعن الاستبداد الاقطاعى الاستعمارى الذى يسود حياته وعن محاربة حكومة السودان لحرية القول يقـال عن حرية الشعب السودانى فى الاجتماع ! بل يقـال عن كل ما هو ماس بحياة الشعب . الذى يدفـع الضرائب وتعيش من كده الاحتكارات البريطانية ولايكون له حق مراقبة ميزانية الحكومة لانها تعتبر سرا لايفشى له !

حكومة السودان:

وعلى ضوء ماسبق نستطيع ان نفهم شيئا من طبيعة حكومة السودان . . .
ولا أظن أن مايبثه الاستعمار من دعاية باطله واكاذيب مفضوحة يخدع الوطنيين
فمثلا أعلنت حكومة السودان أخيرا (مارس ١٩٤٧) ان الاحكام العرفية
غير قائمة بالسودان . وكان ذلك رداً على الحملة الواسعة التي شنتها الصحافة السودانية
والمصرية وليس ابلغ فى الادعاء والافتراء من هــذا الاعلان الحكومى لأن
الحكومة السودانية تتمتع بسلطات مطلقة لا فى الشئون السياسية وحــدها
بل وفى التشريع والادارة ... انها تحكم البلاد جميعا دون أن يحاسبها الشعب
السودانى فى قليل أو كثير ودون أن تخضع لرقابته فى أهم الأمور شأنا أو اتفهها
قدرا . بل أن لحكومة السودان الحق فى أن تمنح « رخص الطلبيات أو ترفض
منحها بدون ابداء الاسباب وكذلك لها الحق فى أن تسحب رخص الطلبيات
الموجودة دون ابداء الأسباب (١) ومعنى هذا أن الحكومة تتحكم فى المشروعات
الزراعية دون أن يكون للفلاحين حق مقاضاتها اذا ظلمت ودون ان يكون
لممثليهم حق الاشراف عليها ...

أضف إلى هـذا أن الحكومة تتحكم فى التجارة مع المناطق المقفولة فلها أن
تمنح رخص الاتجار لمن تشاء وترفض اعطاءها لمن تشاء دون اعلان الاسباب
هذا فى الامور الاقتصادية وأما بالنسبة للحريات العامة فالصحافة تحت رحمة
السكرتير الادارى والاجتماعات مقيدة وتحت رحمة الحكومة وحرية الانتقال
مقيدة هى الأخرى وحرية تكوين الأحزاب ملغاة والعمال محرومون من تكوين

---

(١) جريدة السودان الجديدة عدد ١٦٤

النقابات ... أبعد هذا كله يتحدثون عن الغاء الاحكام العرفية وعدم وجودها فى السودان ؟

ومما يشيعه الاستعمار أن حكومة السودان نوع جديد فى ترقية الشعوب المتأخرة لأنها تجمع الى فضائل الاحتكاك بالمدنية الغربية المحافظة على عناصر حياة الشرق (!!) وانها حكومة لا مركزية بل وحكومة أهلية . !!

ويحدثنا كرومر فيقول إن « السودان بلاد أشد ما تكون حاجة إلى نظام الادارة اللامركزية » ويكتب ملنر فى تقريره المشهور بأن « الحكومة المكتبية (البيروقراطية) المركزية لا تصلح ابداً للسودان انما تلائمه اللامركزية واستخدام العناصر الوطنية حسب الاستطاعة للقيام بالاعمال الادارية البسيطة » نسمع هذا ونقرؤه فيخيل للبعض أن الاستعمار اتبع فى السودان سنة جديدة وسار على نهج أقل عسفا وأضيق بطشا مما يسير عليه فى بقاع الأرض الأخرى بيد أن الوقائع تفضح النقاب عن هذه الدعاوى فاذا حكومة السودان جهاز يد البطش والاستبداد ، موجه لمصلحة الاستعمار البريطانى ، يتساند مع أقلية ضئيلة من رؤساء القبائل ! أولئك الذين عناهم كرومر عندما تحدث عن « اللامركزية » والذين عناهم ملنر عندما اشار الى « استخدام العناصر الوطنية حسب الاستطاعة » والذين زكاهم سير جون مافى جهارا وصراحة حيث رأى « أن الطريق السليم لتحقيق الحكم اللامركزى غير المباشر انما هو توسيع سلطة مشايخ القبائل حتى تضم الناحيتين القضائية والادارية » (١) .

القبائل :

لقد ايد الاستعمار القبائل وشجع سلطانها لأن النزعة القبلية تعرقل النمو

« ١ » تقرير حكومة السودان السنوي ١٩٢٦

الوطني عرقلة شديدة بما تثيره من التعصب وما تبذره من الانصراف عن المصلحة الوطنية العامة . وواضح أن الاستعمار يعتمد أكثر ما يعتمد فى تطبيق سياسته على الأوضاع المتأخرة حيثما وجدت وفى أى شكل تبدت ولعل كلمة سير جون مافى التى قالها فى عام ١٩٢٥ ان تكون دليلا واضحا دامغا على تأييد الاستعمار للاوضاع القبلية فها هو ذا يدعو البريطانيين الى أن يبنوا سياستهم على قواعد ثابتة مرتكزة على تأييد النظم القبلية ويصف هذه النظم بأنها الفرصة الذهبية التى يجب ألا تفلت من يد بريطانيا ويقول « يجب أن تتخذ الخطوات العملية. فلا يزال لدينا بالبلاد نظم وأوضاع قبلية ومحلية قديمة » وحذر بريطانيا من أن تترك هذه الاوضاع تسير الى الزوال ودعاها ان تحيط الاوضاع القبلية « بسياج منيع من التحصينات » هذه هى سنة الاستعمار لا فى السودان وحده وإنما فى مصر حيث اوصى لورد دوفرين حكومة بريطانيا بان تحافظ على سلطة كبار الملاك وان تحميهم وترعى مصالحهم وتتغاضى عن أنهم قاوموا نفوذها أثناء الثورة العرابية .. بل ان الاستعمار البريطانى يستند فى اذلاله للشعوب الاخرى على تاييد اشد الاوضاع تأخرا ففى الهند يرتكز الى سلطة المهراجات .. بل ان الفاشية وهى أقسى انواع الاستعمار اعتمدت هى الاخري فى امتصاصها الشعوب على هذه الاوضاع الغائرة فى التأخر فعندما غزت الفاشية اوروبا اعتمدت فى أخضاعها الشعوب على مساندة كبار الملاك وكبار الاحتكاريين

وأما فى السودان الحالى ، فما تزال سلطة رؤساء القبائل واسعة فلهم الى جانب سلطاتهم الادارية (التى قد تبلغ حدا يصبح فيه رئيس القبيلة ملكا أو ملكا) سلطات قضائية وكثيرا مايعين شيخ القبيلة رئيسا لعدة محاكم ! ولقد « دمجت الحكومة القبائل الصغرى فى المقاطعة الواحدة تحت رئاسة القبيلة ذات النفوذ

الكبير وبهذا خلقت بعض الزعماء الذين أصبح لهم نفوذ مماثل لنفوذ عهود الاقطاع حتى حسب الناس انهم ازاء دكتا توريات أهلية يسندها سلطان الحكومة وتحميها حرابها ، كما يقول الاستاذ محمد احمد محجوب وهو من أنصار الحكومة .

وعملت الحكومة على تقوية الاوضاع القبلية بوسائل اخرى فمكنت قبضتها على جهاز الادارة والمجالس المحلية والبلدية فنجد ان مدينة القضارف مثلا وهى مركز الصمغ العربى وثانية مدن السودان من حيث الأهمية التجارية والاقتصاد. نجد أن مجلسها الريفى يقترح ان يكون للقبائل ١٢ عضوا وللمدينة « التجارية » عضو واحد (١) . . . وهناك قانون وراثة رئاسة القبيلة الذى ركز السلطة فبدلا من ان تكون زعامة العشيرة . فى يد « الأقوى » أصبحت فى يد بيت معين منها يتوارثها الابن عن الاب . . ثم ان المدارس الاولية تنشأ فى كثير من الاحيان على اساس قبلى فلكل قبيلة مدرستها او مدارسها . . وهذا مدير مصلحة المعارف السودانية يصدر أمره فى عام ١٩٣٩ الى اعوانه بأن يقبلوا « ابناء المشايخ بصرف النظر عن مقدرة آبائهم على دفع المصروفات المدرسية أو نجاح امثال هؤلاء الطلبة فى امتحان الدخول » . . وتلقن حكومة السودان المبادىء القبلية فى مدارسها وتشترط اثباتها فى العرائض والشهادات المدرسية والمحاكم ودفاتر المواليد ... كل هذا لاحبا خالصا وودا مطلقا لرؤساء القبائل وإنما عملا على اشعال الحزازت وتفكيك عرى الاخوة بين جماهير الشعب السودانى

وبعد فهل نجحت السياسة الاستعمارية فى تدعيم الاوضاع القبلية؟ الجواب الاول انها نجحت بدليل انها جندت فى مجلسها الاستشارى نفرا غير قليل من زعماء القبائل وحشدتهم فى مناسبات عدة ! ولكن اوضاع الحياة السودانية فى تطور

«١» جريدة صوت السودان

ونمو ، بحيث يصبح دخول رجال القبائل المعركة السياسية تلك المعركة التى تقودها فى الاغلب قيادة التجار والموظفين والملاك الوطنيين ، يعنى تحريك الاحتياطى الذى يستمد منه الاستعمار قوته ولا بد أن التحرك الجماهيرى سيلغم هذا الاحتياطى ، لأنه اذا كان رؤساء القبائل يستفيدون من الحالة القائمة ويكسبون من بقاء الاستعمار فان جمهرة رجال القبائل يرزحون تحت أبشع أنواع الاسترقاق فهناك مليونان منهم عرايا يحرم عليهم الاستعمار بالقانون والاجبار أن يستروا عوراتهم ! وهناك ملايين تجمع الصمغ وتزرع السمسم ثم تجبر اجبارا على بيع كدها للاحتكارات البريطانية باثمان غاية فى التفاهة ! وهل يظل جامعو الصمغ وزارعو الوديان صامتين على هذا الخسف المجرم ؟! انهم لن يصمتوا أبد الدهر .

شعب جائع :

نسمع الكثير المؤلم عن أحوال الشعب السودانى ولكن لعل الذى نسمعه عن تعطيل الحريات والاستبداد واحياء الاستعمار للاوضاع القبلية لا يعادل حالة الفقر المنتشرة فى اغنى بقاع النيل واشدها خصبا وأوفرها نماء . نسمع أن أهالى الجنوب يتعرضون للمجاعات ـ كما حدث لقبائل الشلك سنة ١٩٤٦ ـ وأن « مستوى المعيشة لدى الكثرة الغالبة من السكان قد بلغ حداً سيئا لانهم لا يجدون ما يسد رمقهم أو يخفف الم المعيشة عليهم » بل « أن الكثرة الساحقة من دافعى الضرائب من الفلاحين الذين زرعوا الجزيرة وجبال النوبة من رعاة الماشية وجامعى الصمغ والسمسم فى سهول كردفان هؤلاء جميعا لا يقتاتون بغير مسحوق جذور النباتات أو دقيق السمسم والفول وأما غيرهم من ساكنى شرق

السودان فليس لديهم إلا البان الماشية واما فى الجهات الأخرى فلا يجد الاهالى غير مقلى الذرة مع الماء أو على الأكثر فانهم يكتفون بالذرة يأكلونها مع مسحوق البامية الجافة . (١)

هذه احدى صور الجوع التى سجلها الوفد السودانى ولكن من المسئول عن هذه الحالة ؟ ليس السودان ولا الشعب السودانى فهناك خمسمائة مليون فدان صالحة للزراعة لايستغل منها الا حوالى ثلاثه ملايين فدان فقط وحتى هذا الذى يزرع مايزال معتمدا على الامطار والفيضان ووسائل الفلاحة البدائية ولم يستعمل الفلاح السودانى حتى الآن السماد ولا الآلات الحديثه . وبالطبع لايعرف شيئا عن النظريات العلمية فى الانتاج .

الفلاحون فقراء :

ويتمشى مع الجوع انخفاض دخل الفرد فى السودان اذ يبلغ جنيها واحدا فى العام لاغير ! لقد طفحت الاحصائيات الرسمية على حذرها وغموضها بحالة الفلاحين السودانيين فهذه تقارير المجلس الاستشارى لشئون الجزيرة تقول ان دخل فلاح الجزيرة - حيث المشروعات البريطانية الرسمية - يبلغ الاربعين جنيها فى العام وهذا الفلاح هو الذى يستأجر قطعة ارض تبلغ ثلاثين فدانا فى المتوسط واما دخل الفلاح فى غير الجزيرة فحوالى ١٢ جنيها فى العام . ونحن اذا تغاضينا عما فى هذه الارقام من مبالغه واتخذناها أساسا لتعرف حالة الفلاح لوجدناها بائسة حقا خاصة وان الفلاحين مجبرون على القيام بالتزامات ثقيلة نحو كبار الملاك والحكومة . فمثلا لايتناول الفلاح أجره أو ربحه نقدا وانما يأخذه عينا ففلاح الجزيرة مثلا يأخذه قطنا تشتريه الحكومه بثمن تحدده هى فيساوى ($\frac{1}{3}$) أو ($\frac{1}{2}$) ثمن

(١) مآسى الانجليز فى السودان

القطن المصرى اوكان الفلاح السودانى يبيع انتاجه من السمسم الى شركة U.K.C.C. البريطانية الاحتكارية بمبلغ عشرين جنيها وتبيعه فى مصر على بعد أميال قليله قد لا تعدو العشرة من بائع السمسم - بمبلغ ستين جنيها وفى فلسطين بمبلغ مائة جنية وكانت الحكومة السودانية تستولى على طن القمح بمبلغ أحد عشر جنيها فاذا باعه للجمهور دفع فيه المستهلك واحدا وعشرين جنيها وأما العامل الزراعى فيتراوح أجره فى الجنوب وفى الاحوال العاديه بين سته وعشرة مليمات فى اليوم وفيما عدا ذلك فيبلغ حوالى خمسين مليما هذا فى الوقت الذى تذيع الحكومة وابواق الاستعمار وتفيض كتب الجغرافيا فى مصر والسودان بأن الايدى العاملة فى السودان قليلة نادرة. الحق ان ابشع انواع الاستغلال ينزلها الاستعمار بالفلاح السودانى وبالعامل السودانى الذى يبلغ متوسط أجره أقل من مستوى أجر زميله الهندى (١)

الموظفون مغبونون

وأما مرتبات الموظفين السودانيين فمنخفضة جدا ويكفى ان تلق نظرة الى ميزانية الموظفين عام ١٩٤٥ لتجد ان الموظفين السودانيين وعددهم ٤١٣٤ يمثلون ٩ر٧٧ ٪ من موظفى الحكومة يتناولون ٩ر٣٨ ٪ من المرتبات بينما نجد ان البريطانيين ٧٧١ موظفا يمثلون ١٢ ٪ فقط وينالون ٦١ ٪ فى المرتبات أضف الى هذا ان البريطانيين يستولون على المناصب الهامة فى جهاز الدولة ويتركون المراكز الدنيا للسودانيين وكذلك يشغل الموظفون المصريون القلائل مراكز

(١) حدثني أحد السودانيين الوطنيين فقال أن الطالب السودانى الذى يريد أن يعفى من المصاريف المدرسية يكفيه أن يذكر أن أباه فلاح ليثبت للحكومة أنه فقير معدم ! وقال لى ان أهم المعانى التى تزخر بها نفوس الفلاحين هو معنى الفناء لذلك تراهم يعدون له العدة ويجهزون لجيشه .. لقد أعماهم الظلم عن مباهج الحياة ونضارتها فباتوا لا يرون منها الا سواداً وحلكة مريرة .

رئيسية كمفتش عام الرى والى وقت قريب قاضى القضاه والخبير الاقصادي وباور الحاكم العام .

التجار مطحونون

وما يقال عن اغتصاب المستعمرين للمراكز العليا فى الحكومة يقال عن امتصاصهم لخيرات البلاد ومرافقها فالاحتكارات البريطانية تضع يدها على أهم منتجات السودان كالقطن والسمسم والصمغ وتتحكم فى أسواق السودان وعلاقاتها ببقية بلاد العالم فهى اذ تقبض على السوق السودانية بيد من حديد تمنع التجارة غير البريطانية وتعنى حكومة السودان بحماية الاحتكارات البريطانية وتثبيت اقدامها فيحرم على التجار الوطنيين القيام بعمليات الاستيراد والتصدير وتحتكر الحكومة بعض المواد الهامة كالسكر الذى تتفنن الحكومة فى رفع أسعاره وتتمادى فى زيادة الضرائب عليه حتى غدت تحصل ١٥ قرشا تقريبا على أقة السكر الواردة من مصر (١) و « تعارض الحكومة فى أن ينشىء التجار والوسطاء معامل لغزل القطن ونسجه » (٢) كما انها تساعد الاحتكارات البريطانية بشتى الوسائل لتحل محل البيوت التجارية والمنشآت الوطنية كما حدث بالنسبة لاحتكار مقشل كوتس وجلاتلى ها نكى وشركة شل حيث اعطتها الحكومة احتكار السمسم والصمغ وحرمت التجار الوطنيين منه بشكل أو بآخر

بهذه السياسة الاستغلالية الجائرة تستنزف الرأسمالية البريطانيه عرق الشعب السودانى ولا تترك لبنيه الا الفتات القليلة !

«١» حديث محرر جريدة صوت السودان مع الخبير المصرى الاقتصادى (مارس ١٩٤٧)

«٢» (Inside the Empire) No. Sept. 1945

ثم ان الحكومة تفرض ضرائب غير مباشرة غاية فى الأرهاق ومنها ضريبة الجمرك التى تبلغ نسبتها الى الميزانية العامة حوالى ٣٠ فى المائةوهذا يزيد الأمور تعقيدا و ثقلا بالنسبة للمستهلكين وصغار التجار سواءبسواء.

العمال

وأنه لأخرى ان يكون نصيب العامل السودانى من هذه المآسى أشد هولا من نصيب غيره فبالأضافة الى انخفاض الاجور فان غالبية العمال الزراعيين خاضعون لعلاقات اقطاعية كاملة أو شبه اقطاعيه فمثلا نشرت دائرة المهدى فى ٥ - ٢ - ١٩٤٧ أن عمال الدائرة فى جزيرة أبا وحدها ١٤٠٠ عامل مع عائلاتهم «وان الدئرة هى التى تقوم بنفقات هذا العدد من غذاء وكساء أو مصروفات الحياة الاخرى وتساعدهم على الزواج» (١) . . ومعنى هذا ان العلاقات السائده بين كبار الملاك وعمال الزراعة ليست فى شىء علاقة صاحب الارض التى يستغلها استغلالا رأسماليا بعمال أحرار فى التنقل يعملون عند هذا المالك او ذاك اجراء لايملكون غير قوتهم على العمل يبيعونها لأى صاحب عمل فاذا لم تجدا شاريا هلكوا جوعا.

وأما العمال الصناعيون فتجد أنهم ظهروا كنتيجة للنشاط الرأسمالى فى السودان ومايزالون حتى الآن عمالا غير منتجين لسلع . فهم اكثر مايكونون اجراء فى ورش السكك الحديدية ووابوراتها كما ان تنظيمهم النقابى (الطبق) مايزال فى طفولته ومايزالون مبعثرين ولم يبلغ ضغطهم الحد الذى تضطر الحكومة معه الى اصدار قوانين عمالية ترتب ظروف العمل وعلاقة العمال بأرباب الاعمال

«١» جريدتى الأمةوالنيل السودانيتين

ولذلك فهم محرمون حتى الوقت الحاضر من حق انشاء النقابات . . . ولكن هذه البذرة الطفلة استطاعت على ضعفها وقلة عددها أن تكسب بعض الحقوق وتبدى الآن نضالا مبشرا بالخير . . توالت اضرابات عمال السكك الحديدية بعطبره وارتفع نداء العمال مطالبين بانشاء نقابات فأسرعت الحكومةالسودانية تفسد هذه اليقظة وتشتت قوتها فانشأت خمسة مكاتب عمل فى المديريات لحصر عدد العمال ونشطضباط العمل « البريطانيون والسودانيون المهادنون» كى ينشىء العمال مكاتب عمالية أو نقابات خاضعة لاشراف الحكومة وتوجيهها بدلا من النقابات العمالية الصحيحة التى يريد جمهور العمال الحصول عليها . ولقدانشأالعمال انفسهم نوادى خاصة بهم فى الخرطوم وأم درمان وواد مدنى وعطبرة وفاضت الصحف الوطنية بنداءاتهم وشكاويهم وأخيرا وليس آخرا هرع العمالالى المعركة الوطنية واهتم مؤتمر الخريجين بهم فأنشأ لجنة لتدرس او ضاعهم وتقترح مايجب عمله بالنسبة اليهم

سكان الجنوب:

تعطى حالة سكان الجنوب المثل التاريخى لإجرام الاستعمار واهراقه للقيم الانسانية . فقد عمل منـــذ البداية على ابقاء أهل الجنوب بمعزل عن تيار التقدم اينما وجد حتى ولوكان هذا التيار ساريا من شمال السودان وأبقى الجنوبيون عرايا متأخرين يحرم عليهم ستر عوراتهم ويلقحون بأفكار استعمارية وتعاليم عبودية صارخة ويساند الاستعمار الاوضاع البدائية الهمجية

فلا تسمح بأن تقوم أية صناعة خاصه بالفواكه الكثيرة فى هذه الاصقاع(١) ويعرقل ما استطاع انتشار الزراعة حتى أن اهل الجنوب . وهم فى أغنى بقاع النيل ليعتمدون فى كثير من عاشتهم على حبوب الشماليين ! ولذلك لم يكن عجيبا أن نسمع عن مجاعات كاسحة تصيب قبائل الجنوب ... ان جريمة الاستعمار صارخة لا يمحوها اعتذار ولا تبرير فما الذى يقوله دعاة الامبراطورية ازاء املاق الجنوبيين و تعاستهم؟ماذا يقولون عن فجور المستعمرين واهدارهم للانسانية فى هذه الاصقاع ؟ انهم يضربون حولها ستارا حديديا حقيقيا ويحاربون بكل ما أوتوا أى مجهود للنهوض بهؤلاء البائسين .

الارض لمن؟

ومن العناصر الهامة فى الأوضاع السودانية ملكية الارض باعتبارها احدى وسائل الانتاج الرئيسيه . هناك نوعان للملكية الزراعية : ملكية فردية انتشرت حيثما تغلغلت الرأسمالية وركزت القبائل نسبيا وملكية جماعية تتدرج من المشاعية البدائية الى الملكية القبلية . على أن الأرض المشاع تعتبر معظم مساحة الأرض المزروعه ولكن ليس هناك نضال واضح على امتلاك الأرض فما يزرع حاليا ٣٪ من الأرض الصالحة بالفعل للزراعة . هذه هى النظرة العامة . فاذا تعمقنا لاوضاع قليلا وجدنا أن هناك احتكاكا بين الزراع والحكومة ـ التى تحتكر لملكية الارض ـ حيثما ينتشر الاستغلال الرسمالى مثل منطقة الجزيرة التى لا يسمح فيها للفلاح السودانى أن يملك شيئا . غير أن هـذا الصراع محلى وليس

«١» حدثنى احد اخواننا السودانيين بأن الحكومة كثيرا ما تعلن عن حاجتها الى مقاولين يجمعون ثمار المانجو والفواكه الاخرى التى تتعفن فى شوارع مدن الجنوب هذا فى الوقت الذى تقاوم فيه كل محاولة لانشاء صناعة الفواكه

عاما ولا غالبا وهذا عكس ما هو حادث فى مصر حيث اتخذت الحركة الوطنية مظهرا فلاحيا فى مراحل متعددة وحيث كان النضال على امتلاك الأرض السبب المباشر للثورة العرابية وفيها حمل الفلاحون السلاح وهبوا مع التجار والمثقفين يقاومون الملاك الاجانب والبيوت المالية الاوروبية والبريطانية الذين وضعوا يدهم على ١/٣ الاراضى المزروعة امتلاكا أو رهنا أو ايجارا

المنتجات لمن ؟

ولذلك يبدو ان الاستغلال الواقع على السودانيين واضح فى امتلاك منتجات الارض اكثر من وضوحه فى امتلاك الارض ذاتها . ويعتبر السودان مخزنا غنيا من مخازن المواد الخام التى تحتاجها الامبراطورية ويضارب بها التجار البريطانيون فالاخشاب والصمغ والمواد النبـــاتية اللازمة للاصباغ والجلود والقطن والسمسم تصدر غالبا الى بريطانيا التى تنال وحدها ٤٣ ٪ من مجموع الصادرات السودانية ثم تليها الهند فتنال ٢١ ٪ .. اضف إلى هذا أن الانتاج السودانى موجه لمصلحة الاقتصاد الامبراطورى أولا واخيرا فيحتل القطن المكانة الأولى فى انتاج السودان ، وهو ما تحتاجه مصانع لانكشير ويتجر فيه ماليو ليفربول .. ولا يلقى ارباب الاستعمار بالا الى النهوض بالانتاج السودانى . ولا تصرف الرأسمالية البريطانية جهدا فى استغلال هـــذه المرافق على اساس اقامة صناعات وازهار الزراعة وليس هذا الاهمال زهدا فى الارباح ولا تقشفا وتكبرا وانما هو عجز وفرار . فالاقتصاد البريطانى يجوز مرحلة التطفل حيث يعيش عالة على ارباح الاسهم والسندات ويستمد حياته من المضاربة فى المنتجات الخام اكثر مما يعيش على ارباح الصناعة والزراعة . لذلك يقف عقبه فى طريق نهوض السودان الاقتصادى . فمثلا ينصرف جهد شركه UK.C.C. الاحتكارية الى جمع

السمسم لا لتعصره وتبنى عليه صناعة ولكن لتضارب فيه فى الاسواق الاخرى. وتحذو الاحتكارات البريطانية الأخرى حذو هذه الشركة . انها جميعا تحتجز مرافق السودان وتحول بينها وبين التطور وبذات الوقت تعيش على مساوىء الحالة الانتاجية تعيش على ابقاء الاقتصاد السودانى معتمدا على الرعى والزراعة المتأخرة وجمع الصمغ والفواكة بطرق بدائية لأنها تسعى إلى بيع الحاصلات الخام فى خارج السودان أو نقلها إلى الجزائر البريطانية ذاتها .

الضرائب الجائرة

ويتمثل جرم الاستعمار فى نوع الضرائب التى يجبيها من الشعب السودانى . حيث يجعل الضرائب المباشرة — وهى التى يدفعها الملاك — ٥ر٤ ٪ فقط من الميزانية العامة بينما يدفع عامة الشعب الفقير عشرة أضعاف الضريبة المباشرة تقريبا . وهكذا نجد أن نظام الضرائب موجه حسب مصلحة الاستعمار والاقطاعيين وسائر على أساس امتصاص الشعب السودانى .

التعليم .

وسط هذه الظروف المؤسية تدور المعركة حامية حول التعليم فالجماهير السودانية تريد أن تتعلم والحركة الوطنية تضع التحرر من الجهل هدفا رئيسيا تستهدف تحقيقه ! لماذا ؟ لأن الطغيان الاستعمارى يتمثل لجميع الفئات واضحا جليا فى محاولات الاستعمار ابقاء السودانيين أسرى الجهل . . كما أنه يبدو فى محاربته للغة العربية — لغة القومية الناهضة فى شمال السودان . لأنه يغزو السودان بفيض من كتبه المؤلفة خصيصا للمستعمرات وفيض من مدرسيه الذين مرنوا على إشاعة الآراء الاستعمارية فى حين أنه يشن حربا عوانا على منشآت السودانيين

التعليمية . . لقد عرف عن السودان منذ نيف وخمسين عاما أى عندما شبت الثورة المهدية أنه كان زاخرا بالمكاتب الدينية وعرف عن أهل الشمال خاصة ميل واضح الى التعليم ! كما أن تحرك الجماهير السودانية الى النضال الوطنى ، قديما وحديثا ، قد حمل معه نزوعا شديدا الى نشر التعليم ولذلك كانت الخطوة الأولى التى خطاها مؤتمر الخريجين أن انشـأ المدارس بانواعها كما سيجىء شرحه فيما بعد فما الذى فعله الاستعمار وما الذى قدمته حكومة السودان ؟ تقول الاحصائيات أن عدد الأطفال الصالحين للتعليم الأولى عام ١٩٤٦ بلغ حوالى ٢٫٢٥٠٫٠٠٠ نسـمة التحق منهم بالمدارس بالفعل ٢٦٫٠٠٠ طالب أى مالا يزيدون عن ٧ و ٠ ./. ! .

وتقول الاحصائيات أيضا أن عدد من يتخرج من المعلمين الأولين لا يعدو المائة سنويا ! ويعلمنا التاريخ أنه فى المدة من ١٨٩٩ الى ١٩١٨ أوجدت ٩ مدارس وسطى لا غير زيدت مدرستان فقط فى الثلاثين عاما التالية وأن ما كان يرصد للتعليم حتى ١٩٣٦ هو ٣ ./. من الميزانيـة العامة وقد ارتفعت هذه النسبة بعد ضغط الحركة الوطنيـة وحركة المؤتمر التعليمية الى ٥ ./. وأن ماينفق على المواطن السودانى فى التعليم كان قرشا ونصفا حتى ١٩٢٨ فى المتوسط السنوى وأصبح الآن سبعة قروش فى العام !

هـذه هى الأرقام وأما الحقائق الأخـرى فأمر وأنكى . فالدروس تلقى فى التعليم الثانوى باللغة الانجليزية وهناك مدرسة ثانوية أميرية واحدة هى كلية غوردون التى أنشئت عام ١٩٠٢ وهذه المدرسة تخضع لمراقبة السكرتير الادارى ومؤلف كتاب اللغـة العربية الذى يدرس لأطفـال المدارس الأوليـة رجل انجليزى اسمه « سكوت » .

هذه هى حال التعليم وحال الطبقة المتعلمة التى رسم مصيرها كرومر عند ما قال

« أرجو على كل حال أن أوضح ماذا أعنى بالطبقة المتعلمة — أننى لا أشير الى التعليم العالى — انما القصد الأساسى الآن أعطاء معلومات فى القراءة والكتابة والحساب لعدد من الشبان بقدر يمكنهم من أن يشغلوا عن جدارة (!!) المراكز الثانوية فى ادارة البلاد » . . .

هذه الحال ماتزال سائده حتى الآن بالرغم من مرور أكثر من أربعين عاما على تصريح كرومر السابق . . . أنها ماتزال قائمة على أساس البرامج التعليمية الاستعمارية — وعلى أساس أفقار العقول واقفال باب التعليم فى وجه أبناء الشعب وتخريج موظفين حكوميين يشغلون (عن جدارة !!) المناصب السفلى فى جهاز الحكومة .

العناية الصحية .

وأما عن العناية الصحية فحسبك أن تعلم أن هناك سريرا واحدا فى المستشفيات الحكومية لكل ٣٣٠٠٠ مريض وأن هناك ١١٠ طبيب وطنى لا غير أى بمتوسط طبيب واحد لكل ٨٠٠٠٠ سودانى بينما نجد أن لكل أربعة آلاف مصرى طبيب هذا فى الوقت الذى نشكو فيه مر الشكوى أهمال العلاج الصحى عندنا ونرى فية الأوبئة تجتاح الصعيد فلا نجد كفاية فى الاطباء . أن الشعب السودانى الفقير الجائع يتعرض لفتك الحمى والسل والامراض المعوية فتنفق الحكومة على علاجه بواقع خمسة قروش للفردفى العام وكانت تنفق عليه قرشين فقط حتى عام ١٩٢٧ .

من المسئول ؟

أية جريمة لايمحوها غفران تلك التى اقترفها الاستعمار ازاء الشعب السودانى ؟

أية جريمة نكراء وأى خزى كاسح ! أن الذين يفاخرون بأنهم انتشلوا شعوب المستعمرات من حمأة الفاقة يجوعون اخوتنا فى السودان كما جوعونا فى الماضى والحاضر أن الذين ساقونا فى ركابهم يدفعون بالشعب السودانى دفعا فى ركاب الامبراطورية وأى طريق يسلكون ؟ طريق الافقار والفاقة طريق المرض والحاجة . وفى يدهم جيش احتلال وجهاز حكومة خاضعان تماما لتوجيههم وخادمان مخلصان لمصالحهم .

ولكن حسبك ؟ أليست الحكومات المصرية منذ ما فتح السودان شريكة فى هذا الجرم البشع ! تحت راية الحكم الثنائى ارتكبت هذه المآسى وانزل بالشعب السودانى الظلم والهوان فهل اعترضت حكومتنا على شىء ؟ هل احتجت على أن الحكم الثنائى يجوع الشعب السودانى ويعريه ؟ هل اعترضت على أن ما يصرف على تعليم المواطن السودانى قرش واحد فى العام وفى العناية بصحته قرشان ؟ لا لم تعترض . لقد ساهمت راضية أو غير راضية فى هذه المسئولية التى لا ننساها لها نحن أبناء الشعب المصرى لاننا نعتز باخوتنا السودانيين ونحس الامهم ونأسى من قلوبنا لوقع السياط على ظهورهم واجتياح المرض والفقر لا كواخهم

وهذه الاحزاب المصرية هل لها صوت ضد الاستبداد الضارب أنيابه فى الشعب السودانى ؟ هل طالبت بأن تشيع الديموقراطية فى السودان كما طالب بعضها بالنسبة لمصر ؟ هل هزها وقع الاستبداد على الفلاح السودانى والموظف السودانى أين نضالها ضد الأحكام العرفية المقامة فى السودان والارهاب الاقطاعى المتعمق فى ارجائه لقد اتخذت حكوماتنا وأحزابنا موقفا لاتقره جماهير شعبنا التى لا تعرف شيئا آخر بالنسبة للشعب السودانى غير الأخاء والدفاع عن حريات أبناء الوادى : المصريين والسودانيين .

• الحركة الوطنية السودانية

يقظة وصحو :

هل سكت الشعب السودانى ازاء هـــذه المآسى ؟ هل رضى بهذه الأوضاع الظالمة ؟! كلا فهذه ثوراته وانتفاضاته المتكررة ترينا السبيل الى موقفه الصحيح . ثم إن صحوه لم يكن مجرد انبعاث ضد الاستبداد والمظالم وانما تحرك الشعب السودانى لينال بحاله فى الحياة ويقبض على مصيره بيديه وعلى ذلك فلا نرى مفتاح قضيه السودان فى غير الحركة الوطنيـــة السودانية لاننا متى قلنا « الحركة الوطنية السودانية » تمثلنا هذا التحرك الجماهيرى الذى أصبح يضم فى صفوفه الطالب والصانع والفلاح والتاجر ومالك الأرض والموظف ورأينا مظاهر هذا التحرك الجماهيرى فى اضرابات مزارعى الجزيرة الأخيرة واعتصابات عمال السكك الحديدية المتكررة ومظاهرات الطلبة وتدفق عشرات الآلاف الى الأحزاب السياسية . بل نراها فى أبسط صورها وأشكالها مثل المهرجانات العامة التى ينفرد بها السودان دون مصر كمهرجان الزواج والمهرجان الأدبى . هـــذا فى شمال السودان حيث اليقظة القومية ملحوظة وأما فى الجنوب حيث قبائل الزنوج تعيش حياة متأخرة لايجمعها رابط متين ولا يؤاخى بينهما قومية ظاهرة فان العراك اتخـذ شكلا محليا واسلوبا بدائيا فقد جر الظلم الفاجر هـذه الملايين الى مناهضة الاستعمار ولطالما اضطرب الأمن فى هـذه البقاع واستخدم الاستعمار أقسى أنواع الاضطهاد يدمر القرى ويقتل اهلها ويبيح الأعراض . فاذا تحدث المصريون فى فزع ومقت عن حادثة دنشواى وإذا أضمروا كرها عميقا للاستعمار الذى بطش بهم ففى جنوب السودان تتوالى حوادث دنشواى كل يوم ولكنها

لا تجد من يستنكرها اللهم إلا هذه الاحتجاجات المتقطعة التى يرفعها أهالى شمال السودان ويذيعونها بالرغم من حديد الاستعمار وناره .

مراحل الحركة الوطنية :

وعلى ذلك ينصرف حديثنا عن الحركة الوطنية السودانية الى حركة شمال السودان خاصة حيث نضج الصراع الوطنى واكتملت معالم القومية وحيث لمت الحركة فئات الشعب واتخذت طريقا صاعدا متسعا على مر الأيام . ولقد يخيل للبعض ان هذه الحركة طارئة مثلها مثل الظواهر التى تبدو وتنتهى لساعتها وقد تصور بعض الاقلام الرجعية هذه الحركة كلها باحزابها وهيئاتها بفلاحها هذا الذى يضرب فى سهول الجزيرة وعاملها هذا الذى يعتصب فى ورش الوابورات وبموظفها وطالبها انها كلها لعبة انجليزية . . ليس أضر على قضيتنا الوطنية من قبول هذه الاراء وأمثالها لاننا ان قبلنا أخطأنا تقدير نضال الشعب السودانى وجهلنا حقيقة الاوضاع السياسية فى السودان وعمينا عن القوات التحريرية الموجودة ... نحن نعلم أن الشعب السودانى عريق فى نضاله للاستعمار والاستبداد « فما فتىء السودانيون ينظمون حركات التحرير كلما واتتهم الظروف بمختلف الاساليب والوسائل ولعل الناس فى مصر وانجلترا نفسها لم ينسوا بعد ثورة ١٩٠٨ وثوره ١٩٢٤ المسلحتين فى وجه الادارة » (١) .. بل لنرجع قليلا فى التاريخ لنرى أنه عند ما زار سعيد باشا السودان فى اواسط القرن الماضى طلب اليه مشايخ القبائل ان يزيد اشتراكهم فى اعمال الحكم والادارة وبالفعل صدرت أربعة مراسيم فى ٢ يناير ١٨٥٧ بتخفيف الضرائب وتنظيم جبايتها واستشارة

---

(١) مآسى الانجليز فى السودان

المشايخ والزعماء عند تقريرها (١) .. كان هذا قبل ثورة المهدى بسنوات ... ثم يحدثنا التاريخ عن فترات مقاومة واضطرابات فى السودان أواخر عهد اسماعيل تجتاح أمامها كل عقبة وبعد اخمادها يشاع ان اهالى السودان استقروا بعد اضطراب ورضعوا إلى الاستعمار بعد وثبة جامحة ولكن عملاء الاستعمار نفسه لايستطيعون أن يكتموا الواقع فها هو ذا كرومر يشير فى تقاريره السنوية التى كان يرسلها إلى بريطانيا إلى حوادث متكررة يصطدم فيها الاهالى بجنود الحكومة ويقتل فيها ضباط وجنود مصريون ويكتب غورست عن ثورة عبد القادر محمد إمام ود حبوبة « امتازت السنة العاشرة من احتلال السودان باضطرابات القبائل فاضطرت الحكومة إلى استعمال القوة المسلحة ثلاث مرات لقمع الفتن الداخلية وقد اظهرت الحوادث الاخيرة أن موت المهدى وتقويض حكم خليفته لم يمحوا الاعتقاد بالمهدية محوا تاما » ... ولم تكن هذه هى المرة الوحيدة أو الأخيرة التى إصطدم فيها الأهالى بجنود الحكم الثنائى فقد ذكرت السجلات الحكومية الرسمية أنه فى المدة بين ١٨٨٩ و ١٩٢٤ استخدمت قوات الحكومة ضد الأهالى مائة وعشرين مرة !

هكذا نرى ان الحركة الوطنية السودانية الراهنة حلقة فى سلسلة كفاح مجيد رفع أثناءه السودانيون السلاح فى وجه الغاصب مرارا وتكرارا . بيد انهم ينغمرون اليوم فى حركة وطنية شاملة أعلى مرحلة وأرقى درجة من المراحل السابقة لأن المرحلة الراهنة تتصف بنضج المطالب وتأييد الجماهير الشعبية . ولذلك حق علينا أن نفرق بين مرحلتين اثنتين: المرحلة الأولى ونؤرخ لانتهائها بقيام مؤتمر الخريجين عام ١٩٣٦ وظهور الأحزاب السياسية والمرحلة الثانية وهى التى تمتد منذ ذلك التاريخ إلى الآن .

---

(١) الجزء الثالث من تقويم النيل لأمين سامي

فى المرحلة الأولى كانت الحركة الوطنية السودانية جزء من الحركة المصرية بالرغم من انها تبدو فى فترات نضجها ونضالها الثورى - كفترة الثورة المهدية - مستقلة ومنفصلة عن الحركة المصرية . ونحن نجد أن كلا الحركتين تأثرتا بعوامل مشتركة سياسية واقتصادية فعند ما ولى محمـــد على أمر مصر وفتح السودان ومد الادارة فيها أعتبر السودان احـدى مديريات مصر وظل الأمر كذلك حتى قيام الثورة المهدية . أى أن السودان تعرض لمعظم ما أصاب مصر فى أيام محمد على وعباس وسعيد واسماعيل فاهى أهم العناصر التى أثرت فى الحياة المصرية السودانية آنئذ (أولا) أقام محمد على نظاما اقتصاديا شاذا ، أساسه أن تحتكر الحكومة الارض والتجارة وهما أهم وسائل معيشة الشعب وكما امتلك محمد على اراضى مصر ووضع يده على تجارتها الخارجية فكذلك فعل بالسودان ... وكما أقام محمد على صناعات بدائية فى مصر لتموين جيشه وآلته الحكومية فكذلك أقام فى السودان مصانع لتحضير النيلة والصابون والسكر .. ولاشك أن عهد محمـد على فى مصر والسودان كان ضربة هامة أصابت الاقطاع ، ومهدت لقيام مرحلة التجارة والنشاط الرأسمالى ، وبالفعل نجد أن النظام الاقتصادى والادارى الذى انشأه محمد على قد بذر البذور الأولى للمرحلة التالية فكما نشطت الاسكندرية والقاهرة كمراكز تجارية فكذلك ارتفع شأن مدن عدة فى السودان مثل بربر ومروى ودنقله والخندق ومحمد على والكاملين وازدهرت الخرطوم (ثانيا) تعرضت مصر فى عهـد عباس وسعيد واسماعيل للغزو الرأسمالى الاجنبى ولفيض المصنوعات الأوروبية الآلية ، فكان أن اعتصرت الحكومة المصرية الفلاح المصرى والسودانى لمصلحة المال الاجنبى وأن قصص الظلم التى أوردها مؤرخو هـذه الحقبة لمشهورة معروفة فالمحصولات تباع قبل الحصاد والحكومة تجنى الضرائب القاسية مستخدمة الاكراه والتعذيب وتستدين من الأهالى الفقراء ديونا اجبارية .. ولم يكن هذا الاستبداد والاعتصار مقصورا

على الشعب المصرى وانما أصاب السودانيين وأدمى أجسامهم وارتكب الجباة من الاتراك والباشبوزق جرائم معروفة واستنوا سننا فى التعذيب يتذاكرها السودانيون جيلا بعد جيل . . (ثالثا) انتشر الضجر بين المصريين والسودانيين وذاعت النقمة على الحكم الارهابى الفظيع ، وضاق الفلاحون فى مصر والسودان ذرعا بالالتزامات الثقيلة والضرائب المجحفة ومس الظلم جماهير الشعب المصرى والسودانى فاذا التجار والمتعلمون وملاك الأرض متحفزون للثورة مندفعون اليها (رابعا) تتخذ الثورة فى مصر أسلوب نضال ضد التغلغل الأجنبى وتطالب بأن يصبح الأمر للمصريين وتستهدف التخلص من الأستبداد التركى والشركسى فى حين ترفع الثورة السودانية علم الجهاد ضد الحكم الأجنبى والتركى أيضا وهكذا يهب المصريون والسودانيون فى وجه الحكومة التى أصبحت مطية ذلولا للماليين الأجانب ويحملون السلاح دفاعا عن حرياتهم بل دفاعا عن الأرض التى يعيشون على خيراتها والمنتجات التى لا يملكون موردا سواها .

الثورتان العرابية والمهدية

وأما فى مصر فترتفع راية « الدستور » فوق جموع الأعيان والتجار والفلاحين والمثقفين الذين استهدفوا القضاء على النفوذ الأجنبى وأرادوا أن يوجدوا نظاما مستندا إلى « العدل والحرية » وأفردوا فى مشروع دستور ١٨٧٩ ستة عشر كرسيا لنواب السودان حتى إذا نجحت المؤامرات الاستعمارية فى تحطيم المكاسب الدستورية التى أحرزها الوطنيون أواخر عهد اسماعيل استقال شريف باشا رئيس الوزارة المسئوله معلنا انه « كمصرى يأسف للعودة الى الحكومة الشخصية ولا ريب أن كثيرين فى السراى وفى الخارج يسرهم فى سبيل مصلحتهم الذاتية أن تظهر ثانية سلطة الخديو المطلقة ولكن إذا قدر ووقعت مصر من جديد

تحت حكومة ملك منفرد بالسلطة كان ذلك نكبة حقيقية على البلاد (١)..

وعندما اشتعلت الثورة العرابية ، جعلت المطالب الدستورية الوطنية محورها وافردت لممثلى السودان خمسين كرسيا فى البرلمان . وعارض العرابيون فى اخماد الحركة المهدية التى كانت قد أخذت تبدو جارفة آنئذ .

وأما فى السودان فقد اتخذ العراك المسلح شكلا دينيا وكان الهدف الأساسى أن يكف السودانيون يد الجباة الظالمين ويردوا طغيان الحكم الأجنبى والتركى واستطاع المهديون أن يستقلوا بالسودان ١٦ عاما وأن يقضوا على سلطة الحكومة المصرية . . ولكنهم لم يعادوا الثورة العرابية ولا الحركة الدستورية بل بالعكس تساند العرابيون والمهديون وشاعت قصص المودة والأخاء بينهم فالعرابيون يعرقلون، أثناء قوتهم وأثناء ضعفهم ، أية محاولة لتحطيم الثورة المهدية(٢) وعرابى نفسه يدافع عن المهدية فى أحاديثه مع مراسلى الصحف الأجنبية فاذا ما هزم العرابيون وارسل البريطانيون حملات من بقايا الجيش العرابى للقضاء على الحركة المهدية أبدى الجنود عطفا شديدا على الثوار السودانيين وفر بعضهم الى معسكر الثورة وسجل الضباط البريطانيون المرافقون للحملة فى تقاريرهم السرية أن السبب الأول فى فشل الحملة هو أن الجنود المصرية ما تزال تفيض

---

(١) تاريخ الحياة النيابية فى مصر تأليف الدكتور سيد صبرى استاذ القانون الدستوري بجامعة فؤاد وذكر هذا النص أيضا الدكتور خليل عثمان خليل فى كتابه « النظام الدستورى المصرى »

(٢) « ثلاثة أشهر فى السودان» تألف سار توربوس وذكر لورد كرومر فى ص٣٤٥ ج من كتابة « مصر الحديثة » « أن الجنود كانوا متشبعين بالروح العرابية» وذكر كولونيل سيتوارت في ١٦ فبراير ١٨٨٢ انه سمع بعض الجنود المصرين فى أثناء الالتحامات مع المهديين يقولون « أين انت يا افندينا عرابى لوانك تعلم الموقف الذى وضعنا فيه توفيق ! »

بالآراء العرابية وتفيض عطفا على المهديين .. وأما المهديون أنفسهم فقد اتخذوا مواقف مشابهة إذ أمر المهدى اتباعة بالا يقتلوا غوردون حتى يفتدى به عرابى وإذ حشد التعايشى (خليفة المهدى) جنوده على حدود مصر بعد انهيار الثورة العرابيه ليطرد الانجليز منها .

وكما تعرضت الثورة العرابية لمكائد نفر من كبار الملاك المصريين من أمثال سلطان باشا فان الثورة المهدية استهدفت لكيد بعض من زعماء القبائل الذين خشوا تيارها بعدما انتقل أمر قيادتها الى التعايشى .

واضح أن الثورتين كانتا وحدة واحدة فى الأسباب والاهداف ، وكانت تعبيرا واحداً عن نضال الشعبين المصرى والسودانى ضد السيطرة الأجنبية وإذا كانت السياسة فى السودان قد رأبت إلا أن تسير فى ركاب الدين كما يقول الكواكبى فيجب إلايخفى عناهذا حقيقة الثورة المهدية الوطنية وإذا كانت الثورة المهدية قد وضعت التحرر من الحكم المصرى احد اهدافها فحرى بنا إلا نعتبرها مناهضة للحركة الدستورية والثورة العرابية المصرية . ذلك بأن الثورتين كانتا نتيجة عوامل مشتركة وكانتا تسيران إلى غاية مشتركة بل أن السودانيين الذين كانوا يحملون السلاح حول رأيتهم الخاصة ويلتفون حول قيادتهم السودانية كانوا ينظرون الى الحركة المصرية على أنها رأس الرمح فى تحرير الوادى . كانوا يتوقعون التأييد من المصريين ويتابعون نضالهم بأعجاب وحماس شديدين ألم يقل شاعر السودان الأكبر أيام المهدى وهو الشيخ يحى السلاوى قصيدته المعروفة معبرا عن أمانى وعواطف السودانيين .

غر العدو تشتت الأحزاب   والله ناصرنا بسيف عرابى

ألم يردد الشاعر الشعبى السودانى « الحردلو » بعضا من هذه المعانى فى أهازيجه العامية ؟ .

فى ظل الاحتلال

فلما قضى على الثورتين المصرية والسودانية اندفعت شركات البناء والمنشآت التجارية والمصرفية تستغل مرافق مصر والسودان (١) . . . وقد ساعد ضعف الحركة السودانية الاستعمار على أن يثبت أقدام شركاته ويقيم حكومة تعمل لمصلحة هذه الشركات وكان كرومر هو صاحب اليد الطولى فى ايجاد هذا الجهاز الحكومى حيث أوصى بان « تخترع وسيلة يكون من شأنها أن يعتبر السودان مصريا بالقدر الذى يحقق احترام المقتضيات السياسية والعدالة دون أن يقيد بريطانيا فى الوقت نفسه بالقيد الذى يمنع الادارة الحكومية من أن تعرقلها النظم الدولية التى كانت تلازم الوضع السياسى المصرى » . . . (٢) وقد نجحت بريطانيا بالفعل فى الانفراد بالسودان ومنعت الدول الأخرى من التسرب إليه .

والذى يهمنا أن نبرزه هنا هو أن الحركة الوطنية المصرية ظلت ترفع علم النضال من أجل تحرير مصر والسودان وكان لمواقف الحزب الوطنى وارائه ومقالات كتابه أثرا بينا فى تحريك السودانيين ومن أمثلة ذلك مقالات « عبدالعزيز شاويش » كاتب الحزب الوطنى وخطيبه عن اعتداء الانجليز على قبيلة الحلاوين. ذلك الاعتداء المعروف باسم « دنشواى السودان »

بعد ثورة ١٩١٩

بلغ تأثير ثورة ١٩١٩ السودان وتركت الحوادث التاريخية التى اعقبتها أثرا

---

(١) ذكر كراوتشلي فى كتابه « تطور مصر الاقتصادي » ص١٨٩ انه بين عامى « ١٨٨٠ — ١٩٤٠ تدفق رأسمال أجنبي على مصر . . . ولكنه تدفق هذه المرة فى شكل استثمار خاص — شركات وبنوك وهيآت تجارية »

(٢) ص ١٥ ج من كتاب « مصر الحديثة »

ملموسا فى الشعب السودانى فما كادت الأحزاب السياسية والجمعيات الوطنية تتألف فى مصر وما كاد الجهاد المسلح ينتشر بين شباب مصر حتى تألفت جمعية اللواء الابيض فى الخرطوم وهى التى لعبت دورا بارزا فى حوادث ١٩٢٤ الثورية . ولما دبر مقتل السير « لى ستاك باشا » واخرج الجيش المصرى من السودان هب الجنود السودانيون يحملون السلاح ضد الاستعمار البريطانى وتعددت المواقف الوطنية المشهورة فحدثت معركة مستشفى كتشنر حيث اعتصم بعض الجنود والضباط السودانيين الثائرين وقاتلوا الحامية البريطانية ولما ارسل البريطانيون فرقة سودانية لتضرب الجنود المصريين خطب فيها أحد الضباط السودانيين (١) قائلا « أيها الجنود الانجليزى يريدون اخراج اخواننا المصريين من السودان وينفردوا بنا ولقد رفضنا هذا وتحالفنا على على الاتحاد وها نحن أمامكم ونحن ضباطكم واخوانكم فافعلوا ماتشاءون » فعصى الجنود السودانيون أوامر الانجليز ورجعوا متآخين مع المصريين .

وهناك قوة سودانية أخرى أراد الانجليز أن يرسلوها الى تالودى لمقاتلة المصريين فاقسمت بالا تقاتلهم وأن تنضم اليهم متى بلغتهم مما جعل البريطانيين يعرقلون سيرها الى تالودى . وهؤلاء طلبة الكلية الحربية السودانية يتظاهرون مطالبين باستقلال الوادى ! وهولاء أعيان السودان يؤيدون الوفد المصرى ويستصرخون الأمة المصرية أن تهب دفاعا عنهم ويعدونها مسئولة أمام التاريخ إذا هى تركتهم صرعى الاستعمار البريطانى (٢)

بيد أن تراجع الحكومة المصرية أمام ضغط الاستعمار كان من الخطوات

---

(١) هو الضابط سيف عبد الكريم

(٢) راجع برقية أعيان السودان التي تليت بجلسة النواب المصري في ١٩ يونيو عام ١٩٢٤ .

الواضحة على أن قيادة الحركة الوطنية المصرية ـ تلك القياه التى كانت تمثل التجار والموظفين وجزءاً من الملاك ـ قد أخذت تتخلى عن الشعب السودانى وتتركه فريسة سهلة بين يدى الاستعمار البريطانى . . حقا تمثل فترة مابعد ثورة ١٩١٩ تمثل تراجع هذه القيادة واتفاق أجزاء منها مع الاستعمار على حساب للحركة الوطنية فى مصر والســـودان ونحن نجد بذور هذا التراجع متمثلة فى اتفاقيتى ١٨٨٩ و١٩٣٦ .

بعد خروج المصريين من السودان

ومن ناحية أخرى تمثل المرحلة التى تلت خروج الجيش المصرى من السودان حتى انشاء مؤتمر الخريجين مرحلة الانتقال بالنسبة للنضال الوطنى السودانى ، فعندما كانت القومية السودانية هاجعة لاتكاد تبين عن نفسها مغمورة تحت فيض الدعاية الوطنية المصرية ، وبعدما كانت جزءاً من الحركة المصرية تسير تحت رايتها رأينا منذ ١٩٣٠ تنهض ليستر وحدها وتحت رأينها الوطنية . وكان لبعض العناصر التى اشتركت فى حوادث ١٩٢٤ أثر واضح فى بث الروح الوطنى السودانى ولنذكر على سبيل المثال جماعة أصدقاء « الفجر » وجماعة أصدقاء « مدنى » التى تولدت فيها فكرة المؤتمر .

تأثير الافكار الوطنية المصرية

ولا يعنى اتجاه الحركة الوطنية السودانية الاستقلالى أنها كانت تعادى الأفكار والتأثير المصرى . . إذ أننا نرى من دراسة أحوال السودان فى هذه الفترة أن الجماهير السودانية تحتضن الآراء المصرية والسياسية وأن الصحافة المصرية

والانتاج الأدبي يغمران السوق السودانية فلا ينفر منهما المفكرون والأدباء السودانيون بل بالعكس يعتزون بها ويفخرون — وقد عبر عن ذلك شاعر السودان الكبير التيجانى بشير إذ يقول :

كلما انكروا ثقافة مصر   كنت من صنعها يراعا وفكراً

إذا لم يكن التعارض بين اتجاه قيادة الحركة المصرية والحركة الوطنية السودانية قد بلغ مرحلة الاحتكاك الصريح فى هذه الفترة . . . وبالرغم من أن الجماهير السودانية أخذت تبدى نزوعا الى الاستقلالية فى كفاحها الوطنى فان شعارات القيادة المصرية وراءها كانت ماتزال هى الزاية الى تمثل النضال للجماهير السودانيـــة .

قيادة وطنية سودانية ؟

لم يكن تراجع القيادات المصرية السبب فى نزوع الحركة السودانية الى الاستقلال والالتفاف حول علمها الخاص وإنما كان السبب هوانه قد نمت فى السودان طبقة جديدة مؤلفة رئيسيا من الموظفين والتجار تعمل على الاستقلال بالسوق المحلية سواء من حيث التجارة أوالزراعة أو الوظائف . هذه الطبقة أوجدها الاستغلالى الرأسمالى الذى أوجد العمل المأجور . . . وكما أن البورجوازية المصرية قد نشأت من بطن الاستعمار وكنفه فكذلك تطورت الطبقة الجديدة السودانية والتاريخ يعلمنا انه لايشترط ان يتم نضج الطبقة البورجوازية — الوطنية وليدة الاستعمار ونقيضه — لكى تقود الجماهير الناقمة على الاستعمار وانما يكفى أن تولد وتتحرك وتجمع حولها الجماهير تدعوها لانقاذ الوطن من الخطر وترفع نداءات براقة كالدفاع عن (أرض الآباء والأجداد) وأما الجماهير

الكادحة والفئات الصغرى فتتبعها لأن لها هي الأخرى مصلحة كبرى في تحطيم يد الاستعمار عن الدولة والكيان الوطني

هذا ما حدث بالفعل في السودان إذ ان الطبقة الجديدة أحست بان الاستعمار يقف عقبة في سبيل ازدهارها فهو يقبض على الحكومة والسوق ويحتكر الأرض لذلك هبت تحاربه وتجمع حولها جماهير الشعب السوداني ولكن ماهو هذا الاستعمار ؟ أهو أحتكار الأرض والتجارة ؟ أهو احتكار الوظائف العليا ؟ أهو اعتصار الشعب السوداني لمصلحة المال البريطاني ! إنه كل هذا جميعا . ومن الخطأ الفاحش ان نعتقد إن الاستعمار يعنى للشعب السوداني السيطرة البريطانية فقط إنه يعنى أى اتجاه يعرقل تقدم الشعب السوداني ويبيعه عيد للاستقلال إنه أى اتجاه اجنبي إلى السيطرة على شئون السودان ولو جاء هـذا الاتجاه من مصر ذاتها .

الإثارة الوطنية السودانية :

ومن الخطأ بالمثل ان نعتبر دعاة الوحدة اجراء الاستعمار المصرى كما تسميهم للصحف البريطانية أو ان تتهم كل سوداني ينادى بالاستقلال بانه اجير الاستعمار البريطاني كما تفعل الصحافة المصرية اذ الواقع ان الجماهير السودانية السائرة تحت علم الاحزاب المختلفة قد طعمت باثارة وافكار سودانية وطنية ووجدت عليها الوطني وقيادتها الخاصة لذلك هي تبدى نزوعا استقلاليا وليس في هذا ادنى خطر على الحركة الوطنية المصرية . بل يجب علينا ان نفهم هذه الحقائق ونتدبرها ولعل الرجعيين المصرية ومن تضلله اراؤهم يدركون أهمية الاثارة الوطنية السودانية وحقيقة النزوع الاستقلالي متى قرءوا جيدا ما كتبه الاستاذ عبد الله الميرغني رئيس تحرير صوت السودان ولسان الاشقاء والمؤتمرين

وهم دعاة الاتحاد مع مصر ، وسكرتير وفد السودان الذى ينادى بالاتحاد مع مصر تحت التاج المصرى ـ كتب هذا الوطنى السودانى قائلا « كم كان مقلقا ومحيرا أن نرى الجانب المصرى الرسمى متمسكا بالوحدة الدائمة وبهذا يعلن منذ الآن عدم اعترافه بحق السودانيين فى تقرير مصيرهم » (١) وكتبت جريدة المؤتمر نفسها ترد على بيان النقراشى الذى طالب فيه بان يستمر الحكم الثنائى وتنال مصر نصيبها الكامل فى الحكومة السودانية . قالت « المؤتمر » (ان بيان رئيس وزراء مصر مخيب للامال فقد نص على استمرار الحكم الثنائى فى السودان بل طالب ان تشترك مصر فى الادارة وهذا مالا يرضاه سودانى واحد »

وهاجمت الجبهة الوطنية (الممثلة للمؤتمر واحزاب وحدة وادى النيل والاشقاء والاتحاديين) بيان رئيس وزراء مصر واشارت إلى انما اجتمع عليه شعب مصر والسودان هو « طلب الجلاء عن الوادى مصره وسودانه وتحقيق وحدة القطرين فى التاج والسياسة الخارجية مع قيام حكومة ديموقراطية فى السودان فى الحال (٢)

قيادة الحركة الوطنية

وهكذا تنشط للقيادة السودانية الوطنية لمختلف تياراتهم فى تطعيم الرأى العام السودانى بأرائها الوطنية ويزيد فى تأثيرها انتشار الصحافة السودانية التى اشتد ساعدها كثيراً مع تقدم حركة المؤتمر ونشوء الاحزاب السودانية ..

والسؤال الذى يتبادر إلى الاذهان هو من الذى يقود الحركة الوطنية السودانية ؟ يلعب (مؤتمر الخريجين) الدور الرئيسى فى تحريك الجماهير المتململة خاصة . وقد نشا

(١) عدد ١٦٨٨ صوت السودان

(٢) نشر هذا البيان فى ١٠ ٣ ١٩٤٧

المؤتمر أول ما نشأ تحت ستار نشر التعليم ولكنه مالبث ان اتخذ موقفا وطنيا إذ طالب حكومة السودان فى ابريل عام ١٩٤٢ باصدار « تصريح فى أقرب فرصة ممكنه من الحكومتين الانجليزية والمصرية يمنح السودان بحدوده السياسة حق تقرير مصيره بعد الحرب مباشره وإحاطة ذلك الحق بضمانات تكفل حرية التعبير عن ذلك الحق حرية تامة كما تكفل للسودانيين الحق فى تكييف الحقوق الطبيعية مع مصر باتفاق خاص بين الشعبين المصرى والسودانى » وفى أغسطس ١٩٤٥ رفع المؤتمر القرار المشهور الذى وافقت عليه أغلبية الهيئة الستينية (وهى تشبه مجالس الإدارة فى الأحزاب الأخرى) ويقضى بقيام « حكومة سودانية ديموقراطية فى اتحاد مع مصر تحت التاج المصرى » . . . وفى السنتين الأخيرتين اشتد تدفق الجماهير السودانية الى المعركة الوطنية فارتفع عدد من سجلوا أسماءهم فى انتخابات المؤتمر (التى كانت ستجرى فى العام الماضى والغتها الحكومة) الى أكثر من مائتى الف . . وتكونت الأحزاب السياسية واتضحت أهدافها كثيرا — تكون « الوفد السودانى » تحت قيادة المؤتمر . .

كل هذا قد يحمل البعض على الظن بان القيادة الوطنية فى يد البورجوازية السودانية ولكن الواقع أن كثيرا من الملاك الكبار ورجال القبائل ومنهم من تقوم بينه وبين فلاحيه علاقات شبه اقطاعية يشتركون فى توجيه هذا النضال ولذلك كان خطأ ما أخذت به بعض الصحف السودانية من معارضة لدخول رؤساء القبائل الميدان السياسى فقد ظنت انهم وقد اتخذ الاستعمار بعضهم دعامة يرتكز عليها واحتياطيا يملأ به مجلسه الاستشارى ومحاكم الاقطاعية سيكونون كلهم وبشكل دائم خدام الاستعمار . . . الواقع أن هناك اعتبارات أخرى هامة منها التأثير الدينى لمعارضى الاستعمار البريطانى ومنها أن الحركة الوطنية تجر من احتياطى القبائل كما يجر الاستعمار فاذا ما اتخذت الحركة الوطنية موقفا معاديا

للقبائل ، بمشايخها ورجالها ، سهل على الاستعمار ان يجندها كما فعل في ايران . . .
اضف الى هذا انه ليس في مقدور الحركة الوطنية أن تمنع دخول القبائل المعممة السياسية لأن الأوضاع السياسية والاجتماعية فى تطورها قد جرفت هذه الجموع القبلية الى الاحتكاك الوطنى فالواجب أن تحتضن الحركة الوطنية الجماهير المتدفقة سواء من كان تحت تأثير القبائل أو من كان فى القرى والمدن .

مظاهر الحركة الان

وعلى ذلك فنحن نرى فى الحركة الوطنية السودانية مظاهر مختلفة درجات النضج نرى المؤتمر والأحزاب السياسية والصحافة الوطنية وتحرك المزارعين والصناع والطلبة وتدفق الموظفين والجموع القبلية الى العراك السياسى ولكن نرى أنها تتخذ أشكالا أخرى : كالدفاع عن الثقافة الوطنية و اللغة العربية لغة القومية الناهضة والدفاع عن العادات الوطنية كما حدث أخيرا فى رماعة حيث كانت الحكومة تريد أن نقضى على عادة الخفاض الفرعونى فى هذه القرية فتظاهر ضدها جوالى الف رجل واتسعت المقاومة فايدهم رئيس الحزب الجمهورى وسجن بدعوى اثارة الشغب والقلاقل

على أن أهم ما فى المرحلة الثانية — مرحلة وجود الراية والقيادة الوطنية السودانية — هو تكوين مؤتمر الخريجين الذى يمثل طبقة البورجوازية — وقته الموظفين على وجه الخصوص — وكذلك تكوين الأحزاب السياسية والوفد السودانى الذى زار مصر والبلاد العربية وانشاء الجبهتين الوطنيتين : المؤيدة للاتحاد مع مصر والإستقلالية الداعية الى الانفصال ، وكذلك ظهور اضرابات العمال والطلبة وصغار المزارعين أن هذا جميعا مظاهر للاندفاع الثورى الذى اتسمت

به المرحلة الراهنة من الحركة الوطنية السودانية . . . فاذا ماتردد على الألسنة هذا السـؤال (إلى أى شيء تتجه الجماهير الوطنية السودانية ؟) قلنا واثقين أنها تتجه فى نفس الطريق الذى يسير فيه شعبنا ، طريق الجهاد ضد الاستعمار وضدالأوضاع الظالمة التى خلقها فى حياتنا .

الانقسام فى قيادة الحركة الوطنية

ومن أهم مظاهر الحركة الوطنية الانقسـام الموجود فى قيادتها فهناك دعاة الوحدة أو الاتحاد وهم غالبية المؤتمرين وهناكدعاة الانفصال وهم حزب الأمة وبعض العناصر المنبثة منه وقد لاحظالمتتبعون للاوضاع السودانية أنه مع تطور الحركة الوطنيمة وتدفق الجماهير تزيد الهوة بين هذين الاتجاهين بدلا من أن تضيق وتزيد حدة الصراع بين قيادتى التيارين فيفشل الائتلاف بين الأحزاب وينسحب ممثلو حزب الأمة من الوفد السودانى وتغير مطالب الوفد السودانى فتصبح أقرب الى تحقيق أهداف الوحدة ! والسؤال الذى تردد كثيرا هو لماذا تنقسم قيادة الحركة السودانية ؟

يجيب بعض المتشائمين بان هذا الانقسام فى دم الشرقيين ويذكروننا بأننا ما اتفقنا على شيء اتفاقنا على الانقسام ! ويدعى آخرون بان هذا الانقسام دسيسة بريطانية ويقول المتفائلون « انه مسألة مؤقته ستزول » . . وأما رأينا فهو أن هذه الانقسامات تدل على اختلاف فى المصالح التى يسـتهدفها كل من التيارين . . . ونرى قيادات وطنية أخرى فى غير بلاد الشرق انقسمت على نفسها وجاء انقسامها فى مرحلة معينة هى مرحلة تدفق الجماهير الى معمعة الحركة الوطنية تقودها بورجوازية وهذا بخلاف الحركات الوطنية التى تتولاها قيادات شعبية

تمثل جماهير الكادحين وصغار الملاك والتجار والعمال — ففي أوروبا والشرق الأقصى توجد جبهات وطنية شعبية تضم الأحزاب الوطنية المختلفة وتقود الجماهير فى نضالها التحريرى نحو الديموقراطية . فالسبب الاول فى انقسام الحركة الوطنية كامن فى نوع القيادة التى تتولاها .

لكن هناك سببا آخر هو النشاط الاستعمارى الذى تقوم به الرجعية المصرية والاستعمار البريطانى فيثيران باستمرار شكل العلاقة بين مصر وبريطانيا والسودان ويصوران أنها أهم حلقة فى قضية السودان كله . . . . مع أن شكل العلاقة يعتبر قضية ثانوية بالنسبة للشعب السودانى وأما قضيته الأولى والحلقة الأعظم أهمية والأعمق خطورة فهى تحرره .. ولقد اقترن النشاط الاستعمارى بالضغط الفكرى والأرهاب السياسى فالاستعمار البريطانى يرهب الوطنيين ويصادر حرياتهم ويعطل الضمانات الأساسية التى تكفل متابعة الجهاد وبذات الوقت يشجع دعاة الانفصال إيمانا بأنهم يشوقون الجماهير فى طريق خاطىء وتحت راية مضللة .

وأما الرجعية المصرية فاستعملت هى الأخرى ضغطها وتشجيعها ويكفى أن نلاحظ أن الوفد السودانى قد تعرض أثناء وجوده بالقاهرة لمناورات عدة ودسائس متكررة فرفضت الحكومة الصدقية التعاون معه وماطلت الحكومة النقراشية وتدخل كثير من القادة السياسيين الرجعيين لحمله على أن يغير شعاره وانزعج هؤلاء الساده ، الساعين باسم الوحدة ، لأن الوفدالسودانى لا يسير تحت رايتهم وهالهم أن يرفع علما مستقلا سودانيا . . وبهذا الضغط اشتركوا مع الاستعمارالبريطانى فى إيجاد الانقسام فى الحركة الوطنيةالسودانيه وإن كان دورهم أضأل شأنا وأقل أهمية من دور الاستعمار البريطانى .

ماذا بيننا وبين السودان ؟

قدمنا الحديث عن الحركة الوطنية السودانية ودعونا الى فهمها وادراك حقيقتها حتى يتسنى لنا نحن المصريين - أن نختط طريق الكفاح السليم فنسير جنبا الى جنب مع اخواننا السودانيين ومن الواضح أن أى انحراف عن هذا الطريق السوى سيوسع الهوة بين جماهير شعبنا يستوى فى ذلك الانحراف الذى نقع فيه نحن أو ينزلق إليه السودانيون .

اتجاهات ضارة :

ويشوب ادراك العلاقات الحقيقة بين شطرى الوادى اتجاهات ضارة خطيرة فهناك دعاة الاستعمار البريطانى الذين ينفون وجود أية علاقة بين مصر والسودان ويقولون بان أى حديث يأتى من مصر عن علاقة أو قربى انما هو حديث السيطره والاستعمار .. يشوه هؤلاء العملاء وجه مصر حكومة وشعبا فى أعين السودانيين ويطمسون العلاقات الجوهرية القائمة بالفعل بين شطرى الوادى وأهمها علاقات الكفاح الوطنى الذى غذته الدماء وخلفته المواقف النضالية المشتركة ... ويمهدون السبيل أمام الاستعمار كى ينفرد بكل من مصر والسودان.. لذلك نتهم هؤلاء الدعاة بأنهم عملاء الاستعمار خاصة لأنهم يخلطون بين اتجاهين متضاربين : اتجاه السيطرة الذى لا نبرىء منه كثيرا من سياسيينا وصحفيينا الرجعيين وهذا الاتجاه موضع محاربتنا وبغضنا ولا يمثل اردة شعبنا يخلطون بين هذا الاتجاه غير الوطنى وبين اتجاه الشعب المصرى الذى ان تحدث عن قربى

أو صلات بينه وبين السودانيين فانما يتحـــدث عن تجارب الـكفاح المشترك وصلات التاريخ ومشـــابهة اللغة والاخوة والعادات وحـــدة الهدف المباشر . وليس أخطر على الحركة الوطنية السودانية ولا أجدى على الاستعمار من أن يخلط السودانيون بين اعدائهم وحلفائهم ويسووا بين الطامعين فى أرضهم وأولئك الذين يبسطون ايديهم اليهم صادقين فى عزمهم جادين فى السير معهم الى الحرية .. ولقد برهن الشعب المصرى فى مواقف عـدة على أنه لا يقر العدوان ولا السيطرة خاصة على السودانيين ولذلك فمن ينشر العداء ويبذر الشك فى قلوب الشعب السودانى ازاء المصريين جميعا بلا استثناء يخدم الاستعمار ويجرد الشعب السودانى من حليفه القوى ويوجـد الثغرة بين صفوف الشعبين : السودانى الفتى والمصرى ذى الوزن الرئيسى فى تحرير الوادى .

ولـكن هناك رأيا آخر خطئا وان بدا مناقضا للرأى السابق تمـــام المناقضة وأصحاب هذا الرأى يقولون بأن جميع الروابط وكل الوشائج موجودة بين مصر والسودان بحيث يصبح كل كلام عن اختلاف فى الأوضاع هنا أو هناك . وكل حديث عن ذاتية السودان دعاية استعمارية بريطانية . لطالما رددكتابنا وسياسيونا هذه الآراء بحيث أصبحت شائعة على الألسن والصحف .. ولـكننا لو تدبرناها وتعمقناها لوجـدناها تؤدى الى نفس الطريق السابق الذى ينتهى اليه انـــكار الروابط والعلاقات بين شطرى الوادى... لماذا ؟ لأن هذه الآراء تغفل الفوارق الموجودة بالفعل فى الاوضاع السودانيـة والمصرية .. وتطمس العنصر الرئيسى فى الاوضاع السودانية الا وهو القومية السودانية الفتيـة الصاعـدة تلك القومية التى رأينا من مظاهرها هذه الحركة الوطنية الجماهيرية وهذا العبث السياسى الغامر والتى نعنى أن الروابط بين مصر والسودان اصبحت علاقات بين شعبين وروابط بين قوميتين فمن الخطر عليها اغفال واحدة من هاتين القوميتين ، تحت أى ستار ولاى سبب كان .

هذان هما التياران الرئيسيان الخطران وقد انعكسا فى موقف اصحابهما من شكل العلاقات بين مصر والسودان : فاصحاب الرأى الأول يدعون للانفصال واصحاب الرأى الثانى يدعون للوحدة بمعنى سيادة مصر .

الانفصال :

وأما القائلون بأنه ليس هناك علاقات جوهرية بين مصر والسودان وأولئك المنكرون لكل وشيجة بين شطرى الوادى فغالبا ما يؤيدون انفصال السودان عن مصر .. وغالبا مايحاولون أن يركزوا اهتمام الجماهير على « الانفصال » .. ويذهبون فى هذا الطريق كل مذهب : فيسودون صفحة مصر حكومة وشعبا ويستغلون كل فرصة لبث الكراهية فى صدور السودانيين لكل ما هو مصرى فاذا تحدث النقراشى (وهو لا يمثل ارادة الشعب ولا رأيه) كتبوا فى صحفهم أن هذا الذى قاله رئيس وزراء مصر كلمة مصر بأجمعها لافرق بين حكومة استبدادية وشعب مهيض ويثيرون مساوىء الحكم المصرى فى السودان متغافلين عن أن الشعب المصرى نفسه كان ضحيـــة هذه المساوىء فالاستعماران البريطانى والعثمانى هما المسئولان الرئيسيان كما أننا نجد أن الصحف الانفصالية تعرض مساوىء حياة الشعب المصرى الراهنة لتنفر السودانيين من الاتحاد معه ، متغافلين ايضا عن ان الاستعمار البريطانى وخفراءه هم السبب الرئيسى فى الأوضاع البائسة التى صار اليها شعبنا .

هؤلاء الدعاة خطرون على نضال شعبنا خادمون للاستعمار انهم يدعون علانية وجهارا إلى تفكيك عرى الكفاح المشترك . وهل يستفيد أحد من هذا التفكيك غير الاستعمار البريطانى وخدامه ؟ كتب الصحافى احمد عثمان القاضى وهو من الانفصاليين يقول « أن السودانيين يجب عليهم أن يعتمدوا فى استخلاص استقلاله على انفسهم حتى لا يرميهم الانجليز بالخيانة اذا ما استعانوا بالمصريين وحتى

لايرميهم المصريون بالخيانة اذا ما استعانوا بالانجليز » ... ان هؤلاء الانفصاليين ينفثون اراءهم الخطرة تحت شعارات سودانية فتراهم يتحدثون عن خطة وطنية سودانية صرفة فتكتب جريدة النيل الانفصالية قائلة « لقد كنا ننتظر أن تعلن الجبهة الوطنية (١) التخلي عن الجرى وراء مصر وعودة وفدها للسودان فى الحال لتنظيم خطة سودانية يربح بها السودانيون قضية حريتهم » ... أليس هذا الكلام هو بعينه ما تقوله ابواق الاستعمار البريطانى ؟ لتقرأ ما كتبته جريدة «ايكونو مست » لسان الرأسماليين البريطانين فى عدد ٢١-٣-١٩٤٧ قالت « وما من شك فى أن أقوم سبيل لمصر الآن هو أن تتنازل عن المطالبة بصلتها الدائمة بالسودان وهى صلة لاتسلم بها بريطانيا ولا هيئة الأمم المتحدة ولا زملاء مصر من الدول العربية » . . . بل ان الانفصاليين مشوهى وجه مصر ونا كرى كل علاقة بين شطرى الوادى يذهبون جهارا وعلانية إلى تفضيل الاستعمار البريطانى ... هذه جريدة النيل تكتب بتاريخ ٩-٢-١٩٤٧ قائلة « لم يدع الانجليز السيادة الدائمة على السودان فى يوم من الايام بل ان موقفهم فى المفاوضات الاخيرة وفى البيانات والتصريحات التى صدرت من وزرائهم وكبار المسئولين فيهم كان اقرب إلى وجهات نظر الاستقلاليين (الانفصاليين) فى السودان من وجهة النظر المصرية »

وليس هؤلاء فقط هم منكرو العلاقات بين مصر والسودان ! وانما هناك غلاة الاستعماريين البريطانيين الذين لا يعـــترفون بأية رابطة كانت بين شعبينا لأنهم لا يعترفون بنضال الشعوب ولا يقدرونه قدره ... ان هؤلاء وهؤلاء ليلتقون فى طريق واحد : بعيدا عن طريق تحرير شعبنا... ماالذى يريده الاستعماريون اكثر ممـــا قاله عبد الله خليل بك سكرتير حزب الأمة لجريدة سودان ستار ونقلته

---

(١) التى تمثل احزاب الاتحاد مع مصر

جريدة الأمة فى عدد ٤٤٨ من أنه « شخصيا واثق بأن المناداة بالغاء الحكم الثنائى فورا لم تعد ذات فائدة وأننى كعضو فى حزب الأمة متأكد بان الطريق الوحيد انما هو أن نعمل على انشاء مجلس تشريعى واقامة حكومة سودانية وعند ما نبرهن على استعدادنا لحكم انفسنا سينتهى الحكم الثنائى تبعا لذلك » ..

هكذا تؤدى مهاجمة العلاقات القائمة بين مصر والسودان الى مهاجمة كل ما هو مصرى ، شعبا وحكومة ، إلى ايجاد الهوة بين جماهير شعبي الوادى ، إلى تأييد الاستبداد الاستعمارى والسعى إلى العيش على فتاته .

الوحدة السيادية :

ولكن ليس هؤلاء وحدهم الخطر على نضال شعبنا . هناك من يدعو الى الوحدة بمعنى السيادة . لا الوحدة بمعنى ضم صفوف جماهير الشعبين المصرى والسودانى ضد الاستعمار . هؤلاء الدعاة يساعدون الانفصاليين والاستعماريين على تفكيك العرى واضعاف الثقة فى صدور السودانيين . . . وكثيرا بل دائما ما يكون دعاة الوحدة بمعنى السيادة هم أولئك الذين يرون فى السودان مديرية من مصر وجزءا من املاكها .. ويغالى بعضهم فيقولون بان لمصر فضلا على السودان غير منكور وحقا لا يهضم - هو حق الغزو - يقول الدكتور محمد فؤاد شكرى أستاذ مساعد التاريخ الحديث بالجامعة فى كتابه «مصر والسيادة على السودان» أن مصر « تستند فى سيادتها على جميع هذه الجهات (السودان) إلى مايخوله الفتح من سلطان أو الى ما استمدته من حقوق بحكم تبعيتها للدولة العثمانية وانتقال اسباب السيادة اليها » ويقول مؤلف كتاب «قصة بريطانيا فى السودان» (١) لا ينقص من شأن هذه الوحدة استعمال الحديد والنار فان مصر العليا لم تضم

(١) الاستاذ عبد الحميد محمد الاسكندري

الى مصر السفلى فى التاريخ القديم الا بطريق القوة ... واستعمال السيف فى هذا المقام (١) أمر غير معاب لانه لم يجرد من غمده إلا لتحقيق فكرة انسانية جليلة » ... هؤلاء الكتاب وغيرهم لايرون إلا شيئاً واحداً هو : الوحدة بمعنى السيادة ... ويستوى معهم نفر من ساستنا أمثال مكرم عبيد رئيس حزب الكتلة الذى يقول « ان الحرب التى شنها المصريون والبريطانيون فى السودان لم تحدث إلا لغرض معين هو إرجاع السودان لمصر » ويقول « ان مسألة السودان جزء من المسألة المصرية وقد استمسك المفاوضون بضرورة الاعتراف بسيادة مصر على السودان أو بعبارة تلائم الوضع الديمقراطى وحدة وادى النيل تحت التاج المصرى » (٢)

يرى هؤلاء ان العلاقة بين مصر والسودان هى الوحدة ويفضحون أنفسهم فنعرف أنها الوحدة بمعنى السيادة ولا نظن أن أحداً من الوطنيين المخلصين يخالفنا فى أن هذه النظرة تفرق الصفوف مثلما تفرقها نظرة الانفصاليين والاستعماريين . . ولندلك على صدق تحليلنا نقدم لك موقف أحد زعماء فريق الوحدة بمعنى السيادة إلا وهو صدقى باشا الذى عرفه شعبنا معتديا على حرياتنا حتى لا يقوم عهد انقلاب بغير أن يؤيده ولا يتم اعتداء على الدستور بغير أن هذا الاعتداء ... اسماعيل صدقى هذا يعلن وهو عائد من مساوماته مع بيفن جاء لمصر بالسيادة على السوذان ! ويعلن قبل ذلك بان « سيادة مصر على سودان لا يمكن أن تزول إلا بمقتضى تنازل صريح يصدر من مصر فى المستقبل وذلك أما عقب ثورة يقوم بها الشعب السودانى أو النضال بالقوة ترضخ له مصر » . . فالسيادة التى يتمسك بها صدقى لا تمثل علاقة بين شعبنا وشعب

(١) أى فى توحيد مصر والسودان
(٢) عدد ١٣–٧–١٩٤٦ من جريدة الكتلة

السودان . . وإنما تمثل علاقة بين صدقى وأمثاله والاستعمار الذى يحكم السودان بالحديد والنار . . هذه العلاقة التى عبر عنها النقراشى باشا رئيس حزب الهيئة السعدية حينما قال « أننى لا أستطيع أن انكر أن لنا فى السودان مصالح كما أن للانجليز فيه مصالح ولا أستطيع أن أقول اتركوا مصالحكم فى السودان » إذا فهذه المصالح التى تشابه مصالح الانجليز (المستعمرين) والتى يلبسونها لباس الوحدة والسيادة الخ هى العلاقة التى يقيم على أساسها أنصار الوحدة السيادية تقديرهم ! ويبنون خطتهم ! أن هؤلاء لا يمثلون شعبنا مهما اسرفوا فى استخدام الالفاظ الوطنية ! فشعبنا يسعى إلى التآخى مع الشعب السودانى ويعتبر كل استفزاز سواء جاء من انصار الانفصال أو الاستعمار أو الوحدة السيادية عملا عدوانيا وخيانة له .

ليس السودان ملجأ

هكذا يستوى انكار كل علاقة بين مصر والسودان وانكار كل تباين فى ظروفهما ، يستويان فى طمس الطريق السليم الذى يجب أن نسلكه ولكن هناك نظرات خاطئة وأخرى غير دقيقة تقودنا إلى التفرقة فمثلا قد يصور بعض الرجعيين أن أهم علاقة بين مصر والسودان هى أن السودان يتسع للفائض من سكان مصر ومنتجاته قال هذا حسين رشدى باشا رئيس وزراء مصر حينما صرح بأن « مصر فى العالم هى البلاد التى يزدحم سكانها وهؤلاء السكان يزيدون زيادة سريعة وقد أخذت أراضيها تعجز عن أن تكفى هؤلاء السكان وبعد بضع سنين تصبح زيادة السكان المسألة الاجتماعية المتحرجة التى يقضى على السلالة الآتية حلها فليس فى الأرض مكان معد بذاته لقبول زيادة السكان فى مصر غير السودان » . . . ورردده احمد حسين رئيس حزب مصر الفتاة عندما كتب فى عدد ١٢ فبراير ١٩٤٥ فى مجلة

ولا يمكن أن توجد قوة على ظهر الأرض تفرض علينا أن نموت جوعا وهذه أرض السودان واسعة . لقد أصبح سكان مصر يناهزون الثمانية عشر مليونا فإلى أين يذهب هؤلاء وأى أرض يزرعون وأى سبيل يسلكون ؟ »

هذا الرأى لا يمثل نظرة شعبنا أيضا . انه نغم استعمارى مفضوح لا يقل عن نغم الوحدة السيادية والانفصال الاستعمارى إجراما وخيانة فالذين يصورون السودان ملجأ للفائض من السكان (وليس هناك فائض البتة) يقيمون العلاقة بين شطرى الوادى على أساس عدوانى . . وبهذا ينفرون الشعب السودانى منا .

ولكنهم بذات الوقت يعمون جماهيرنا عن موطن الداء ومنبع العفن فى حياتنا فليس صحيحا أن عندنا فائضا فى السكان وإنما الصحيح هو أن هناك فقرا شديدا وضيقا فى الرزق . واصلاح هذه الحالة لا يكون بالاعتداء على أراضى وسكان السودان . كلا . إنما تصلح باشاعة الديموقراطية فى مصر وتسيير مرافق البلاد لمصلحة شعبنا لا لمصلحة فئه ولا جماعة .

وأمامنا التاريخ يدلنا على أن كل من دعى إلى حل مشاكل الفقر ومايسمونه زيادة السكان بالاعتداء على الشعوب الأخرى أذل الشعوب المقهورة . فالفاشية التى جوعت الشعب الألمانى والإيطالى قامت باعتداءاتها الفاجرة تحت ستار إيجاد عمل للفائض من هذين الشعبين ! ! وارباب الاستعمار البريطانى اعتدوا على حرياتنا نحن ، وحريات مئات الملايين بدعوى تصدير الفائض من الناس والأموال الراكدة فى بلادهم . . . هل نسينا أن أحد هؤلاء الطغاة — سيسل رودز — زار الطرف الشرقى من لندن فسمع العمال الجائعين يصيحون « نريد خبزا ! نريد خبزا » فقال « لكى ننقذ الأربعين مليونا وهم سكان هذه الجزيرة من حرب أهلية دامية يجب علينا نحن أصحاب سياسة الاستعمار أن نجد ارضا للفائض من الشعب والمنتجات . أن الامبراطورية كما قلت مسألة بطون »

وليس السودان مغنما

ويصور بعض الرجعيين الآخرين السـودان على أنه مزرعة واسعة مليئة بالخيرات وليس من شك أن نظرتهم هذه لاتمثل وجهة شـعبنا لأن فلاحينا لا يملكون شيئا يذكر فى أرض بلادهم ولا يعقل أن يطالب الفلاح الكادح بمزرعة فى السودان وهو الذى لايملك موضع قدمه فى أرض أبائه واجداده !

ولقد يقال بان لمصر مصالح جوهرية فى السـودان أولاها ماء النيل ويشير كثير من الكتاب والساسة الى أنه فى استطاعة السودان أن يميتنا عطشا ولهذا يجب علينا أن نضع يدنا على منابع النيل ؟ ! هذه الدعوى مضللة فاضحة فى تضليها فبالاضافة إلى أننا لم نصنع يدنا على منابع النيل ولا نضعها الآن ومع ذلك لم نمت عطشا ، بالاضافة الى هذا نلاحظ أنه أمر أيسر وأسهل أن يتفق المصريون والسودانيون على مياه النيل من أن يختلفوا ويتشاحنوا ! ولماذا يميتنا اخواننا السودانيون عطشا ؟ اليس فى مقدور الاستعمار أن يميتنا عطشا ! اليس هذا هو الاحتمال الأقرب الى الحدوث ؟ إذا لماذا نثير مسألة فى طى المستقبل ولا نعالج المسألة المواجهة لنا : إلا وهى تحكم الاستعما فى النيل !

أن العلاقة الأولى والأساسية بين الشعبين المصرى والسودانى فيما يتصـل بماء النيل هو كف الاستعمار عن الوادى ورفع سيطرته عن شئونه .

العلاقات الاقتصادية

وكثيرا ما تصور أهم العلاقات بين مصر والسودان على أنها علاقات اقتصادية حتى ايخيل للمرء أننا سنموت جوعا لو استقل السودان ! وأن اقتصادنا سينهار

إذا لم نضع يدنا على مرافق السودان ! لنلق نظرة فاحصة الى الاحصائيات فهى خير محك وأدق ميزان . . نعلم أن الاقتصادين المصرى والسودانى مرتبطان بالاقتصاد البريطانى اضعاف ارتباطهما بعضهما ببعض .. نحن نرتفق اقتصاديا على بريطانيا وكذلك حال السودان ... « ويمثل القطن ٨٠ فى المائة » من صادراتنا و٦٠ فى المائة من صادرات السودان .. وبريطانيا هى العميل الأول للقطن المصرى والسودانى . . . وهى العميل الاول أيضا من حيث الصادرات والواردات للبلدين إذ أنها تنال من صادرات السودان حوالى ٤١ فى المائة وتنال الهند ٢٢ فى المائة بينما يصيب مصر ٢٠ فى المائة . . ولنضرب مثلا بميزان السودان التجارى عام ١٩٤٦ . . . بلغت صادراته فى ذلك العام (٩٫٩٤٩٫٠٠٠) جنيها نالت منها مصر ماقيمته (١٫٨٧٠٫٠٠٠ جنيها) . . . وأما واردات السودان فكانت (٩٫٦٦٥٫٠٠٠ جنيها) كان نصيب مصر منها (٢٫٢٩٤٫٠٠٠ جنيها) . . . (١) من هذا يتضح أننا أخذنا حوالى ١٨ فى المائة تقريبا . . . واليك ميزان مصر التجارى عام ١٩٤٦ فماذا نجد ؟ بلغت وارداتنا (٨٣٫٨٤٢٫٠٠٠ جنيها) كان نصيب السودان منها كما قلنا (١٫٧٨٠٫٠٠٠) حوالى ٢ فى المائة تقريبا وأما وارداتنا من انجلتره فكانت (٢٤٫٦٥٠٫٠٠٠ جنيها) أى اكثر من اثنى عشر ضعفا مما استوردناه من السودان وكذلك الحال بالنسبة لصادراتها التى بلغت حوالى الـ ٧ مليونا نال السودان منها أقل من ٣ مليون جنيه بينما أصدرنا إلى انجلترا ماقيمته ١١ مليونا ... (٢)

أضف الى هذا أن رأسالمال البريطانى يمثل أكبر قوة استغلالية فى مصر

« ١ » هذه الاحصائيات من بيان وزير المالية المصرى لمجلس النواب فى ١٩٤٧/٣/٢٥

« ٢ » الأرقام مقتبسه عن خطة على الشمس باشا فى الجمعية العمومية للبنك الأهلى « مارس ١٩٤٧ »

والسودان فللامبراطورية فى مصر أكثر من ½ رأس المال المستغل والبنك الأهلى الذى يقوم بدور بنك البنوك فرع من بنك انجلترا والاحتكارات الكبيرة معظمها خاضع للرأسمال البريطانى أو للرأسمال الأجنبى المتزاوج برأسمال بريطانى أو امبراطورى . . . وفى السودان تعتمد كل المشروعات الكبرى على المالية البريطانية وليس هنـــاك مجال يذكر للاستغلال الرأسمالى المصرى . ولعل أهم مظاهر الاستغلال الرأسمالى المصرى هو بيـــع المنتجات الصناعيـــة فى فى السوق السودانية وأهمها المصنوعات القطنية والحريرية حيث صدرت مصر فى الأحد عشر شهر الأولى من ١٩٤٦ ماقيمة (٤١٩٫٦٣٩ جنيها) . . . (١) وأما المنتجات الصناعية الأخرى كالأسمنت والسكر والأحذية فتـــأتى فى المرتبة الثانية . .

إذا فالعلاقة الاقتصادية القائمة ليست جوهرية بالنسبة لشعبنا وإنما هى هامة بالنسبة لأصحاب الانتاج الصناعى . . . وحتى بالنسبة لهؤلاء ماتزال فى المرتبة الثانية إذا أن ماذا تعنى العلاقات الحيوية الاقتصادية ؟ . تعنى الامكانيات الواسعة الموجودة امام الرأسمالية المصرية التى تريد أن تتسرب الى السودان فتجد أمامها حائط الاحتكارات البريطانية . . . لذلك تصور أبواقها أن أقوى علاقة بيننا وبين الســودان هى العلاقة الاقتصادية ! ويضل معها الكثيرون فيرددون دعواها دون تمحيص.

وليس معنى هذا اطلاقا اننا ضد تقوية العلاقات الاقتصادية بين شعبينا . بالعكس نحن نريد احياء وازدهار هذه العلاقات لا على اساس اطماع واســتغلال

---

(١) فى حديث الخبير المصري الاقتصادي فى السودان الى جريدة صوت السودان عدد ١٩٤٧/٣/١٣ ذكر أن صادرات مصر من المصنوعات القطنيه بلغت قيمتها (٢٢٣٫٠٥٤ جنيها ومن الحرير الصناعى بـــ ١٩٥٫٥٤٠ جنيها ومن الغزل ـــ ١٫٠٤٠ جنيها)

وانما على اساس تحطيم قبضة الاحتكارات البريطانية عن اقتصـــاد مصر والسودان . .

السودان ليس مجالنا الحيوي

وقد يقال بأن العلاقة بين مصر والسودان هى العلاقة بين بلاد حرمت مجالها الحيوى فضاقت الأرض فى أوجه بنيها وهذا مؤلف كتاب « قصة بريطانيا فى السودان » يردد هذا الرأى الشائع فيقول أن السودان هو « السوق الرابحة لتصريف الصناعات المصرية بل السوق الطبيعية لترويج المنتجات المصرية حيث يأمن المصريون المنافسة فالسودان بالنسبة لنا فسحة العيش والمجال الحيوى »

هذا منطق الطامعين فى استغلال السودان اولئك الذين يغضبون اشد الغضب لأن انتاج مصانع السكر المصرى تعرقل ويهظ بالضرائب فتفرض الحكومة السودانية ٢٠ قرشا على راس السكر الواحد (١) ... فتكون النتيجة أن تورد بريطانيا كميات هائلة من السكر ـــ وبريطانيا كما نعلم لا تنتج قصبا ولا سكرا وانما تضارب فيهما ـــ . . . حقا نحن ناسى لان الاحتكارات البريطانية تسرق الشعب السودانى وتعتصره ولكن اصحاب مصانع السكر يحزنون لانهم لا ستطيعون أن يبيعوا هم السكر للسودانيين !

واصحاب مصانع الاسمنت فى مصر يروعهم ان يستورد السودان فى عام ١٩٣٩ من الاسمنت ٢٥٦١٩ر طنـا بمبلغ (٥٨٢٩٧ر جنيهـا) تورد انجلترة منه (١٠١٨١ر طنا بمبلغ ٢٤٠٦٤ر جنيها) فى حين أن مصانع مصر الواقعة على بضعة الاميال فقط تورد ماقيمته ٢١٤١٥ر جنيها) . . . ويقال مثل هذا عن البترول والمنسوجات والاحذية ... هكذا تحتجز بريطانيا السوق السودانية وتعرقل

---

(٢) المرجع السابق

المنتجات الصناعية المصرية فتسرع أبواق أصحاب الصناعات بالنياح بان مصلحة شعبنا ومجاله الحيوى هو السودان فى حين أنها تعنى أنه مجالها الحيوى.. وإما مجال شعبنا فهو مصر بلادنا التى ما تزال أرضها رحبة ومرافقها بكرا

هكذا فاصحاب هذا الرأى المنادون بان علاقتنا بالسودان هى علاقة البلد المزدحم بالمجال الحيوى يضمرون الاعتداء على اخواننا السودانيين وهم بهذا النغم الخطير يحولون انظارنا عن الوضع الصحيح ، ويبذرون الشك فى قلوب الشعب السودانى المناضل .

حقيقة العلاقات بين مصر والسودان

فاذا لم يكن الشعب المصرى ينظر الى علاقاته بالسودان على أنها علاقة الوحدة السيادية — علاقة الغزو والفتح — وإذا كان يستنكر الدعوة الانفصالية القائلة بانه لاتوجد علاقة ما بين شعبي الوادى ، وإذا كانت الدعوة بان السودان ملجأ للفائض من السكان أو المصنوعات لا تمثل رأى جماهيرنا الشعبية وإنما تعبر عن أوساط استغلالية ودوائر معتدية فاذا ما الذى يربط مصر بالسودان ؟

أن هذا الرباط ليس بين قطعتين من الأرض نسميها « مصر » و « السودان » كما تصور بعض الأقلام التى تتحدث عن (الوحدة الطبيعية و الوحدة الأزلية الخ) وإنما هذا الرباط بين شعبي هذين البلدين . . وهذا الرباط تاريخى ، لا ينظر اليه شعبنا من وجهته الاعتدائيه فلا يذكر أن الجيش المصرى غزا السودان فأوجد وحدة السيادة... كلا ! وإنما ننظر إلى علاقتنا التاريخية مع السودانيين من ناحية التجارب المشتركة التى مرت بنا وبهم وأشرنا الى بعض منها فى صدر هذا البحث . .

وأبرز هذه التجارب أن البيوت المالية الأجنبية جعلت الحكومة المصرية تعتصر الفلاحين فى شمال وجنوب الوادى لصالحها فقط وأن هذا الاضطهاد مس شغاف كل قلب كادح ففر فلاح مصر كما فر فلاح السودان من الأرض هربا من الالتزامات الثقيلة . . . ثم أن الجيوش البريطانية ، التى تدفقت فى اعقاب المال الأجنبي ، سحقت الثورة العرابية والثورة المهدية وطمست الحركة الدستورية المصرية وخنقت الحركة الاستقلالية السودانية .. ومنذ ذلك التاريخ والاستعمار البريطانى يصب علينا عذابه ويمعن فى امتصاص كدنا . . فنحن والسودانيون شركاء فى هذه التجارب التاريخية . . . وشركاء بالمثل فى المقاومة المجيدة التى اندلعت فى وادى النيل وما تزال تتسع وتتعمق . . العلاقة الأولى هى علاقة الكفاح المشترك ضد العدو المشترك : ضد الاستعمار البريطانى والأوضاع الظالمة التى فرضها علينا .

ولكن جماهير شعبينا تناضل من أجل حرية حقة وديموقراطية حقة . . أنها تهدف الى التحرر من أسباب المآسى التى ترزح تحتها ومن مصدر الاضطهادات والقهر الذى يعذبها . . . جماهير شعبنا تناضل باندفاع من أجل الحرية والعدالة الديموقراطية . . . وجماهير الشعب السودانى تطلب نفس الغاية . . . وعدو هؤلاء وهؤلاء واحد . . والطريق إلى غايتهم واحدة . . . فالعلاقة الثانية القوية هى علاقة المصير المشترك : الكفاح من أجل الحرية والديموقراطية

بيد أن هناك علاقات غالية هامة . هناك تأثير الأفكار والثقافة المصرية التى لعبت وماتزال دورا ملحوظا فى اذكاء الوعى الوطنى السودانى . وهناك رابطة اللغة العربية والعادات المتشابهة التى تكونت خلال مرور شعبي الوادى بالتجارب التاريخية المشتركة . أن علاقة الثقافة واللغة والدين تمثل قيمة كبيرة لشعبنا يعتز بها ويفخر . . .

ثم ما بال النيل ؟ إلا يوجد أساس اطلاقا لعلاقة مبنية عليه ولا صقة به ؟ . .
توجد بالطبع مصلحة اقتصادية حيوية فمصر زراعية والسودان يتحول إلى بلد
زراعي . ولكن هذه العلاقة ليست فى مهب الخطر الاستعمارى .. وكما أن هذه العلاقة
هامة بالنسبة لنا فهى هامة بالنسبة للسودانيين ولذلك فأى تقدير مبالغ ومضخم
منا ، كذلك الرأى الذى يقول بان السودان سيميتنا عطشا إذا رفعنا يدنا عنه
يسوقنا إلى تأييد السياسة الاستعمارية البريطانية نفسها تلك السياسة التى تحكم الوادى
بالحديد والنار وتبقى السودانيين جائعين عراة يزرعون $\frac{3}{500}$ من أراضيهم الصالحة
تبدو هذه العلاقة مشكلة مادام هناك استعمار وما دامت هناك نزعة اعتدائية وأما
إذا تركت لشعبينا الحرين فسيسويانها على أساس مصالحهما المشتركة .

على أى شىء نبنى تقديرنا للعلاقات المصرية السودانية ؟

وهكذا فالعلاقة الأولى هى أن بين شعبى النيل كفاحا مشتركا ضد الاستعمار
والأوضاع الظالمة التى خلقها ورباها .. وأن هناك مصيراً مشتركا يستهدفه شعبانا
أنهما يستهدفان الحرية والديموقراطية . . ولكن علام بنينا هذه الاعتبارات ؟
بنيناها على أساس أن هناك قوميتين أحداهما قوية مرنت على النضال وكسبت
دستوراً وقبضت بيدها على أجزاء من سوق بلادها وهذه هى القومية المصرية
والأخرى ناشئة فتيه تصارع الاستعمار وتجالد الاستبداد ولذلك فامام هاتين
القومتين طريق واحد لازدهار علاقاتهما وتقوية الأواصر بينهما وتحقيق اهدافهما
ذلك الطريق هو مكافحة الاستعمار أينما وجد وفى أى شكل تبدى .

ولقد يقال كما يقال الآن كثيراً أنه ليس هناك شىء اسمه القومية السودانية وإنما هناك
قومية واحدة هى قومية أبناء النيل وهناك شعب واحد هو شعب وادى النيل
فلا مجال إذا لذكر القومية السودانية لأننا أن قلنا بوجود قومتين فرقنا الصفوف

واستحدثنا الانقسامات ! ومصرف النظر عن المغالطة الكبيرة فى منطق أصحاب هذا الرأى فنحن نسألهم لماذا لاتسير الجماهير السودانية تحت راية القيادة المصرية ؟ لماذا يثور الوطنيون السودانيون — بما فيهم الاشقاء ودعاة الوحدة — ضد رئيس الوزراء المصريين لأنه قال بان مصر ستسترد نصيبها فى وظائف حكومة السودان ؟ لماذا يؤيدون على اختلاف أحزابهم مبدءاما كالحكم الذاتى ؟ ما الذى نفهمه من وجود أحزاب سودانية وشعارات سودانية ؟ ما مغزى انشاء وفد السودان ؟

الجواب واضح لالبس فيه . . . فى السودان حركة وطنية غامرة . . . وهذه الحركة مظهر لقومية سودانية فتية . . . لها مقومات القومية جميعا . . فالتحليل العلمى المادى يدلنا على أن هذه المقومات محدودة ومعينة وهى وحدة الوطن ووحدة اللغة الدارجة ووحدة التراث التاريخى ووحدة النظام الاقتصادى ووجود تراث نفسى منعكس فى أدب وثقافة خاصة . . . . هناك وحدة الوطن ولا يهم أن نسبة عالية من السكان قبائل رحل إذ الواقع أن هذه القبائل ترتبط بشكل أو بآخر بنظام سياسى واقتصادى يشملها كلها تتحرك فى حدوده وعليه يرتكز معظمها . . . وهناك اللغة السودانية الدارجة التى تختلف فى كثير عن اللغة المصرية الدارجة وهناك وحدة التراث التاريخى الذى أن تداخل مع تراثنا الشعبى فانه يختلف عنه فى نقط جوهرية فمصر التى تكون شعبها وركز نهائياً وتعرض للغزوات الأجنبية المتتالية ليست السودان الذى ظل فى معزل عن كثير من التيارات التى مرت بمصر . . . . ونجد للسودان وحدة اقتصادية تربط شمال السودان خاصة وقد يعترض البعض بأننا ذكرنا أن النظام الاقتصادى هناك يتسم بالملكية الجماعية للأرض وبالرعى ومثل هذه الصفات تتنافى مع النظام الرأسمالى الذى فى ظله وحدة تتكون القوميات . والجواب على ذلك أنه بالرغم من انتشار

الملكية الجماعية والقبلية للأرض وانتشار الرعي إلا أن أقوى علاقة اقتصادية في كيان شمال السودان إنما هي علاقة رأسمالية متمثلة في المشروعات الزراعية والتجارية والعمرانية الكبيرة ، وإن أنضج علاقة بين المنتجين ووسائل الانتاج هي علاقة رأسمالية أيضا فنجد أن القطن (وهو انتاج زراعي نصف رأسمالي) غدا أهم حاصلات السودان الزراعية — أهم من السمسم والصمغ الذين يعتمدان على وسائل بدائية وقبلية . . كذلك نجد أن معظم الحاصلات — حتى ما كان معتمداً منها على وسائل بدائية موجه للسوق لا للاستهلاك المحلي — وأن هناك مصارفا وبيوتا تجارية يعيش على امتصاص الفلاحين وجامعي الصمغ الذين يعملون — هؤلاء وهؤلاء — أجراء يبيعون قوة عملهم باجور غاية في البخس . .

واما عن التراث النفسي المنعكس في أدب وثقافة خاص بالشعب السوداني فنحن نجده ونستطيع أن نميزه بسهولة عن التراث المصري وحسبك أن العادات والأوضاع القبلية هي السائدة في السودان ينعكس عليها أدب وثقافة عامة مختلفة عن الأدب والتقاليد المصرية التي خطت كثيرا إلى المرحلة الرأسمالية .

موقف الاحزاب المصرية

هل تقدر قيادات الاحزاب المصرية الاوضاع في وادي النيل التقدير السابق ؟ هل تبني خطتها على اعتبار أن هناك قوميتين واقعتين تحت ضغط الاستعمار وأن هناك حركتين وطنيتين تبغيان التحرر منه ؟ كلا لا تفعل ذلك وانما ما تزال تنظر الى الحركة السودانية على انها جزء من الحركة المصرية . . . لذلك نراها تتحدث عن الوحدة ولا تثير حق تقرير المصير . بل أن بعض هذه القيادات يتخذ موقفا اعتدائيا من الحركة السودانية . . . لقد وضح من موقف ساستنا

انهم الايفرقون بين الحركة المصرية التى تضج صراعها الداخلى كثيرا فاصبح لكل طبقة مطالبها فى حين أن راية الطبقة العاملية تلم حولها الكادحين وصغار الملاك والتجار والمثقفين الوطنين ويلقى الدفاع عن المكاسب الدستورية والحقوق الديموقراطية على اكتاف الطبقات الشعبية وترى القيادة البورجوازية عاجزة عن ان تلم جماهير الشعب بمثل القوة والاتساع الذين اشتهرت بهما فى الماضى ... لا يفرقون بين حركتنا هذه وبين الحركة السودانية ذات الخصائص والصفات المتباينة عن خصائص حركتنا . . . فقيادة الحركة السودانية مكونه من بعض الملاك وممثلى الطبقة البورجوازية وتلم حولها جماهير الشعب السودانى ولم تنل بعد مكاسب دستورية كتلك التى نالتها الحركة المصرية ولم تتداخل اجزاء من فئاتها العليا مع الاستعمار كما تداخلت بعض فئات كبار الماليين والملاك المصريين .

ولعل سائلا يستوضح عن الخطورة فى التسوية بين الحركتين وعن الضرر الجسيم الذى ينتج من انكار الحركة السودانية . . . الخطر الجسيم هو أن الشعارات والطريقة التى توجه بها القيادات المصرية النضال الوطنى لا تكفى جماهير الشعب السودانى : لا تسد حاجتهم ولا تمثل مطالبهم فشعار الوحدة مثلا الذى تلقيه القيادات المصرية باستمرار وتلقيه مجردا تماما هكذا لا يكفى مطلب الذين ينادون باستقلال السودان واولئك الذين يطلبون الحكم الذاتى بل والاشقاء انفسهم . . وشعار الدفاع عن الدستور الذى تتمسك به الاحزاب الوطنية من القيادة المصرية لايمثل المطلب المباشر للجماهير السودانية لانه لايوجد دستور فى السودان . . . لان الشعب السودانى محتاج لكل ذرة من الحريان لانه مسلوب من كثير مما يتمتع به الشعب السودانى .

كذلك فالسودانيين مطالب وطنية لا تمثل حاجة مباشرة لشعبنا . مثل ذلك

وحدة شمال وجنوب السودان . . . وحق العمال والوطنيين فى بنـــاء منظماتهم الطبقية والسياسية كالاحزاب والنقابات ذلك الحق الذى اعترف به دستورنا .

أن وجود حركتين وطنيتين فى وادى النيل يفرض على الوطنيين أن يتخلوا عن الفهم القديم للحركة الوطنية التى باتت معتمدة على تحرك جماهير مصرية وجماهير سودانية . فاذا ما تمسكت الاحزاب المصرية بوجهة نظرها التقليدية واذا ما تقدمت بمطالبها التقليدية عجزت عن أن تجمع حولها جمـــاهير الشعب السودانى . . . هل يكفى السودانيين مثلا أن يطالب ساستنا باحترام الدستور فى مصر بينما يحكمون هم حكما ارهابياً عرفيا ؟ كلا لا يكفيهم. هل يروق السودانيين أن يطالب بعض ساستنا بحق مصر فى اداره السودان ! كلا أن جموع الشعب السودانى تريد أن يكون السودان لها هى . وهذا مطلب قوى تثيره وتدافع عنه قيادة الحركة الوطنية السودانية .

ليس الخطر فى الاعتراف بالحركة الوطنية السودانيه . بل الخطر فى انكارها . ذلك الانـــكار الذى يفرق صفوف الوطنيين فى الوادى ويعزل حركتنا عن الحركة السودانية .

رابطة الكفاح المشترك والمصير المشترك

تفرض علينا أن نؤيد الحركة الوطنية السودانية:

نعم يجب أن تكون خطة الوطنين المصريين الراغبين حقا فى تحرير الوادى أن يضعوا يدهم فى يد اخوانهم السودانيين . . فيؤيدون نضالهم المجيد من اجل الحرية . . واما الذى يروجه الخونة وابواق الاستعمار من أن تأييدنا للحركة السودانية سيشيع الإنقسام والتفرقة فخداع مقصود او مخادعة واضحة . . .

ليس شعبانا بعدوين حتى اذا ما ايدنا احدهما انعزلنا عن الآخر .. كلا فشعبانا اخوان عدوهما واحد وطريقهما مشترك فلا بد من تمكين عرى الكفاح والنضال التحريرى بينهما وما دامت القوات الوطنية السودانية تحمل رايتها الوطنية وتتقدم بمطالبها الخاصة العادلة التى لا تتعارض مع هدفنا فيجب أن نؤيدها ونتحالف معها ضد عدونا المشترك ذلك هو الطريق الصحيح لمتابعة نضالنا نحن والتقدم إلى اهدافنا الوطنية .

هذا هو موقفنا واما عن موقف الوطنيين السودانيين فهو موازلخطنا مطابق لوجهه نظرنا ولذلك فنحن نؤمن بان المحاولات التى يقوم بها الانفصاليون لبث العداء فى صدور السودانين ضد الشعب المصرى والوطنيين المصريين ، خيانة لقضية الشعب السودانى نفسه ونسف لطريق الكفاح الوطنى الذى لا طريق سواه : طريق الجماهير السودانية والمصرية .



حق الشعب السودانى في تقرير مصيره

ماهو أهم واجب وطنى يلقيه النضال المشترك بين شعبينا وماهو الاسلوب الوطنى الصحيح ، أمامنا نحن الوطنين المصريين ؟ ! واجبنا أن نؤيد الحركة الوطنية السودانية تأييداً تاما ولن يكون هذا التأييد ذا قيمة اذا اضمرناه فى قلوبنا أو طويناه طيا أو اذا اكتفينا بأن نقول للسودانيين « نحن اخوتكم ! ونحن نؤيدكم » وانما يكون لتأييدنا قيمته ووزنه اذا نحن اعلنا تمسكنا بحق الشعب السودانى فى تقرير مصيره وهذا الاعلان وحده هو الميزان الذى تقدر باثقاله خلوص نيتنا بل هو المحك الحقيقى الذى يدلنا على أينا وطنى مخلص يريد سعادة وحرية شعبي الوادى وأينا ينتوى الاعتداء على الشعب السودانى وأينا لا يريد من قلبه حرية السودانيين.

حق تقرير المصير ومغالطة الاستعمار :

وليس معنى هذا أن أى إعلان لحق الشعب السودانى فى تقرير مصيره يتخذ دليلا على خلوص النية . فهناك بعض الساسة والصحافيين البريطانيين يستعملون هذا الشعار لعزل الجماهير السودانية بعيدا عن المصريين . اذا فكل محاولة لتحطيم وحدة الكفاح بين شعبينا محاولة استعمارية ولو لبست ثوب «حق تقرير المصير» .

ما هو حق تقرير المصير ؟

لقد اتخذت الحركة الوطنية مواقف اخاء وتأييد الشعب السودانى فى الثورة العرابية تحت راية الحزب الوطنى اوائل القرن الحالى وفى ثورة ١٩١٩ دافع المصريون عن الشعب السودانى . فهل هذا هو حق تقرير المصير ؟ كلا بالطبع ..

فى عامى ١٩٤٥ – ١٩٤٦ اتخذت الحركة الوطنية المصرية موقفا أنضج مما سبق وكان ذلك بتأثير الوعى الديموقراطى الذى بثته جماهير العمال والمثقفين الاحرار فاعلنت لجنة العمال للتحرير القومى ومؤتمر نقابات العمال واللجان الوطنية من الطلبة والعمال والصحف الديموقراطية كالفجر الجديد والطليعة وأم درمان تأييدها لكفاح الشعب السودانى فى سبيل الحرية والتقدم والقت بشعار «الكفاح المشترك ضد العدو المشترك» فهل هذا هو حق الشعب السودانى فى تقرير مصيره ؟ كلا بالطبع ... يجب ألا نخلط بين تأييدنا للحركة الوطنية السودانية سواء اتخذ هذا التأييد شكل تعاوننا مع الجماهير السودانية أو مساندتنا للحكم الذاتى - يجب الا نخلط بين هذا التأييد وبين اعلاننا حق الشعب السودانى فى تقرير مصيره . . .

اذ أن هذا الحق يعنى اننا نرى أن للشعب السودانى أن يقرر فى حرية « انفصاله كحكومة عن المجموعات الوطنية (١) ونفهم منه تشكيله لحكومة وطنية مستقلة » نعم لا يمكن ان يكون لحرية الشعوب فى تقرير مصيرها من وجهة النظر التاريخية الاقتصادية معنى آخر غير حرية تقرير المصير السياسى .. الا الاستقلال فى دولة .. الا تكون دولة وطنية ... اذا فعندما نطالب بحق الشعب السودانى فى تقرير مصيره انما نعنى حريته التامة فى اختيار نوع الحكم الذى يفضل ان يعيش فى ظله .

حق تقرير المصير والانفصال

ولكن هل معنى هذا اننا نؤيد الحركة الانفصالية تحت ظل الحراب البريطانية وفى كنف الاستعمار قبل جلاء البريطانيين عن وادينا ؟ كلا . لاننا أن فعلنا ذلك لم نكن مخلصين فى تمسكنا بحرية الشعب السودانى فى تقرير مصيره ا حريته فى اختيار وضعه المستقبل ، حريته فى تكوين دولة وطنية لا حكومة استعمارية ... ولقد يقول البعض ان مجرد اعلاننا هذا الحق يخدم الدعو

«١» المصرية فى هذه الحالة .

الانفصالية بشكل أو بآخر . . . ليس هذا صحيحا (اولا) لأن هـذه الدعوة تستغل اتجـــاه الجماهير السودانية الوطني ورغبتها في ان تتخلص بلادهـا من الاستعمار . تستغله في تمكين اقدام الاستعمار معتمدة على اثارة العصبية الوطنية الضيقة ، وعلى بذر شعارات وطنية تتقبلها الجماهير ولايريد هؤلاء الانفصاليون تحقيقها بالفعل ، فمتى دافعنا نحن عن حق الشعب السوداني في الحرية . . متى استعملنا نحن هـذه الشعارات التي تلم الجماهير وتمثل مطالبها المباشرة . . . متى ذكرناها في اعـلان حق الشعب السوداني في تقرير مصيره جردنا الانفصاليين والاستعمار من أخطر سلاح في يدهم . . . يجب ان نعلن هذا الحق ونفسـره . نفسره بان من ينادي بالانفصال قبل الجلاء لايريد للشعب السوداني أن يمارس حق تقرير المصير ذلك الحق الذي لايتم مادامت الحراب البريطانية تسـدد الى صدور السودانيين ومادامت الاحتكارات البريطانية تمص دمهم . . .

. . . . والوحدة السيادية

ولقـد يقول بعض المصريين أن الاحزاب عندنا قد ملأت ادمغة المصريين بدعاويها وافهمت الجماهير أن الوحدة بين مصر والسودان هي وحدة من صنع الله وأنه لاسبيل الى الـكلام عن تقرير مصير أو الاتحاد أو الحركة الوطنية السودانية المستقلة إلا أن يكون هـذا الحديث استعماريا وأننا بإزاء هـذه الدعاية التي تملأ العقول وترددها الصحف على اختلافها لا نستطيع أن نقف في وجه التيار ويجدر بنـا إلا نثير حق الشعب السـوداني في تقرير مصـيره . . . وكثيرا ما يقول أصحاب هــــذا الرأى انهم انفسهم مقتنعون بحق السودانيين في تقرير مصيرهم ولـكنهم يخـافون الرأى العام « المضلل » . . . فـا هي النتائج التي تترتب على مثل هذا الموقف ؟ : نتيجته المباشرة أن نضحي بالاساس لانتصار شعبنا في سبيل ارضاء سادة الوحدة . . . أن نترك جانبا الطريق المؤدية الى تـكاتف

وتماسك الجماهير المصرية والسودانية ونظل سائرين فى الطريق المؤدية الى الانقسام بيننا واخوتنا السودانيين . . . أن نسهل مهمة الاستعمار البريطانى والانفصاليين بان نفتح الطريق لبث الشكوك فى نفوس السودانيين بازاء الشعب المصرى

... والوحدة الاختيارية

وقد يقول البعض باننا أن القينا هذا الشعار وتمسكنا به ساعدنا التيار الوطنى المتعصب فى السودان ذلك التيار الذى يرى مصلحة السودان أولا وأخيرا ولا يهتم ذرة واحدة لمصلحة المصريين فنكون فى الواقع قد ساعدنا فى السودان من تجارهم فى مصر . . . ثم أن هذه السياسة ستؤدى الى العراك الوطنى فى وادى النيل فى حين أن مهمتنا — نحن الوطنيين المخلصين — أن نوحد شعبينا تحت راية المؤاخاة والتقارب . . . هذا الرأى خاطىء تماما لماذا ؟ لان جماهير الشعب (السودانى والمصرى) تدرك ادراكا جيدا عن طريق تجاربها اليومية أهمية الروابط الجغرافية والاقتصادية ومنافع السوق الواسعة والدولة الواسعة وهى لا تقرر الانفصال بعضها عن بعض إلا إذا أحال الاضطهاد الوطنى والعراك الوطنى حياتها لشتركة (أى ارتباطاتها مع الشعب الآخر) حياة لا تطاق ابدا وإلا إذا عرقلا الصلات الاقتصادية عرقلة تشمل كل نوع من هذه الصلات » . . اننا لا نخشى الانفصال ولا نخاف العراك الوطنى بيننا وبين السودانيين إذا نحن ايدنا السودانيين واعلنا حقهم فى تقرير مصيرهم . وإنما نخاف انفصال السودانيين ونخشى العراك الوطنى إذا سرنا على سياسة كبت الشعب السوادنى واضطهاده وعرقلة حياته . . . واما مادمنا نتعاون معه من أجل الحرية والسعادة وما دمنا نبث روح الاخاء فى جماهيرنا فلسنا نخشى هذا الانفصال لانه من مصلحة الشعب السودانى والشعب المصرى أن تقوم بينهما وحدة اختيارية . بل أن هذه الوحدة الاختيارية تمثل تقدما عظيما لكليهما . أن

مصلحة شعبنا الذى يعتز بصلات القربى والهدف المشترك مع الشعب السودانى هى فى التقارب الاختيارى والحياة الاختيارية مع الشعب السودانى . وكذلك الحال بالنسبه للجماهير السودانيه .

.... والتطبيق العملى

ولكن قد يرى البعض الآخر اننا حتى لو اعلنا هذا الحق فليس فى يد شعبنا ولا فى يد الشعب السودانى أن يطبقه الآن فلماذا نعلنه ؟ ما الفائدة من اعلان مبدء تحريرى اذا لم يكن تطبيقه المباشر مستطاعا ؟ .. نحن نعترف بأن ساستنا لم يتقدموا بهذا الشعار وإنما تقدموا بشعار آخر يبدو أكثر عملية وأقرب إلى التطبيق الممكن ولكن شعار هؤلاء الساسة وموقفهم وقيادتهم تسير بنا بعيدا عن تحقيق هدف شعبينا .. وقد رأينا كيف أن مواقفهم تعزلنا بعيدا عن الطريق المؤدية إلى الحرية : طريق الجماهير السودانية المصرية ... لذلك فشعارات هؤلاء السادة ليست عملية إطلاقا .. ليست عملية من زاوية مصالح الجماهير الوطنية .. تلك الجماهير التى لا تعترف بأن الوحدة الاجبارية أو الاتحاد الاجبارى هو الحل لقضية لوادى . . . لهذا نحن نتقدم بسياسة عملية حقيقية ، سياسة ضم صفوف السودانيين والمصريين ، ونعارض بها سياسة القادة التقليديين ... أن سياستنا ذات مبدء - سياسة عملية ترتكز على أن الشعبين المصرى والسودانى هما وحدهما اللذان يقرران فى حرية واختيار نوع العلاقات بينهما.

.... وخطتنا المباشرة

وكذلك تقوم خطتنا المباشرة فى المسألة السودانية على أساس أن هنا حركتين وطنيتين وأمامهما عدو مشترك : استعمار غاصب آثم . . واوضاع سيئة متأخرة يرزح تحتها شعبانا . . وأمامهما هدف مشترك هو التحرر من الاستعمار الغاصب الآثم والأوضاع السيئة المتأخرة سواء فى الحالة السياسية أو الاجتماعية والاقتصادية

وتحقيق هذا الهـــدف يفرض علينـا أن نسير فى الطريق المشترك مع الشعب السودانى معلنين حقه الكامل فى تقرير مصيره كما يفرض على الوطنيين السودانيين أن يتمسكوا بأواصر القربى والكفاح مع شعبنا ضد عدونا وعدوهم المشترك .

تنظيم صفوف الوطنيين

ولهذا فالواجب العملى الأول هو تنظيم صفوف الجماهير الشعبيـة المصرية والسودانية على اساس تحرير الوادى مصره وسودانه واشـــاعة الديمقواطية السياسية فى مصر والسودان ورفع مستوى الجماهيرهنا وهناك وأن هذا التنظيم وسيلة عظمى لمواصلة الكفاح الوطنى الناجح ضد الاستعمار وخدامه الرجعيين المصريين والانفصاليين السودانيين فكلمتنا الموحدة بالنسبة للسودان هى

- جلاء تام عن مصر والسودان
- حق الشعب السودانى فى تقرير مصيره
- تأييد تام لنضال الشعب السودانى من أجل الحرية
- المطالبة باشاعة الديموقراطية السياسية فى السودان وتطبيقها فى مصر
- تنظيم الجهاد المشترك بين شعبينا

هذه هى خطتنا .. ونحن نؤمن بان جماهير شعبينا لابد سالكة طريق النضال الوطنى الصيح ولا بد منتهية إلى الحرية والديموقراطية فأذا كان هتاف المصريين قد جلجل فى الماضى بحرية مصر والسودان فانا نرفعه — معلنين عن اتجـــاه شعبنا — بحياة شعبي الوادى

* بحياة الشعب المصرى والشعب السودانى
* بالكفاح المشترك ضد العدو المشترك
* بتحرير وادى النيل
* بحق شعبي وادى النيل الكامل فى تقرير مصيرهما ؟

فهرس

ليس السودان مجالنا الحيوى — حقيقة
العلاقات بين مصر والسودان — على أى شىء
نبنى تقديرنا للعلاقات المصرية السودان —
موقف الأحزاب المصرية — رابطة الكفاح
المشترك والمصير المششترك تفرض علينا أن
نؤيد الحركة الوطنية السودانية)

* حق الشعب السودانى فى تقرير مصيره : (حق تقرير المصير ومغالطة الاستعمار —
ماهو حق تقرير المصير؟ — حق تقرير المصير
والانفصال — حق تقرير المصير والوحدة
السيادية — حق تقرير المصير والوحدة
الاختيارية — حق تقرير المصير والتطبيق
العملى — حق تقرير المصير وخطتنا المباشرة
تنظيم صفوف الوطنيين)



المراجـــع

من أهم المصـادر ذات الفـائدة الحقيقيه للبـاحث فى مسألة السودان كتاب مآسى الانجليز فى السودان ، وهو السفر القيم الذى الفه وفد السودان أثناء قامته بالقاهرة ونشر تباعا فى جريدة الوفد المصرى الغراء

المراجع الاوروبية

* Modern Egypt by Lord Cromer (Voll I S II)
* The Egyptian Proplem by Chirol Valentine
* La Revue D'Egypte Economique et Financière No. 75
* Some Reports of Sudan Government.

المراجع العربية

- مآسى الانجليز فى السودان. . . . . . . لمؤلفه وفد السودان
- مصر والسيادة على السودان . . . . « دكتور محمد فؤاد شكرى
- قصة بريطانيا فى السودان . . . . « عبدالحميد الاسكندرى
- الحكومة المحلية فى السودان . . . . « محمد احمد المحجوب
- الحركة الفكرية فى السودان . . . . « محمد احمد المحجوب
- الاستعمار البريطانى فى مصر . . . . معرب عن الينور بيرنز
- كرومر فى مصر . ، . . . . لمؤلفه احمد رشدى صالح
- مهدى الله . . . . . . ، . . ، ، . . . « توفيق احمد البكرى
- الثورة العرابية . . . . « عبد الرحمن الرافعى بك
- ثورة ١٩١٩ . . . . « « « « «
- النظام الدستورى المصرى . . . . « الدكتور عثمان خليل عثمان
- المسلمون والقضية الوطنيه فى الهند . . معرب أدهيكارى
- الصحف السودانية التالية : صوت السودان — الأمة — النيل — السودان — الرأى العام — والصحف المصرية الآتية : الفجر الجديد — أم درمان — والعدد الخاص من الحوادث الخاص بالسودان

صدر فى هذه السلسلة

١٠ـ **توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية،**

محمود فوزى، ١٩٨٧.

١١ـ **مائة شخصية مصرية وشخصية،**

شكرى القاضي، ١٩٨٧.

١٢ـ **هدى شعراوى وعصر التنوير،**

د. نبيل راغب، ١٩٨٨.

١٣ـ **أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان: رؤية تاريخية،**

د. عبدالعظيم رمضان، ط ١ ١٩٨٨، ط ٢، ١٩٩٤.

١٤ـ **مصر فى عصر الولاة، من الفتح العربى إلى قيام الدولة الطولونية،**

د. سيدة إسماعيل كاشف، ١٩٨٨.

١٥ـ **المستشرقون والتاريخ الإسلامى،**

د. على حسنى الخربوطلى، ١٩٨٨.

١٦ـ **فصول من تاريخ حركة الإصلاح الاجتماعى فى مصر: دراسة عن دور الجمعية الخيرية (١٨٩٢ـ١٩٥٢)،**

د. حلمى أحمد شلبى، ١٩٨٨.

١٧ـ **القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى،**

د. محمد نور فرحات، ١٩٨٨.

١٨ـ **الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية،**

د. على السيد محمود، ١٩٨٨.

١٩ـ **مصر القديمة وقصة توحيد القطرين،**

د. أحمد محمود صابون، ١٩٨٨.

٢٠ ـ **دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ : المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبدالرحمن فهمى،**

د . محمد أنيس، ط ٢ ، ١٩٨٨ .

٢١ ـ **التصوف فى مصر إبان العصر العثمانى جـ١ ،**

د. توفيق الطويل، ١٩٨٨ .

٢٢ ـ **نظرات فى تاريخ مصر،**

جمال بدوى، ١٩٨٨

٢٣ ـ **التصوف فى مصر إبان العصر العثمانى جـ٢ ، إمام التصوف فى مصر: الشعرانى ،**

د. توفيق الطويل، ١٩٨٨ .

٢٤ ـ **الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ـ١٩٣٦) ،**

د . نجوى كامل، ١٩٨٩ .

٢٥ ـ **المجتمع الإسلامى والغرب،**

تأليف: هاملتون جب وهارولد بووين،

ترجمة : د . أحمد عبد الرحيم مصطفى، ١٩٨٩ .

٢٦ ـ **تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة ،**

د . سعيد إسماعيل على، ١٩٨٩ .

٢٧ ـ **فتح العرب لمصر جـ١ ،**

تأليف : ألفريد ج. بتلر، ترجمة : محمد فريد أبو حديد، ١٩٨٩ .

٢٨ ـ **فتح العرب لمصر جـ٢ ،**

تأليف : ألفريد ج. بتلر، ترجمة : محمد فريد أبو حديد، ١٩٨٩ .

٢٩ ـ **مصر فى عهد الإخشيديين ،**

د . سيدة إسماعيل كاشف، ١٩٨٩ .

٣٠ـ **الموظفون فى مصر فى عهد محمد على،**

د . حلمى أحمد شلبى، ١٩٨٠ .

٣١ـ **خمسون شخصية مصرية وشخصية،**

شكرى القاضى، ١٩٨٩ .

٣٢ـ **هؤلاء الرجال من مصر جـ٢ ،**

لمعى المطيعى، ١٩٨٩ .

٣٣ ـ **مصر وقضايا الجنوب الافريقى: نظرة على الأوضاع الراهنة ورؤية مستقبلية،**

د . خالد محمود الكومى، ١٩٨٩ .

٣٤ ـ **تاريخ العلاقات المصرية المغربية، منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام ١٩١٢ ،**

د . يونان لبيب رزق، محمد مزين، ١٩٩٠ .

٣٥ـ **أعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة،**

عبدالحميد توفيق زكى، ١٩٩٠ .

٣٦ـ **المجتمع الإسلامى والغرب جـ ٢ ،**

تأليف : هاملتون بووين، ترجمة : د. أحمد عبدالرحيم مصطفى، ١٩٩٠ .

٣٧ ـ **الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد: تاريخ الحركة الوطنية فى ربع قرن،**

تأليف : د . سليمان صالح، ١٩٩٠ .

٣٨ـ **فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى،**

د . عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، ١٩٩٠ .

٣٩ـ **قصة احتلال محمد على لليونان (١٨٢٤-١٨٢٧) ،**

د. جميل عبيد، ١٩٩٠ .

٤٠ ـ الأسلحة الفاسدة ودورها فى حرب فلسطين ١٩٤٨،

د . عبدالمنعم الدسوقى الجميعى، ١٩٩٠ .

٤١ ـ محمد فريد: الموقف والمأساة، رؤية عصرية،

د . رفعت السعيد، ١٩٩١ .

٤٢ ـ تكوين مصر عبر العصور،

محمد شفيق غربال، ط ٢، ١٩٩٠ .

٤٣ ـ رحلة فى عقول مصرية،

إبراهيم عبد العزيز، ١٩٩٠ .

٤٤ ـ الأوقاف والحياة الاقتصادية فى مصر، فى العصر العثمانى،

د . محمد عفيفى، ١٩٩١ .

٤٥ ـ الحروب الصليبية جـ ١ ،

تأليف : وليم الصورى، ترجمة وتقديم: د . حسن حبشى، ١٩٩١ .

٤٦ ـ تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية (١٩٣٩ : ١٩٥٧) ،

ترجمة: د . عبدالرؤوف أحمد عمرو، ١٩٩١ .

٤٧ ـ تاريخ القضاء المصرى الحديث،

د . لطيفة محمد سالم، ١٩٩١ .

٤٨ ـ الفلاح المصرى بين العصر القبطى والعصر الإسلامى،

د . زبيدة عطا، ١٩٩١ .

٤٩ ـ العلاقات المصرية الإسرائيلية (١٩٤٨ـ١٩٧٩) ،

د . عبد العظيم رمضان، ١٩٩٢ .

٥٠ ـ الصحافة المصرية والقضايا الوطنية(١٩٤٦ـ١٩٥٤) ،

د . سهير اسكندر، ١٩٩٣ .

٥ـ تاريخ المدارس فى مصر الإسلامية،
(أبحاث الندوة التى أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة، فى إبريل ١٩٩١)،
أعدها للنشر: د . عبد العظيم رمضان، ١٩٩٢ .

٥٢ـ مصر فى كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين فى القرن الثامن عشر،
د . إلهام محمد على ذهنى، ١٩٩٢ .

٥٣ـ أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المماليك الجراكسة،
د . محمد كمال الدين عز الدين على، ١٩٩٢ .

٥٤ـ الأقباط فى مصر فى العصر العثمانى،
د . محمد عفيفى، ١٩٩٢ .

٥٥ـ الحروب الصليبية جـ٢ ،
تأليف : وليم الصورى ترجمة وتعليق : د . حسن حبشى، ١٩٩٢ .

٥٦ـ المجتمع الريفى فى عصر محمد على: دراسة عن إقليم المنوفية،
د . حلمى أحمد شلبى، ١٩٩٢ .

٥٧ـ مصر الإسلامية وأهل الذمة،
د . سيدة إسماعيل كاشف، ١٩٩٢ .

٥٨ـ أحمد حلمى سجين الحرية والصحافة،
د . إبراهيم عبدالله المسلمى، ١٩٩٣ .

٥٩ ـ الرأسمالية الصناعية فى مصر، من التمصير إلى التأميم (١٩٥٧-١٩٦١) ،
د . عبد السلام عبدالحليم عامر، ١٩٩٣ .

٦٠ـ المعاصرون من رواد الموسيقى العربية،
عبد الحميد توفيق زكى، ١٩٩٣ .

٦١ ـ تاريخ الاسكندرية فى العصر الحديث،

د . عبد العظيم رمضان، ١٩٩٣ .

٦٢ ـ هؤلاء الرجال من مصر جـ٣،

لمعى المطيعى، ١٩٩٣ .

٦٣ ـ موسوعة تاريخ مصر عبر العصور: تاريخ مصر الإسلامية،

تأليف: د. سيدة إسماعيل كاشف، جمال الدين سرور، وسعيد عبدالفتاح عاشور، أعدها للنشر: د. عبدالعظيم رمضان،١٩٩٣ .

٦٤ ـ مصر وحقوق الإنسان، بين الحقيقة والإفتراء: دراسة وثائقية،

د . محمد نعمان جلال، ١٩٩٣ .

٦٥ ـ موقف الصحافة المصرية من الصهيونية (١٨٩٧ـ١٩١٧)،

د . سهام نصار، ١٩٩٣ .

٦٦ ـ المرأة فى مصر فى العصر الفاطمى،

د . نريمان عبد الكريم أحمد، ١٩٩٣ .

٦٧ ـ مساعى السلام العربية الإسرائيلية : الأصول التاريخية،

(أبحاث الندوة التى أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة، بالإشتراك مع قسم التاريخ بكلية البنات جامعة عين شمس، فى إبريل ١٩٩٣)، أعدها للنشر د. عبدالعظيم رمضان، ١٩٩٣ .

٦٨ ـ الحروب الصليبية جـ٣،

تأليف : وليم الصورى

ترجمة وتعليق : د . حسن حبشى، ١٩٩٣ .

٦٩ ـ نبوية موسى ودورها فى الحياة المصرية (١٨٨٦ـ١٩٥١)،

د . محمد أبو الإسعاد، ١٩٩٤ .

٧٠ ـ أهل الذمة فى الإسلام،

تأليف : أ. س. ترتون

ترجمة وتعليق: د. حسن حبشى، ط ٢، ١٩٩٤.

٧١ ـ مذكرات اللورد كليرن (١٩٣٤-١٩٤٦)،

إعداد: تريفور إيفانز، ترجمة : د. عبد الرؤوف أحمد عمرو، ١٩٩٤.

٧٢ ـ رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية لمصر فى العصر الفاطمى (٣٥٨-٥٦٧هـ)،

د. أمينة أحمد إمام، ١٩٩٤.

٧٣ ـ تاريخ جامعة القاهرة،

د. رؤوف عباس حامد، ١٩٩٤.

٧٤ ـ تاريخ الطب والصيدلة المصرية، جـ١، فى العصر الفرعونى،

د. سمير يحيى الجمال، ١٩٩٤.

٧٥ ـ أهل الذمة فى مصر، فى العصر الفاطمى الأول،

د. سلام شافعى محمود، ١٩٩٥.

٧٦ ـ دور التعليم المصرى فى النضال الوطنى (زمن الإحتلال البريطانى)،

د. سعيد إسماعيل على، ١٩٩٥.

٧٧ ـ الحروب الصليبية جـ٤،

تأليف : وليم الصورى، ترجمة وتعليق: د. حسن حبشى، ١٩٩٤.

٧٨ ـ تاريخ الصحافة السكندرية (١٨٧٣-١٨٩٩)،

نعمات أحمد عتمان، ١٩٩٥.

٧٩ ـ تاريخ الطرق الصوفية فى مصر، فى القرن التاسع عشر،

تأليف : فريد دى يونج، ترجمة : عبد الحميد فهمى الجمال، ١٩٩٥.

٨٠ ـ **قناة السويس والتنافس الاستعمارى الأوربى (١٨٨٢-١٩٠٤)،**

د . السيد حسين جلال، ١٩٩٥ .

٨١ ـ **تاريخ السياسة والصحافة المصرية من هزيمة يونيو إلى نصر أكتوبر،**

د . رمزى ميخائيل، ١٩٩٥ .

٨٢ ـ **مصر فى فجر الإسلام، من الفتح العربى إلى قيام الدولة الطولونية ،**

د . سيدة إسماعيل كاشف، ط ٢، ١٩٩٤ .

٨٣ ـ **مذكراتى فى نصف قرن جـ١ ،**

أحمد شفيق باشا، ط ٢، ١٩٩٤ .

٨٤ ـ **مذكراتى فى نصف قرن جـ٢ ـ القسم الأول،**

أحمد شفيق باشا، ط ٢، ١٩٩٥ .

٨٥ ـ **تاريخ الإذاعة المصرية: دراسة تاريخية (١٩٣٤ ـ ١٩٥٢) ،**

د. حلمى أحمد شلبى، ١٩٩٥ .

٨٦ ـ **تاريخ التجارة المصرية فى عصر الحرية الاقتصادية (١٨٤٠ ـ ١٩١٤) ،**

د. أحمد الشربينى، ١٩٩٥ .

٨٧ ـ **مذكرات اللورد كليرن، جـ ٢ ، (١٩٣٤ ـ ١٩٤٦) ،**

إعداد : تريفور إيفانز، ترجمة وتحقيق: د. عبدالرؤوف أحمد عمرو ١٩٩٥ .

٨٨ ـ **التذوق الموسيقى وتاريخ الموسيقى المصرية ،**

عبدالحميد توفيق زكى، ١٩٩٥ .

٨٩ ـ **تاريخ الموانىء المصرية فى العصر العثمانى ،**

د. عبدالحميد حامد سليمان، ١٩٩٥ .

١٠٧ ـ الأصولية الإسلامية.

تأليف: دليب هيرو: ترجمة: عبدالحميد فهمى الجمال.

١٠٨ ـ مصر للمصريين جـ ٤.

سليم النقاش

١٠٩ ـ مصر للمصريين جـ ٥.

سليم النقاش

١١٠ ـ مصادرة الأملاك فى الدولة الإسلامية (عصر سلاطين المماليك) جـ ١.

د. البيومى اسماعيل الشربينى.

١١١ ـ مصادرة الأملاك فى الدولة الإسلامية (عصر سلاطين المماليك) جـ ٢.

د. البيومى إسماعيل الشربينى.

١١٢ ـ إسماعيل باشا صدقى

د. محمد محمد الجوادى.

١١٣ ـ الزبير باشا ودوره فى السودان (فى عصر الحكم المصرى)

د. عز الدين إسماعيل.

١١٤ ـ دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى

تأليف أحمد رشدى صالح

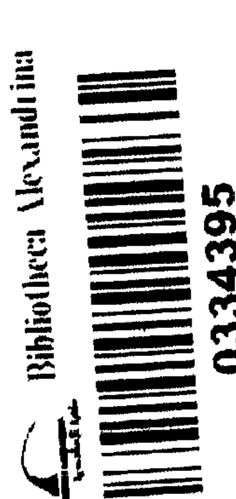
مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩٨/٤٥٢١

I.S.B.N 977-01-5631-0

هذا الكتاب يشتمل على خمسة كتب، واحد منها مترجم بقلم أحمد رشدى صالح، وأربعة كتب من تأليفه. أما الكتاب المترجم فهو الاستعمار البريطانى فى مصر، «لالينور بيرنز»، أما الكتب الأربعة المؤلفة فهى: «كرومر فى مصر»، و«الاستعمار الأمريكى فى الشرق الأوسط»، و«قناة السويس»، و«مسألة السودان».

وأهمية هذه الكتب أنها تنطلق من «المادية التاريخية»، أى من التفسير المادى للتاريخ، وتختلف بذلك عن الكتب التاريخية التى تنطلق من التفسير السياسى. للتاريخ، وهو التفسير السائد للتاريخ على يد المدرسة الأكاديمية، وبذلك تمثل إضافة جديدة حقيقية للدراسات التاريخية فى مصر ـ أو بمعنى أدق ـ تمثل محاولة لتفسير تاريخ مصر تفسيراً مادياً، قد تتفق أو تختلف مع التفسير الأكاديمى، ولكنها على وجه التحقيق محاولة جادة جديرة بالاحترام، تمثل وجهة نظر مدرسة اليسار المصرى التى برزت بقوة بعد الحرب العالمية الثانية، ولعبت دوراً مهماً فى تاريخ الحركة الوطنية.



مطابع الهيئة المصرية

٥٠٠ قـــــرش